تراثيات

مجلة محكمة يصدرها مركز تحقيق التراث

- الفهارس المخطوطة للمكتبات الإسلامية
- المبالغة فى النقد العربى القديم
- ديوان القاضى التنوخى

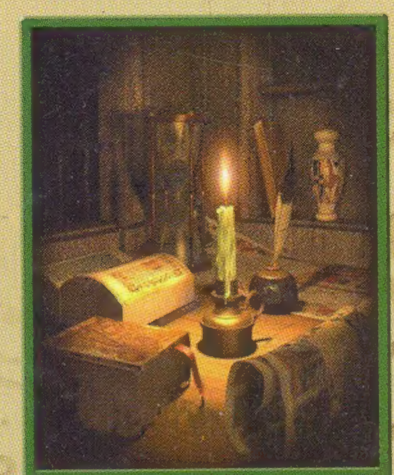
العدد الرابع عشر (رجب ١٤٣٠هـ . يوليو ٢٠٠٩ م)



TURÁTHIYYÁT

A SEMI-ANNUAL PERIODICAL PUBLISHED BY THE MS EDITING CENTRE

Male and Female Inheritance in Islam: Clearing the Misunderstanding



Fourteenth ISSUE - July -2009



THE NATIONAL LIBRARY AND ARCHIVES



تراثيات

مجلة محكمة يصدرها مركز تحقيق التراث

العدد الرابع عشر
يوليو ٢٠٠٩

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. زين عبد الهادى

تراثيات/ مجلة محكمة يصدرها مركز تحقيق التراث بدار
الكتب والوثائق القومية . ـ س ٧، ع ١٤ (يوليو ٢٠٠٩).
. ـ القاهرة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠١٢ - .
مج : ٢٩سم.
نصف سنوية.

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ١٢٢٠٧/٢٠٠٣

تراثيات
مجلة محكمة يصدرها مركز تحقيق التراث

في هذا العدد

دار الكتب والوثائق القومية

المراسلات والاشتراكات
مركز تحقيق التراث - دار الكتب والوثائق القومية
كورنيش النيل- رملة بولاق - القاهرة
ت : ٥٧٥١٠٨٦ - فاكس : ٥٧٨٩٦٧٨
E-mail:scenlers@darelkotob.org

سعر النسخة : داخل جمهورية مصر العربية :
١٠ جنيهات للأفراد ، ٢٠ جنيهًا للهيئات
خارج جمهورية مصر العربية : ١٠ دولارات أمريكية

إشراف فنى: محمد على الشريف
مدير عام المطبعة: أ/ عـلاء عيسوى

الاشتراكات السنوية : ١٥ جنيها للأفراد ، ٣٥ جنيها للهيئات ، ١٥ دولاراً خارج جمهورية مصر العربية

افتتاحية العدد

بصدور هذا العدد تدخل مجلة «تراثيات» عامها السابع، ورغم تأخر بعض الأعداد عن موعدها فى الصدور لأسباب خارجة عن إرادة هيئة التحرير، فإننا نحمد الله أننا حتى الآن لم نضطر إلى إصدار عددين فى عدد واحد، ولم نفرِّط في المستوى العلمي لما يُنشر في المجلة، ولم نتهاون في تحكيم ما يقدَّم لها من بحوث، ولم نقتصر على النشر لكبار العلماء والباحثين، وإنما فتحنا الباب أمام كل عمل جيد يقدمه الشباب دون نظر إلى سنّ أو وظيفة، اقتناعًا منا بأن السبيل الوحيد أمام كل أمة تريد أن تتقدم هو أن يكون كل جيل أفضل من سابقه.

وأملنا في الله كبير في أن يكون الجيل الجديد أفضل من جيلنا خاصةً في هذا العصر الذي أصبحت فيه أبواب المعرفة ونوافذها مفتوحة أمامه بغير قيود أو سدود.

وأودّ أن أطمئن القارئ الكريم إلى أننا حريصون على أن نكون عند حُسن ظنه فيما نقدمه له من دراسات ونصوص تراثية، وأن الشرف العلمي لن يكون موضعًا للمساومة أو التهاون في يوم من الأيام.

وإذا كنا نستميح القارئ عذرًا في بعض التأخير، فإننا نناشد العلماء والمشتغلين بالتراث العربي ألا يضنوا علينا ببحوثهم التي تثري هذا المجال، والتى تنفع الناس وتمكث في الأرض.

رئيس التحرير

بحوث ودراسات

الفهارس المخطوطة للمكتبات الإسلامية

د. سعيد ضامن الجوماني(*)

العلمُ في أية أمةٍ جبلٌ جليديٌ ثابتٌ وباقٍ بثبات الأمن، والاستقرار، والوفرة الاقتصادية، مُتغير زائل إذا اهتزت تلك العناصر، ولما ملكت الأمة العربية الإسلامية تلك المعادلة أمطرت سماؤها علمًا ومعرفةً، وإن كانت غيومها - بادئ ذي بدء - تشكلت من مسطحات مائية متعددة الأرومة لم يكن للعربية فيها موطئ قدم، لكن سرعان ما تشربت تربتها تلك المياه وفجّرتها عيون علم تحمل صبغتها وبصمتها[1]؛ فنشأ عن ذلك فيضٌ بأوعية المعرفة استقر في النهاية في صروح حضارية ضاقت بمجموعاتها.

وكما كانت المكتبات صنيعة الكتب ووفرة وجودها؛ فإن الفهارس- كأدوات بحث مساعدة والجسر الواصل بين الباحث والمقتنيات - صنيعة المكتبات؛ فحيث تصبح الذاكرة الشخصية عاجزة عن الحصر يبرز دورها؛ لذا ولدت الفهارس من رحم المكتبات العظيمة كضرورة فرضها حجم المجموعات.

والحقيقة أن العرب عرفوا لفظ الفهرس بمعناه الببليوجرافي المشير إلى فهرس المكتبة، أو القائمة الببليوجرافية منذ النصف الثاني من القرن الثاني الهجري؛ حيث ذكر الخليل الفراهيدي (ت ١٧٠هـ/٧٨٦م) أن الفهرس "هو الكتاب الذي تجمع فيه الكتب" [2] . وهذا التعريف الوظيفي يبين أن تلك الأداة عاشت بينهم وخبروها، فإذا تمَّ قصد القائمة الببليوجرافية فإن أقدم قائمة من هذا النوع تم رصدها بكتب التراث هي فهرست كتب جابر بن حيان (ت ٢٠٠ هـ)[3]، وإذا تمَّ قصد فهرس المكتبة؛ فلا بدَّ من توافر مكتبات عظيمة الشأن عاصرها الفراهيدي، ويمثل هذا النوع من المكتبات مكتبة

---

* دكتوراه في المكتبات من جامعة القاهرة.

(١) يقرر ابن خلدون هذه الحقيقة باعتبار حال " بغداد وقرطبة والقيروان والبصرة والكوفة لما كثر عمرانها صدر الإسلام واستوت فيها الحضارة كيف زخرت فيها بحار العلم، وتفننوا في اصطلاحات التعليم وأصناف العلوم واستنباط المسائل والفنون حتى أربوا على المتقدمين وفاتوا المتأخرين، ولما تناقص عمرانها وابذعر سكانها انطوى ذلك البساط بما عليه جملة، وفقد العلم بها والتعليم وانتقل إلى غيرها من أمصار الإسلام " ابن خلدون . تاريخ ابن خلدون : ج١ : ص ٤٣٤ .

(٢) الفراهيدي : معجم العين : ج٤ : ١٢١ .

(٣) عبد الستار الحلوجي : المخطوطات والتراث العربي : ١٤٠ . وهذه القائمة هي " أسماء كتبه [أي: كتب جابر] في الصنعة، له فهرست كبير يحتوي على جميع ما ألف في الصنعة وغيرها، وله فهرست صغير يحتوى على ما ألف في الصنعة فقط" النديم : الفهرست : ٤٢١ .

الخلفاء العباسيين المبتدئة بمكتبة أبي جعفر المنصور (ت ١٥٨هـ / ٧٧٤م)(١).

وهذه البدايات المبكرة لفهرس المكتبة العربية الإسلامية تفرض التساؤلات التالية: ما الملامح البيليوجرافية المُكتنفة في هذه الفهارس؟، وما الوظائف التي اضطلعت بها؟، وما أشكالها؟.

الملامح البيليوجرافية لفهارس المكتبات عند المسلمين من نهاية القرن الثاني الهجري حتى نهاية القرن السابع الهجري، ووظائفها، وأشكالها.

تشكل فهارس المكتبات في هذه الفترة نوعًا خاصًا من المخطوطات؛ فمحتواها العلمي ليس بمستوى مخطوطة في علم الطب، أو التاريخ ... إذ لم يكن لها جمهورٌ دارسٌ يتتبعها كالمشيخات مثلاً، إضافة إلى أنه ليس لها - في الكثير الغالب - مؤلف تُعرف به وتتسابق الأيدي لاقتناء نتاجه، ناهيك عما تعرضت له بعض المكتبات من حرق وتدمير. هذه الأسباب هي التي جعلت التضحية بهذا النوع من المخطوطات كبيرة، وخلَّفَت نُدرةً فيها بحيث لم يصلنا عن القرون الهجرية الستة هذه أيٌّ فهرس لأية مكتبة، وإنما بعض النصوص المبعثرة في طيّات الكتب.

وعلى الرغم من شح المادة العلمية في تلك النصوص كمًا وكيفًا إلا أنها تبقى أحدَ المفاتيح الأساسية لفك أحجية العمل المكتبي في ذاك الزمن البعيد؛ فما هي المعلومات البيليوجرافية التي صرحت بها النصوص؟ وبالتالي كيف كان يسير العمل في تلك المكتبات؟

تُمْسَكُ بداية الخيط مع تعريف الخليل الفراهيدي للفهرس (ت ١٧٠هـ/٧٨٨م) وبهذا التَعريف أمران: الأول: مُصرح به. والثاني: مسكوت عنه. أما المصرح به فوجود هذه الأداة عند العرب، وأن شكل الفهرس كان كتابًا، والمسكوت عنه طريقة ترتيب المواد فيه، والبيانات المذكورة عن كل مفردة. وهناك العديد من الأخبار التراثية التي عرَّجت على ذكر فهارس خزائن كتب محددة فأكدت بداية وجودها، وقدمت ندفًا من المعلومات عن طريقة عملها، وأقدمها ما تعلق ببيت الحكمة العباسي. ويفيد الخبر الخاص بفهرس هذه المكتبة أن له دورًا أساسيًا في العمل التنظيمي للمكتبة من حيث حصر المجموعات والتعرف على المقتنيات، وأن خللاً اعترى ذاك الفهرس؛ لأن الكتاب

(١) حول هذه الخزانة انظر الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد : ج ١: ٢٣٦ - ٢٣٧؛ المسعودي : مروج الذهب : ج ٤: ٥٢١ .

المقصود موجود بالمكتبة لكنه لم يُدرج فيه[1]، وتضن القصة بأية معلومات إضافية، ولا سبيل إلى التأويل.

ويبقى الخبر التراثي الخاص بفهارس المكتبات بهذه النغمة الخافتة المخنوقة، ويوضع كخلفية تتزاحم فوقها الأحداث الرئيسة؛ فيذكر المسعودي أن الخليفة المهتدي محمد بن هارون الواثق (ت ٢٥٦هـ/٨٦٩م) عُرضت عليه يومًا دفاتر خزائن الكتب، فإذا على ظهر كتاب منها أبيات شعر قالها المعتز بالله [2] وكتبها بخطه[3]. وهذا النص لا يُؤخذ منه إلا أن شكل الفهرس كان كتابًا.

وفي القرن الثالث الهجري كان للخليفة المعتضد بالله العباسي (٢٧٩-٢٨٩هـ/٨٩٢- ٩٠٢م) خزانة كتب ضمت بين جنباتها مقتنيات خزانة أحمد بن الطيب[4]، بعد أن نكبه وصادر أملاكه[5]. وفي أحد الأيام كان المعتضد بصحبة ثابت بن سنان فأمره أن يميز معه وبحضرته "ما في الخزائن القديمة للسلطان من: الدفاتر، والآلات النجومية، وغيرها مما يجري مجراها، فما كان يصلح للأميرين أبي جعفر وأبي الفضل أيدهما الله [عزله] لهما على ما رسمه [له] فيما رغب في [اختياره] إياه لهما مما يشاكل سنهما من كتب الفقه، وكتب اللغة، وكتب السير القديمة والقريبة العهد، وأخبار الملوك وأيام الناس، وأخبار الدولة العباسية وأشباه ذلك. قال: فكان فيما أخرج إلينا صناديق كثيرة فيها كتب أحمد بن الطيب التي كان المعتضد قبضها لما نكبه، وكنت بها عارفًا، وقد كنت ميزتها للمعتضد في ذلك العصر وعملت لها فهرستًا" [6].

ويُستنتج من عبارة " فكان فيما أخرج إلينا صناديق كثيرة فيها كتب أحمد بن الطيب" أن هذه الصناديق خاصة بمكتبة أحمد بن الطيب، وأما عبارة " كنت بها عارفًا، وقد كنت ميزتها للمعتضد في ذلك العصر وعملت لها فهرستًا" فيفهم منها أنه كان

(١) عُرض على المأمون كتاب (جاويذان خرد) فأراد التأكد من أن هذا الكتاب في خزانته؛ فدعا بفهرست كتبه، وراح يقلبه فلم يجد له أثرًا. انظر: أوشهنج . كتاب جاويذان خرد / نقله إلى العربية الحسن بن سهل، وتممه أبو علي أحمد بن محمد مسكويه في محمد كرد علي : رسائل البلغاء: ٤٨٠ .

(٢) الخليفة المعتز بالله : هو الزبير بن جعفر المتوكل (ت ٢٥٥هـ/٨٦٩م). المسعودي : مروج الذهب : ج ٤ : ٤١٩ .

(٣) المسعودي : المرجع السابق : ج ٤ : ٤٣٧ .

(٤) أحمد بن الطيب: هو أبو العباس أحمد بن محمد بن مروان السرخسي. انظر ترجمته عند النديم: الفهرست : ٣٢٠ -٣٢١ .

(٥) كانت نكبة ابن الطيب السرخسي ومقتله سنة (٢٨٣هـ/٨٩٦م). انظر المسعودي : المرجع السابق : ج ٤ : ٤٨٢ .

(٦) ابن العديم : بغية الطلب : ج ١ : ٤١ - ٤٢ .

يتوفر على صنع الفهارس علماء من رتبة ثابت بن سنان، وأن مجموعة ابن الطيب كانت معزولة في صناديقها ولم توزع موضوعيًا مع باقي مجموعات المكتبة، ما دام لها فهرسٌ مستقلٌ؛ فهذا يعني أن الفهرس كان عبارة عن أداة جرد لا أكثر، بدليل أنه لم يستخدم في عملية اختيار الكتب بل تم الاختيار من الصناديق.

وبالانتقال إلى القرن الرابع الهجري تطالعنا كتب التراث بومضات مهمة تنير الدرب في تحري عمل المكتبات العربية الإسلامية، ولو لمسافة قصيرة. تُستقبل هذه الومضات بداية من محطات في الأندلس؛ إذ أجمعت الكتب الخاصة بتاريخ حكامه على إفراد ترجمة للحكم المستنصر (٣٥٠- ٣٦٦ هـ/٩٦١- ٩٧٧م) تناولت فيها الجانب العلمي من شخصيته، وبذله الغالي والنفيس في سبيل جمع الكتب حتى تكونت لديه مكتبة من أعظم خزائن الكتب في الإسلام [1] وصرَّحت بأن لهذه الخزانة فهرسًا؛ فيقول ابن حزم: "أخبرني تليد الفتى وكان على خزانة العلوم بقصر بني مروان بالأندلس أن عدد الفهارس التي كانت فيها تسمية الكتب أربع وأربعون فهرسة، في كل فهرسة خمسون ورقة ليس فيها إلا ذكر أسماء الدواوين فقط " [2]. وهذا الخبر يفضي إلى مجموعة من الاستنتاجات منها:

أن فهرس المكتبة كان مرتبًا ترتيبًا موضوعيًا بحيث خُصص لكل موضوع فهرس مستقل، وأن فهرس الشعر استقل بأربع وأربعين كراسة في كل منها خمسون ورقة أو عشرون ورقة على اختلاف الروايات، وأن البيانات الببليوجرافية لكل مفردة في هذا الفهرس مازالت طي الكتمان، وأن وظيفة الفهرس كانت مجرد حصر مقتنيات المكتبة ، أي أنه أداة جرد وليس أداة استرجاع، وأن هذا الفهرس لا يُلبي احتياجات المستفيدين حول المواد التي لا يعرفون عنها سوى عنوانها، أو اسم مؤلفها.

وفي ذات القرن، ولكن في المشرق، بنى عضد الدولة البويهي (ت ٣٧٢هـ/٩٨٢م) دارًا بشيراز تألفت من ٣٦٠ حجرة، وكانت خزانة الكتب فيها تشغل حجرة مستقلة حوت كل ما صُنِّف في العلوم إلى وقته، وكانت هذه الخزانة مُفهرسة حسب قول المقدسي:

(١) القلقشندي : صبح الأعشى : ج ١ : ٥٣٧ .

(٢) ابن حزم: جمهرة أنساب العرب: ١٠٠؛ ابن خلدون : تاريخ ابن خلدون : ج ٤ : ١٤٦؛ وانظر ابن الأبار : التكملة لكتاب الصلة : ج ١ : ١٩٠؛ المقري : نفح الطيب : ج ١ : ٣٨٥، ٣٩٤ ، ج ٢ : ١٧٣، ١٨٣، ١٨٥ : ابن سعيد المغربي : المغرب في حلى المغرب : ج ١ : ١٨٦؛ وعند القضاعي عدد صفحات هذا الفهرس خمسون ورقة انظر القضاعي : كتاب الحلة السيراء : ج ١: ٢٠٣ .

"لكل نوع [موضوع] بيوت، وفهرستات فيها أسامي الكتب لا يدخلها إلا وجيه "[١]، وهذا النص يبين ما يلي:

أن هذه المكتبة كانت مُصنفة بحيث يشغل كل موضوع خزانة خاصة، وأنها كانت مفهرسة فهرسة موضوعية، وكان لكل موضوع فهرس مستقل؛ ولذا تضخمت أعداد الفهارس، وأن هناك ربطًا - ولو بدائيًا - بين الفهرس وخزائن الكتب؛ فما دام لكل خزانة موضوعها وبالتالي فهرسها؛ إذًا يمكن تحديد مكان أولي للكتاب الذي جاء بهذا الفهرس بأية خزانة هو بالمكتبة، وأن طريقة ترتيب المواد بالفهرس الموضوعي كانت بعناوين الكتب، ولا توجد أية معلومات إضافية عن سياسة الترتيب هذه، وأن البيانات الببليوجرافية حول كل كتاب سرٌّ دُفِن مع فهرس المكتبة، وأن هذا الفهرس يخدم من يعرف موضوع الكتاب، أو يطلب كتبًا في موضوع معين فقط، وأن روح قائمة الجرد هي التي غلبت على فهرس هذه المكتبة.

وبالتوجه إلى بغداد تطالعنا دار علم سابور بن أردشير التي بناها سنة (٣٨٣هـ/٩٩٤م) وزودها بكتب ابتاعها وجمعها وعمل لها فهرسًا[٢]، وهذا النزر لا يفضي إلا إلى أن واقف المكتبة هو الذي صنع الفهرس، وأكبر الظن أنه كان إلى قائمة الجرد أقرب منه إلى الفهرس بمعناه الدقيق.

وفي الري كان للوزير إسماعيل بن عباد بن العباس الملقب بالصاحب (ت ٣٨٥هـ/٩٩٥م) مكتبة ضخمة؛ حتى يُذكر أن ملك خراسان نوح بن منصور الساماني بعث خلفه يرغّبُه في الانضمام إليه فكان من بين ما اعتذر به، أن عندي " من كتب العلم خاصة، ما يحمل على أربعمائة جمل وأكثر.قال أبو الحسن البيهقي: وأنا أقول: بيت الكتب الذي بالري دليل على ذلك، بعدما أحرقه السلطان محمود بن سبكتكين، فإني طالعت هذا البيت، فوجدت فهرست تلك الكتب عشرة مجلدات "[٣]. وورود ذكر الفهرس عرضًا فيما سبق يؤكد ضخامة مجموعات هذه المكتبة، وأن هذه الضخامة هي التي فرضت وجود هذه الأداة.

ويمزج المؤرخون والإخباريون مداد أقلامهم بعطر تضوّع عبيره عند وقفتهم أمام خزائن الكتب الفاطمية، خاصة مكتبة القصر، لأنها صورة مُشرِّفة للحضارة العربية

---

(١) المقدسي : أحسن التقاسيم : ٤٤٩ .

(٢) ابن الجوزي : المنتظم : ج ١٤ : ٣٦٦؛ وانظر أيضًا الصفدي : الوافي بالوفيات : ج ١٥ : ٤٦ .

(٣) ياقوت الحموي : معجم الأدباء : مج ٢ : ٢٦٢ .

الإسلامية، وما يهم من أمر هذه المكتبة هو تنظيمها؛ فقد كانت مُصنفة موضوعيًا حيث أفرد لكل موضوع خزانة خاصة أو مجموعة خزائن بحسب ما تقتنيه المكتبة[١]، ولكل خزانة باب وقفل ألصق عليه ورقة أدرجت فيها الكتب الموجودة على سبيل قوائم الرفوف.

وقد وصفها ابن الطوير بقوله: "هذه الخزانة على عدة رفوف في دور ذلك المجلس العظيم، والرفوف مقطعة بحواجز، وعلى كل حاجز باب مقفل بمفصلات وقفل، وفيها من أصناف الكتب ما يزيد على مائتي ألف كتاب من المجلدات، ويسير من المجردات؛ فمنها: الفقه على سائر المذاهب، والنحو، واللغة، وكتب الحديث، والتواريخ وسير الملوك، والنجامة والروحانيات، والكيمياء، من كل صنف النسخ، ومنها النواقص التي ما تممت، كل ذلك بورقة مترجمة ملصقة على كل باب خزانة وما فيها من المصاحف الكريمة في مكان فوقها" [٢].

وبالإضافة إلى قوائم الرفوف تمَّ صنع فهرس عام للمكتبة وضعه كلٌّ من القاضي أبي عبدالله القضاعي، وابن خلف الوراق بتكليف من الوزير أبي القاسم الجرجرائي[٣]، سنة (٤٣٥هـ/١٠٤٤م). ولا سبيل إلى معرفة بيانات وصف الكتب سواء بالفهرس العام أو بقوائم الرفوف.

ولما فرَّ مرتضى الدولة[٤] من قلعة حلب سنة (٤٠٦هـ/١٠١٥م) خوفًا من صالح بن مرداس، دخل الحلبيون داره وأخذوا منها الذهب، والفضة والأثاث " وأُخذ في جملة ما نُهب له ثمانية وعشرون ألفًا من الدفاتر المجلدة، وكانت مُفهرسة بخطه في دَرْج "[٥]. وهذا يعني أن فهرس المكتبة وضعه صاحبها مرتضى الدولة، وكان على شكل لفافة ، ولا تخفى صعوبة التعامل مع هذا الشكل في عملية البحث؛ لذا يُرجح أنها كانت أداة جرد فقط .

(١) " قال العماد: «وكان لبيع الكتب في القصر كل أسبوع يومان، وهي تباع بأرخص الأثمان، وخزائنها في القصر مرتبة البيوت مقسمة الرفوف مفهرسة بالمعروف ... فأخرجت وهي أكثر من مائة ألف من أماكنها، وغُرِّبَتْ من مساكنها وخُرِّبَتْ أوكارها، وأذهبت أنوارها، وشتت شملها، وبت حبلها، واختلط أدبيها بنجوميها، وشرعيها بمنطقيها، وطبيها بهندسيها، وتواريخها بتفاسيرها، ومجاهيلها بمشاهيرها" أبو شامة : كتاب الروضتين : ج٢ : ٤٤٤ – ٤٤٥ .

(٢) المقريزي : الخطط المقريزية : ج ١ : ٤٠٩ .

(٣) القفطي : إخبار العلماء : ٢٨٦ .

(٤) هو أبو نصر منصور بن لؤلؤ . تولى إمارة حلب سنة ٣٩٩ هـ/ ١٠٠٩م. "وكان ظالمًا عسوفًا فأبغضه الحلبيون وهجوه هجوًا كثيرًا" . ابن العديم : زبدة الحلب : ج ١ : ١٧٧ .

(٥) ابن العديم : المرجع السابق : ج ١ : ١٨٧ .

أما في بخارى[1]، أيام ملكها نوح بن منصور الساماني ، فقد اتفق أنه أصيب بمرض؛ فاستعانوا بالشيخ الرئيس ابن سينا (ت ٤٢٨ هـ/١٠٣٧م) لمداواته؛ فاستأذن منه ذات يوم بدخول دار كتبه ومطالعة ما فيها من كتب الطب، قال: " فدخلت دارًا ذات بيوت كثيرة في كل بيت صناديق كتب منضدة بعضها على بعض، في بيت منها كتب العربية والشعر، وفي آخر الفقه، وكذلك في كل بيت كتب علم مفرد؛ فطالعت فهرست كتب الأوائل وطلبتُ ما احتجت إليه منها"[2]، ووصف ابن سينا يأخذ بالأيدي لتلمس النتائج التالية:

أن مكتبة السامانيين كانت مُصنفة بحيث أفرد لكل موضوع بيت خاص، وأنها كانت مُفهرسة موضوعيًا، أي أن هناك ربطًا بدائيًا بين الفهرس وخزائن الكتب، مع تكتم على طريقة ترتيب مواد هذا الفهرس تحت الموضوع، وأن فهرس المكتبة كان تحت تصرف المستفيدين منها، وليس لاستخدام الخَزَنَة فقط، وأنه حصر جميع مقتنياتها، لكنه ظلَّ محدود الإفادة بالتزامه وجهًا واحدًا للترتيب، وأنه لم يتعدَّ قائمة الجرد.

وفي قصة أوردها ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ/١٢٠١م) عن قدماء العلماء وهمتهم العالية في التأليف قال: " لقد نظرت في ثبت الكتب الموقوفة في المدرسة النظامية، فإذا به يحتوي على نحو ستة آلاف مجلد "[3] وليس في هذا الوصف إلا أن الثبت استطاع أن يقدم حصرًا لمجموع مقتنيات المكتبة على سبيل قائمة الجرد.

كما اطلع القفطي (ت ٦٢٤هـ/١٢٢٧م) على فهرس مكتبة المدرسة الفاضلية التي أنشأها القاضي الفاضل (ت ٥٩٦هـ/١٢٠٠م) بالقاهرة حيث قال: " وقف القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني - رحمه الله - نسخة من هذا الكتاب[4] على مدرسته بالقاهرة المعزية، رأيت ذكره في فهرستها "[5].

وفي إحدى أسفار ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ/١٢٢٩م) إلى مرو نزل بمكتبة جامعها فاطلع على فهرس كتب البيروني (ت ٤٣٠هـ/١٠٣٩م) الموقوفة هناك، وقال عنها: " أما

---

(١) بخارى: من أعمال خراسان، "بخارى: بالضم: من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلها ... وفيها قلعة بها مسكن ولاة خراسان من آل سامان". ياقوت الحموي: معجم البلدان : ج ١ : ٣٥٣ .

(٢) القفطي : إخبار العلماء بأخبار الحكماء : ٢٧١ ؛ وانظر أيضًا ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء: ج٣ : ٦ .

(٣) ابن الجوزي : صيد الخاطر : ٤٤٩ .

(٤) كتاب [الاستغناء] لمحمد أبي بكر بن علي بن أحمد الإدفوي المصري النحوي المفسر (ت ٣٨٨هـ/٩٩٨م) القفطي : إنباه الرواة على أنباه النحاة : ج ٣ : ١٨٨ .

(٥) القفطي : المرجع السابق : ج ٣ : ١٨٧ .

سائر كتبه في: علوم النجوم، والهيئة، والمنطق، والحكمة فإنها تفوق الحصر، رأيت فهرستها في وقف الجامع بمرو في نحو الستين ورقة بخط مكتنز"[١]. ويُستفاد من ذلك أن هذا الفهرس كان خاصًا بمؤلفات عالم معين هو البيروني، فهو قائمة ببليوجرافية بمؤلفاته، لكن ما هي طريقة ترتيب الكتب هل كانت بالعنوان أم عشوائية ؟ وما هي البيانات الببليوجرافية التي يُقدمها عن كل كتاب؟ كل ذلك يبقى في ساحة المجهول، إلا أن الواضح أن هذه القائمة كانت كتاب وقف، وطبيعة قوائم وقف الكتب جردية - وفي كثير من الأحيان قانونية - أكثر من كونها عملاً علميًا وفنيًا، خاصة أن الواقف عندما يكتب كتاب وقفه لا يدري أين مصير كتبه في المكتبة؛ فلا يستطيع تحديد مكان الكتاب سلفًا.

ومجمل القول : إن الفهرسة كانت عملية فنية رئيسة في المكتبات الكبيرة، فبدونها يصعُب الوصول إلى الكتاب، وهذه الصعوبة تزداد كلما كبر حجم المكتبة، بحيث لم تكن الكتب تُضم إلى رصيد المكتبة قبل إخضاعها للفهرسة، وفي بعض الأحيان توفر على عملية الفهرسة علماء أجلاء. أما من حيث أشكال فهارس المكتبات في هذه القرون الستة فقد كانت على شكل كتاب - وهو الأكثر انتشارًا - وعلى شكل درج.

أما وظائف الفهرس فكانت حصر المقتنيات فقط، وتحديد ما تحويه المكتبة من الكتب في موضوع معين. وفيما يتعلق بعناصر الوصف الببليوجرافي فهي من خبايا تلك القرون، ويبقى المثبت الوحيد هو تسجيلهم لعنوان الكتاب، لكن هل كانوا يدرجون العنوان كاملاً أم مختصرًا؟ هل استخدموا الجزء الأشهر للعنوان وأحالوا للأصلي؟ أيضاً لا حيلة حتى الآن في الإجابة، وكل ذلك جعل قائمة الجرد هي الصفة الغالبة على فهارس مكتبات تلك الحقبة.

وبالتالي هذا ما أمكن استخلاصه من قراءة شذرات إخبارية عن فهارس المكتبات العربية والإسلامية في القرون الممتدة من نهاية الثاني الهجري حتى نهاية السابع الهجري، ولكن بعد هذا التاريخ سيجود القدر بنماذج مُكتملة من فهارس المكتبات يمكن إخضاعها للدرس والتحليل؛ للوقوف على وظائفها، وطرق ترتيب المفردات فيها، وعناصر الوصف الببليوجرافي المستخدمة.

وقد تمَّ العثور على خمسة وعشرين فهرس مكتبة - ما بين نهاية القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر

---

(١) ياقوت الحموي : معجم الأدباء : مج ٥ : ١٢٦ .

الميلادي) - وذلك بالاستعانة ببليوجرافيات المخطوطات العربية، وفهارس المكتبات، وتكشيف أعداد بعض الدوريات المتعلقة بالمخطوطات، والفهارس التي نُشرت في بعض الكتب، إضافة إلى المصادفة العلمية.

والمكتبات التي جُمعت منها الفهارس كانت أربع مكتبات في أربع دول هي: المكتبة السليمانية في تركيا، ومكتبة الأسد في سورية، ودار الكتب المصرية، والخزانة الحسنية في المغرب، والبحث في فهارس المكتبات كان من خلال المصطلحات التالية (فهرس، وفهرست، وسجل، ودفتر، وكتاب وقف)، وغُربلت نتائج البحث على أساس أن يكون الفهرس فهرس مكتبة محددة وليس قائمة ببليوجرافية، وأن تكون لغته عربية، وأن لا يتجاوز تاريخه القرن الثالث عشر الهجري، وأن يكون مخطوطًا[١]. وفي المحصلة تم الوصول إلى الفهارس التالية:

سجل قديم لجامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ)[٢]، **وفهرست كتب خزانة الأشرفية** (نسخ في القرن ٩ هـ)، **وفهرس مكتبة الشيخ شرف الدين أبي الروح الزواوي** (نُسخ سنة ٨٧٨هـ)[٣]، **وفهرست الكتب لابن عبد الهادي** (نُسخ قبل رمضان سنة ٨٩٦ هـ)، **ووثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي** (نُسخ سنة ٩١٩ هـ)[٤]، **وفهرس مكتبة فخر الأفاضل ملا محمود بن ولي الله** (نُسخ سنة ٩٨٤هـ)[٥]، **وفهرس مكتبة الشيخ شرف الديري إمام الصخرة** (نُسخ سنة ٩٨٤هـ)، **ووقفية الشيخ يحيى شرف الدين بن محمد بن قاضي الصلت** (١٠٠٧هـ)، **وأسماء الكتب من جميع الفنون** (نسخ في القرن١١ هـ)، **ورسالة**

(١) مع ذلك اعتمدت الدراسة على عدد من الفهارس المنشورة، وسيذكر سبب ذلك عند كل منها.

(٢) هذا الفهرس هو أقدم فهرس وصلنا ككيان مادي، وقد نشره إبراهيم شبوح في «مجلة معهد المخطوطات العربية». انظر سجل قديم لجامع القيروان. مجلة معهد المخطوطات العربية ، مج٢، ج٢ (نوفمبر ١٩٥٦) ، ص ص ٣٣٩ - ٣٧٢ .

(٣) وهو أحد الفهارس التي نشرها عبد اللطيف إبراهيم في: دراسات في تاريخ الكتب والمكتبات الإسلامية، القاهرة: مطابع الشعب، ١٩٦٢ . وثيقة باستلام كتب: دراسة وتحليل ونشر، ص ص ٥ - ٢٤ . والنشر مطابق للوثيقة؛ لذا اعتُمدَ على النص المنشور.

(٤) هذه الوثيقة نشرها عبد اللطيف إبراهيم في: دراسات في تاريخ الكتب والمكتبات الإسلامية ، القاهرة: مطابع الشعب، ١٩٦٢ . مكتبة في وثيقة: دراسة للمكتبة ونشر للوثيقة، ص ص ٥ - ٦٢ . لكن نشرها كان ناقصًا؛ لذا تمّ الاعتماد على الوثيقة الأصلية وهي: وثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (٩١٩ هـ). القاهرة (دار الوثائق القومية؛ رقم الحجة ٢٧٨، رقم الفيلم ٥).

(٥) قام كامل جميل العسلي بنشر كل من فهرس مكتبة فخر الأفاضل ملا محمود بن ولي الله (نُسخ سنة ٩٨٤هـ)، وفهرس مكتبة الشيخ شرف الديري إمام الصخرة (نُسخ سنة ٩٨٤هـ)، ووقفية الشيخ يحيى شرف الدين بن محمد ابن قاضي الصلت (نُسخ سنة ١٠٠٧هـ). هذه الفهارس من سجلات المحكمة الشرعية بالقدس، ولم أتمكن من الوقوف على أصلها المخطوط، فاعتمدت على المنشور.

أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)، وكتاب وقف أسعد باشا العظم (نُسخ سنة ١١٦٥هـ)[١]، وفهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة (نُسخ سنة ١١٦٦هـ)، وفهرس مكتبة محمد بك أبو الذهب (نُسخ سنة ١١٨٨هـ)[٢]، وفهرس خزانة أمير الحاج محمد باشا بدمشق (نسخ سنة ١١٩٠هـ)، وفهرس مكتبة عاطف أفندي (نسخ في القرن ١٢ هـ)، وبيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ)، ودفتر أسماء كتب جامع العثمانية (نُسخ سنة ١٢٥٢هـ)، وتسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس (نُسخ سنة ١٢٨٧ هـ)، وتقييد كتب خزانة المولوية بفاس (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ)، ودفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت (نُسخ سنة١٢٩٧هـ)، وفهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٣هـ)، وتقييد متخلف الكتب عن الشريف سليمان الحوات (نسخ في القرن ١٣هـ)[٣]، وفهرس مكتبة الشيخ أبو حامد محمد العربي الزرهوني العزوزي (نسخ في القرن ١٣هـ)، وفهرس مكتبة أبو العباس أحمد الوداني الشنقيط (نسخ في القرن ١٣هـ)، وفهرس مكتبة أبو عبد الله محمد بن المدني كنون (نسخ في القرن ١٣هـ).

ثم تمَّ إخضاع هذه الفهارس للدراسة والتحليل باستخدام منهج التقييم الفردي بناء على قائمة مراجعة تتضمن العناصر الأساسية التالية:

١- عناصر الوصف الببليوجرافي في كل فهرس، ومدى توحيدها مع كل المفردات. وهنا تمت مراجعة كل عنوان ورد في الفهارس في الأعمال الببليوجرافية، مثل: (كشف الظنون لحاجي خليفة)، و(إيضاح المكنون، وهدية العارفين، وكلاهما لإسماعيل البغدادي). وكتب التراجم. مثل: (الأعلام لخير الدين الزركلي) وذلك بغرض:

- التأكد من صحة العنوان ونسبته إلى مؤلفه، وهذا كشف عن العديد من حالات نسبة الكتاب لغير مؤلفه. كما أتاح الوقوف على العنوان الكامل.
- التأكد من تواريخ وفاة المؤلفين، ومضاهاتها مع الأعمار التقديرية التي منحت

(١) لم أتمكن من الوقوف على الأصل المخطوط لهذا الفهرس؛ لأن ناشره صلاح الدين المنجد حصل عليه من مكتبة نصوح بك العظم الخاصة سنة ١٩٥٠م.

(٢) وهو من الفهارس التي نشرها عبد اللطيف إبراهيم في دراسات في تاريخ الكتب والمكتبات الإسلامية ، القاهرة: مطابع الشعب، ١٩٦٢ . مكتبة عثمانية: دراسة نقدية ونشر لرصيد المكتبة ، ص ص ١ - ٣٥ . والمنشور مطابق للمخطوط.

(٣) هذا الفهرس وما يليه نشره عبد الله كنون، انظر أربع خزائن لأربعة علماء من القرن الثالث عشر ، مجلة معهد المخطوطات العربية .. مج ٩، ج ١ (مايو ١٩٦٣) .. ص ص ٤٧- ١٠٥ .

لبعض الفهارس، وهذا الإجراء صحح تاريخ نسخ [فهرست كتب خزانة الأشرفية] من القرن الثامن إلى القرن التاسع. كما زاد الثقة بتواريخ باقي الفهارس.

● تحديد موضوع الكتاب، وهذا التحديد لعب دورًا مهمًا في تتبع مدى دقة التصنيف الموضوعي في الفهارس التي اتبعت الترتيب الموضوعي لمقتنياتها.

٢- وظائف الفهارس، ٣- مقدمات الفهارس وبياناتها، ٤- طريقة ترتيب البيانات داخل الفهرس، ٥- علامات الترقيم والإعجام بكل فهرس، ٦- كيفية الربط بين مداخل الفهارس وأماكن وجودها في الخزائن، ٧- الإحالات في الفهرس، ٨- طريقة إخراج الفهرس، ٩- تذييل الفهرس بالكشافات.

وبعد الدراسة الرأسية لكل فهرس على حدة، تم القيام بدراسة أفقية مقارنة تبين كيفية تطور فهرس المكتبة الإسلامية عبر القرون الستة المُحددَة.

وأول ما تبوح به هذه الفهارس هو عناصر الوصف البيليوجرافي المستخدمة في وصف المقتنيات مع تمييزها بين الكتب المفردة والمجاميع، وعناصر الوصف البيليوجرافي التي رُصدت في الفهارس بالنسبة للكتب المفردة هي:

١- موضوع الكتاب

تتقسم الفهارس المدروسة إلى نوعين من حيث أشكال تحديدها لموضوع الكتب الواردة ضمنهما، فمنها: أ- فهارس لم تعتمد التقسيم الموضوعي أسلوبًا في ترتيب مادتها، لكنها حددت موضوعات أمثلة قليلة جدًا من محتوياتها، بحيث لم يكن هذا التحديد نهجًا متبعًا، وإنما فلتات جاءت بالسياق نفسه الذي وردت فيه البيانات وأتى ذلك في ثلاثة عشر فهرسًا.

ب - فهارس اتخذت من التقسيم الموضوعي أساسًا في ترتيب موادها، وبالتالي حددت موضوعات جميع الكتب وأدرجتها تحت قائمة رؤوس الموضوعات المُعتمَدة لدى كل منها. والجدول رقم (١) يظهر بعض المآخذ على هذه الفهارس الموضوعية، التي تم ترتيبها بناءً على كفاءة قائمة رؤوس الموضوعات المستخدمة، وذلك حسب المعيارين التاليين: ١- عدم استخدام رؤوس موضوعات خاطئة، ٢- عدد المآخذ على القائمة المستخدمة.

جدول رقم (١) المآخذ على الفهارس الموضوعية

الفهارس الموضوعية / المآخذ	رؤوس موضوعات خاطئة	عدم اتباع أية طريقة في ترتيب الموضوعات	إدراج كتب تحت رأس موضوع خاطئ	قصور قائمة رؤوس الموضوعات	التفريعات غير الموضوعية	الرأس الموضوعي يحتوي على أكثر من موضوع	تسجيل رأس موضوع دون مقتنيات تخصه
فهرس مكتبة الشيخ الزواوي ق ٩		√	√	√			
فهرس خزانة أمير الحاج محمد باشا ق ١٢		√	√			√	
تسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس ق ١٢		√	√	√			
أسماء الكتب من جميع الفنون ق ١١		√	√	√	√		
فهرس مكتبة محمد بك أبو الذهب ق ١٢		√	√	√	√		
فهرس مكتبة إبراهيم حليم باشا ق ١٣		√	√			√	√
فهرست كتب المدرسة الأحمدية ق ١٢	√	√	√				
تقييد كتب خزانة المولوية بفاس ق ١٣	√	√	√	√			
بيان عدة الكتب الموجود فى مكتبة... الشيخ خالد النقشبندي ق ١٣	√	√	√	√			
دفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت ق ١٣	√	√	√			√	
دفتر مكتبة عاطف أفندى ق ١٢	√	√	√		√	√	
دفتر أسماء كتب جامع العثمانية ق ١٣	√	√	√	√		√	

وبتحليل هذا الجدول يمكن القول:

١- إن رؤوس الموضوعات الخاطئة مثلتها أربعة رؤوس هي: (كتب الفارسي والتركي، والمجاميع ورسائل شتى ورسائل صغيرة، وتحديد جهة الوقف، والقائمة الببليوجرافية) وجميعها لا ترقى لأن تكون رؤوس موضوعات، فمثلا الرأس (كتب الفارسي والتركي)، إنما هو تحديد للغة الوعاء، وكان الأجدر بالمفهرس أن يوزع مادة هذا الرأس حسب الموضوعات الحقيقية للأوعية، ويسجل بجانبها لغتها. ومثل هذا الإجراء في فهرس موضوعات يعوق حركة الوصول لكل ما تحتويه المكتبة في موضوع معين.

إن الرأس (المجاميع، ورسائل شتى، ورسائل صغيرة) ليس رأسًا موضوعيًا، وإنما هو تحديد لشكل الوعاء، وهو ينضوي على مجموعة من الأوعية في موضوعات شتى. ووضع المجاميع متعددة الموضوعات في مكان واحد أمر مطلوب[1]، لكن للاستفادة منها بالشكل الأمثل لا بد من توزيع مقتنياتها حسب الموضوعات، وربطها بشبكة من الإحالات، وهذا ما لم يتوافر في الفهارس الأربعة التي استخدمتْ هذا الرأس وشكلت نسبة ٣, ٣٣٪ من مجموع الفهارس الموضوعية.

كما أن تحديد جهة الوقف ليس رأسًا موضوعيًا تُسرد تحته الكتب، وهذا ما وقع في فهرس واحد هو دفتر أسماء كتب جامع العثمانية (نُسخ سنة ١٢٥٢هـ) حيث جُدد تسجيل المجموعة التي أوقفها عثمان باشا (ت ١١٦٠هـ)[2]، وتم ترتيبها موضوعيًا، لكن عندما انتقل المفهرس إلى الكتب الموقوفة من غير عثمان باشا قيدها تحت اسم واقفها دون تحديد لموضوعاتها. أي أنه تمَّ اتباع طريقتين لترتيب المواد في الفهرس نفسه؛ فالمستفيد من هذا الفهرس مطالب أولاً أن يعرف اسم واقف الكتاب الذي يريده، ثم يبحث عنه. وهذا يكشف عن تذبذب المنهجية من جهة، وعن الصفة الجردية للفهرس من جهة ثانية.

وأما القائمة الببليوجرافية؛ فظهرت في فهرس واحد هو فهرس مكتبة عاطف افندي (نسخ في القرن ١٢ هـ) حيث صنع المفهرس قائمة ببليوجرافية بمؤلفات إسماعيل حقي البرسوي، وربما قام بهذا العمل لعجزه عن تحديد موضوعاتها.

---

(١) عبد الستار الحلوجي : المخطوط العربي، ٢٨٤ .

(٢) المرادي : سلك الدرر، ج ٣ : ١٥٩ .

٢- إن ترتيب الموضوعات في الفهارس الاثني عشر لم يخضع لأية منهجية لا من حيث الترتيب الهجائي ، ولا من حيث الترتيب المصنف. وإن كان يُلمح أن بداية الموضوعات في جميع الفهارس كانت بالمصاحف، ثم التفسير، لكن سرعان ما تختلط العلوم الشرعية بالأدبية بالعقلية. فمثلاً قائمة رؤوس الموضوعات في تسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس (نُسخ سنة ١٢٨٧ هـ) أتت على الشكل التالي: (المصاحف، التفاسير، الحديث الشريف، الفقه، اللغة، النحو، البيان، الأصول، المنطق، الكلام، كتب القراءات، الطب، كتب الأدب، التاريخ، السياسات، التعديل وما يشاكله، مناقب الصالحين رضي الله عنهم، التصوف).

٣- إن الفهارس الاثني عشر أدرجت كتبًا تحت رأس موضوع خاطئ، ومثال ذلك: أن "الصحايف للسمرقندي"[١]. أدرج في علم الكلام، والصواب أن يدرج في علم التفسير[٢]. وهذا يُضيّع فرصة على الباحث عما تحتويه المكتبة في موضوع معين.

٤- إن قصورًا اعترى قوائم رؤوس الموضوعات المستخدمة في سبعة فهارس شكلت نسبة ٥٨,٣٪ من مجمل الفهارس الموضوعية. رغم وجود إنتاج فكري يمثلها في المجموعة المقتناة؛ فمثلاً حوى فهرس مكتبة الشيخ شرف الدين أبي الروح الزواوي (نُسخ سنة ٨٧٨هـ). كتبًا بالمواضيع التالية: (علم الكلام، والأدب، والتصريف، والطب، والتاريخ، وتعبير الرؤيا، والخطب) [٣]. ولم يتم إفرادها كرؤوس موضوعات.

٥- إن ثلاثة مفهرسين عمدوا إلى تسجيل تفريعات تحت بعض المواضيع، وهي ليست تفريعات موضوعية، بل حواشٍ وشروح لكتب تنتمي لرأس الموضوع الرئيس. مثل: الشروح على كتب الحديث، الحواشي على كتب الحديث. وهذا الإجراء ظهر في ثلاثة فهارس، أي ما نسبته ٢٥٪ من الفهارس الموضوعية.

٦- إن خمسة مفهرسين جمعوا أكثر من موضوع تحت رأس واحد، مثل: "الكتب المتعلقة بالمنطق والحكمة والهيئة والهندسة والحساب" [٤]، وفي هذه الحال تمَّ سرد الكتب تحت رأس الموضوع دون أن تميز كتب كل موضوع على حدة، ومثل هذا التسجيل يرهق الباحث عن كتب في موضوع معين. وأتى هذا الإجراء في خمسة فهارس، أي ما

---

(١) أسماء الكتب من جميع الفنون : (٣٤ / ب).

(٢) "الصحائف في التفسير.. لشمس الدين محمد.. السمرقندي المتوفى سنة ٦٠٠" حاجي خليفة : كشف الظنون : ج ٢ : ١٠٧٤ .

(٣) عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة باستلام كتب: ص ١٤- ١٥ - ١٦ .

(٤) فهرس مكتبة عاطف أفندي : (٥٩ / ب).

نسبته ٤١,٦٪ من مجموع الفهارس الموضوعية.

٧- إن فهرسًا واحدًا سجل رأس موضوع دون أن يكون هناك إنتاج فكري مقتنى فيه، كما حدث هذا في فهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن ١٣هـ) حيث سجل (كتب مناقب وفضائل الأعيان من آل البيت والصحابة والأولياء والزهاد والخلفاء والعلماء والشعراء وغيرهم) ولم يدرج كتابًا واحدًا خاصًا بتراجم الخلفاء أو الشعراء.

وخلاصة القول: إن هذه الفهارس الموضوعية لم تكن مرآة صادقة تعكس كل ما تقتنيه المكتبة في موضوع معين، وبالتالي تنازلت عن لعب دورها في أن تكون أدوات بحث حقيقية، وقنعت بالوظيفة الجردية فحسب.

٢- العنـــوان

عادة ما يجعل المؤلفون من عناوين كتبهم رسائل مُركزَة لما جال في خاطرهم ودونوه، وربما كان العنوان آخر شيء ودوا قوله. وقصة الكتاب لسيبويه مشهورة، إذ توفي ولم يكن قد أتمه أو سمَّاه، فأطلق عليه معاصروه اسم الكتاب تعبيرًا عن عظمة عمله. والشيء نفسه حدث للمفضليات والأصمعيات. وبالوقوف على فهارس المكتبات الإسلامية المخطوطة تمَّ رصد ستة أشكال للعنوان هي: (العنوان الكامل، العنوان المختصر، العنوان المختصر بإخلال، العنوان البديل، العنوان الشارح، العنوان المسكوت عنه).

واتفقت جميع الفهارس على أنها اعتمدت أكثر من شكل في صياغة عناوين محتوياتها، وهذا دليل على تذبذب المنهجية المتبعة في تسجيل هذا البيان؛ فالعنوان الكامل ظهر في اثنين وعشرين فهرسًا من أصل الخمس والعشرين، أي ما نسبته ٨٨٪، لكن هذا الظهور لم يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة على مستوى الفهرس الواحد، ويُستثنى منها فهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن ١٣هـ) الذي كان فيه العنوان الكامل هو الشكل الأكثر تواتراً بالفهرس.

أما العنوان المختصر فقد برز في جميع الفهارس، ولم يكن هذا البروز عابرًا كسابقه وإنما كان هو الصيغة الرسمية التي اتخذها العنوان - لكن ظهوره في فهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن ١٢هـ) كان قليلاً - واعتماد جميع الفهارس هذا الشكل كصيغة رسمية يُنبئ بالصفة الجردية للفهارس؛ فلم يكن إبراز ذاتية الكتاب هو غاية المفهرس بقدر ما كان إحصاء هذا الكتاب ضمن مجموعة المقتنيات.

ويركب المفهرسون في صياغتهم لبعض العناوين موجة الاختصار لتقذف بهم نحو آفاق أبعد؛ مما زاد مسافة الغربة بين الهدف والنتيجة عبر إفرازهم نوعًا جديدًا من العناوين وهو المختصر بإخلال، والمقصود به : تسجيلة ببليوجرافية بياناتها مبتسرة لا تساعد في الوصول إلى الكتاب المقصود. ومَثَّل هذه الفئة من العناوين كتب الشروح، والحواشي، والمختصرات، والتفاسير. أي الكتب التابعة لعمل محرك رئيس.

ويمكن القول: إن العنوان المختصر بإخلال ظهر في الفهارس كافة، وكأن عملية الوصف الببليوجرافي لهذه النوعية من المؤلفات كانت عرفًا سائدًا عند القوم في حياتهم العلمية. فعلى الرغم من أن لكل واحد من هذه الكتب عنوانه المستقل المعروف به. إلا أن إصرارهم على عدم ذكر العنوان المستقل والاكتفاء بأنه شرح الكتاب (س)، أو أنه حاشية المؤلف (ع) على المؤلِف (ص) قد يكون لإظهار تبعية هذا العمل لسواه، والمحافظة على سحر العمل المحرك والإجلال لمقامه. علمًا بأن العمل اللاحق قد يوازي أو يفوق أحيانًا ـ من حيث المكانة العلمية ـ العمل الرئيس .

وإذا تم افتراض هذا الظن الحسن بذاك السلوك؛ فإن انعكاسه ضمن الفهارس خلق مشكلة استرجاعية غدا من الصعب معها الوقوف على الكتاب المقصود، وبالتالي فإن المهمة الاسترجاعية للفهارس مُنيت بضربة فأس جديدة؛ إذ إن البيانات الببليوجرافية المعطاة عن هذه الأعمال من الفقر بحيث لا توصل إلى العمل المقصود، ولولا الاستعانة بالببليوجرافيات، مثل: "كشف الظنون" و " هدية العارفين" لما أمكن الوقوف على المطلوب.

ورغم هذا الاتفاق بين جميع الفهارس، إلا أن هناك من عزف منفردًا خارج المجموعة في محاولة لتنقية الصورة، مقدمًا الوصف الصحيح لمثل هذه الأعمال. كما ظهر في دفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت (نُسخ سنة١٢٩٧هـ). عند تسجيله " عناية القاضي وكفاية الراضي، وهي حاشية الشهاب أحمد بن محمد الخفاجي المتوفى سنة ١٠٦٩ على تفسير القاضي البيضاوي" [1]. ومع ذلك لم تكن هذه منهجية متبعة في كل الفهرس عند وصف كل الأعمال التابعة، وإنما كانت ومضات تشرق هنا وهناك، توحي من جهة بالقدرة على الوصف الدقيق ولكنها من جهة أخرى استساغت الانتقائية.

---

(١) دفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت : (٢/١٦)، " عناية القاضي وكفاية الراضي حاشية على تفسير البيضاوي" انظر إسماعيل البغدادي : هدية العارفين : ج ١ : ١٦١ .

وفيما يخص العنوان المسكوت عنه فقد برز أيضًا في جميع الفهارس مع أمثلة قليلة في كل فهرس، مثل: " قاضي خان في جلدين كبيرين"[1] حيث تُرك العنوان أحجية للتخمين.

أما العنوان البديل فكان من الطبيعي ألا يظهر مع جميع الفهارس؛ لأنه ليس لكل الكتب عناوين بديلة، ومن أمثلته في فهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (ق ١٣هـ) "سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للشيخ محمد بن يوسف الدمشقي الصالحي المتوفى سنة... وهي الشهيرة بالسيرة الشامية، فرغ منه سنة ٩٣٠"[2].

ولذات السبب لم يظهر العنوان الشارح في جميع الفهارس، ومن أمثلته في فهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (ق ١٣هـ) " نزول الغيث وهو اعتراضات محمد بن أبي بكر الدماميني المتوفى سنة ٨٢٨ على شرح الصفدي على لامية العجم "[3].

٣ - المسؤولية الفكرية

العلاقة بين الكتاب والمسؤولية الفكرية عنه، كالعلاقة بين الشخص واسمه، فما إن يُشار للأول حتى يذكر الثاني؛ ولهذه المسؤولية الفكرية عدة مستويات، رأسها المؤلف المتبني للأفكار الواردة بالعمل، ثم المترجم، والراوي، والجامع ... إلخ، وهؤلاء جميعًا جهدهم ومسؤوليتهم لاحقة. وقد أظهرت الفهارس المدروسة المستويات التالية من المسؤولية الفكرية.

٣/١- مؤلف الكتاب: اشتركت جميع الفهارس في أنها استخدمت أكثر من شكل في صياغتها لاسم المؤلف؛ فظهرت أسماء المؤلفين في الفهارس بالأشكال التالية (اسم المؤلف كاملاً، اسم المؤلف مختصرًا بالجزء الأشهر، اسم المؤلف مختصرًا بإخلال، اسم المؤلف مجهولاً، اسم المؤلف مسكوتًا عنه). وهذا يدل على أن المفهرسين لم يرسموا لأنفسهم منهجية واحدة في صياغتهم لأسماء المؤلفين، بل تركوا ذلك رهن مزاجهم.

(١) كامل جميل العسلي : وثائق مقدسية تاريخية. فهرس مكتبة الشيخ شرف الديري إمام الصخرة : ج ٢ : ٢٥٢-٢٥٣، "قاضي خان (ت ٥٩٢ هـ = ١١٩٦ م) حسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز، فخر الدين، المعروف بقاضي خان الأوزجندي الفرغاني. فقيه حنفي" انظر الزركلي، خير الدين : الأعلام: ج ٢ : ٢٢٤ .

(٢) فهرس خزانة إبراهيم حليم باشا : (٥ / ب)؛ وانظر "محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، شمس الدين الشامي، محدث، عالم بالتاريخ، من الشافعية (ت ٩٤٢هـ / ١٥٣٦م) ... من كتبه (سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد) أربعة مجلدات، يعرف بالسيرة الشامية" : الزركلي، خير الدين : الأعلام : ج ٧: ١٥٥ .

(٣) فهرس خزانة إبراهيم حليم باشا : (٣١ / ب).

ويعد اسم المؤلف الكامل أهم الأشكال؛ لتمثيله التوثيق الحقيقي للمسؤولية الفكرية عن العمل. فمعه يُفض الاشتباك في نسبة العمل إلى صاحبه، خاصة إذا ما اتفق مؤلفان في اسم الشهرة وفي عنوان العمل، مثل: "حاشية البيضاوي لسنان أفندي"[(١)]. ومع هذه الأهمية لم يظهر الاسم الكامل للمؤلف إلا في سبعة فهارس[(٢)]، أي بنسبة ٢٨٪ من مجموع الفهارس.

أما اسم المؤلف المختصر بالجزء الأشهر، فقد تمتع بمزيتين: الأولى: ظهوره في جميع الفهارس. والثانية كونه الشكل الأكثر اعتمادًا في صياغة اسم المؤلف في أربع وعشرين فهرسًا، إذ كان ظهوره محدودًا في فهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٣هـ). واعتماد هذا الشكل كصفة رسمية لتسجيل أسماء المؤلفين في الفهارس الأربع والعشرين يشي بالصفة الجردية لها، فلم يكن همُّ المفهرسين تحصين حدود كل مفردة ترد بالفهرس بقدر ما كان إدراج الكتب في الحصر. مثل" كتاب التحقيق لابن الجوزي"[(٣)].

وفي بعض الأحيان وقع المفهرسون فريسة الاختصار؛ فبلغ فيهم الشطط أن أثبتوا أسماء المؤلفين بطريقة لم يعد معها ممكنًا التعرف على المسؤول عن العمل؛ فأصبح الاختصار بهذه الحالات مخلا ومضللاً، ومن أمثلته: " الناسخ والمنسوخ لهبة"[(٤)]. والفهارس التي سجلت اسم المؤلف مختصرًا بإخلال اثنا عشر فهرسًا بنسبة ٤٨٪ من مجموع الفهارس.

---

(١) رسالة أسامي بعض الكتب : (٦ / أ).هناك شخصان اسمهما سنان الدين يوسف، وقد وضعا حاشية على تفسير البيضاوي، انظر حاجي خليفة: كشف الظنون: ج ١: ١٩٠ - ١٩١ .

(٢) هي: رسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)، وفهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة (نُسخ سنة ١١٦٦هـ)، وفهرس مكتبة عاطف أفندي (نسخ في القرن ١٢ هـ)، ودفتر أسماء كتب جامع العثمانية (نُسخ سنة ١٢٥٢هـ)، وتقييد كتب خزانة المولوية بفاس (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ)، ودفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت (نُسخ سنة١٢٩٧هـ)، وفهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٣هـ). وهذا يبين: أن الاسم الكامل للمؤلف برز مع بعض فهارس القرنين الثاني عشر، والثالث عشر فقط، وأن غيابه من باقي فهارس هذين القرنين يدل على أن الزمن لم يكن عاملاً حاسمًا في النضج الببليوجرافي.

(٣) فهرست الكتب لابن عبد الهادي : (٣ / أ)، وانظر " التحقيق في أحاديث الخلاف لأبي الفرج عبدالرحمن بن على بن الجوزي البغدادي الحنبلي المتوفى سنة ٥٩٧ سبع وتسعين وخمسمائة". حاجي خليفة: كشف الظنون: ج ١: ٣٧٩ .

(٤) فهرست كتب خزانة الأشرفية : (٢٦٨/ أ- ب)، هناك أكثر من مُصنِف يبدأ اسمه بـ هبة الله وله مُصنف بعنوان: الناسخ والمنسوخ. انظر : الزركلي، خير الدين : الأعلام : ج ٨ : ٧٢ - ٧٣ .

أما اسم المؤلف المسكوت عنه فقد ظهر في جميع الفهارس، ولم يكن هذا الظهور خجولاً بل عبر عن نفسه بأمثلة كثيرة في كل فهرس. وانتشار هذا الأسلوب في جميع الفهارس دليل على ضمور الصفة الاسترجاعية للفهارس ؛ فباستغناء المفهرس عن ذكر المؤلف مكتفيًا بعنوان الكتاب، يأتي الشكل النهائي جسدًا بلا رأس، والطامة الكبرى تقع عندما يكون لهذا العنوان توائم كثر؛ فأي المؤلفين هو المقصود؟! ومثال ذلك: "مقاتل الفرسان"(١). في فهرست كتب خزانة الأشرفية.

والفرق بين المؤلف المجهول والمؤلف المسكوت عنه، أن الأخير ربما كان معروفًا بالنسبة للمفهرس لكنه آثر عدم ذكره طلبًا للسرعة والإنجاز، أما الأول ففيه تصريح بجهل المفهرس بمؤلف العمل، وربما كان ذاك عائدًا لسقط في بداية الكتاب أو آخره منع المفهرس من الوقوف على مؤلفه. وعندها استخدم عبارة (مجهول المصنف، أو لم يُعرف مؤلفه، أو لم ندرِ لمن هو)، مثل: "متن في الفقه لم يُعرف مؤلفه قطع النصف مجلد١" (٢). ومن الملاحظات التي رُصدت في صياغة المؤلف:

١- ورود صيغتين مختلفتين للمؤلف نفسه في الفهرس نفسه مثل: " جزء من غريب القرآن للسجستاني" و " جزء في غريبه أيضاً لابن عزيز" (٣). والفهارس التي وقعت بهذا الخطأ خاصة مع غياب الإحالات سبعة فهارس(٤) بنسبة ٢٨٪ من مجموع الفهارس.

٢- نسبة الكتاب لغير صاحبه، مثل: " سكب الأنهر على فرايض ملتقى الأبحر للحصكفي جلد واحد "(٥). والفهارس التي وقعت في مثل هذا الخطأ مع بعض المفردات

---

(١) فهرست كتب خزانة الأشرفية : (٢٦١ / أ)، هناك ثلاثة مؤلفين كل منهم لديه عمل بعنوان: (مقاتل الفرسان) انظر حاجي خليفة : كشف الظنون : ج ٢ : ١٧٧٨ .

(٢) بيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي: (٧ / أ).

(٣) تقييد كتب خزانة المولوية بفاس: (٣ / أ)؛ وانظر "غريب القرآن أفرد التأليف فيه جماعة ... محمد بن عزيز السجستاني (بزايين معجمين) المتوفى سنة ٣٣٠ ثلاثين وثلاثمائة". حاجي خليفة : كشف الظنون: ج ٢ : ١٢٠٨- ١٢٠٩ .

(٤) وهي: فهرست الكتب لابن عبد الهادي (نُسخ قبل رمضان سنة ٨٩٦ هـ)، وأسماء الكتب من جميع الفنون (نسخ في القرن١١ هـ)، ورسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)، وفهرس مكتبة عاطف أفندي (نسخ في القرن ١٢ هـ)، وبيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ)، وتقييد كتب خزانة المولوية بفاس (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ)، ودفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت (نُسخ سنة١٢٩٧هـ).

(٥) فهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة: (٣ / ب)،" ملتقى الأبحر في فروع الحنفية للشيخ الإمام إبراهيم بن محمد الحلبي ... وشرح الشيخ الإمام علاء الدين علي بن محمد الطرابلسي بن ناصر الدين الإمام بجامع بني أمية الدمشقي الحنفي المتوفى سنة ١٠٣٢ فرائضَه وسماه: (سكب الأنهر على فرائض ملتقى الأبحر)" حاجي خليفة : كشف الظنون : ج٢: ١٨١٤- ١٨١٥ .

التي سجلتها سبعة فهارس[1] بنسبة ٢٨٪ من مجموع الفهارس.

٣- استتار اسم المؤلف تحت عنوان عمل آخر له، مثل: " عيون المختصر في مذاهب الأربعة لصاحب معراج الدراية"[2]. وظهر مثل هذا الأسلوب في الوصف في فهرسين[3] بنسبة ٨٪ من مجموع الفهرس.

٤- اجتهاد في تحديد مؤلفي بعض الأعمال، مثل: "من كتاب مجهول المصنف مبوَّب وكأنه من تأليف الثعلبي وهو مجلد"[4]. ومثل هذا الاجتهاد ظهر في ثلاثة فهارس[5] بنسبة ١٢٪ من مجموع الفهارس.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فهرسين شكلا نسبة ٨٪ من مجموع الفهارس قدما معلومة مهمة مع بيان التأليف وهي تاريخ وفاة المؤلف وهذان الفهرسان هما: فهرس مكتبة عاطف أفندي (نسخ في القرن ١٢ هـ)، وفهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٢هـ). وسبب تفرد هذين الفهرسين بهذه المعلومة آت من اعتمادهما على مراجع ببليوجرافية في استيفاء المعلومات عن المؤلف؛ فالأول اعتمد على كشف الظنون لحاجي خليفة، وعلى مفتاح السعادة لطاشكبرى زاده، والثاني اعتمد على كشف الظنون فقط. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المعلومة كانت كجائزة خُصت بها مفردات قليلة من مقتنيات المكتبتين، علمًا بأن فهرس مكتبة إبراهيم حليم باشا حدد في منهجيته أنه سيلتزم ذكر " أسماء الكتب وأسماء مؤلفيها ووفياتهم" ومع ذلك أفلت العديد من الكتب من هذا الالتزام.

---

(١) وهي: أسماء الكتب من جميع الفنون (نسخ في القرن١١ هـ)؛ ورسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)؛ وفهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة (نُسخ سنة ١١٦٦هـ)؛ وبيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ)؛ وتقييد كتب خزانة المولوية بفاس (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ)؛ ودفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت (نُسخ سنة١٢٩٧هـ)؛ وفهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٢هـ).

(٢) رسالة أسامي بعض الكتب : (١٤ / ب)؛ "عيون المذاهب الأربعة" للكاكي. انظر حاجي خليفة : كشف الظنون: ج٢: ١١٨٧ . و"معراج الدراية إلى شرح الهداية"، لقوام الدين محمد بن محمد البخاري الكاكي. انظر حاجي خليفة : كشف الظنون: ج ٢: ٢٠٣٣ .

(٣) وهما: أسماء الكتب من جميع الفنون (نسخ في القرن١١ هـ)، ورسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ).

(٤) فهرست كتب خزانة الأشرفية : (٢٧٢ / أ).

(٥) وهي: فهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ)؛ ورسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)؛ وفهرس مكتبة عاطف أفندي (نسخ في القرن ١٢ هـ).

٢/٣- راوي الكتاب

وهو شخص حُق له رواية الكتاب وإقراؤه، وذلك بعد أن درسه بإحدى طرق تحمل العلم الثمانية[١]، وتبعًا لذلك فهناك اختلاف بين نسخ الكتاب الواحد من حيث سنده في حق روايته، وفي المضمون؛ لذا يعتبر الراوي ورسوخه في العلم، وسنده وقربه من المنهل الأول - أي المؤلف - كفًا راجحة في ميزان المخطوطة، "وفي القرون الخمسة الأولى كان ذكر الإسناد أو رواية الكتاب في أول النسخة يقوم مقام ذكر أصل النسخة المنقول عنها في آخرها"[٢]. والفهارس التي تنبهت لهذه الأهمية تسعة[٣] شكلت نسبة ٣٦٪ من مجموع الفهارس.

والملاحظ أن كتاب "الموطأ" للإمام مالك حظي بنصيب الأسد من هذا التنويه، مثل: "موطأ رواية يحيى بن يحيى، موطأ رواية معن، موطأ رواية أبي مصعب"[٤]. ورغم وجود هذا الكتاب في معظم المكتبات الباقية إلا أنها لم تنوه للراوي كما في أسماء الكتب من جميع الفنون (نسخ في القرن١١ هـ). فقد ورد فيه المثال التالي: " الموطأ للإمام مالك"[٥].

٣/٣- جامع الكتاب

لا تخلو الكثير من المؤلفات من اقتباس أو نقل من نصوص أخرى لتدعيم فكرة معينة، أو لضبط مسألة لغوية، أو تاريخية...إلخ، وهناك نوع من الإنتاج الفكري يتجلى

---

(١) و"أولها: السماع من لفظ الشيخ. ثانيها: القراءة عليه. ثالثها: المناولة. رابعها: الكتابة. خامسها: الإجازة. سادسها: الإعلام للطالب بأن هذه الكتب روايته. سابعها: وصيته بكتبه له. ثامنها: الوقوف على خط الراوي فقط" انظر القاضي عياض: الإلماع: ص ٦٨ .

(٢) أيمن فؤاد سيد: الكتاب العربي المخطوط: ج ٢ : ٤١٥ .

(٣) وهي: سجل قديم لجامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ)؛ وفهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ)؛ وفهرست الكتب لابن عبد الهادي (نُسخ قبل رمضان سنة ٨٩٦ هـ)؛ ووثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ)؛ ورسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)؛ وفهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة (نُسخ سنة ١١٦٦هـ)؛ وبيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ)؛ ودفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت (نُسخ سنة١٢٩٧هـ)؛ وفهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٣هـ).

(٤) فهرست كتب خزانة الأشرفية : (٢٥٤ / أ) " قال أبو القاسم بن محمد بن حسين الشافعي: الموطآت المعروفة عن مالك إحدى عشرة معناها متقارب والمستعمل منها أربعة: موطأ يحيى بن يحيى، وموطأ ابن بكير، وموطأ مصعب وهو أبو مصعب أحمد بن أبى بكر الزهري، وموطأ ابن وهب. ثم ضعف الاستعمال إلا في موطأ يحيى ثم في موطأ ابن بكير". حاجي خليفة. كشف الظنون : ج ٢ : ١٩٠٨ .

(٥) أسماء الكتب من جميع الفنون : (٢٥ / ب).

فيه جهد صاحبه في حصر ومؤاخاة نصوص متعددة تصب في بؤرة فكرية واحدة، أو تجميع عدة متون مختلفة المواضيع في كيان فكري واحد. وهذا الجهد يُطلق عليه مصطلح جَمْع، أو جامع، أو جوامع[1].

ومثل هذا التحديد في المسؤولية الفكرية ظهر مع مثال وحيد في رسالة اسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)، وهو " كتاب أخبار أبي العباس أحمد بن تيمية، جمع أبي عبد الله محمد بن قدامة المقدسي"[2]. وفي مثال وحيد في فهرس مكتبة الشيخ أبي حامد محمد العربي الزرهوني العزوزي (نسخ في القرن ١٣ هـ) هو " شرح شواهد ابن هشام والمكودي، جمع كاتبه سامحه الله "[3].

٤/٣- مترجم الكتاب

وهو من المسؤولين المهمين عن العمل الفكري، وحِرصُ المفهرس على ذكره جهد طيب يحسب له. وظهر هذا الحرص في فهرسين: هما: رسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)، وفهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٣هـ). في الفهرس الأول ظهر مع مثال وحيد هو "ترجمة شواهد النبوة بخط التعليق مجدول بخط عبد الحليم الشهير بأخي زاده"[4] وفي الفهرس الثاني ظهر مع أمثلة عدة منها: "أنوار العاشقين ترجمة أحمد بيجان، وأصله: مغارب الزمان لغروب الأشيا في العين والعيان، للشيخ محمد بن صالح المعروف بابن الكاتب"[5].

والنتيجة التي نخرج بها مما سبق أن هذه الفهارس أظهرت أربعة مستويات للمسؤولية الفكرية، هي: (المؤلف، والراوي، والجامع، والمترجم). وأصاب بيان اسم المؤلف ما أصاب بيان العنوان من ناحية التذبذب في اعتماد أكثر من شكل في صياغة اسم المؤلف، ومن ناحية التزام الاختصار بتدرجاته من المختصر بالجزء الأشهر إلى المختصر بإخلال وصولاً إلى المسكوت عن ذكره.

---

(١) كمال عرفات نبهان: عبقرية التأليف العربي: ٢٧٠ .

(٢) (١١/ ب).

(٣) عبد الله كنون، أربع خزائن لأربعة علماء من القرن الثالث عشر .. مجلة معهد المخطوطات العربية .. مج ٩، ج ١ (مايو ١٩٦٣) .ـ ص ٦٧ .

(٤) رسالة أسامي بعض الكتب : (٤١ / أ)، " شواهد النبوة " فارسي ، ترجمه المولى عبد الحليم بن محمد الشهير بأخي زاده". انظر حاجي خليفة : كشف الظنون: ج ٢: ١٠٦٦ .

(٥) فهرس مكتبة إبراهيم حليم باشا: (٨/ ب)، وانظر حاجي خليفة : كشف الظنون: ج ٢: ١٧٤٦ .

٤- لغة الوعاء

ظهر تحديد اللغة في أحد عشر فهرسًا[١] تمثل ٤٤٪ من مجموع الفهارس المدروسة، واللغات التي برزت إلى جانب اللغة العربية هي: (الفارسية، والتركية، والفرنسية) وغياب هذا البيان من الفهارس الباقية يعود على الأرجح إلى أن كل مجموعاتها كانت بالعربية ومن ثم لم يكن هناك داع لذكر اللغة.

وأما اللغة الفرنسية فظهرت في فهرسين يعودان للقرن الثالث عشر، هما: تقييد كتب خزانة المولوية بفاس (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ)، وفهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٣هـ)، وتمثلت في كتابين فقط هما: "شرحان روميان على مقامات الحريري للبارون الفرنصيصي"[٢]، و" أطلس الأقاليم والبلدان"[٣]. وقد يعود ذلك لقلة معرفة صاحبي هاتين الخزانتين باللغة الفرنسية، أو أن الإهداء كان سبيل وصولهما للمكتبتين.

أما اللغتان الفارسية والتركية فكان ظهورهما أكثر وأقدم؛ لأن أبناء هاتين اللغتين لهم وشائج قوية مع أبناء العربية، وهي: الدين، والمسيرة التاريخية. فمن ناحية القدم، جاء في فهرست كتب خزانة الأشرفية المنسوخ في القرن التاسع الهجري المثالين التاليين: "ترسل عجمي"[٤]، و"العربيات المنتخبات التي تدخل في العبادات والكتب وهي ألفاظ عربية مشروحة بالعجمي"[٥]. ومن ناحية الكم فقد سجل فهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة (نُسخ سنة ١١٦٦هـ) تحت رأس الموضوع "كتب الفارسي والتركي" واحدًا وسبعين عنوانًا ومجموعين[٦]. أما دفتر أسماء كتب جامع العثمانية (نُسخ سنة

---

(١) هي: فهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ)؛ وأسماء الكتب من جميع الفنون (نسخ في القرن١١ هـ)؛ ورسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)؛ وفهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة (نُسخ سنة ١١٦٦هـ)؛ وفهرس خزانة أمير الحاج محمد باشا بدمشق (نسخ سنة ١١٩٠هـ)؛ وفهرس مكتبة عاطف أفندي (نسخ في القرن ١٢ هـ)؛ وبيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ)؛ ودفتر أسماء كتب جامع العثمانية (نُسخ سنة ١٢٥٢هـ)؛ وتقييد كتب خزانة المولوية بفاس (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ)؛ ودفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت (نُسخ سنة١٢٩٧هـ)؛ وفهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٣هـ).

(٢) تقييد كتب خزانة المولوية بفاس : (٢٥ / أ).

(٣) فهرس مكتبة إبراهيم حليم باشا : (٢٥ / ب).

(٤) فهرست كتب خزانة الأشرفية: (٢٥٨ / ب) وانظر "علم الترسل" عند حاجي خليفة: كشف الظنون: ج ١: ٣٩٨ .

(٥) فهرست كتب خزانة الأشرفية: (٢٥٨ / ب).

(٦) فهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة : (١٢/ أ - ب).

١٢٥٢هـ) فأثبت تحت الرأس "كتب اللغة التركية" ثمانية وستين عنوانًا، منها باللغة الفارسية "مجموع فارسي ورق منقوش مجلد واحد"، و"كتاب لغة فارسي مجلد واحد"[١].

٥- بيانات التوريق

من المعلوم أن كل نسخة من الكتاب المخطوط لها شخصية مستقلة تبعًا للوسيط المحمَّلة عليه، وحجم الصفحة، وعدد الأوراق والأجزاء؛ فحتى لو كان الناسخ نفسه فمن الصعب أن يُخرج نسختين شقيقتين؛ فبيانات التوريق هذه نقاط احتكام في عالم المخطوطات.

٥/١- الحجم

إن قطع الورق مصطلح يشير إلى طول وعرض دَرج الورق، وهو بذلك مختلف القياسات والأسماء، بل مختلف حسب الأقاليم الجغرافية[٢]، كما أنه مصطلح يشير إلى نمط طي الكراسات أو تجميعها[٣]، وبالتالي فإن هذا المصطلح يشير إلى حجم الكراسة وحجم الصفحة.

وقد ورد ذكر الحجم في عشرة فهارس[٤] شكلت نسبة ٤٠٪ من مجموع الفهارس المدروسة، ولكنه لم يطرد في كل مقتنياتها. أي أن هذا التحديد لم يكن نهجًا مستقرًا في الفهرس الواحد، خاصة أن هذا النوع من البيانات متاح بين يدي المفهرس، بخلاف اسم الناسخ أو مكان النسخ... إلخ، الذي قد يكون مجهولاً من الأصل.

والملاحظة الثانية أن عملية تحديد أحجام الكتب على مستوى الفهرس الواحد أخذت شكلين: الأول: باستخدام مصطلحات لها دلالات محددة مثل (قطع معتدلي[٥]، قطع الكامل، قطع الكامل كبير، قطع الكامل تمام، قطع النصف، قطع الربع، قطع

---

(١) دفتر أسماء كتب جامع العثمانية: (٩ / ب).

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى : ج ٦ : ١٩٠ - ١٩٣ .

(٣) ديروش، فرنسوا: المدخل إلى علم الكتاب بالخط العربي : ١٢٤ .

(٤) وهي: سجل قديم لجامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ)؛ وفهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ)؛ وفهرست الكتب لابن عبد الهادي (نُسخ قبل رمضان سنة ٨٩٦ هـ)؛ ووثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩هـ)؛ ورسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)؛ وفهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة (نُسخ سنة ١١٦٦هـ)؛ وبيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ)؛ وتسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس (نُسخ سنة ١٢٨٧ هـ)؛ وتقييد كتب خزانة المولوية بفاس (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ)؛ وفهرس مكتبة الشيخ أبي حامد محمد العربي الزرهوني العزوزي (نسخ في القرن ١٣هـ).

(٥) فهرست كتب خزانة الأشرفية : (٢٦٢ / ب).

الثمن[1]، جرم، قالب، طبق [2]، ثمن الشامي، حمايلي[3]، دور الريال[4]). والثاني : باستخدام صفات مطاطة مثل (كبير، ضخم، لطيف، صغير، صغير جدًا).

٢/٥- عدد الأجزاء

تمَّ الالتزام في ذكر عدد الأجزاء مع كل المقتنيات في أربعة وعشرين فهرسًا، والوحيد الذي شذ عنها هو فهرس مكتبة فخر الأفاضل ملا محمود بن ولي الله (نُسخ سنة ٩٨٤هـ)، والسبب في ذلك أن هذا الفهرس في حقيقته قائمة بكتب فخر الأفاضل المسروقة من حجرته؛ فتركز همه في تحديد القيمة المالية للكتب المسروقة سواء كانت مجلدًا واحدًا أو عدة مجلدات.

ويعد عدد الأجزاء هو البيان الوحيد الثابت على مستوى الفهرس الواحد وعلى مستوى الفهارس كلها، وثبات هذا البيان بالتحديد يدل على الوظيفة الجردية للفهارس، وما يعضد هذا القول أن هناك سبعة فهارس لم تذكر من عناصر بيان التوريق سوى عدد أجزاء الكتب فقط.

كما أن حِرص المفهرسين على ذكر عدد مجلدات كل نسخة أكسب هذا البيان وظيفة إضافية غير الجرد، وهي التفريق بين نسختين أو أكثر للكتاب الواحد، مثل: "كتاب النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، مصحح، في مجلد واحد"[5] ، و" كتاب النهاية لابن الأثير نسخة أخرى في أربع مجلدات"[6].

واستعان المفهرسون بأكثر من مصطلح للدلالة على عدد الأجزاء في الفهرس

---

(١) انظر بيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي: ورقات متفرقة.

(٢) إبراهيم شبوح: سجل قديم : صفحات متفرقة. كما ظهر مصطلح القالب في [فهرس مكتبة الشيخ أبي حامد محمد العربي الزرهوني العزوزي] انظر عبد الله كنون، أربع خزائن لأربعة علماء من القرن الثالث عشر، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ٩، ج ١ (مايو ١٩٦٣)، ص ٧٠ . وهذه المصطلحات الثلاث تشير إلى حجم الكتاب، انظر أحمد شوقي بنبين : معجم مصطلحات المخطوط العربي : ٩٦، ١٩٦، ٢٣١.

(٣) وثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي المالكي: الورقة ١٤ . حمايلي : قطع من قطوع الورق أعرض من المصلائي. انظر أحمد شوقي بنبين. المرجع السابق: ١١٨ .

(٤) تسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس: (١ / أ). حيث ورد فيه " المصاحف الكريمة ما بين ذي القالب الكبير، والصغير، والأصغر منه إلى مصحف في مقدار دور الريال ". وأغلب الظن أن مدلول هذا المصطلح: هو أن قطع الورق بحجم ورقة الريال، العملة التي كانت متداولة في المغرب آنذاك.

(٥) رسالة أسامي بعض الكتب: (١١ / أ).

(٦) رسالة أسامي بعض الكتب: (١١ / أ).

الواحد، مثل: (جزء، مجلد، سفر، جلد، كراس، قطعة). ولم يبينوا حدود كل مصطلح في بداية الفهرس، وقد يكون ذلك لأنه شيء متعارف عليه بينهم فلا تثريب عليهم.

وقد سعت بعض الدراسات الحديثة إلى التفريق بين هذه المصطلحات؛ فذكر محمد المنوني أن "الملزمة للورقتين من الحجم الكبير، والكراس عشرة من الحجم نفسه، والجزء بضعة كراريس، وخلال العصر الوسيط كان الجزء - في عدد من الحالات - يعتبر وحدة من السفر أو المجلد"[١] كما وضح أن " كلمة السفر اصطلاح مغربي، كما يقال عنه المجلد في المشرق، ولا تحديد مضبوط لعدد أوراق السفر أو المجلد، على أن البعض يلوّح لتحديد السفر بنحو ١٥٠ ورقة، وآخر يذكر السفر باسم المجلد ويلوح لتحديده بنحو ٢٠٠ ورقة"[٢] ، ومعنى هذا أن المجلد(السفر) أكبر من الجزء، وهو أكبر من الكراسة، وهي أكبر من الملزمة.

وذكر قاسم السامرائي[٣] مستشهدًا بنص عند ابن خلكان أن (الجلد) هو من تقسيمات الورق ويساوي عشر ورقات أي أنه مرادف للكراسة، ولكن لا يمكن التسليم بأن هذه الدلالة ثابتة، خاصة بعد قراءة توظيف هذا المصطلح في رسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ) حيث يُلاحظ:

١- أن كل الكتب التي ورد معها مصطلح (جلد) هي من الضخامة بحيث تتجاوز عشر ورقات، مثل:"قاموس اللغة مصحح في جلد لطيف، مذهب،بخط التعليق، وفي أوله المعلقات السبع وغيرها"[٤].

٢- أن مصطلح (جلد) جاء رديفًا لمصطلح (مجلد)، مثل: "مجلد في الفرائض في جلد ضخم مخروم من أوله وآخره" [٥]، ومنه يمكن القول: إن مصطلحي (جلد، ومجلد) مترادفان.

٣/٥- مادة الكتاب

إنَّ الوسيط الذي حُمّل عليه الكتاب مَعْلَمٌ مهم في تحديد هويته، وقد أتى تحديد

---

(١) محمد المنوني . قبس من عطاء المخطوط المغربي : ج ٢: ٦٦٧ .

(٢) المرجع السابق: ج٢: ٦٦٨ .

(٣) " وقد يسمون الكراسة جلدًا، كما جاء في ترجمة يحيى بن المبارك اليزيدي عند ابن خلكان عن أبي حمدون الطيب قال : شهدت ابن أبي العتاهية وقد كتب عن أبي محمد اليزيدي قريبًا من ألف جلد عن أبي عمرو بن العلاء خاصة ، ويكون ذلك عشرة آلاف ورقة؛ لأن تقدير الجلد عشر ورقات" قاسم السامرائي: علم الاكتناه العربي الإسلامي : ص ١٨٨ . نقلاً عن ابن خلكان : وفيات الأعيان : ج ٦ : ١٨٤، وقد تكرر النص نفسه عند الذهبي في ترجمته لأبي عمرو بن العلاء، انظر الذهبي : سير أعلام النبلاء: ج ٦ : ٤١٠ . وقد تبنى أحمد شوقي بنبين دلالة المصطلح هذه وأثبتها في معجم مصطلحات المخطوط العربي. انظر : أحمد شوقي بنبين: معجم مصطلحات المخطوط العربي : ٩٨ .

(٤) رسالة أسامي بعض الكتب: (١٦ / ب).

(٥) رسالة أسامي بعض الكتب: (١٥ / أ).

مادة الكتاب في ستة فهارس[1] تمثل ٢٤٪ من مجموع الفهارس التي تناولتها الدراسة، وربما يعود غياب تحديد مادة الكتاب من الفهارس التسعة عشر الباقية إلى كون جميع الكتب فيها أتت على الورق.

٦- بيانات النسخ

تنقسم بيانات النسخ إلى اسم الناسخ، ومكان النسخ، وتاريخ النسخ، ولكل منها دوره في توثيق المخطوط ، وإبراز مدى قيمته وأصالته على النحو التالي:

٦/١- الناسخ : هذا البيان من الأهمية بمكان، وأهميته هذه لها مسربان رئيسان: الأول: الناسخ كشخص من يكون؟ إذا كان هو المؤلف عزز ذلك من قيمة المخطوطة وجعلها النسخة الأم في صدقها وثباتها، أو إذا كان أحد العلماء الثقات رفع ذلك من شأنها. والثاني: إن اسم الناسخ - إن كان معروفًا- يُعِين في تحديد عمر المخطوطة، أو تاريخ نسخها، والتاريخ ملمح أساسي من ملامح المخطوط، وعنصر مهم من عناصر تقييمه[2]. مثل: "الجامع الصغير للسيوطي[3]، بخط أوقجي زاده"[4]. وقد ذكر هذا البيان في ثلاثة عشر فهرسًا[5]، أي ما نسبته ٥٢٪ من مجموع الفهارس المدروسة، واقتصرت ثلاثة فهارس على ذكر الناسخ إن كان هو المؤلف، وإهماله فيما عدا ذلك، وهذه الفهارس هي: **بيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ)، وتقييد كتب خزانة المولوية بفاس**

(١) وهي: سجل قديم لجامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ)؛ وفهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن٩هـ)؛ وفهرست الكتب لابن عبد الهادي (نُسخ قبل رمضان سنة ٨٩٦ هـ)؛ ووثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ)؛ وتسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس (نُسخ سنة ١٢٨٧ هـ)؛ وتقييد كتب خزانة المولوية بفاس (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ).

(٢) عبد الستار الحلوجي: نحو علم مخطوطات عربي: ٩٣ .

(٣) رسالة أسامي بعض الكتب: (١٠ / ب)، "الجامع الصغير من حديث البشير النذير" للسيوطي (ت ٩١١هـ) انظر حاجي خليفة : كشف الظنون: ج ١: ٥٦٠ .

(٤) أوقجي زاده (ت ١٠٣٩ هـ) انظر ترجمته عند إسماعيل البغدادي : هدية العارفين: ج ٢ : ٢٧٦ . وبالتالي يمكن تحديد تاريخ تقريبي للنسخ من تاريخ وفاة الناسخ.

(٥) هي: فهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ)؛ وفهرست الكتب لابن عبد الهادي (نُسخ قبل رمضان سنة ٨٩٦ هـ)؛ ووثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ)؛ و أسماء الكتب من جميع الفنون (نسخ في القرن١١ هـ)؛ ورسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)؛ وفهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة (نُسخ سنة ١١٦٦هـ)؛ وفهرس مكتبة عاطف أفندي (نسخ في القرن ١٢ هـ)؛ وبيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ)؛ ودفتر أسماء كتب جامع العثمانية (نُسخ سنة ١٢٥٢هـ)؛ وتقييد كتب خزانة المولوية بفاس (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ)؛ ودفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت (نُسخ سنة١٢٩٧هـ)؛ وفهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٣هـ)؛ وفهرس مكتبة الشيخ أبي حامد محمد العربي الزرهوني العزوزي (نسخ في القرن ١٣هـ).

(نُسخ سنة ١٢٨٩هـ)، وفهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٣هـ).

ومثال ذلك: "لمع اللوامع نظم جمع الجوامع للشيخ علي الأشموني قطع الثمن بخط مؤلفه"[(١)]؛ فهو من جهة دلَّ على اسم الناسخ، ومن جهة ثانية بيّن أن المكتبة حوت كتبًا بخطوط مؤلفيها، وهذا يرفع من شأن المجموعة المقتناة، ومن جهة ثالثة أعطى تاريخًا تقريبيًا للنسخ.

٢/٦- مكان النسخ

يعتبر تحديد مكان النسخ في الفهارس المدروسة من الأحجار الكريمة لندرته؛ فهو لم يظهر سوى في فهرس واحد هو رسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ). وفي كتاب وحيد هو "تفسير القاضي، بخط التعليق، كتبه الشيخ مصطفى بزاوية حكيم جلبي"[(٢)].

وفيما يخص الكتب المطبوعة المقتناة في مكتبة إبراهيم حليم باشا قام المفهرس بتحديد مكان النشر فميّز بين الكتب المطبوعة في (مصر، وبيروت، وإسلامبول، وطبع إفرنكي، وطبع فرانسا). وهذا البيان قدَّم خدمة ببليوجرافية في التمييز بين النسخ المكررة.

٣/٦- تاريخ النسخ

على الرغم من أهمية هذا البيان إلا أنه لم يظهر سوى في وثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ)، وفي مصحف وحيد لإبراز قيمته الاستثنائية حيث سجل " مصحف كوفي، بخط بعض الصحابة، رضي الله تعالى عنهم، مؤرخ بسنة أربعين من الهجرة"[(٣)].

٧- بيانات الوصف المادي

تغطي بيانات الوصف المادي للمخطوط جانبين مهمين: الأول: الحالة الفنية للوعاء من حيث ما أصابه من تلوث، أو ترميم، أو خروم، إضافة إلى وصف التجليد وما

(١) بيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي: (١٢ / ب).
و"الأشموني (٨٣٨ - نحو ٩٠٠ هـ = ١٤٣٥ نحو ١٤٩٥ م) علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني: نحوي، من فقهاء الشافعية..وصنف ... (نظم جمع الجوامع) "، الزركلي، خير الدين : الأعلام: ج ٥ : ١٠ .

(٢) رسالة أسامي بعض الكتب: (٦ / أ).

(٣) وثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي المالكي: الورقة ١٤ .

به من زخارف وتذهيب. والثاني: البيانات التوثيقية للمخطوط من سماعات، وقراءات، وتملكات، ومقابلات. وقدمت الفهارس المدروسة جملة من بيانات الوصف المادي وهي:

١/٧- نوع الخط

برز تحديد نوع خط الكتاب في ثلاثة عشر[1] فهرسًا تمثل ٥٢٪ من مجموع الفهارس المدروسة، واتخذ وصف أنواع الخطوط في هذه الفهارس واحدًا أو أكثر من الأنماط التالية:

الأول: استخدام مصطلحات ذات دلالات محددة مثل الكوفي، النسخ، التعليق، الرقاع، الريحاني، فارسي[2]. والثاني: استخدام صفات تدل على التقاسيم الإقليمية للخط، مثل: مشرقي، مغربي، صقلي، نباري [3]، أندلسي، بدوي، أعجمي[4]. والثالث: استخدام صفات تدل على الجودة والرداءة وغيرها، مثل: خط جديد، خط لطيف جدًا، خط قديم جدًا، خط رقيق، خط حسن، خط عتيق، خط بيِّن، خط متين، خط نفيس، خط مبسوط فاخر، خط دقيق، خط رديء، خط عرضي، خط كَتَبَة[5]، شرقي دون [6]، شرقي عال)[7].

---

(١) وهي سجل قديم لمكتبة جامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ)؛ وفهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ)؛ ووثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ)؛ ورسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)؛ وفهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة (نُسخ سنة ١١٦٦هـ)؛ وفهرس مكتبة محمد بك أبو الذهب (نُسخ سنة ١١٨٨هـ)؛ وفهرس مكتبة عاطف أفندي (نسخ في القرن ١٢ هـ)؛ وبيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ)؛ ودفتر أسماء كتب جامع العثمانية (نُسخ سنة ١٢٥٢هـ)؛ وتسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس (نُسخ سنة ١٢٨٧ هـ)؛ وتقييد كتب خزانة المولوية بفاس (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ)؛ وفهرس مكتبة إبراهيم حليم باشا (نسخ في القرن١٣هـ)؛ وفهرس مكتبة الشيخ أبو حامد محمد العربي الزرهوني العزوزي (نسخ في القرن ١٣هـ).

(٢) كما في الفهارس التالية سجل قديم لمكتبة جامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ)؛ وفهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ)؛ ووثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ)؛ ورسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)؛ وفهرس مكتبة إبراهيم حليم باشا (نسخ في القرن١٣هـ).

(٣) نسبة إلى نبارة أكبر مدن طرابلس الغرب، انظر ياقوت الحموي: معجم البلدان : ج ٥ : ٢٥٦ .

(٤) كما في: سجل قديم لمكتبة جامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ)، وبيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ)؛ وتسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس (نُسخ سنة ١٢٨٧ هـ)؛ وتقييد كتب خزانة المولوية بفاس (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ)؛ وفهرس مكتبة إبراهيم حليم باشا (نسخ في القرن١٣هـ).

(٥) خط كتبة: يقصد به خط النساخ.

(٦) شرقي دون: يقصد به خط مشرقي رديء. شرقي عال: يقصد به خط مشرقي جيد.

(٧) ظهر واحد أو أكثر من هذه الصفات في الفهارس الثلاثة عشر .

ويضاف إلى ذلك أن الفهارس الثلاثة عشر لم تلتزم ذكر نوع الخط مع كل الكتب التي تحصيها. أي أنه لم تكن هناك منهجية تحكم عملية تقييد هذا البيان، خاصة أنه من البيانات المتاحة للمفهرس.

٢/٧- لون المداد

ظهر تحديد لون المداد في فهرسين فقط، هما: **فهرست كتب خزانة الأشرفية** (نسخ في القرن ٩ هـ)، **ورسالة أسامي بعض الكتب** (نسخت في القرن ١٢هـ). في الفهرس الأول ظهر في مثال وحيد هو"أدعية مكتوبة بأحمر وأصفر وأسود رديء"[١]. وفي الفهرس الثاني مع ثلاثة أمثلة، منها: "شرح تنوير الأبصار لمنلا حسين بخط النسخ، والمتن بالمداد الأحمر"[٢] . ولون المداد من البيانات المتاحة للمفهرس، ويغلب على الظن أن عدم تسجيله نابع من كون كل الكتب رُقنت بمداد أسود، وعندما برزت كتب بخلاف ذلك تم تسجيلها.

٣/٧- ضبط الحروف بالشكل

سجل فهرسان هذا الضبط، وهما: **سجل قديم لمكتبة جامع القيروان** (نسخ سنة ٦٩٣هـ)، **ورسالة أسامي بعض الكتب** (نسخت في القرن ١٢هـ). وأظهر الفهرس الأول مهنية جيدة في تسجيل هذا البيان؛ فقد أثبت طريقة الضبط بشكل مفصل فذكر مثلاً: "جزآن من ختمة قرآن بخط كوفي في الرق، مسطرة خمسة... وضبط النصب بالذهب، وضبط الرفع منهما بالأحمر، وضبط الخفض منهما باللازورد والأخضر، علم في أول كل جزء منهما ما مثاله : ى "[٣]. أما الفهرس الثاني فقد اكتفى بتسجيل كلمة مضبوط، مثل: "ديوان الشعر للشيخ أبي العلاء المعري مضبوط ، بخط قديم"[٤]. وكان من الطبيعي ألا يظهر هذا البيان في الفهارس الثلاثة والعشرين الباقية؛ لأن معظم المخطوطات لم تكن مضبوطة الشكل.

٤/٧- الإيضاحيات

ويقصد بها إثبات ما قد يكون في الكتاب من تذهيب، وزخارف، ورسوم، وجداول، وخرائط... إلخ، وطبيعي ألا يظهر هذا البيان في جميع الكتب المسجلة، وحتى يتمكن المفهرس من تسجيله لا بد له من تفحص الكتاب. وتنحصر الإيضاحيات في الفهارس

---

(١) (٢٥١ / أ).

(٢) (٣٨ / ب).

(٣) إبراهيم شبوح : سجل قديم : (٤٥ / ص ٣٥٦).

(٤) (٣٨ / ب). وهو "سقط الزند" انظر حاجي خليفة : كشف الظنون: ج ١: ٧٧٢ .

المدروسة في ثلاثة أنواع، هي : التذهيب، والتصاوير، والجدولة [١].

وقد ورد هذا البيان في تسعة فهارس [٢]، ومن أمثلته: "القاموس المحيط خزايني مذهب، مجدول عليه خط الواقف، وشرطه قطع الثمن مجلد ١. " [٣]، و" كتاب الغزو والمنافع للمجاهدين بالمدافع للرئيس إبراهيم بن أحمد الأندلسي فيه صور المدافع" [٤]. وقد سجل فهرس رسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ) أعلى نسبة من حيث كم الكتب التي حوت إيضاحيات.

٥/٧- المسطرة

أي متوسط عدد السطور في الصفحات، وأهمية هذا البيان تتأتى من تحديده لحجم النصوص [٥]. ففي الفن الثاني من المقالة الرابعة من كتاب "الفهرست" المخصصة للشعراء، جعل النديم عدد السطور في الورقة معيارًا لمعرفة مقدار شعر كل شاعر، وعبر عن ذلك بقوله: "إذا قلنا إن شعر فلان عشر ورقات فإنّا إنما عنينا بالورقة أن تكون سليمانية، ومقدار ما فيها عشرون سطرًا، أعني في صفحة الورقة" [٦].

ومن المفاجئ أن يتصدى أقدم فهرس في المجموعة وهو سجل قديم لمكتبة جامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ) لذكر هذا البيان، في حين أغفلته باقي الفهارس. وبالرغم من أنه لم يلتزم تسجيله مع كل المقتنيات إلا أنه يبقى صاحب سبق في هذه الجزئية.

---

(١) " الجَدْوَل: تسطير الحواشي، وهو عبارة عن خيط واحد أو عدة خيوط تحصر داخلها الصفحات المكتوبة" انظر أحمد شوقي بنبين : معجم مصطلحات المخطوط العربي: ١١١ .

(٢) وهي سجل قديم لمكتبة جامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ)؛ وفهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ)؛ ووثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ)؛ وفهرس مكتبة الشيخ شرف الديري إمام الصخرة (٩٨٤هـ)؛ ورسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)؛ وفهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة (نُسخ سنة ١١٦٦هـ)؛ وبيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ)؛ وتسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس (نُسخ سنة ١٢٨٧هـ)؛ وتقييد كتب خزانة المولوية بفاس (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ).

(٣) بيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي : (١٠ / ب). "القاموس المحيط والقابوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط " للفيروزآبادي. انظر: حاجي خليفة : كشف الظنون: ج٢: ١٣٠٦ ، وهو الكتاب الذي رقن عليه الواقف الشيخ خالد النقشبندي وقفيته التي نقلت إلى مقدمة هذا الفهرس .

(٤) رسالة أسامي بعض الكتب: (٢١ / ب). "الرياش (ت نحو ١٠٢٥ هـ) إبراهيم بن أحمد غانم بن محمد بن زكريا، الملقب بالرياش: عارف بآلات الحرب، أندلسي رحل من غرناطة، ونزل بمراكش، وصنف بالإسبانية (كتاب العز والرفعة والمنافع، للمجاهدين في سبيل الله بالمدافع) " الزركلي، خير الدين : الأعلام : ج ١: ٣٠ .

(٥) ديروش، فرنسوا: المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي: ٢٥٠ .

(٦) النديم : الفهرست: ١٨١ .

٦/٧- الخروم

ويقصد بها ما في الكتاب من نقص في الأوراق[١]. وعلى المفهرس أن يحدد مكان الخروم ومقدارها، بعد فحص الكتاب وتتبع النص. وقد ظهر تحديد الخروم في اثني عشر فهرسًا[٢]. تمثل ٤٨٪ من مجموع الفهارس المدروسة، وتعددت مستويات تحديد الخروم في تلك الفهارس ما بين: تحديد مقدار الخرم ومكانه، وتحديد مقدار الخرم فقط، وتحديد مكان الخرم فقط، وعدم تحديد مكان ومقدار الخرم والاكتفاء بكلمة مخروم. ويعد فهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ) الوحيد الذي جمع هذه المستويات الأربعة، وذلك لكونه اهتم بهذه الجزئية فأفرد لها قسمًا خاصًا بها. في حين اكتفت الفهارس الثلاثة التالية: فهرست الكتب لابن عبد الهادي (نُسخ قبل رمضان سنة ٨٩٦ هـ)، وفهرس مكتبة الشيخ شرف الديري إمام الصخرة (نُسخ سنة ٩٨٤هـ)، وفهرس مكتبة عاطف أفندي (نسخ في القرن ١٢ هـ). بالمستوى الرابع فقط وهو المستوى الأكثر اختصاراً. أما باقي الفهارس فقد شملت اثنين أو ثلاثة من هذه العناصر. وهذا يدل على تذبذب المنهجية المتبعة في وصف هذا البيان على صعيد الفهرس الواحد.

٧/٧- الحالة العامة للوعاء

حددت ثمانية فهارس الحالة العامة للوعاء، وتمت عملية الوصف باستخدام أحد الصفات التالية (قديمة، جديدة، جيدة، عتيقة، بالية) مثل: "محرر الحبيب لابن عبدالهادي بخطه، نسخة قديمة"[٣]. وهذا الوصف ذو قيمة عند عزم المكتبة على ترميم مجموعتها.

---

(١) وهي جمع خرم، و" انخرام الكتاب : نقصه وذهاب بعضه" الزبيدي : تاج العروس : ج ٣٢ : ٧٣ .

(٢) هي سجل قديم لجامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ)؛ فهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ)؛ وفهرس مكتبة الشيخ شرف الدين أبي الروح الزواوي (نُسخ سنة ٨٧٨هـ)؛ و فهرست الكتب لابن عبدالهادي (نُسخ قبل رمضان سنة ٨٩٦ هـ)؛ وفهرس مكتبة الشيخ شرف الديري إمام الصخرة (٩٨٤هـ)؛ ورسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)؛ وفهرس مكتبة عاطف أفندي (نسخ في القرن ١٢ هـ)، وبيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ)؛ و دفتر أسماء كتب جامع العثمانية (نُسخ سنة ١٢٥٢هـ)؛ وتسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس (نُسخ سنة ١٢٨٧ هـ)؛ وتقييد كتب خزانة المولوية بفاس (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ)؛ تقييد متخلف الكتب عن الشريف سليمان الحوات (نسخ في القرن ١٣هـ).

(٣) فهرست الكتب لابن عبد الهادي : (٥٥/ أ).

٨/٧- الوعاء الحافظ للكتاب

تمتعت بعض الكتب بمعاملة خاصة تبعًا لنفاستها ؛ فوضعت ضمن حافظة خاصة بها، وتأتي المصاحف على رأس هذه الفئة من الكتب . وقد أشارت ثلاثة من الفهارس التي تناولتها الدراسة إلى الأوعية الحافظة للكتب. وتعكس مجموعة المصاحف المحفوظة في جامع القيروان شغف التونسيين وإجلالهم للكتاب العزيز؛ حيث كان لنسبة كبيرة منها بيوت من العود خاصة بها، وليس هذا فقط بل تمَّ تجليدها وتزويقها أيضًا[١]. وكذلك بعض المصاحف التي وقفها علي بن سليمان الأبشادي، مثل: "مصحف شريف حمايلي ضمن كيس مخمل أحمر مذهب بذهب"[٢].

٩/٧- التجليد

اهتمت ثمانية فهارس فقط بذكر الكتب المجلدة، وتفاوتت هذه الفهارس فيما بينها في طريقة وصف التجليد، فمنها ما اكتفى بالتنويه على أن جميع مقتنياته كانت مجلدة، مثل تسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس (نُسخ سنة ١٢٨٧ هـ)؛ حيث أتى في نهايته "انتهى الحمد لله. ثم كتب كانت متلاشية التسافير أو أوراقًا فحملت لفاس وسُفِّرَت ورُدت لمحلها وها بيانها"[٣]. ومنها ما اكتفى بوصف شكل التجليد، مثل: فهرست الكتب لابن عبد الهادي (نُسخ قبل رمضان سنة ٨٩٦ هـ)، الذي وردت فيه عبارة "سفينة فيها أسماء الكتب المملوكة لي وغير ذلك"[٤]. ولم تتكرر.

وتميزت أربعة فهارس في هذه الجزئية فحددت في بعض الحالات مادة التجليد، أو لون التجليد، أو زخارفه وهي سجل قديم لجامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ)، ووثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ)، ورسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)، و فهرس مكتبة الشيخ أبو حامد محمد العربي الزرهوني العزوزي (نسخ في القرن ١٣هـ). ولم تكن منهجية هذه الفهارس الأربعة المتميزة واحدة مع جميع الكتب المجلدة، وأحسنها ما أثبتته وثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ) في وصف "مصحفين شريفين حمايلي، أحدهما: بجلد أحمر شغل

---

(١) انظر المثال عند إبراهيم شبوح : سجل قديم: (ص ٣٤٥ / ٢).

(٢) وثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي : ورقة ١٤ .

(٣) تسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس: (١٣ / ب).

(٤) (٣٧ / ب). و السفينة : هي كتاب مجلد بالعرض. كما جاء مثل هذا التنويه بشكل التجليد في رسالة أسامي بعض الكتب: (١٣ / أ): فسجِّل " شرح المصابيح للبيضاوي على هيئة السفينة بخط ابن شرفشاه".

ظهر، ورق حرير، خط مكتب، أكبر من ثمن الشامي بيسير. والثاني: بجلد أحمر شغل العجم بترنجتين تخريم بفاتحتين وغالق. خط مكتب ورق حرير وبكيس مخمل بزوج شراريب حرير أصفر" (١).

٧/١٠- التعليقات والفوائد

العلاقة بين بياض الصفحة وسن القلم قديمة قدم وجودهما، ولا معنى لأحدهما دون الآخر؛ لذا فبياض بعض مساحات الكتاب مُغْرٍ لقارئه بتسجيل ما جاس بوجدانه في لحظة معينة سواء كان متصلا بموضوع الكتاب أم لا.

وقد تُقدم هذه الخواطر أو التعليقات معلومات غاية في الأهمية قد يعز العثور عليها في مكان آخر كالخاطرة التي سجلها ابن عبد الهادي على صفحة عنوان فهرسته وهي عبارة عن حلم بشره بدخول الجنة حيث قال: " ليلة الأربعاء ثالث عشر شهر رمضان سنة ست وتسعين وثمان مائة رأيت في النوم..." (٢). مما أكد أن تاريخ الفهرست قبل هذه السنة، وهذه المعلومة ذات قيمة كبيرة.

وقد رصدت ثمانية من الفهارس(٣)، تمثل ٣٢٪ من مجموع الفهارس المدروسة هذه التعاليق. إلا أن سبعة منها اكتفت بتسجيل ملاحظة (عليها خط فلان)، مثل: " الجزء الأول من كشف الظنون في أسماء الكتب والفنون لكاتب جلبي ممزوجاً بزيادات محمد راغب باشا الصدر"(٤). وتفرد فهرس رسالة اسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ) في توضيح ماهية التعليق كما في حالة " شرح التذكرة للنظام النيسابوري بخط التعليق، وعلى ظهرها ترجمة الشارح في دايرة"(٥).

---

(١) ورقة ٩ .

(٢) فهرست الكتب لابن عبد الهدي : (١ / أ).

(٣) هي فهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ)؛ وفهرست الكتب لابن عبد الهادي (نُسخ قبل رمضان سنة ٨٩٦ هـ)؛ و وثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ)؛ و رسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)؛ وفهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة (نُسخ سنة ١١٦٦هـ)؛ وتسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس (نُسخ سنة ١٢٨٧ هـ)؛ وفهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٣هـ)؛ وفهرس مكتبة الشيخ أبو حامد محمد العربي الزرهوني العزوزي (نسخ في القرن ١٣هـ).

(٤) فهرس مكتبة إبراهيم حليم باشا : (٩ / ب). محمد راغب باشا (ت ١١٧٦هـ/ ١٧٦٣م) صاحب كتاب [سفينة الراغب] انظر ترجمته عند محمد راغب الطباخ : إعلام النبلاء : ج ٣ : ٢٦٨ - ٢٧٠، والزركلي، خير الدين : الأعلام : ج ٦ : ١٢٣ .

(٥) (٤٤ / أ). " التذكرة النصيرية في الهيئة - للعلامة المحقق نصير الدين محمد بن محمد الطوسى المتوفى سنة ٦٧٢ ... ولها شروح منها :... شرح المحقق نظام الدين حسن بن محمد النيسابوري المعروف بالنظام الأعرج" انظرحاجي خليفة : كشف الظنون: ج ١: ٣٩١ .

١١/٧- التصحيح والمقابلة

هو نوع من المراجعة العلمية للنسخة؛ مما يضمن لها الصحة والأصالة، وقد وردت نصوص كثيرة تحث طالب العلم على معارضة نسخته بأصل صحيح موثوق به ، وإذا كان المُقابل والمصحح عالمًا ثَبَتًا زاد هذا من قيمة النسخة كما حدث مع نسخة كتاب سيبويه التي أهداها الجاحظ إلى محمد بن عبد الملك الزيات؛ فقال له الأخير: أظننت أن خزائننا تخلو من مثله؛ فأجابه الجاحظ: ما ظننت ذاك، ولكنها نسخة بخط الفراء، ومقابلة الكسائي، وتهذيبي. فقال ابن الزيات: هذه أجل نسخة[1].

وقد ظهر هذا البيان في أربعة من الفهارس التي تناولتها الدراسة، هي: رسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)، وفهرس مكتبة عاطف أفندي (نسخ في القرن ١٢ هـ)، وفهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٢هـ)، وفهرس مكتبة الشيخ أبي حامد محمد العربي الزرهوني العزوزي (نسخ في القرن ١٣هـ). وتميز الفهرسان الأولان بأنهما عندما قيدا هذا البيان مع بعض الكتب تنبها إلى أهمية إبراز اسم المُصحح، وبالتالي إعلاء شأن النسخة المقتناة، مثل: "نسخة أخرى بتصحيح علي قاري جلد١"[2]. وعدم ظهور هذا البيان في الفهارس الأخرى لا يعني بالضرورة أنها أهملته. فربما كانت المخطوطات لا تحمل أية مقابلات.

١٢/٧- السماعات

هي نوع من أنواع الأخذ وأصول الرواية، بل هي عند الأكثرين أرفع درجات أنواع الرواية[3]؛ إذ يحق بموجبها للسامع إقراء الكتاب وتدريسه[4]. وللسماعات قيمة وفوائد عدة، منها: أنها نموذج من نماذج التثبت العلمي الذي كان يصطنعه العلماء، وأنها وثائق أمينة على ثقافات العلماء القدامى وما سمعوه من كتب، وأنها مصدر للتراجم، وأنها بوصلة تشير إلى مراكز العلم في البلاد الإسلامية وحركة تنقل الأفراد، فضلاً عن أن

---

(١) ابن القفطي : إنباه الرواة على أنباه النحاة : ج ٢ : ٣٥١ .

(٢) الكتاب المقصود: (مشكاة المصابيح)، فهرس مكتبة عاطف أفندي: (١٥/ أ). والملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ / ١٦٠٦ م) هو "علي بن (سلطان) محمد، نور الدين الملا الهروي القاري: فقيه حنفي، من صدور العلم في عصره. ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها. قيل: كان يكتب في كل عام مصحفاً وعليه طرر من القراءات والتفسير فيبيعه فيكفيه قوته من العام إلى العام. وصنف كتبا كثيرة" الزركلي، خير الدين : الأعلام : ج ٥ : ١٢ .

(٣) القاضي عياض : الإلماع: ٦٩ .

(٤) صلاح الدين المنجد. إجازات السماع في المخطوطات القديمة. مجلة معهد المخطوطات العربية . مج١، ج٢ (نوفمبر ١٩٥٥) ص ٢٣٣ .

السماع المثبت على كتاب ما يُشير إلى صحته، وقدمه، وتاريخه، وضبطه[1].

وكلما زادت سماعات كتاب كان ذلك دليلاً على فضله. وقد تلقفَ أهمية هذه السماعات فهرس وحيد هو رسالة اسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)، وأظهرها مفهرسه مع مجموعة من الكتب المقتناة، مبينًا بذلك نضج حسّه الببليوجرافي من جهة، وقيمة المجموعة من جهة ثانية، ومن أمثلتها: " مسند عبد الله بن العباس من مسند الإمام أحمد الحنبل أصل مسموع قديم وعليه التسميعات" [2].

١٣/٧- القراءات

وهي الضرب الثاني من ضروب تحمل العلم؛ حيث يقرأ الطالب على شيخه - سواء من كتابه أم من حفظه - أو يقرأ غيره وهو يستمع[3]؛ فمجرد قراءة الكتاب لا تعد كافية لهضم ما جاء فيه؛ لهذا كان يُقرأ بمعية مُعلّم، سواء كان هو مؤلف الكتاب أو أحد العلماء الذين يحظون باحترام ويعد حجة في موضوعه[4].

وتشير القراءة إلى: أن الكتاب قرئ على عالم متخصص في فنه، كما تشير إلى صحة المخطوط لأن القارئ يصحح الأخطاء تبعًا لتوجيهات المعلم. وهي بتسجيلها لاسم الشيخ المقروء عليه، واسم القارئ وحاضري مجلس القراءة، وتاريخ القراءة ومكانها تصطف مع السماعات فيما يقدمانه من معلومات مهمة للحياة العلمية بشكل عام، ولقيمة الكتاب بشكل خاص.

ومن بين الفهارس المدروسة تنبه فهرس وحيد لأهمية القراءات المسجلة على الكتب وهو رسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ). فقد جاء فيه: "صحيح البخاري، أصل مسموع على الحافظ زين الدين العراقي[5] وغيره، بقراءة أحمد بن الكلوتاتي[6]، وعليه خطه".

---

(١) المرجع السابق : ص ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٢) (٧ / ب).

(٣) القاضي عياض : الإلماع : ٧٠ .

(٤) ويتكام، جان جاست : العنصر البشري بين النص والقارئ: ١٦٥ .

(٥) (٧ / أ)، " الحافظ العراقي (٧٢٥ - ٨٠٦ هـ ١٣٢٥/ - ١٤٠٤ م) عبد الرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن، أبو الفضل، زين الدين، المعروف بالحافظ العراقي". الزركلي، خير الدين : الأعلام : ج ٣: ٣٤٤ . وبالتالي أمكن تحديد تاريخ المخطوط بشكل تقريبي.

(٦) "الكلوتاتي (٧٦٢ - ٨٣٥ هـ / ١٣٦١ - ١٤٣٢ م) أحمد بن عثمان بن محمد أبو الفتح شهاب الدين المعروف بالكلوتاتي: محدث حنفي كرماني الأصل، من أهل القاهرة. الزركلي، خير الدين : الأعلام : ج ١: ١٦٧ .

١٤/٧- التملكات

تعتبر قيود التملك بما تحمله من معلومات عن اسم مالك أو مُلاّك نسخة معينة، وتواريخ هذا التملك ومكانه مصدر معلومات مهم لعدة بحوث علمية بحسب طريقة توظيفها. فمنها: المساعدة في تحديد تاريخ تقريبي للنسخة التي لا يُعرف لها تاريخ نسخ، ومنها معرفة رحلة نسخة معينة وانتقالها من يد لأخرى ومن بلد لآخر؛ مما يبرز قيمتها العلمية وامتدادها في الزمان والمكان، إضافة إلى إمكانية التعرف على خطوط العلماء الذين صارت بحوزتهم، كما تفيد هذه التملكات في التعرف على أصحاب الكثير من خزائن الكتب وجَمَّاعيها[١]. ومجرد وجود النسخة في ملك عالم ثقة دليل على صحتها وأصالتها[٢]؛ لأنها ستحظى بمراجعته وتعليقاته كما حدث مع كتب الحكم المستنصر (ت ٣٦٦هـ/ ٩٧٦م) فقلما وجد كتاب في خزانته إلا وله فيه بحث ونظر؛ فكان يسجل عليه اسم مؤلفه ونسبه وولادته ووفاته، مع غرائب تفرد بها[٣].

ومن بين الفهارس المدروسة يبرز فهرسان قاما بتسجيل التملكات التي سجلت على الكتب، الأول هو **بيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي** (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ)، وقد توقف عند نوع مميز من قيود التملك وهي النسخ الخزائنية التي تختص بخزانة ملك أو سلطان أو شخصية ذات حيثيات، وعادة تكون هذه النسخة مكتوبة بخط منسوب، ويزدان غلافها بالأشكال الزخرفية، وحليات الذهب والألوان المتعددة. كما تتفرد بصيغ التملك، مثل: "لخزانة...، لأجل...، تحفة لـ... ، برسم الخزانة...، بإشارة...، حسب أمر... "[٤]. وقد استعمل المفهرس كلمة (خزائني) مع ثلاثة كتب، دون أن يذكر العبارة الصريحة لهذا التملك فأثبت مع أحدها " تاريخ ابن خلكان خزايني قطع الربع مجلد١ "[٥].

والثاني **تقييد كتب خزانة المولوية بفاس** (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ)، الذي سجل قيود التملك على الكتب العادية مثل قوله عن صحيح البخاري: "نسختان منه كل واحدة في ثلاثة أجزاء، وإحداهما هي النسخة المشرقية التي كانت للفقيه السيد عبد القادر

(١) ششن، رمضان : أهمية صفحة العنوان (الظهرية) في توصيف المخطوطات : ١٩١؛ أيمن فؤاد سيد : الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات : ج ٢ : ٤٥٤ .

(٢) ميتز، آدم : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري : ج ١ : ٢٩٣ .

(٣) المقري : نفح الطيب : ج ١ : ٣٩٥؛ ابن الأبار: التكملة لكتاب الصلة : ج ١ : ٢٢٦ .

(٤) Gacek, Adam. Ownership Statements and Seals in Arabic Manuscripts, MME 2 (1987), p 88. وانظر: أيمن فؤاد سيد : الكتاب العربي المخطوط: ج ٢: ٤٥٣ .

(٥) (٩ / ١).

الكوهي" [(١)]، وقيود التملك على الكتب الخزائنية، مثل: "تفسير الخازن في ثمانية أجزاء جيدة، كان أمر بنسخها مولانا هشام والد مولانا المقدس بالله" [(٢)] وهنا يُظهر المفهرس العبارة الصريحة للتملك واسم صاحب الخزانة.

١٥/٧- الوقفيات

تعتبر صيغ الوقف من خوارج النص المهمة في علم المخطوطات، وذلك لما تقدمه من معلومات مهمة قد تكون فيها المصدر الوحيد؛ إذ تصرح بداية بوجود خزانة كتب، ثم تحدد اسم الواقف، ومكان الوقف، وشروط الاستفادة من المجموعة الموقوفة، وجمهور المستفيدين، وتاريخ الوقف؛ وبالتالي تشكل مصدر معلومات أمينًا في دراسة الحياة الثقافية في بلد معين أو عصر معين، أو تكون معينًا في تحديد تاريخ تقريبي للنسخة في حال غياب هذا التاريخ من أصل النسخة.

والفهارس التي تنبهت إلى هذا البيان وسجلته ستة [(٣)]، وقد عكس المفهرسون هذا البيان مع تفاوت بينها في درجة التفصيل فمنها ما توقف عند حد إبراز أن الكتاب موقوف فقط كفهرست الكتب لابن عبد الهادي (نُسخ قبل رمضان سنة ٨٩٦ هـ)، وسبب ذلك أن كل المجموعة المذكورة فيه هي من وقف ابن عبد الهادي، ولكن أمانة المفهرس بيَّنت فضل غيره؛ فوضَّح أن كتابين من بين كامل المجموعة ليسا من وقفه، أحدهما: " كتاب النهاية لابن الأثير موقوف من غيري" [(٤)].

والبعض الآخر قدم معلومات أكثر تفصيلاً، مثل: سجل قديم لجامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ)، الذي بيَّن مرة اسم الواقف، ومرة أخرى اسم الواقف والمستفيدين من الوقف، مثل: "... مكتوب عليها تحبيس المؤذن أبي صالح الخير بن ياسين الرجراجي على طلبة العلم بالقيروان" [(٥)]، ومرة ثالثة مكان الوقف. مثل: "ذكر التحبيس

---

(١) تقييد كتب خزانة المولوية بفاس: (٤ / أ).

(٢) (١ / ب)، " لباب التأويل في معاني التنزيل ... للشيخ علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الصوفي المعروف بالخازن المتوفى سنة ٧٤١" حاجي خليفة : كشف الظنون : ج ٢ : ١٥٤٠ .

(٣) هي سجل قديم لجامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ)؛ وفهرست الكتب لابن عبد الهادي (نُسخ قبل رمضان سنة ٨٩٦ هـ)؛ وثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ)؛ ورسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)؛ وبيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ)؛ ودفتر أسماء كتب جامع العثمانية (نُسخ سنة ١٢٥٢هـ).

(٤) فهرست الكتب لابن عبد الهدي : (٢ / أ).

(٥) إبراهيم شبوح : سجل قديم : (٧٩/ ص ٣٦٣).

على جامع القيروان"[1]، ورغم التقدم الزمني لهذا الفهرس إلا أنه كشف عن نضج ببليوجرافي في هذه الجزئية يفوق فهرست الكتب لابن عبد الهادي، كما قدم دفتر أسماء كتب جامع العثمانية (نُسخ سنة ١٢٥٢هـ) معلومات شبه كاملة عن وقفية كتاب " أوقفه سعادة ذي الدولة والإقبال المشير الخطير الحاج محمد تقي الدين باشا والي ولاية أدنة الجليلة على مدرسة الرضائية على شرط واقفها المرحوم عثمان باشا بخاري شريف جلد عدد ١٥ سنة ٨٥ غرة محرم الحرام"[2]؛ فحدد اسم الواقف، ومكان الوقف، وشرطه، وتاريخه.

وخلاصة القول: إن بيانات الوصف المادي تمثل خطوة متقدمة في فهرسة أوعية المعلومات بصفة عامة وفي المخطوطات بصفة خاصة؛ لتمتع الأخيرة بنوع من البيانات غير المتوافرة في أي وعاء آخر (كالبيانات التوثيقية / أو خوارج النص)، ولا يخفى أن تسجيل هذه البيانات يحتاج ـ بداية ـ لإحساس بأهميتها في تمييز نسخة عن أخرى، ويتطلب فحصًا دقيقًا للمخطوط.

وقد كشفت الدراسة أن هناك ثمانية فهارس تمثل ٣٢٪ منّ مجمل الفهارس المدروسة لم تقم بتسجيل أي من بيانات الوصف المادي لمجموعاتها[3]. وعدم تسجيل بيانات الوصف يُشير إلى أن هذه الفهارس من جهة كانت أقرب إلى قوائم الجرد، ومن جهة ثانية كان تأثير العامل الزمني في تطور عملية الفهرسة ضعيفًا. وذات الكلام يُسحب على فهرس مكتبة محمد بك ابو الذهب (نُسخ سنة ١١٨٨هـ) الذي لم يسجل من بيانات الوصف الببليوجرافي سوى نوع الخط فقط. في حين تميز فهرس رسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ) من بين الفهارس بأنه حقق أعلى نسبة في ذكر عناصر بيانات الوصف المادي مع مقتنياته؛ إذ ذكر ١١ من أصل ١٥ بنسبة ٧٣،٣٪. وهذا يدل على نضج الحس الببليوجرافي عند المفهرس، وعلى الجهد الذي بذله في تفحص الكتب لتسجيل بيانات الوصف المادي التي جاءت فيها.

---

(١) المرجع السابق : (١٠٢/ ص٣٦٦).

(٢) دفتر أسماء كتب جامع العثمانية: (١٦/ ب) والمقصود سنة ١٢٨٥هـ. وهكذا تبين هذه الوقفية أن عملية الوقف هذه لاحقة على النص الأصلي للفهرس قرابة ٢٣ سنة.

(٣) وهي : فهرس مكتبة فخر الأفاضل ملا محمود بن ولي الله (نُسخ سنة ٩٨٤هـ)؛ ووقفية الشيخ يحيى شرف الدين بن محمد بن قاضي الصلت (نُسخ سنة ١٠٠٧هـ)؛ وأسماء الكتب من جميع الفنون (نسخ في القرن١١ هـ)؛ وكتاب وقف أسعد باشا العظم (نُسخ سنة ١١٦٥هـ)؛ وفهرس خزانة أمير الحاج محمد باشا بدمشق (نسخ سنة ١١٩٠هـ)؛ ودفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت (نُسخ سنة١٢٩٧هـ)؛ وفهرس مكتبة أبو العباس أحمد الوداني الشنقيط (نسخ في القرن ١٣هـ)؛ وفهرس مكتبة أبي عبد الله محمد بن المدني كنون (نسخ في القرن ١٣هـ).

٨- الملاحظات

قدمت الفهارس جملة من الملاحظات الخاصة ببعض مقتنياتها سعت من خلالها إلى لفت الانتباه إلى ملامح خاصة بالنسخة . وتفاوتت الفهارس فيما بينها في عدد عناصر هذا البيان، وقد يعود ذاك إما للمجموعة المقتناة والحالات التي تكتنفها، أو لاجتهاد المفهرس وهي:

١/٨- اكتمال أجزاء النسخة

برزت هذه الملاحظة في فهرس وحيد هو فهرس مكتبة الشيخ أبي حامد محمد العربي الزرهوني العزوزي (نسخ في القرن ١٣هـ)، وفي حالة واحدة هي " سفران من المعيار الثالث والرابع - كمل لله الحمد في ٨ أسفار "[١].

٢/٨- ما تقتنيه المكتبة من أجزاء عمل معين

هذه الملاحظة تهم المستفيد من المكتبة من جهة، وتفيد العاملين بالمكتبة فى أثناء عملية الجرد من جهة ثانية. وقد توافرت في اثنين وعشرين فهرسًا تمثل ٨٨٪ من مجموع الفهارس المدروسة، وهي نسبة عالية جدًا، وغابت من ثلاثة فهارس[٢] وقد يكون سبب هذا الغياب أن هذه المكتبات الثلاث حوت كتبًا كاملة.

٣/٨- النسخة ملفقة

سعى القائمون على بعض المكتبات إلى تدارك حالة النقص في بعض الأعمال المقتناة لديهم؛ فقاموا بتجميع الأجزاء الناقصة من نسخ أخرى للعمل نفسه، ونوّه المفهرسون إلى هذه العملية بعبارة (نسخة كاملة ملفقة / أو غير متآخية). ويمكن تقسيم الفهارس المعنية بهذه الملاحظة إلى:

٤/٨/أ- فهارس لم تحدد عنصر التلفيق في النسخة المُجمّعَة[٣].

٤/٨/ب- فهارس حددت عنصر التلفيق في النسخة المُجمّعَة من حيث : اختلاف

(١) عبد الله كنون: أربع خزائن لأربعة علماء من القرن الثالث عشر، مجلة معهد المخطوطات العربية ، مج ٩، ج ١ (مايو ١٩٦٣) ، ص ٦٨ .

(٢) وهذه الفهارس الثلاث هي: فهرس مكتبة الشيخ شرف الدين أبي الروح الزواوي (نُسخ سنة ٨٧٨هـ)، وفهرس مكتبة فخر الأفاضل ملا محمود بن ولي الله (٩٨٤هـ)؛ وفهرس مكتبة محمد بك أبو الذهب (نُسخ سنة ١١٨٨هـ).

(٣) وهي: سجل قديم لجامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ)؛ وتسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس (نُسخ سنة ١٢٨٧ هـ)؛ وتقييد كتب خزانة المولوية بفاس (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ).

مادة الكتابة ، واختلاف قطع الورق، واختلاف نوع الخط [١].

٤/٨- النفائس

اقترنت صفة النفاسة بقلة قليلة من النسخ في عصر الخطاطة، ولطالما تسابقت إليها الأيدي تحصيلاً ودراسة وبُذلت فيها الرغائب. ومثل هذه النسخ سبب سمو قلة من المكتبات الإسلامية، وحديث القلقشندي عن مجموعات أعظم خزائن الكتب في الإسلام يؤكد ذلك [٢].

وتبقى معايير النفاسة قنوات مخفية تحت سطح المُتعارف عليه عند رجالات ذاك الزمان. لكن النص التراثي لم يبخل بإعطاء خريطة لمنابعها؛ ففي ترجمة الحكم المستنصر (ت ٣٦٦هـ/٩٧٦م) أنه كان " يقتني الكتب النفيسة ويستنسخ الأوضاع المفيدة، ويبحث عن الأصول الرفيعة، وينقر عن الخطوط المستوية " [٣]. كما حرص القاضي ابن جماعة (ت ٧٩٠هـ/١٣٨٨م) على اقتناء الكتب النفيسة بخطوط مصنفيها [٤]. وقد أوردت أربعة فهارس ملاحظة عن نفاسة بعض النسخ لديها [٥]. إلا أن فهرسًا واحدًا منها بيّن معايير تقييمه وهو رسالة أسامي بعض الكتب حيث جاء فيه: "عوارف المعارف للإمام العارف عمر بن محمد السهروردي، أصل قديم، سُمع على المؤلف، وعليه خط مؤلفه، وخط كثير من العلماء، لا يوجد له نظير في الشرف" [٦] .

ومنه يمكن القول: إن قيمة المادة العلمية، ودرجة الثقة في مضمون الكتاب أهم معايير نفاسته؛ فالنسخ التي بخطوط مصنفيها، أو التي قرئت أو سمعت على مؤلفها أو أحد تلامذته، أو التي خضعت لمقابلة ومراجعة أحد العلماء الأثبات، أو التي كتبت بخط أحد الوراقين الأمناء هي النسخ النفيسة.

---

(١) هي: فهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ)؛ ووثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ)؛ ورسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)؛ وبيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ).

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى : ج ١ : ٤٦٦ - ٤٦٧ .

(٣) ابن الأبار : التكملة لكتاب الصلة : ج ١ : ٢٢٦ . (الخطوط المستوية) هكذا وردت في المرجع، والصواب الخطوط المنسوبة.

(٤) ابن حجر العسقلاني : الدرر الكامنة : ج ١ : ٣٩ .

(٥) هي: فهرست الكتب لابن عبد الهادي (نُسخ قبل رمضان سنة ٨٩٦ هـ)؛ ورسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)؛ وفهرس مكتبة عاطف أفندي (نسخ في القرن ١٢ هـ)؛ وفهرس مكتبة الشيخ أبي حامد محمد العربي الزرهوني العزوزي (نسخ في القرن ١٣هـ).

(٦) (٢١ / أ).

٥/٨- التفريق بين مبيضة الكتاب ومسودته

" المُسَوَّدة هي الشكل الأول للكتاب الذي يوضح لنا منهج المؤلف وطريقته في جمع مادة كتابه وتبويبها وتصنيفها، وكثيرًا ما يشير فيها إلى ضرورة استكمال النقل من مصدر بعينه ...أو نقل بعض المواد إلى أبواب أخرى تكون أليق بها. وعادة ما يختلف ترتيب الكتاب وتنسيقه في المسودة عن صورته النهائية، كما يكثر بها المحو والكشط والشطب والإضافة والتعديل والإلحاقات والطيَّارات"[1]. أما المبيضة فهي الصورة النهائية التي ارتضاها المؤلف وحملت رسالته إلى مجتمع القارئين. ويقع هذا التفريق بين المسودة والمبيضة في صميم علم المخطوطات العربي[2]. وقد تنبهت خمسة فهارس لمثل هذا التفريق[3].

٦/٨- تصحيح ما جاء على صفحة العنوان

مرّ آنفًا أن صفحة العنوان في المخطوطات بما يكتنفها من خوارج النص تمثل منجمًا لمعلومات يندر توافرها في مكان آخر، لكنها في بعض الأحايين قد تمثل شَرَكًا إذا ما خط بعضَ التعليقات قلمٌ جاهلٌ أو مغرضٌ؛ لذا لا بد من التعامل معها بحذر. وقد رصد **دفتر أسماء كتب جامع العثمانية** (نُسخ سنة ١٢٥٢هـ) مثل هذه الأوهام مع الكتاب التالي: "كتاب مكتوب عليه هذا جلد الثاني من شرح الكنز. وليس كذلك، وإنما هو شرح مجمع البحرين جلد عدد١ "[4]. وهذا جهد طيب يُحسب للمفهرس.

٧/٨- الكتاب معار/ الكتاب مباع

سُجلت هذه الملاحظة أمام الكتب التي وقع عليها فعل البيع، أو الإعارة في **فهرس مكتبة الشيخ أبي حامد محمد العربي الزرهوني العزوزي** (نسخ في القرن ١٣هـ)[5].

---

(١) أيمن فؤاد سيد : الكتاب العربي المخطوط : ج ٢ : ٣٣١ .

(٢) "في تعاملنا مع المخطوط العربي ينبغي أن ننتبه إلى أن النسخ المخطوطة تتفاوت فيما بينها تفاوتًا شديدًا. فهناك مسودات ومبيضات، وهناك نسخ مملاة ونسخ بخطوط المؤلفين... وتلك مسألة تدخل في صميم علم المخطوطات العربي" عبد الستار الحلوجي : نحو علم مخطوطات عربي : ٨٥ .

(٣) وهي: فهرست الكتب لابن عبد الهادي (نُسخ قبل رمضان سنة ٨٩٦ هـ) الذي جاء فيه: "مسودة جمع الجوامع خمسة عشر جزءًا"؛ وتسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس (نُسخ سنة ١٢٨٧ هـ)؛ سجل هذه المعلومة مع مثال واحد؛ وتقييد كتب خزانة المولوية بفاس (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ) أثبتت فيه المعلومة مع مثال واحد؛ ودفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت (نُسخ سنة١٢٩٧هـ) أيضًا وردت فيه مع كتاب واحد، وفهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٣هـ) ذكر مبيضة الكتاب مرتين: إحداهما: "مبيضة الرسالة المفصحة فيما يتعلق بالأسطحة للشيخ حسن بن إبراهيم الجبرتي".

(٤) (١٤/ ب).

(٥) عبد الله كنون، أربع خزائن لأربعة علماء من القرن الثالث عشر، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ٩، ج ١ (مايو ١٩٦٣)، ص ٧٠-٧١، ٧٥ .

٨/٨- السعر

لم ترد هذه الملاحظة إلا في فهرس واحد هو فهرس مكتبة فخر الأفاضل ملا محمود بن ولي الله (نُسخ سنة ٩٨٤هـ)، والسبب في ذلك أن فخر الأفاضل سُرقت موجودات بيته ومن ضمنها مكتبته؛ فتقدم بطلب للقضاء سرد فيه مفقوداته مع تعيين لقيمتها المادية، ومن ضمنها كتبه؛ لذا لم يأتِ من بيانات الوصف الببليوجرافي مع عناوين الكتب في قائمته شيئًا إلا أنه قدم ملاحظة تفيد بالقيمة المادية لكل كتاب، مثل: "كتاب الشفا للقاضي عياض القيمة عنه ستة سلطانية ذهبًا ونصف سلطاني ذهب"(١).

والذي نخرج به من كل ما سبق هو أن هذه الملاحظات أضفت لونًا باهيًا على عملية الوصف الببليوجرافي، إلا أن ملاحظة (ما تقتنيه المكتبة من أجزاء عمل معين) هي الأكثر حضورًا على طول الفترة الزمنية، مما يدعم الصفة الجردية. كما تميز دفتر أسماء كتب جامع العثمانية (نُسخ سنة ١٢٥٢هـ) بملاحظة تصحيح ما جاء على صفحة العنوان. وتبقى الملاحظة الخاصة بالسعر غريبة على جسّم عملية الوصف الببليوجرافي مع احتفاظها بقيمتها التاريخية.

٩- فاتحة المخطوط

تحمل فاتحة المخطوط جملة طيبة من المعلومات المهمة، مثل: اسم المؤلف، وعنوان العمل، واسم الراوي للكتب متعددة الرواية، ودواعي تأليف الكتاب، ومن أهدي إليه الكتاب، وفصول الكتاب وأبوابه. وتسجيل الفاتحة يساعد على التمييز بين نُسخ الكتاب الواحد، ولكن تسجيل فاتحة المخطوط في بطاقة الفهرسة ينبغي له مراعاة عدم تكرار اسم المؤلف، والعنوان؛ حتى لا يحدث التكرار (٢).

ويعد حاجي خليفة المتوفى سنة ١٠٦٧هـ أول من طرق هذا الباب وسجل هذه المعلومة في كتابه: (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) ، وكشأن جميع البدايات كان تسجيله بسيطًا غير ممنهج، ولكن يبقى له فضل الريادة. إلا أننا لا نعيب على الفهارس القديمة إن أهملت ذكر فاتحة المخطوط.

ومن بين الفهارس المدروسة نجد فهرسين متأخرين قدما فاتحة بعض مقتنياتهما وهما أسماء الكتب من جميع الفنون (نسخ في القرن١١ هـ)، وفهرس مكتبة عاطف

---

(١) كامل جميل العسلي : وثائق مقدسية تاريخية : مج ٢ : ٢٦١ .

(٢) عبد الستار الحلوجي : نحو علم مخطوطات عربي: ١٣٨ .

افندي (نسخ في القرن ١٢ هـ)؛ ففي الفهرس الأول سجلت بدايات أربعة كتب فقط ، لكن بخط مغاير وفيما بين السطور، أي أن هذا التسجيل أتى لاحقًا، وأغلب الظن أنه ليس من عمل المفهرس. أما الفهرس الثاني فقد اعتمد في عرض البيانات الببليوجرافية لبعض مقتنياته على (كشف الظنون) فنقل ما سجله حاجي خليفة عن الكتاب بعبارته، ومن جملتها فاتحة المخطوط، وبالتالي لا يخفى أن ما أثبته هذا الفهرس يعود للنسخة التي رآها حاجي خليفة وليس للنسخة المقتناة بالمكتبة.

وعناصر الوصف الببليوجرافي التي رصدت في الفهارس الخمس والعشرين التي تناولتها الدراسة تقدم صدى تاريخيًا ومرتكزًا صلبًا للمضطلعين بفهرسة المخطوطات. وتكشف عن أهمية إيراد بعض العناصر، مثل: (مترجم العمل، والجامع)، كما تقدم مصطلح (دور الريال) الذي يشير غالبًا إلى قطع ورقٍ بحجم ورقة النقود.

ويبقى هناك الكثير في جعبة الفهارس لتبوح به وتقدم نفسها بجلاء من خلاله؛ فمقدماتها وخواتمها تنضوي على كنوز متحفزة للخروج، كذلك فإن كشف الوظائف التي اضطلعت بتحقيقها، والوقوف على كيفية ترتيبها وإخراجها من شأنه إكمال الصورة وإتاحة الفرصة للخروج بنتائج أفضل.

مقدمات ووظائف فهارس المكتبات الإسلامية وطرق ترتيبها وإخراجها من نهاية القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي)

١- مقدمات الفهارس

تمتعت بعض الفهارس بامتلاكها مقدمات وخواتم حُشدت بكم طيب من المعلومات، وبلغ عدد هذه الفهارس أربعة عشر فهرسًا تمثل ٥٦٪ من مجموع الفهارس التي تناولتها الدراسة، بينما وصلتنا الفهارس الأحد عشر الباقية مجردة من تلك المقدمات والخواتم؛ والسبب في ذلك أن الصفحات الأولى والأخيرة فقدت من بعضها، وأن طبيعة بعضها الآخر لم تسمح بذلك، مثل: **فهرس مكتبة فخر الأفاضل ملا محمود بن ولي الله** (نُسخ سنة ٩٨٤هـ)، الذي جاء ضمن سياق سردٍ لمسروقات حجرة الملا محمود، **وفهرس مكتبة الشيخ شرف الديري إمام الصخرة** (نُسخ سنة ٩٨٤هـ)، الذي جاء في إطار تقسيم تركة الشيخ بين ورثته.

وتفاوتت الفهارس الأربعة عشر فيما بينها في كم ونوع المعلومات المُقدمّة، وذلك يعود إلى طبيعة كل مكتبة، وظروف كتابة كل الفهرس، ويمكن تقسيم تلك الفهارس إلى:

أ - فهارس مكتبات موقوفة، وعددها أحد عشر فهرسًا [١] ويُلاحظ أن هذه الفهارس محكومة بذهنية الواقف وما يراه في مصلحة مجموعته الموقوفة. إلا أن هناك جذرًا واحدًا مشتركاً بين مقدمات فهارس هذه الفئة تمثله صيغة الوقف المشتملة على: (اسم الواقف، وشروط الانتفاع، ومكان المكتبة، وتاريخ الفهرس).

ولكن ظروف كتابة الفهرس لعبت دورًا في عدم اكتمال هذه الصيغة في جميع فهارس المكتبات الموقوفة، فمثلاً جاءت مقدمة فهرس خزانة أمير الحاج محمد باشا بدمشق (نسخ سنة ١١٩٠هـ)، خالية من تحديد تاريخ الفهرس، وربما استعيض عنه بالتاريخ المرقون على خاتم الوقف وهو سنة ١١٩٠هـ، وهذا التاريخ يطابق ما جاء في سجل تعليمات المكتبة العمومية في دمشق [٢].

وبعد صيغة الوقف تأتي المعلومات الفردية الخاصة بكل مكتبة على حدة تبعًا لرؤية الواقف. وقد تنوعت هذه المعلومات ما بين تحديد مواعيد العمل في المكتبة، وتحديد اسم الخازن، وتحديد مهامه، وصفاته، وراتبه، وعقوبة تفريطه، وتحديد مهام الناظر وراتبه.

● مواعيد العمل في المكتبة

هناك فهرس وحيد ذكر مواعيد العمل في المكتبة، وهو فهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة (نُسخ سنة ١١٦٦هـ)؛ حيث جاء فيه: " وكل من أراد المراجعة والاستنساخ من الكتب المذكورة؛ فليأت في الأيام الأربعة المُعيّنة لفتح حجرة الكتب وهي: يوم الأحد، ويوم الاثنين، ويوم الأربعاء، ويوم الخميس ويراجع ويستنسخ ويطالع ما شاء ويكتب ما أراد من غير مانع ومعارض في ذلك. وهذا شرط في غير سكان المدرسة المذكورة" [٣].

---

(١) هي: فهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ)؛ وفهرس مكتبة الشيخ شرف الدين أبي الروح الزواوي (نُسخ سنة ٨٧٨هـ)؛ وفهرست الكتب لابن عبد الهادي (نُسخ قبل رمضان سنة ٨٩٦ هـ)؛ ووثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ)؛ ووقفية الشيخ يحيى شرف الدين بن محمد ابن قاضي الصلت (نُسخ سنة ١٠٠٧هـ)؛ وكتاب وقف أسعد باشا العظم (نُسخ سنة ١١٦٥هـ)؛ وفهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة (نُسخ سنة ١١٦٦هـ)؛ وفهرس مكتبة محمد بك أبو الذهب (نُسخ سنة ١١٨٨هـ)؛ وفهرس خزانة أمير الحاج محمد باشا بدمشق (نسخ سنة ١١٩٠هـ)؛ ودفتر أسماء كتب جامع العثمانية (نُسخ سنة ١٢٥٢هـ)؛ وبيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ).

(٢) سجل تعليمات المكتبة العمومية في دمشق : ٥ .

(٣) (١/ أ).

• تحديد اسم الخازن

ظهر هذا التحديد في فهرس مكتبة الشيخ شرف الدين أبي الروح الزواوي (نُسخ سنة ٨٧٨هـ)، ودفتر أسماء كتب جامع العثمانية (نُسخ سنة ١٢٥٢هـ). ويمثله في الفهرس الأول: " الشيخ الصالح بدر الدين حسن ابن المرحوم الزيني عباس بن أحمد المولى المديوني " (١).

• تحديد صفات الخازن

نجد هذا التحديد في فهرسين هما وثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ)، وفهرس مكتبة محمد بك ابو الذهب (نُسخ سنة ١١٨٨هـ)؛ حيث كانت الأمانة أهم صفة يجب توافرها بالخازن.

• تحديد مهام الخازن

وهذه المهام ذكرت في خمسة فهارس، ويمكن إجمالها بالقول: إن مهام الخازن اقترنت بشروط الواقف في كل مكتبة؛ فمهمة استرداد الكتب المعارة اقتصرت على خازن مكتبة شرف الدين أبي الروح الزواوي (سنة ٨٧٨هـ) لأنها المكتبة الوحيدة التي أباح واقفها الإعارة الخارجية. أما باقي المكتبات فاشترط واقفوها عدم الإعارة الخارجية؛ إذ نصت وقفية علي بن سليمان الأبشادي (سنة ٩١٩ هـ) على أن " لا يخرج من ذلك شيء من الأشياء عن الجامع الأزهر برهن ولا بغيره ولا يعطى من ذلك شيء لمن يُعْرف فيه التفريط "(٢). كما أكدت وقفية أسعد باشا العظم (سنة ١١٦٥هـ) على "عدم خروج الكتب المذكورة عن الجامع المرقوم"(٣). وشرط واقف مكتبة جامع العثمانية (١٢٥٢هـ) "أن لا يعير من الكتب، من كتبه الموقوفة لأحد من خارج المدرسة، وأن لا يُخْرِج منها شيئًا ولو برهن"(٤).

• تحديد راتب الخازن

وهذا التحديد ورد في فهرسين هما: وثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ)، وكتاب وقف أسعد باشا العظم (نُسخ سنة ١١٦٥هـ)، ويلاحظ هنا أن نظام دفع أجور خازن المكتبة في مصر في القرن العاشر الهجري كان شهريًا وبأنصاف

---

(١) عبد اللطيف إبراهيم: وثيقة باستلام كتب: ٢٠ .

(٢) وثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي : ورقة ٦ .

(٣) كتاب وقف أسعد باشا العظم : ٢٢ .

(٤) دفتر أسماء كتب جامع العثمانية : (١ / أ).

الفضة، بينما كان في دمشق في القرن الثاني عشر الهجري أسبوعيًا وبالدرهم العثماني.

● تحديد عقوبة تفريط الخازن

نصَّ على هذه العقوبة فهرس واحد هو فهرس مكتبة محمد بك أبو الذهب (نُسخ سنة ١١٨٨هـ)؛ حيث جاء فيه: "إذا ضاع شيء من الكتب الموقوفة المذكورة فيكون على كل من يكون خازنا بالكتب المذكورة القيام بنظيره من ماله وليس على جهة الوقف المذكور القيام بشيء من ذلك"(١).

● تحديد مهام الناظر وراتبه

ذكرت هذه المعلومات في فهرسين هما: وثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ)، وكتاب وقف أسعد باشا العظم (نُسخ سنة ١١٦٥هـ)، ففي الفهرس الأول كانت مهام الناظر: وضع الكتب في الخزانة مع جميع أدوات الكتابة من كراسي الكتب والدواة والسكين، وإعارة الكتب لمن لم يُعرف فيه التفريط، وصرف مرتب الخازن. وتجدر الإشارة إلى أن مرتب الخازن كان مساويًا تمامًا لمرتب الناظر.

وفي الفهرس الثاني اقتصرت مهام الناظر في هذه المكتبة على الإشراف على عمل الخازن، ومرمة الكتب عند الحاجة؛ إلا أن مرتب الخازن في هذه المكتبة كان أعلى من مرتب الناظر عليه وقد يعود ذلك لفارق جهد العمل بينهما.

وتجدر الإشارة إلى أن فهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ)، جاءت مقدمته مقتضبة جدًا ظهر فيها تحديد عنوان المخطوط، ومكان المكتبة فقط. وقد يكون ذلك لكونها ربما تكون مكتوبة بشكل منفصل على أحد الكتب الموقوفة.

ب - فهارس المكتبات الخاصة

وهما تسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس (نُسخ سنة ١٢٨٧ هـ)، وتقييد كتب خزانة المولوية بفاس (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ)، وكان من الطبيعي أن تخلو مقدمتا هذين الفهرسين من صيغ الوقف، لأن وقف الكتب يتطلب ـ بطبيعته أو يفرض ـ إفادة الغير من هذه الكتب الموقوفة؛ لذا ابتعد هذا المصدر التزويدي (أي الوقف) عن عتبات المكتبات الخاصة التي أوصدت أبوابها إلا في وجه صاحبها وقلة قليلة من خاصته. وقد توقفت

(١) عبد اللطيف إبراهيم : مكتبة عثمانية : ١٢ .

معلومات مقدمتي هذين الفهرسين عند حد التصريح بعنوان المخطوط، ومكان المكتبة، وتاريخ الفهرس.

ج - فهارس مكتبات ذات طبيعة خاصة

ولا يمثلها في مجموعة الفهارس التي تناولتها الدراسة سوى دفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت (نُسخ سنة١٢٩٧هـ)، وتتبع خصوصية هذا الفهرس مما يلي:

● أنه صُنع بناءً على طلب من محمود سامي باشا الذي أراد معرفة ما تقتنيه خزائن الكتب في طيبة؛ ليستنسخ منها لنفسه ما يشاء؛ فأخطر برغبته هذه (جناب الأفندي عبد الجليل برّاده) فكلّف الأخير السيد (عبد الرحمن بن عبد الله الدمشقي المدني الحسني) " أن يكتب دفترًا بالنمر على أسامي الموجود فيها من الكتب مشتملاً"[١].

● أن هذا التكليف أفرز معلومات لم تذكر في مقدمة أي فهرس آخر، وهي طلبات الناسخ ذات الأهمية الخاصة بالحركة الفكرية في المدينة المنورة نهاية القرن الثالث عشر الهجري، والتي توضح ندرة أدوات الكتابة فيها؛ حيث جاء فيه: "وينبغي غِبّ الاطلاع على هذه العجالة، وانتخاب ما يختاره مولاي منها، يُبادر بإرسال ما يحتاجه الكاتب من: الآلة، أعني: الموسى الإنكليزيّ، والحبر، والورق، وورقاً مُعجلاً لأجرة هذه العجالة، وعيناً للمستقبل تقر به الحدق؛ لأن في المدينة المنورة وجود الآلات النفيسة نادر" [٢].

● أنه حدّد اسم الناسخ، وهو (عبد الرحمن بن عبد الله الدمشقي المدني الحسني). ناهيك عما صرحت به المقدمة من عنوان المخطوط، ومكان المكتبة، وتاريخ النسخ.

٢- وظائف الفهارس

الفهرس كأداة عمل مكتبية كالبوصلة بالنسبة للسفينة في عرض البحر؛ فمن دونه تغدو المكتبات الضخمة متاهات، وتفقد الهدف الجوهري الذي أنشئت من أجله. فما هي الوظائف المناطة بالفهرس كي تدب الحياة في شرايين المكتبة؟

(١) دفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت : (٤/ أ).

(٢) المصدر السابق.

لا بد للفهرس كي ينهض بمهامه الاسترجاعية أن يحصر ويصف المقتنيات كافة، وأن يُمكِّن العاملين والمستفيدين من الوصول إلى ما تقتنيه المكتبة في موضوع معين، أو لمؤلف معين، أو بعنوان معين بأسرع وقت وأقل جهد، وأن يُحدد مكان كل مقتنى فكري في المكتبة[١].

وبإسقاط هذه الوظائف على الفهارس المدروسة يتضح ما يلي:

● **حصر وتسجيل ووصف المقتنيات**[٢]: بالنسبة للحصر والتسجيل يمكن التمييز بين فهارس المكتبات الموقوفة وما سواها؛ فالأولى تتمتع بتسجيل في المحكمة، أو شهادة الشهود، أو تحر من الواقف نفسه بدقة الحصر؛ لذا يمكن الركون إلى كفاءتها في الحصر إضافة إلى أن بعض فهارس المكتبات الموقوفة خضعت لعملية جرد عند الاستلام والتسليم، مثل: **دفتر أسماء كتب جامع العثمانية** (نُسخ سنة ١٢٥٢هـ)[٣]. ومنها ما خضع لعملية مقابلة وتصحيح، كما جرى في **فهرست كتب خزانة الأشرفية** (نسخ في القرن ٩ هـ). الذي جاء مع بعض مفرداته كلمة (صح) كما في الشكل رقم (١).

الشكل رقم (١) وتظهر فيه كلمة صح دليل عملية المقابلة في فهرست كتب خزانة الأشرفية[٤].

أما بالنسبة لفهارس المكتبات غير الموقوفة فلا يمكن الجزم بأن المفهرس قد حصر كل المقتنيات، فربما يكون قد سها عن تسجيل بعضها.

● **تحديد مكان كل مفردة داخل المكتبة**: ليتم هذا التحديد لا بد أن يأخذ كل مجلد رقمًا أو رمزًا خاصًا به وهو ما يعرف برقم الاستدعاء. ومن بين جميع الفهارس المدروسة لا نجد مثل هذا الرقم بانتظام إلا في **فهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة** (نسخ في القرن١٣هـ). فقد وضع المفهرس لنفسه نهجًا واضحًا من البداية؛ إذ قرر أنه سيذكر (نمرة الدولاب، ونمرة الرف، ونمرة المجلد) مع كل مفردة سيدرجها في الفهرس؛ مما أكسب هذا الفهرس القدرة على الربط بين الكتاب وبين مكانه في

(١) عبد الستار الحلوجي : المخطوطات والتراث العربي: ٢٨ .

(٢) فيما يخص وصف المقتنيات فقد تم تناولها آنفًا.

(٣) (٢ / أ).

(٤) فهرست كتب خزانة الأشرفية : (٢٥١ / أ).

المكتبة، ولكن ظهر أن من بين (٧٢٠) مجلدًا حوتها المكتبة حدد الفهرس بشكل دقيق أماكن وجود (٦٠١) مجلد فقط، وفشل في هذا التحديد مع (١١٩) مجلدًا لم يذكر رقم طلبها؛ ومعنى هذا أن المفهرس لم يلتزم بالمنهجية التي رسمها لنفسه التزامًا كاملاً، مما جعل هذه الوظيفة مذبذبة وغير مكتملة.

وفي سجل قديم لجامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ)، ظهرت رموز مع بعض الختمات الكريمات وأخذت بيوت بعض تلك الختمات الرمز نفسه مما جعل هناك ربطًا بين الختمة في الفهرس والبيت الخاص بها في المكتبة، لكن هذا لم يحدث إلا مع عدد قليل من الختمات[1]. ووقع في نظام الترميز هذا خطأ أودى به إلى الفشل؛ إذ أعطي ذات الرمز لأكثر من ختمة[٢]، ومعنى هذا أن نظام الترميز في هذا السجل لم يشمل جميع المقتنيات من جهة، ولم يمنح كل مفردة رمزها المستقل المميز لها عن غيرها من جهة ثانية؛ وعليه فإن وظيفة تحديد مكان كل مفردة في هذا السجل قاصرة.

وجاءت في الصفحات الأولى من فهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ)، مجموعة من الأرقام الفارسية، والرموز مثل: (م ص) في المسافات الفاصلة بين الكتب، واتضح أن هذه الأرقام والرموز إنما تشير إلى رقم الرف، وليس إلى رقم الكتاب[٣]. ويُلاحظ في دفتر خزانة كتب شيخ الإسلام احمد عارف حكمت (نُسخ سنة ١٢٩٧هـ)، ما يلي:

- أن المفهرس تلبية لرغبة طالب الفهرس - في "أن يكتب دفترًا بالنمر على أسامي الموجود فيها من الكتب"[٤] - قام بترقيم المقتنيات في كل موضوع على حدة، أي أن الأرقام المثبتة مع كل مفردة لا تتجاوز كونها أرقاماً للتعداد فقط، دون أن يكون لها رابط برقم ومكان الكتاب في الدولاب.

- أن المفهرس حدد مكان بعض المجموعات، وذلك بتحديد الدولاب، إلا أن هذا الإجراء كان انتقائيا فلم يحدث إلا في ثلاثة مواضيع فقط، هي: " كتب التواريخ التي في الدولاب الشرقية"[٥]، وكتب أدبيات ودواوين في الدولاب الشرقية"[٦]، وكتب أدبيات

(١) إبراهيم شبوح : سجل قديم : (ص ٣٥٢ / ٢٨).
(٢) المرجع السابق : (ص ٢٤٨ / ١٤ ، ٢٢/٢٥٠).
(٣) انظر سعيد الجوماني: فهرست كتب خزانة التربة الأشرفية، تراثيات، ع ١٢ (يوليو ٢٠٠٨) ، ص ٨٦ .
(٤) دفتر كتب شيخ الإسلام عارف حكمت: (٤ / أ).
(٥) المرجع السابق : (٣٧ / أ).
(٦) المرجع السابق : (٣٩ / ب).

ودواوين في الدولاب الشمالية" [١].

– أن المفهرس لم يحدد مكان الرسائل الصغيرة التابعة لبعض هذه المواضيع، مثل: "الرسائل الصغيرة المتعلقة بالأدبيات والدواوين"[٢]؛ فلم يذكر في أي من الدولابين الخاصين بكتب الأدبيات والدواوين تقع.

وبالتالي فإن الفهرس بالإجمال نجح في الربط بين جزء صغير جدًا من المجموعة الواردة فيه وبين خزائنها في المكتبة وليس رفوفها، وفشل في تحديد مكان الجزء الأعظم من المجموعة.

وإذًا فمن بين الفهارس الخمس والعشرين التي تناولتها الدراسة لم تظهر رموز تحديد مكان المفردات إلا في أربعة فهارس، وهذا الظهور كان تنقصه مبررات النجاح لأنه لم يشمل كل المقتنيات، ولم يكن الرمز الواحد يخصص لمفردة واحدة فقط. مع الإقرار بأن فهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٢هـ)، كان أكثرها قرباً من الشكل الصحيح، يليه فهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ). وقد نجد مبررًا لعدم وجود مثل هذا الربط في فهارس الكتب الموقوفة على مكتبة معينة؛ لأن الواقف لا يعلم مُسبقًا مستقر كتبه على رفوف المكتبة الجديدة.

● **معرفة ما تقتنيه المكتبة من كتب لمؤلف معين:** لم يُعتمد اسم المؤلف كمدخل رسمي في أي من الفهارس المدروسة على طول الفترة الزمنية من القرن السابع حتى القرن الثالث عشر الهجريين، وبالتالي لم يكن بالإمكان الوصول إلى ما تقتنيه المكتبة من مؤلفات لمؤلف معين.

ومع أن مفهرس مكتبة عاطف أفندي – المرتبة موضوعيًا – وضع قائمة ببليوجرافية بمؤلفات إسماعيل حقي البرسوي، إلا أن هذا الإجراء شاذٌ لا يُقاس عليه، وهو ربما قام بهذا العمل لعجزه عن تحديد موضوعات تلك المؤلفات بدليل أن بعضها ورد في مكانه من الترتيب الموضوعي ولم يرد في القائمة الببليوجرافية، مثل: "سلسلة طريق جلوتيه إسماعيل حقي جلد١"[٣].

● **معرفة ما تقتنيه المكتبة من كتب بعنوان معين:** ويُعد فهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ). الوحيد الذي يتيح – نوعًا ما – مثل هذا الوصول لأنه

(١) المرجع السابق : (٤٢ / ب).
(٢) المرجع السابق : (٤٥ / ب) .
(٣) فهرس مكتبة عاطف أفندي : (٦٧ / ب).

مرتبٌ هجائيًا بالعنوان بمراعاة الحرف الأول فقط، وتحت كل حرف رُتبت الكتب حسب الحجم؛ لذا على المستفيد من هذا الفهرس مطالعة كل الكتب في الحرف المقصود حتى يصل إلى مبتغاه، ومع ذلك يبقى في انتظاره عقبتان أخريان: أولاهما : وقوع بعض الأخطاء في الترتيب الهجائي [1]، وثانيهما : معضلة العناوين ضمن المجاميع. وبالمجمل فإن هذا الفهرس لن يُمكن المستفيد من الوصول لكل ما تقتنيه المكتبة بعنوان معين.

● **معرفة ما تقتنيه المكتبة من كتب في موضوع معين:** مرَّ سابقًا أن هناك اثني عشر فهرسًا رتبت مقتنياتها موضوعيًا، ومعنى هذا أن نصف الفهارس التي تناولتها الدراسة تقريبًا هي المُخوَّلة بإتاحة إمكانية الوصول إلى ما تقتنيه المكتبة في موضوع معين، لكن الملاحظات التي سجلت على طريقة الترتيب الموضوعي في تلك الفهارس تبين أن هناك جملة من العقبات تعوق المستفيدين من الوصول الحقيقي إلى مبتغاهم. وبالتالي فقد فشلت تلك الفهارس الموضوعية في أن تكون جسرًا آمنًا يعبره المستفيدون إلى غاياتهم في حصر ما تقتنيه المكتبة في موضوع معين.

٣- طرق ترتيب وربط مجموعات الفهارس

إن نجاح أي عمل مقترن بحسن التخطيط له، وصناعة الفهارس تخضع لهذه القاعدة؛ فبدايةً يضع المفهرس تصورًا للهدف من عمله ثم يختار الأسلوب الناجع لتحقيق هذا الهدف.

وباستقراء الفهارس المدروسة نجد أن هناك أكثر من طريقة رُتبت بها الفهارس: فمنها ما اعتمد الترتيب الموضوعي، ومنها ما اعتمد الترتيب الهجائي بالعنوان، ومنها ما لم يخضع لأية منهجية. إضافةً إلى أن بعضها توّج عمله باستخدام الإحالات للربط بين أوصال المجموعة.

١/٣- طرق ترتيب المجموعات المقتناة

١/١/٣- الفهارس المرتبة موضوعيًا: مرَّ سابقًا أن هناك اثنى عشر فهرسًا اعتمدت الترتيب الموضوعي أساسًا في ترتيب مجموعاتها، لكن موضوعاتها لم تخضع لأية منهجية في الترتيب هجائيةً كانت أم مصنفةً، وكان المدخل الرسمي في جميعها تحت الموضوع بالعنوان مع بعض الاستثناءات التي كان المدخل فيها بالمؤلف أو الجزء.

لكن العناوين تحت الموضوعات لم تخضع لأية طريقة في الترتيب، إلا أن فهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٢هـ)، وضّح أن عملية سرد

(١) انظر عناوين الكتب في حرف العين على سبيل المثال.

العناوين فيه كانت تابعة لأماكنها على الرفوف، أي أن المفهرس كان يبدأ في تسجيل الكتب تحت الموضوع حسب ترتيبها على الرفوف مبتدئًا من الدولاب الأول، ومن الرف الأول ، ثم ينتقل للرف الثاني ثم الثالث حتى السادس، وبعدها ينتقل للدولاب الثاني وهكذا، والذي قاد إلى هذا التصور أن أرقام الدواليب كانت تأتي دائمًا مرتبة ١-٢-٣-٤، وكذلك أرقام الرفوف .

٣/١/٢- الفهارس المرتبة هجائيًا بالعنوان: ويُمثل هذه الفئة **فهرست كتب خزانة الأشرفية** (نسخ في القرن ٩ هـ)[١]؛ حيث رُتبت العناوين فيه هجائيًا - من الألف إلى الياء[٢]. أما الفهارس الاثنا عشر الباقية فكان المدخل الرسمي فيها جميعًا هو العنوان مع بعض الاستثناءات التي أتى المدخل فيها بالمؤلف أو الجزء. وتم سرد العناوين دون أي ضابط لا من حيث الحجم ولا من حيث الهجاء.

٣/٢- الإحالات

وهي الأعصاب الواصلة بين أطراف الجسد الواحد مهما تناءت مكانيًا، ويفرض وجودها ما قد يشتمل عليه الفهرس من عناوين بديلة، أو عناوين مستقلة ضمن عمل آخر، أو للربط بين أجزاء الموضوع الواحد،... إلخ.

ويقترن وجودها بتوافر إمكانات الربط المتمثلة في إعطاء كل مفردة رقمًا متسلسلاً، أو رمزًا خاصًا، أو ترقيم الصفحات حتى تتم عملية الإحالة بطريقة سهلة ونافعة. وهذا سبب غيابها من ثلاثة وعشرين فهرسًا رغم اشتمالها على حالات تستحق الإحالة، وظهورها في فهرسين فقط هما **فهرست كتب خزانة الأشرفية** (نسخ في القرن ٩ هـ)، **وفهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة** (نسخ في القرن١٢هـ)؛ لتوفر وسيلة من وسائل الربط في كل منهما وهي رقم الخزانة في الأول ، ورقم الصفحة في الثاني.

٣/٢/١- الإحالات في فهرست كتب خزانة الأشرفية: ظهرت الإحالات فيه في حالة العنوان البديل، وفي حالة الكتاب المتضمن أكثر من عنوان، وفي حالة الكتاب الناقص، وفي حالة الكتب المُزحزحة[٣].

(١) انظر سعيد الجوماني: فهرست كتب خزانة التربة الأشرفية، تراثيات، ع ١٢ (يوليو ٢٠٠٨)، ص ٧٤ - ٧٥ .

(٢) ذكر صلاح الدين المنجد : أن الفهرس انتهى عند حرف الميم. انظر صلاح الدين المنجد : قواعد فهرسة المخطوطات العربية : ٢٠ . وهذا خطأ فالفهرس مكتمل حتى حرف الياء.

(٣) للاستزادة انظر سعيد الجوماني: فهرست كتب خزانة التربة الأشرفية، تراثيات ، ع ١٢ (يوليو ٢٠٠٨)، ص ٧٥ - ٧٧ .

٢/٢/٣- الإحالات في فهرس خزانة إبراهيم حليم باشا:

تم استخدام الإحالات في هذا الفهرس بين رأس الموضوع وتتمته، وذلك باستخدام عبارة: (نقل إلى صفحة كذا) وفي المكان المُحال إليه توجد إحالة عكسية، وهي: (من صفحة كذا) أي أن هذه الإحالة كانت في اتجاهين، وتلك ميزة تحسب للمفهرس. وكان يُنتظر منه أن يستخدم الإحالات في الربط بين رؤوس الموضوعات ذات الصلة التي تبعثرت مكانيًا مثل: الرأس (كتب الآداب من الفنون المتفرقة)[1]، والرأس (الكتب المتعلقة بالفنون الثلاثة: البيان والمعاني والبديع)[2].

وتجدر الإشارة إلى أن سجل قديم لجامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ) ظهرت فيه إحالتان هما: "جزء من تعليقة التمهيد، فيه خرم. هكذا وجد في السجل المذكور، ويأتي بيان ذكره بعد هذا"[3]، ثم " السفر الثاني من السداد في أصول الدين ... وهو الذي ذكر في السجل المذكور أنه جزء من تعليقة التمهيد فيه خرم، ونبه على أنه يأتي ذكره"[4]. فهاتان الإحالتان عديمتا الجدوى لافتقادهما عنصر الربط المناسب، وبالتالي تطلب الوقوف على الكتاب المطلوب إعادة قراءة السجل.

٤- طرق إخراج الفهارس[5]

تأتي طريقة إخراج الفهرس ترجمة لتصور المفهرس عن الهدف المرجو من عمله، أي أنها تعكس مدى نضج هذا التصور أو قصوره؛ فبعد أن يكون قد حدد طريقة ترتيب مجموعاته، يحدد طريقة عرض المجموعات بما يضمن إبراز كل مفردة بسهولة ويسر، ثم يذيل الفهرس بالكشافات. ولا بد من التنويه إلى أن شكل الفهرس يلعب دورًا في بناء هذا التصور؛ فالفهرس المصمم للاستخدام اليومي من قبل موظفي المكتبة أو مستفيديها لا يمكن أن يأتي على شكل درج لصعوبة استخدامه.

---

(١) (١٠ / أ).

(٢) (١٩ / ب).

(٣) إبراهيم شبوح : سجل قديم : (٨٨ / ص ٣٦٤).

(٤) المرجع السابق : (١١١/ ص ٣٦٧).

(٥) بعض الفهارس نشرت ولم يذكر ناشروها شيئًا عن طريقة إخراجها، ولا سبيل إلى الاجتهاد فيها لانعدام سبل الوصول إلى الأصل، وهذه الفهارس هي: فهرس مكتبة فخر الأفاضل ملا محمود بن ولي الله (٩٨٤هـ)، وفهرس مكتبة الشيخ شرف الديري إمام الصخرة (٩٨٤هـ)، ووقفية الشيخ يحيى شرف الدين ابن محمد ابن قاضي الصلت (١٠٠٧هـ)، وكتاب وقف أسعد باشا العظم (سنة ١١٦٥هـ)، وفهرس مكتبة أبي العباس أحمد الوداني الشنقيط (ق ١٣هـ)، وفهرس مكتبة أبي عبد الله محمد بن المدني كنون (ق ١٣هـ).

٤/١- شكل الفهرس

تنوعت أشكال الفهارس التي تناولتها الدراسة ما بين الكراس ويمثله فهرس واحد هو سجل قديم لجامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ)، والدرج ويمثله فهرسان، هما: فهرس مكتبة الشيخ شرف الدين أبي الروح الزواوي (نُسخ سنة ٨٧٨هـ)، ووثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ)، والصحيفة ويمثلها فهرسان، هما: تقييد متخلف الكتب عن الشريف سليمان الحوات (نسخ في القرن ١٣هـ)، وفهرس مكتبة الشيخ ابي حامد محمد العربي الزرهوني العزوزي (نسخ في القرن ١٣هـ)، والكتاب والذي اتخذته باقي الفهارس، وعددها عشرون فهرسًا. وشيوع استخدام هذا الشكل نابع من سببين هما:

١- سهولة البحث والاستخدام، فلا تخفى صعوبة البحث في الدرج.

٢- حجم المقتنيات ومستوى الوصف الببليوجرافي المقدم عن كل مفردة في الفهرس. فكلما تضخم عدد المقتنيات، وارتقى مستوى الوصف الببليوجرافي كان الكتاب هو الشكل الأنسب للفهرس. وغياب هذين العنصرين من تقييد متخلف الكتب عن الشريف سليمان الحوات، وفهرس مكتبة الشيخ أبو حامد محمد العربي الزرهوني العزوزي كان سبب اعتماد شكل الصحيفة فيهما.

٤/٢- نوع الوسيط

جميع الفهارس التي تناولتها الدراسة كانت من الورق ما عدا سجل قديم لجامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ). أتى في كراس من الرَّق؛ حيث كان الرَّق هو المادة المستخدمة في الكتابة في المغرب الإسلامي حتى القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي)، وعلى الرغم من ظهور وتطور صناعة الورق في المغرب لم يتوقف النساخ أبدًا عن استعمال الرَّق مادة للكتابة[1]، بل إن المصاحف المغربية ظلت حتى عهد قريب تُكتب على الرَّق طلبًا لطول البقاء[2].

٤/٣- طريقة عرض المحتويات

هناك عدة طرق لعرض محتويات الفهارس:

أولها: عرض المجموعة بطريقة الكتلة الواحدة؛ وفيه تتداخ البيانات الببليوجرافية عن المجموعات تباعًا دون أي تفقير أو فواصل وقد تَبَنَّى هذه الطريقة ثلاثة فهارس هي: فهرس مكتبة الشيخ شرف الدين أبي الروح الزواوي (نُسخ سنة ٨٧٨هـ)، ووثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ)، وفهرس مكتبة محمد بك أبو

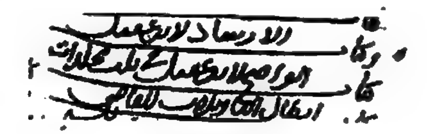
---

(١) أحمد شوقي بنبين : تاريخ خزائن الكتب بالمغرب: ٢٣٤ .

(٢) أيمن فؤاد سيد : الكتاب العربي المخطوط : ج ١ : ١٩ .

الذهب (نُسخ سنة ١١٨٨هـ). ولا يخفى مدى التأثير السلبي لهذه الطريقة على سرعة البحث.

ثانيها: عرض المجموعة بطريقة السطر المستقل : وفيه يتم سرد بيانات كل كتاب في سطر مستقل، وفي فهرست الكتب لابن عبد الهادي اتبع المفهرس طريقة خاصة تتمثل في مدّ حرف الباء في كلمة (كتاب) بطول السطر وسجل ضمنه باقي بيانات الكتاب كما في الشكل رقم (٢)، أما في حال المجاميع فكان يسرد محتويات المجموع تباعًا دون فواصل إلى أن ينتهي المجموع، ثم يبدأ المجموع التالي بسطر جديد.



الشكل رقم (٢) طريقة عرض المقتنيات في فهرست الكتب لابن عبد الهادي، وفيه تظهر عملية مد حرف الباء وسرد بيانات الكتاب داخله [1].

ثالثها: عرض المجموعة بطريقة الأعمدة : وفيه يتم تقسيم الصفحة إلى عمودين ، وتشغل فيه بيانات كل كتاب سطرًا من العمود أو سطرين كما في دفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت (نُسخ سنة١٢٩٧هـ)، وتقييد متخلف الكتب عن الشريف سليمان الحوات (نسخ في القرن ١٣هـ)، وفهرس مكتبة الشيخ ابو حامد محمد العربي الزرهوني العزوزي (نسخ في القرن ١٣هـ).

أما دفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت (نُسخ سنة١٢٩٧هـ) فقد نهج أسلوبًا فريدًا وهو تقسيم الفهرس إلى جزءين حيث جاء فيه " تمَّ الجزء الأول والحمد لله وحده. الجزء الثاني: كتب المعاني والبيان " [2]. ولم تظهر الحكمة من هذا الإجراء خاصة أن الكلام بقي متصلاً.

رابعها: عرض المجموعة بطريقة الهرم المقلوب : وفيه يتم تسجيل بيانات الكتاب بشكل هرم قاعدته لأعلى، ثم تُترك مسافة صغيرة لتأتي بيانات الكتاب التالي وهكذا. والفهارس التي نهجت هذا الأسلوب أربعة: فهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة (نُسخ سنة ١١٦٦هـ)، وفهرس خزانة أمير الحاج محمد باشا بدمشق (نسخ سنة ١١٩٠هـ)، وفهرس مكتبة عاطف أفندي (نسخ في القرن ١٢ هـ)، وبيان عدة الكتب

(١) (٣ / أ).
(٢) (٢٦ / أ).

الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ).

خامسها: عرض المجموعة بطريقة الجدول، والفهرس الذي اتخذ هذا الأسلوب هو **فهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة** (نسخ في القرن١٣هـ)، وخدم هذا الأسلوب فلسفة المفهرس على أتم وجه (فنمرة الدولاب، ونمرة الرف، وعدد النسخ، ونمرة المجلدات، وخط الكتاب، ولغة الكتاب) لن تستطيع أن تبرزها أيٌّ من طرق العرض السابقة. أي أن طريقة العرض جاءت تلبية للهدف من الفهرس.

سادسها: عرض المجموعة بطريقتين مختلفتين، **كما في أسماء الكتب من جميع الفنون** (نسخ في القرن١١ هـ)؛ إذ لم يلتزم المفهرس طريقة واحدة على طول الفهرس؛ فبعد أن تبنى أسلوب العمودين عاد واستخدم أسلوب الكتلة الواحدة في الجزء الأخير. وفي دفتر أسماء كتب جامع العثمانية (نُسخ سنة ١٢٥٢هـ)، برزت أكثر من طريقة في تسجيل الكتب وذلك تبعًا لتغير المفهرسين.

٤/٤- طريقة كتابة رؤوس الموضوعات : والكلام هنا عن الفهارس الاثني عشر المرتبة موضوعيًا، وفيها تم إبراز رؤوس الموضوعات بعدة أشكال هي:

- كتابة رأس الموضوع بخط عريض وسط السطر؛ مما يتيح تمييز كتب كل موضوع على حدة، ويُسهّل عملية الوصول إليها، وهذا الشكل اتبعته ثمانية فهارس[1].

- كتابة رأس الموضوع بخط النص نفسه مع تمييزه بوضع خط فوقه، وهو أسلوب للتنبيه على رأس الموضوع الجديد، إلا أنه أقل كفاءة من سابقه، والفهرس الذي اتبع هذه الطريقة هو **فهرس مكتبة محمد بك ابو الذهب** (نُسخ سنة ١١٨٨هـ). الذي جعل فوق رؤوس الموضوعات خطًا ظاهرًا بالذهب أحيانًا وأحيانًا أخرى بمداد أسود فيما عدا علم التفسير، وشروح كتب الحنفية ، وعلم الحساب والجبر والمقابلة[2].

---

(١) هي: فهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة (نُسخ سنة ١١٦٦هـ)؛ وفهرس خزانة أمير الحاج محمد باشا بدمشق (نسخ سنة ١١٩٠هـ)؛ وفهرس مكتبة عاطف افندي (نسخ في القرن ١٢ هـ)؛ ودفتر أسماء كتب جامع العثمانية (نُسخ سنة ١٢٥٢هـ)؛ وبيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ)؛ وتسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس (نُسخ سنة ١٢٨٧ هـ)؛ وتقييد كتب خزانة المولوية بفاس (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ)؛ ودفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت (نُسخ سنة١٢٩٧هـ).

(٢) عبد اللطيف إبراهيم : مكتبة عثمانية : ١٢ .

- كتابة رأس الموضوع بخط عريض في بداية الجدول: وهو ما حدث في فهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٣هـ).

- كتابة رأس الموضوع دون تمييزه عن النص: واتبع هذه الطريقة فهرس مكتبة الشيخ شرف الدين أبي الروح الزواوي (نُسخ سنة ٨٧٨هـ)[١]، وهو أقل الأشكال كفاءة؛ لأنه يخرج بالفهرس عن أداء إحدى وظائفه في الوصول السريع لما تقتنيه المكتبة فى موضوع معين.

- كتابة رأس الموضوع على هامش الصفحة، كما في أسماء الكتب من جميع الفنون (نسخ في القرن١١ هـ).

٤/٥- الإعجام : تقع الفهارس المدروسة في فئتين، هما: فهارس أهمِل فيها الإعجام في الكثير الغالب وعددها خمسة [٢]. وفهارس معجمة بالكامل، وعددها اثنا عشر [٣]. أما الفهارس الثمانية المتبقية فلم يتمكن الباحث من الوقوف على أصولها الخطية، ولم يذكر ناشروها شيئًا عن حالة الإعجام فيها.

٤/٦- ترقيم الصفحات

- استخدام التعقيبة، ظهر في عشرة فهارس [٤]، وكان نظام التعقيبة في ثمانية

(١) عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة باستلام كتب : ١٢.

(٢) وهي سجل قديم لجامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ)؛ وفهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ)؛ وفهرس مكتبة الشيخ شرف الدين أبي الروح الزواوي (نُسخ سنة ٨٧٨هـ)؛ وفهرست الكتب لابن عبدالهادي (نُسخ قبل رمضان سنة ٨٩٦ هـ)؛ ووثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ).

(٣) هي أسماء الكتب من جميع الفنون (نسخ في القرن١١ هـ)؛ ورسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)؛ وفهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة (نُسخ سنة ١١٦٦هـ)؛ وفهرس مكتبة محمد بك أبو الذهب (نُسخ سنة ١١٨٨هـ)؛ وفهرس خزانة أمير الحاج محمد باشا بدمشق (نسخ سنة ١١٩٠هـ)؛ وفهرس مكتبة عاطف أفندي (نسخ في القرن ١٢ هـ)؛ ودفتر أسماء كتب جامع العثمانية (نُسخ سنة ١٢٥٢هـ)؛ وبيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ)؛ وتسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس (نُسخ سنة ١٢٨٧ هـ)؛ وتقييد كتب خزانة المولوية بفاس (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ)؛ ودفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت (نُسخ سنة١٢٩٧هـ)؛ وفهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٣هـ)؛ وهذا يدل على أن الفهارس منذ القرن الحادي عشر الهجري بدأت تظهر معجمة بالكامل.

(٤) سجل قديم لجامع القيروان (نسخ سنة ٦٩٣هـ)؛ وفهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ)؛ وأسماء الكتب من جميع الفنون (نسخ في القرن١١ هـ)؛ ورسالة أسامي بعض الكتب (نسخت في القرن ١٢هـ)؛ وفهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة (نُسخ سنة ١١٦٦هـ)؛ وفهرس مكتبة محمد بك أبو الذهب (نُسخ سنة ١١٨٨هـ)؛ ودفتر أسماء كتب جامع العثمانية (نُسخ سنة ١٢٥٢هـ)؛ وبيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي (نُسخ سنة ١٢٧٠هـ)؛ وتسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس (نُسخ سنة ١٢٨٧ هـ)؛ وتقييد كتب خزانة المولوية بفاس (نُسخ سنة ١٢٨٩هـ).

منها باستخدام كلمة أو كلمتين من الصفحة اللاحقة.

- ترقيم الصفحات : وهي الطريقة التي اتبعت في فهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٣هـ).

- استخدام التعقيبة والأرقام معًا : كما في فهرس مكتبة عاطف أفندي (نسخ في القرن ١٢ هـ)، و دفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت (نُسخ سنة ١٢٩٧هـ).

- عدم استخدام التعقيبة أو الأرقام: وحدث ذلك في فهرس مكتبة الشيخ شرف الدين أبي الروح الزواوي (نُسخ سنة ٨٧٨هـ)، وفهرست الكتب لابن عبد الهادي (نُسخ قبل رمضان سنة ٨٩٦ هـ)، ووثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (نُسخ سنة ٩١٩ هـ)، وفهرس خزانة أمير الحاج محمد باشا بدمشق (نسخ سنة ١١٩٠هـ).

- أما الفهارس الثمانية المتبقية فلم يتمكن الباحث من الوقوف على أصولها الخطية، ولم يذكر ناشروها شيئًا عن ترقيم صفحاتها.

٣/٤/٧- الكشافات : لم يُذيل أي فهرس من الفهارس الخمسة والعشرين التي تناولتها الدراسة بأي نوع من الكشافات، إنما الذي جرى هو صنع فهرس بموضوعات فهرس مكتبة عاطف أفندي (نسخ في القرن ١٢ هـ)، وفهرس بموضوعات دفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت (نُسخ سنة١٢٩٧هـ)، وفهرس بموضوعات فهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٣هـ). وسبب تفردها - من بين الفهارس الاثني عشر ذات الترتيب الموضوعي - بفهارس الموضوعات تلك هو ترقيم صفحاتها بالأرقام وليس التعقيبة، كون الرقم يستطيع تأدية دور عنصر الربط بخلاف التعقيبة التي قد تتكرر في أكثر من صفحة.

والنتيجة التي نخرج بها من كل ما تقدم هي أن مقدمات الفهارس مثلت ما يُسمى اليوم بـ (لوائح عمل المكتبة)، وأنها تعد مصدرًا غنيًا وذا مصداقية عند دراسة تاريخ المكتبات في بلد معين وفي عصر معين، إضافة لما يمكن أن تقدمه من معلومات توثيقية فيما يخص صيغ الوقف.

ولكن أيًا من الفهارس التي تناولتها الدراسة لم يحقق الوظائف المنوطة به، غير وظيفة الحصر والتسجيل، وهي أكثر ما يُطمأن له في فهارس المكتبات الموقوفة. وعليه فإن جميع هذه الفهارس كانت أقرب لأداة الجرد منها لأداة البحث.

ويعد فهرست كتب خزانة الأشرفية (نسخ في القرن ٩ هـ)، وفهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٢هـ)، أفضل الفهارس من حيث ترتيب المحتويات وتنظيمها مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المسجلة عنهما. وهذا يدل على أن الزمن لم يكن عاملاً مساعدًا في عملية تطور النضج البيليوجرافي، ولم يكن هناك نوع من انتقال الخبرة في هذا المضمار وإنما كان الاعتماد بالدرجة الأولى على ثقافة المفهرس وحسه البيليوجرافي.

وفيما يخص طريقة الإخراج تبين أن فهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة (نسخ في القرن١٢هـ) هو الوحيد الذي جاءت طريقة إخراجه منسجمة مع أهدافه.

المصادر العربية

١ - أسماء الكتب من جميع الفنون. استانبول (مخطوط مكتبة فاتح، القرن الحادي عشر؛ رقم ٢/٣٩٩٦ ، من ١٩ ب إلى ٣٤ ب).

٢ - بيان عدة الكتب الموجودة في مكتبة حضرة قطب العارفين مولانا الشيخ خالد النقشبندي المجددي. دمشق (مخطوطة مكتبة الأسد، سنة ١٢٧٠هـ ؛ رقم ٢٥٩، ١ بطاقة ميكروفيش).

٣ - تسراد خزانة الكتب المولوية بمكناس. الرباط (مخطوطة الخزانة الحسنية، ١٢٨٧ هـ ؛ رقم ٤٢٥٩، ١٥ لقطة).

٤ - تقييد كتب خزانة المولوية بفاس. الرباط (مخطوطة الخزانة الحسنية، ١٢٨٩هـ ؛ رقم ٤٤٢٩؛ ٧٢ لقطة).

٥ - دفتر أسماء كتب جامع العثمانية. دمشق (مخطوطة مكتبة الأسد، سنة ١٢٥٢ هـ ؛ رقم ١٦٠٠١، ٢٠ لقطة).

٦ - دفتر خزانة كتب شيخ الإسلام أحمد عارف حكمت. القاهرة (مخطوطة دار الكتب المصرية، خط ١٢٩٧هـ: مكتبات؛ رقم ٤٦، ميكروفيلم ٤٥٨٩١).

٧ - رسالة أسامي بعض الكتب. استانبول (مخطوطة مكتبة جلبي عبد الله، القرن الثاني عشر الهجري ؛ رقم ٢٦١ ،٤٥ لقطة).

٨ - فهرس خزانة إبراهيم حليم باشا بالقاهرة. القاهرة (مخطوطة دار الكتب المصرية، القرن الثالث عشر الهجري: فهارس تيمور؛ رقم٢٣ ،٦٧ ص. ميكروفيلم ٣١٩٧٧).

٩ - فهرس خزانة أمير الحاج محمد باشا بدمشق ، القاهرة: (مخطوطة دار الكتب المصرية: فهارس تيمور؛ ٢٩، ميكروفيلم ٣١٨٨٣).

١٠ - فهرست كتب خزانة الأشرفية. استانبول (مخطوطة مكتبة الفاتح، القرن التاسع؛ مجموع ٥٤٢٣ أ ، من ٢٤٩ - ٢٧٢).

١١ - فهرست الكتب لابن عبد الهادي. دمشق (مخطوطة مكتبة الأسد، قبل رمضان ٨٩٦ هـ؛ رقم المخطوط ٣١٩٠، رقم الميكروفيلم ٧٣٩٣).

١٢ - فهرست كتب المدرسة الأحمدية القديمة. دمشق (مخطوطة مكتبة الأسد،

١١٦٦هـ؛ رقم المخطوط ١٤٧٣٧).

١٣ - فهرس مكتبة عاطف أفندي. استانبول (مخطوطة مكتبة عاطف أفندي، القرن الثاني عشر الهجري ؛ رقم٢٨٦٠ ،٨٢ ورقة).

١٤ - كتاب وقف أسعد باشا العظم : حاكم دمشق ١١٢٨ - ١١٤٣ هـ / تحقيق صلاح الدين المنجد، بيروت: دار الكتاب الجديد ، ١٩٨٠ . ٢٧ ص.

١٥ - وثيقة وقف علي بن سليمان الأبشادي (٩١٩ هـ). القاهرة (دار الوثائق القومية؛ رقم الحجة ٢٧٨، رقم الفيلم ٥).

المراجع العربية

١٦ - ابن الأبار : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي، التكملة لكتاب الصلة / تحقيق عبد السلام الهراس، بيروت : دار الفكر ، ١٩٩٥ .

١٧ - إبراهيم شبوح. سجل قديم لجامع القيروان. مجلة معهد المخطوطات العربية ، مج٢، ج٢ (نوفمبر ١٩٥٦) ، ص ص ٣٣٩ - ٣٧٢ .

١٨ - ابن أبي أصيبعة، موفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم الخزرجي، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، بيروت : دار الثقافة ، ١٩٨٧ .

١٩ - أحمد شوقي بنبين. تاريخ خزائن الكتب في المغرب. ترجمة مصطفى طوبي، ـ مراكش: الخزانة الحسنية، ٢٠٠٣ .

٢٠- أحمد شوقي بنبين، مصطفى طوبى. معجم مصطلحات المخطوط العربي: قاموس كوديكولوجى، ط٣، مزيدة ومنقحة ، الرباط: الخزانة الحسنية، ٢٠٠٥ .

٢١ - إسماعيل البغدادي . هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٢ .

٢٢ - أيمن فؤاد سيد . الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٧ .

٢٣ - ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا؛ مراجعة وتصحيح: نعيم زرزور، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٢ .

٢٤ - حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٩٢ .

٢٥ - ابن حجر العسقلاني،الامام الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ط ٢ ، حيدر آباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٩٧٢ .

٢٦ - ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي. جمهرة أنساب العرب/ تحقيق عبد السلام هارون، ط ٥ ، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢) ، ذخائر العرب؛٢).

٢٧ – الخطيب البغدادي، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٧.

٢٨ – ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي المغربي، تاريخ ابن خلدون، بيروت : منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، ١٩٧١ .

٢٩ – ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق أحسان عباس ، بيروت : دار الثقافة ، ١٩٦٨ .

٣٠ – ديروش، فرنسوا . المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي . ترجمة أيمن فؤاد سيد ، لندن : مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ، ٢٠٠٥ .

٣١ – الذهبي ، محمد بن أحمد بن قايماز، سير أعلام النبلاء . تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي ، ط ٩ ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٣ .

٣٢ – الزبيدي ، مرتضى الحسيني . تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق محمود محمد الطناحي ؛ مراجعة: مصطفى حجازي ، عبد الستار أحمد فراج ، الكويت: وزارة الإعلام، ٢٠٠٤ .

٣٣ – الزركلي، خير الدين، الأعلام : تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين .ـ بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٠ .

٣٤ – سجل تعليمات المكتبة العمومية في دمشق ، دمشق : مطبعة الجمعية الخيرية، ١٢٩٩هـ.

٣٥ – سعيد الجوماني. فهرست كتب خزانة التربة الأشرفية، تراثيات، ع ١٢ (يوليو ٢٠٠٨).

٣٦ – ابن سعيد المغربي، المغرب في حلى المغرب. تحقيق: شوقي ضيف .ـ ط ٣ القاهرة : دار المعارف، ١٩٥٥ .

٣٧ – أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي. كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية و الصلاحية . تحقيق: إبراهيم زريق، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٧ .

٣٨ – الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. كتاب الوافي بالوفيات ، اعتنى به محمد الحجيري، بيروت : المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، ١٩٨٤ .

٣٩ – صلاح الدين المنجد . إجازات السماع في المخطوطات القديمة. مجلة معهد

المخطوطات العربية . مج١، ج٢ (نوفمبر ١٩٥٥) ص ص ٢٣٢ - ٢٥١ .

٤٠ - عبد الله كنون. أربع خزائن لأربعة علماء من القرن الثالث عشر، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ٩، ج ١ (مايو ١٩٦٣) . ـ ص ص ٤٧- ١٠٥ .

٤١ - عبد الستار الحلوجي . المخطوطات والتراث العربي . القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٢ .

٤٢ - عبد الستار الحلوجي . المخطوط العربي، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٢ .

٤٣ - ــــــــــ نحو علم مخطوطات عربي، القاهرة : دار القاهرة، ٢٠٠٤ .

٤٤ - عبد اللطيف إبراهيم. دراسات في تاريخ الكتب والمكتبات الإسلامية ، القاهرة: مطابع الشعب، ١٩٦٢ . مكتبة عثمانية: دراسة نقدية ونشر لرصيد المكتبة، ص ص ١ - ٣٥ .

٤٥ - ــــــــــ وثيقة باستلام كتب: دراسة وتحليل ونشر، ص ص ٥ - ٢٤ .

٤٦ - ابن العديم ، كمال الدين بن أبي القاسم عمر بن أحمد بن هبة الله. بغية الطلب في تاريخ حلب / تحقيق سهيل زكار ، بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٨ .

٤٧ - ــــــــــ زبدة الحلب من تاريخ حلب / تحقيق سهيل زكار . ـ دمشق؛ القاهرة : دار الكتاب العربي، ١٩٩٧ .

٤٨ - الفراهيدي، الخليل بن أحمد . كتاب العين / تحقيق مهدى المخزومي ، ابراهيم السامرئي. ـ ط ٢ . ـ طهران: مؤسسة دار الهجرة ، ١٤٠٩ هـ .

٤٩ - قاسم السامرائي . علم الاكتناه العربي الإسلامي . ـ الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٠١ .

٥٠ - القاضي عياض بن موسى اليحصبي . الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع. تحقيق: السيد أحمد صقر ، القاهرة : دار التراث؛ تونس: المكتبة العتيقة، ١٩٧٠ .

٥١ - القضاعي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله . كتاب الحلة السيراء. تحقيق: حسين مؤنس، ط ٢ ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٥ .

٥٢ - القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن القاضي الأشرف. إخبار العلماء

بأخبار الحكماء. عني بتصحيحه محمد أمين الخانجي. [القاهرة] :مطبعة السعادة، ١٣٢٦هـ.

٥٣ - ———— إنباه الرواة على أنباه النحاة . تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم .ـ بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية؛ القاهرة : دار الفكر العربي، ١٩٨٦ .

٥٤ - القلقشندي، أحمد بن علي القلقشندي ?صبح الأعشى في صناعة الإنشا / شرحه وعلّق عليه وقابل نصوصه محمد حسين شمس الدين ? ?بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٨٧ .

٥٥ - كامل جميل العسلي. وثائق مقدسية تاريخية. عمان : مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٨٥ .ـ ج ٢ . فهرس مكتبة الشيخ شرف الديري إمام الصخرة (٩٨٤هـ) .ـ ص ص ٢٥٢ - ٢٥٨ .

٥٦ . ———— ج ٢ . فهرس مكتبة فخر الأفاضل ملا محمود بن ولي الله (٩٨٤هـ) ? ?ص ص ٢٥٩ - ٢٦٢ .

٥٧ . ———— ج ١ . وقفية الشيخ يحيى شرف الدين بن محمد ابن قاضي الصلت لكتبه سنة ١٠٠٧ هـ ، ص ص ١٥٢ - ١٦٥ .

٥٨ - كمال عرفات نبهان. عبقرية التأليف العربي: علاقات النصوص والاتصال العلمي مدينة ٦ أكتوبر (مصر) : مركز دراسات المعلومات والنصوص العربية، ٢٠٠٧ .

٥٩ - محمد راغب الطباخ . إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، ط ٢، حلب (سوريا) : دار القلم العربي بحلب، ١٩٨٨ .

٦٠ - محمد كرد علي. رسائل البلغاء .ـ ط ٣ ، القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٦ .

٦١ - محمد المنوني. قبس من عطاء المخطوط المغربي .ـ بيروت : دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٩ .

٦٢ - المرادي، أبو الفضل محمد خليل بن علي . سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، القاهرة : دار الكتاب الإسلامي، [د.ت].

٦٣ - المسعودي ، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي. مروج الذهب ومعادن الجوهر. اعتناء: يوسف البقاعي، ط جديدة ومنقحة ومصححة ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ٢٠٠٢ .

٦٤ – المقدسي، محمد بن أحمد، المعروف بالبشاري ، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ط ٢ . ـ ليدن : مطبعة بريل ، ١٩٠٦ .

٦٥ – المقري ، أحمد بن محمد التلمساني ، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب . تحقيق: إحسان عباس ، بيروت : دار صادر ، ١٩٦٨ .

٦٦ – المقريزي : تقي الدين أحمد بن علي. المواعظ و الاعتبار في ذكر الخطط والآثار أو الخطط المقريزية ، بيروت : دار صادر ، [د ت].

٦٧ – ميتز، آدم. الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري / ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨ .

٦٨ – النديم ، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحق ، الفهرست . تحقيق: رضا تجدد بن علي بن زين الدين العابدين الحائري المازنداري ، طهران : دار المسيرة ، ١٩٧١ .

٦٩ – ويتكام، جان جاست. العنصر البشري بين النص والقارئ في دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر: أعمال المؤتمر الثاني لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ديسمبر ١٩٩٣ . إعداد: رشيد العناني ، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٩٩٧ .

٧٠ – ياقوت الحموي الرومي . معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب . ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩١ .

٧١ – ـــــــ معجم البلدان، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٩٧٩ .

المراجع الأجنبية

٧٢ – Gacek, Adam. Ownership Statements and Seals in Arabic Manuscripts, MME 2 . (1987), pp 88 - 95.

المبالغة في النقد العربي القديم
(قراءة في تفاوت المصطلح وتقاطعاته)

د. أحمد سليم غانم(*)

استهلال

نسعى في بحثنا هذا إلى إنجازِ إطلالةٍ نقديَّةٍ على المبالغةِ كدالٍّ تعالق بهِ غير قليل مِنَ الدوالِّ ومدلولاتِها، من بداياتِ التدوينِ النقديِّ إلى مرحلةِ النضج والإثمار؛ ممّا يمكنُ أَنْ يعكسَ لنا صورة المجهودِ العقليِّ العربيِّ في إنتاج المصطلح، وكذا مسيرةُ نموِّهِ وتشكُّلِهِ وأطوارِهِ. وحضوره في المسكوت عنه في الدرس البلاغي العربي "ويتفقُ الرأيُ بينَ المتخصصينَ في علمِ المصطلح على أنَّ أفضلَ تعريفٍ أوربيٍّ للمصطلح هو التعريفُ التالي: الكلمةُ الاصطلاحيَّةُ أو العبارةُ الاصطلاحيَّةُ: مفهومٌ مفردٌ أو عبارةٌ مركبةٌ استقرَّ معناها أو بالأحرى استخدامُها، وحُددَ في وضوح، هو تعبيرٌ خاصٌّ، ضيِّقٌ في دلالتِهِ المتخصصةِ، وواضحٌ إلى أقصى درجةٍ ممكنةٍ، ولَهُ ما يقابلُهُ في اللغاتِ الأخرى، ويردُ دائمًا في سياقِ النظامِ الخاصِّ بمصطلحاتِ فرعٍ محددٍ فيتحقَّقُ بذلكَ وضوحُهُ الضروريُّ".(١)

ويطرحُ السؤالُ نفسَهُ: إلى أيِّ مدى يمكنُ تطبيقُ هذه المعطياتِ على مصطلح (المبالغةِ)؟ هل تحدَّدَ معناها في وضوحٍ إلى أقصى درجةٍ، هل استقرَّ في الممارسةِ النقديَّةِ؟

إنَّ مدخَل ابن أبي الإصبعِ في معالجتِهِ للدالِّ عينِهِ تحتَ عنوان (بابُ الإفراطِ في الصِّفةِ) وَقولَهُ بعدَ ذلكَ: "وهو الذي سمّاه قدامةُ المبالغةَ، وسمّاه مَنْ بعدَهُ التبليغَ..."(٢) يشيرُ إلى عدمِ استقرارِ الدالِّ، ومِنْ ثَمَّ عدم استقرار دلالتِهِ وعلائقِهِ، في المباحثِ التراثيَّةِ إلى وقتٍ متأخرٍ يصلُ للقرنِ السابعِ الهجريِّ. ولم تقتصرْ تلك الحالُ الضبابيَّةُ على المجهودِ التراثيِّ فحسبُ، بل تقاطعتِ الدوالُّ بمدلولاتِها في بعضِ بحوثِ النُّقادِ المعاصرينَ، على النحو الآتي: "ومثلُهُ مغالاةُ أبي تمامٍ في استعاراتِهِ وبديعِهِ، وإغراقُهُ في

---

* أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

(١) الأسس اللغوية لعلم المصطلح، لمحمود فهمي حجازي، لا: ط، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، ص ١١، ١٢ .

(٢) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، لابن أبي الإصبع المصري، تحقيق: حفني محمد شرف، لا: ط، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الاسلامية، ١٩٩٥م، ص ١٤٧ .

معانيه ... ومما يأخذهُ على المحدثين مما يتصلُ بالمعاني كذلكَ الإحالةُ والخروجُ عن المألوفِ والذوقِ والدِّين أحيانًا"(١). وهكذا جمعَ الناقد بين المغالاةِ والإغراقِ والإحالةِ دونَ حدودٍ فاصلةٍ أو بيانٍ لعلائق هذه المصطلحات وتقاطعاتها(٢).

ومنْ ثَمَّ باتت الحاجةُ ماسَّةً إلى السعي لإنجاز بحثٍ يضيء هذه السبيلَ، للحيلولةِ دونَ استمرارِ هذه الحالةِ الضبابيَّةِ التي تشكلت منها فرضيَّةُ البحثِ الأولى، التي تقولُ بأنّ المبالغةَ وعلائقها، دوالاً ومدلولاتٍ، لم تكنْ من الوضوحِ، بالقدرِ الكافي، في المباحثِ البلاغيَّةِ والنقديَّةِ العربيَّةِ قديمِها ومعاصرِها.

ويستكملُ البحث شيئًا من جوانب الممارسة النقديّة العلميّة، فيستقبل مباحثه برصد الجذر اللغويِّ ويستنطقُ مادتَهُ المعجميَّةَ، ويحاولُ استكشافَ العقلِ العربيِّ في موقفِهِ من موضوعِ البحثِ. ويستقرئ بعض المصنفات النقديَّةِ والبلاغيَّةِ للتراثِ، مبكرِها ومتأخرِها، متمهِّلاً في تحليلِهِ، مدقِّقًا في رصدِهِ جوانبَ المادةِ البحثيَّةِ، مستنتجًا ما تبوحُ بهِ سطورُ المعالجةِ.

وقد رصدنا مُصنَّف ابن سلام الجمحيِّ "طبقات فحول الشعراء" بوصفه أوَّلَ ميادين بحثنا، ثم انتقلنا من سِفْرٍ لآخر لنتمكنَ منْ قراءةِ تصوُّرِ التراثِ عن المبالغة، وكذلك محاولة رصد بعض أشكالِ الحضور غير التقليدي للمفهوم في فضاء الأدب العربي، ومَثَّلَ ذلك الفرضيَّةُ الثانيةُ لبحثنا هذا. وانتخبنا المنهجَ الوصفيَّ وآليَّةَ التحليلِ لنكونَ أقربَ إلى المادةِ البحثيَّةِ: بنيتِها الظاهرةِ والباطنةِ.

الدال والمدلول: إطلالة معجمية

يعدُّ الوقوفُ على جذرِ المادةِ المعجميَّةِ منْ أهمِّ الآليات المنهجيَّةِ التي سعى البحثُ إليها في دربِهِ نحوَ رصدِ المصطلح واستخدامِهِ في الفضاءِ النقديِّ والبلاغيِّ؛ إذ تضيءُ المادةُ اللغويةُ في كتب اللغةِ مساراتِ تَشَكُّلِ الدلالةِ، وهي تستقي مادةَ نموها من جذرِ المادةِ. فثمَّةَ طريقتان تُشير إليهما بعضُ أطروحاتِ النَّقدِ المعاصر، في التعاملِ مع الدالِّ فهو إمّا وسيطٌ شفافٌ، لدلالتِهِ، أو عنصرُ إخفاءٍ وتزييفٍ لها(٣)؛ لذا أخذَ البحثُ على عاتقِهِ التحاورَ مع جذرِ المادةِ (ب.ل.غ) في محاولة لإدراكِ مدى تحرر الممارسةِ

(١) تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى القرن الرابع الهجري، لمحمد زغلول سلاّم، لا: ط، الإسكندرية، منشأة المعارف، د.ت، ص ٢١٣ .

(٢) وعلى ذكر الإحالة نجد لهذا المصطلح مفهومًا آخر يجعله "مصطلحًا يمتاز بدلالة شمولية تؤثر على ما يقع خارج النص ويحضر فيه، سواءٌ أكان الحضور نصيًا أو (كذا) مرجعيًا".

(٣) تمنع النص متعة التلقي: قراءة ما فوق النص، لبسام قطوس، ط :١، عمان، أزمنة، ٢٠٠٢م، ص ٥٨ .

النقديَّةِ والبلاغيَّةِ مِنْ أصلِ الجذرِ أو التزامِها بهِ. وهل دعمَ المعجمُ العربيُّ دوالَّه بدلالاتٍ شفافةٍ أم هل كان على خلافِ ذلك؟

ونحن في هذهِ الإطلالةِ اللغويةِ نحاولُ أن نحللَ المادةَ اللغويةَ لدعمِ فهمنا للدلالةِ، وقد جاء في لسانِ العربِ:

- "بَالَغَ فُلانٌ في أَمْرِي إذا لم يُقَصِّر فيه" [1] وقَدْ يمثلُ هذا أدنى الأفنانِ المنبثقةِ عن جذرِ المادةِ، إذ إنَّهُ ينفي المحورَ السالبَ، ولا يتخطى إلى المحور الموجب إلاّ بدلالةِ انقطاعِهِ عنْ السالب، وهكذا يكونُ قَدْ زحزحَ عن ضدّ المعنى، فدخلَ في دلالتِهِ بمجردِ انزياحِهِ عن الضدّ. وهذا فيما نرى أقلُّ المراتب.

- "البُلْغَةُ: مَا يُتَبَلَّغُ به مِنَ العَيْشِ، زادَ الأزهريُّ: ولا فَضْلَ فيهِ"

ويبدو أن تبلُّغَ العيشِ قد يكونُ بالكفافِ الذي يسدُّ الرمقَ ويقيمُ الأَود، ويؤيدُ ذلكَ ما زادَهُ الأزهريُّ: ولا فضلَ فيهِ، وفي ذلك إشارةٌ إلى أنَّ ذلكَ الجانب من جذرِ المادةِ يمثلُ مبتدأَ الغايةِ. ويدعمُ ذلك أيضًا ما جاء: "بَلَّغَ الشَّيْبُ في رَأسِهِ: ظَهَرَ أَوَّلَ ما يَظْهَرُ" حيثُ يكون ظهورُ الشيب قليلاً ثم يزدادُ بعدُ.

- "وَتَبَلَّغَ بالشيء: وَصَلَ إِلَى مُرادِهِ"

وهذا الجانب ينزاحُ بالغايةِ من مبتدئها في سبيلِ أقصاها، ولكنَّ أقصى الغايةِ هنا - وهو الحدُّ المُرادُ الوصولُ إليهِ - غيرُ موصوفٍ بحدٍّ معياريٍّ، وإنَّما يُفسرُ بمرادِ كلِّ إنسانٍ، وهو مختلفٌ بين شخصٍ وآخرَ، لذا، فإنَّ الغايةَ في المبالغةِ والتي بدأتْ بالحدِ الأدنى/ الكفافِ، كما مرّ، تنتقلُ على محورِ الدلالةِ إلى نقطةٍ أخرى، ولكنَّها إحداثيٌّ مراوغٌ؛ حيثُ يُردُّ إلى مرادِ كلِّ شخصٍ، ومن ذلك ما يلي أيضًا.

- "المُبالَغَةُ: أنْ تبلغَ في الأمرِ جهدَكَ"

ولا شكَّ لدينا أن الجهدَ مسألةٌ نسبيَّةٌ تختلفُ من شخصٍ لآخرَ، بلْ تختلفُ مِنْ وقتٍ وموقفٍ لآخرَ بالنسبةِ للذاتِ عينِها، تبعًا لغيرِ متغيِّرٍ مِنْ مثلِ الدافعِ والطاقةِ وغيرِها.

ومِنْ عناصرِ المبالغةِ المحيلةِ على المُرْسِلِ: "بلغَ الغلامُ احتلمَ كأنَّهُ بلغَ وقتَ الكتابِ عليهِ والتكليفِ، وكذلكَ بلغَتْ الجاريةُ" فيدل هذا الجانب على النسبيَّةِ الماثلةِ في تصورِ المبالغةِ وحدِّها، وإنْ كانت تؤولُ في نهايةِ الأمرِ إلى المؤلفِ أو الذاتِ المُرْسِلةِ، وذلك

(١) لسان العرب، لابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، لا: ط، القاهرة، دار المعارف، د: ت، مادة (ب-ل-غ).

يؤكدُهُ جانب آخرُ. "وبلّغَ الفارسُ: إذا مدَّ يدَه بعنانِ فرسِهِ ليزيدَ في جريهِ" والمادة يتجلى فيها أثرُ الفاعلِ/ المرسل في اقتحامِ مدى الموضوعِ، رغمَ تحكُّمِ عواملَ أخرى من مثلِ قدرةِ الفرسِ وبيئةِ الجري.

وتنزاحُ المادَّةُ اللغويةُ في سبيلِ تكريسِ دلالةِ المبالغةِ من أفقٍ مفتوحٍ يتحددُ تبعًا للمؤلفِ إلى أفقٍ يتحددُ تبعًا للمتلقّي، في قوله: "وشيء بالغٌ أي جيِّدٌ، وقَدْ بلغَ في الجودةِ مبلغًا".

وفي هذا الجانب تتبين المبالغةُ، تبعًا للمتلقّي الذي يحكمُ على هذه الجودةِ من خلالِ خلفيّاتِه ومعطياتِه، فالمفعولُ المطلقُ يمثِّلُ أفقًا للانزياح الدلاليِّ غيرَ محددٍ.

وهكذا نقف على تطور دلالةِ ذلك المصطلح في جذرِهِ المعجميِّ؛ مِمّا يشيرُ إلى تقاطع وتداخل مصطلحيٍّ في الممارسةِ النقديَّةِ، ومن أكثرِ جوانب المادةِ اللغويَّةِ تبشيرًا بذلك: "وَبَلَغْتُ المكانَ بُلوغًا: وصلتُ إليه، وكذلك إذا شارفتُ عليه".

وتتضح هنا المفارقةُ بين حَدَثِ الوصولِ وحَدَثِ المشارفةِ/ ما قبلَ الوصولِ، فقد أجازَ ذلك الجانب نسبة الدالِّ لدلالتينِ ليستا متطابقتينِ بطبيعةِ الحالِ.

إنَّ تلك الجوانب اللغويةَ المختلفة جعلتنا نتواصلُ مع (المبالغةِ) على غيرِ مستوىً، كانَ محلَّ اختيارِ الظاهرةِ الأدبيَّةِ رجالِها مِنْ شعراءَ ونقادٍ وجماهيرَ أيضًا، ويشيرُ التنظيرُ العقليُّ إلى إمكانيةِ توزُّع أولئكَ على محورِ طَرَفَي النقيضِ، وكذلك في مركزِ المحورِ وما بينَ ذلكَ وذاكَ في تواصلِهم مع موضوعِ البحثِ؛ حيثُ دعمتْ الجوانب المعجميَّةُ ذلكَ التوسعَ، الذي ربَّما يتناسبُ مع اختلافِ البيئاتِ والعصورِ والثقافاتِ والنفوس.

وعلى الرغم من أهمِّيَّةِ الوقوفِ على المعطيات المعجميَّةِ لدعمِ التواصلِ بينَ الدالِّ ومدلولِهِ، وكذلك لأنَّها مدخلاتٌ منهجيَّةٌ لا يجوزُ الحَيدُ عنها، فإنَّ بعضَ الباحثينَ قد نكصوا عَنْ ذلك؛ ممّا أثَّرَ على مخرجاتِهم العلميَّةِ. فمنْ أولئكَ مَنْ اكتفى بأحدِ جوانب المادةِ، فقد نقلَ "بالغَ فلانٌ في أمري: إذا لم يقصِّرْ فيه"[1] ودلالةُ هذا المعطى المعجميِّ إنما تقفُ عندَ حدِّ نفي التقصيرِ، وعليه فكأنَّه ينقلُ إلى القارئ اختزالَ المعجمِ العربيِّ لدلالةِ المبالغةِ عندَ أولِ عتباتِها، وهو أمرٌ مخالفٌ للحقيقةِ، وللمنهجيَّةِ العلميَّةِ في آنٍ؛ حيث أثبتنا في تحليلِنا لدلالاتِ جوانب المادةِ اللغويَّةِ مستوياتٍ عدَّةً.

(١) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، لأحمد مطلوب، ط:١، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦م، ١٨٠/٣ .

ومن الباحثين مَنْ بدأ حديثَهُ عنْ المبالغةِ تحت الأرقام (٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١)[١] في بحث اصطلاحيٍّ دونَ المعجميِّ، على أنَّهُ أثبتَ أحدَ جوانب المادةِ في معالجتِهِ لمصطلح (التبليغ)، قال: "... مأخوذٌ مِنْ قولِهِمْ: (بلَّغَ الفارسُ) إذا مدَّ يدَهُ بالعِنانِ ليزدادَ الفرسُ بالجري"[٢] ولم يُحِلْ في معالجتِهِ للمبالغةِ إلى تلك الإشارةِ، وتابعَ الباحث السابق في اختزالِ جوانب المادةِ اللغويَّةِ إلى تلك الدلالةِ التي يثبتُها هذا الجانب اللغويُّ فقط.

وهناك باحث ثالث تصدّى (للبلاغةِ في اللغة) [٣]، واكتفى بنقلِ بعضِ الموادِ اللغويَّةِ التي تختزلُ مستوياتِ المعنى، قالَ: "والبلاغةُ في الأصلِ اللغويِّ، تعني: الانتهاءَ والوصولَ، يقال: بلغَ الشيءَ أيْ وصلَ إليهِ، وانتهى إليهِ، وتبلَّغَ بالشيءِ وصلَ إلى[٤] مرادِهِ، والبلاغُ ما يُتبلَّغُ بهِ، ويتوصلُ إلى الشيءِ المطلوب"[٥]. ولم يُعنَ الباحثُ بتحليلِ تلكَ المادةِ أو استنطاقِها، وإنَّما ذهبَ - تحتَ العنوانِ عينِهِ - إلى المعالجةِ الاصطلاحيَّةِ فأثبتَ تعريفَ السكاكي، وبحثَ في صنيعِ الجاحظِ والمعتزلةِ والخفاجيِّ وغيرِهِم، ثم راح يعنونُ (البلاغةُ في الاصطلاح) [٦] وكأنَّهُ كان في مبحثٍ لغويٍّ قبلَ ذلك.

ويأتي باحثٌ رابعٌ فيعيدُ اختزالَ مستوياتِ المعنى؛ حيثُ انتخبَ بعضَ الموادِّ دونَ الأخرى، قال: "بلغَ الأمرُ: وصلَ إلى غايتِهِ، والشيء بلوغًا: وصلَ إليه. وعندَ هذا الحدِّ ينتهي الحدُّ المعقولُ من فعلِ الوصولِ المستفادُ من البلوغ، لتبدأ مرحلةُ التجاوزِ في المضاعفِ بالغَ مبالغةً: أي اجتهدَ فيهِ واستقصى، وغالى في الشيء"[٧].

وهكذا سكتَ الباحثُ عن باقي الجوانب التي أثبتاها في البحثِ المعجميِّ، ثمَّ قسَّمَ الباحثُ مستوياتِ المادَّةِ إلى (الحدِّ المعقول) وإلى مرحلةِ التجاوزِ التي تُستنطَقُ من خلالِ مفهومِ المخالفةِ، فهل تؤول إلى اللامعقول؟! ثم أليس من الممكنِ أن يكونَ الوصولُ إلى الغايةِ والموصوفُ بالحدِّ المعقولِ مُشتَمِلاً على الاستقصاءِ منَ الجانب

(١) معجم البلاغة العربية، لبدوي طبانة، ط:٤، جدة. بيروت، دار المنار. دار ابن حزم، ١٩٩٧م، ص ٩٣:٩٠ .

(٢) معجم البلاغة العربية، ص ٨٩ .

(٣) البلاغة والنقد: المصطلح والنشأة والتجديد، لمحمد كريم الكواز، ط:١، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٦م، ص ١١ .

(٤) نقل الكواز: "وصل على مراده: والصواب ما أثبتناه، قال في لسان العرب: "وتبلغ بالشيء وصل إلى مراده" مادة (ب.ل.غ) وقد أحال الكوّاز إلى المصدر عينه.

(٥) البلاغة والنقد: المصطلح والنشأة والتجديد، ص ١١ .

(٦) البلاغة والنقد: المصطلح والنشأة والتجديد، ص ١٧ .

(٧) معجم مصطلحات علم الشعر العربي، لمحمد مهدي الشريف، ط:١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤م، ص ٢٣ .

الدلالي؟!

ومن الباحثينَ مَنْ أهملوا المبحثَ اللغويَّ مطلقًا حالَ تصدِّيهم لمعالجةِ بعضِ المدلولاتِ، من مثلِ باحثٍ تجاوزَ أدنى إشارةٍ إلى مادةٍ معجميَّةٍ، بينما هو يكتبُ (حول مفهومِ البلاغةِ) مكتفيًا بالرصدِ الاصطلاحيِّ المنتخب[1].

على أننا نعودُ فنؤكدُ أنَّ الدرسَ اللغويَّ العربيَّ تَشَكَّلَ في غير صورةٍ، كانَ من شأنِها أنْ تدعمَ الجهازَ البلاغيَّ والممارسةَ النقديَّةَ في معالجتِهما لمثلِ ذلك المصطلح؛ فنقرأُ على سبيلِ المثالِ "يُقالُ: يَوْمٌ أَيومُ، إذا أَرَادوا المُبالغةَ"[2] فقدْ رصدَ المعجمُ تركيبًا لغويًّا وأشارَ إلى موقفِ السلوكِ اللغويِّ الذي يستدعيهِ، (إذا أرادوا المبالغةَ) وكأنَّ المواقفَ اللغويَّةَ التي تستدعي المبالغةَ بحالٍ عقليٍّ أو نفسيٍّ أو اجتماعيٍّ يتجاوزُ الاهتمامُ بها حدَّ النَّقدِ والبلاغةِ، فترصدُ المعاجمُ التراكيبَ اللغويَّةَ المتماهيةَ مع تلك المواقفِ.

وثَمَّةَ تجلٍّ آخرُ لاهتمامِ الدرسِ اللغويِّ بدالٍّ كالمبالغةِ؛ إذ عُنيَ برصدِ مستوياتِ المعاني، مما يدعمُ فكرةَ أصالةِ التمييزِ بينَ مستوى الدلالاتِ، ومثالُ ذلك تمييزُ الدرسِ اللغويِّ بينَ الدوالِّ تبعًا لتمايزِ الدلالاتِ من مثلِ ما جاءَ في بابِ الرياحِ "فالصَّبا: هي الريحُ الشرقيَّةُ... وهي تهبُّ من مشرقِ الاستواءِ وهو مطلعُ الشمسِ في زمنِ الاعتدالِ... والدَّبورُ تقابلُها، وهي الريحُ الغربيَّةُ"[3].

فمِنْ رصدِ الدوالِ ذاتِ المستوياتِ العاديَّةِ في الدلالةِ، إلى الدوالِ ذاتِ التعمُّقِ في الدلالاتِ في مستوى أوَّل فـ "الهَيْفُ: الريحُ الحارَّةُ... والعَريَّةُ: الريحُ الباردةُ" ثم ينزاحُ الرصدُ اللغويُّ – وإن لم يُعنَ بالترتيبِ والتنسيقِ – إلى تعمق المعنى أكثرَ "فالبَوارِحُ: الرياحُ الحارَّةُ الشديدةُ... والحَرْجَفُ: الريحُ الشديدةُ الباردةُ" وكذلك "الصَّرصَرُ" ويزدادُ المعنى عمقًا عبرَ ازديادِ عناصرِهِ "فالرَّوامِسُ: التي تَرْمُسُ الآثارَ، أي: تدفنها... والحواصبُ: التي ترمي بالحصباءِ... والأعاصيرُ: التي ترفعُ الترابَ بينَ السماءِ والأرضِ..."[4]

(١) فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، لرجاء عيد، الإسكندرية، منشأة المعارف، لا.ط، د.ت، ص ٧، ١٥ .

(٢) لسان العرب مادة (ر.م.د).

(٣) كفاية المتحفظ في اللغة، لابن الأجدابي، تحقيق: السائح علي حسين، لا.ط، طرابلس، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، د.ت، ص ١٧٤ .

(٤) كفاية المتحفظ في اللغة، ص ١٧٧ .

إنَّ رصدَ مستوياتِ المعنى على النحو السابق، من لحظةِ الوقوفِ على عتبةِ دلالتهِ إلى الولوجِ إلى آفاقهِ المنفتحةِ غيرِ المحدودةِ، هو محورُ مفهوم المبالغةِ، وبذلك يكرّسُ الدرسُ اللغويُّ عبرَ تلك الآليةِ حضورَ المبالغةِ في العقلِ حالَ تلقّيهِ لذلك الدرسِ.

المبالغةُ وأفقُ العقلِ العربي

أشرنا سلفًا إلى انفتاحِ أفقِ الدلالةِ في بحثِنا للمادّةِ المعجميَّةِ بجوانبها المختلفة، وقلنا: إنَّ هذا الاتساعَ يصفُ اللغةَ بالمرونةِ، وإذا كانت اللغةُ تمثّلُ دوالَّ تنبثقُ مدلولاتُها من عقلِ أصحابِها، في عمليَّةٍ تطوريةٍ مطَّردةٍ، فنحن في سبيلِنا إلى بحثِ علاقةِ المبالغةِ بأفقِ العقلِ العربيِّ؛ إذ إنَّ حضورَ بعض المعطياتِ في الحياةِ العقليَّةِ العربيَّةِ قبلَ الإسلام يمكنُ أنْ يضيءَ السبيلَ في رصدِ موقفِ ذلك العقلِ من المبالغةِ كقيمةٍ ورؤيةٍ، ومنْ ثَمَّ نفيدُ منْ ذلك في بحثِنا المتصلِ بالمصطلحِ ودلالتِهِ وعلائقِهِ.

ويذهبُ أحمدُ أمين إلى أنَّ "الكِهانةَ والعِرافةَ وزجرَ الطيرِ والعِيافةِ، وهي أمورٌ ليستْ منطقيَّةً في تعرُّفِ العلةِ للمعلولِ... تكادُ تكونُ نظامًا مقررًا لكلِّ قبيلةٍ من قبائلِهم"[1]، وذلك ما يقترب بفكرة المبالغة ومتعلقاتها من القبول في حياة العربيِّ.

وممّا يدعمُ انزياحَهم نحو تقبُّلِ موضوعِ بحثِنا، ما اتَّصلَ ببيئتِهم من عواملَ جعلتهم أحرارًا، وهم بذلك النعتِ أقربُ إلى حريةِ الحركةِ، ومنها حركةُ الدلالةِ، بمعنى قربِهم من المبالغةِ وما يتصلُ بها، فـ"هم نتيجةُ إقليم طليق... كل شيء فيه حرٌّ على الفطرةِ، فهم كذلك أحرارٌ كإقليمِهم، لم يحبسْهم زرعٌ يتعهدُونه، ولا صناعةٌ يعكفونَ عليها، كذلك تحررتْ نفوسُهم من قيود حكومةٍ ونظامٍ، اللهم إلا شيئين قيّدا عقولَهم ونفوسَهم: قيدُ دينِهم الوثنيِّ وما يتطلبُه من شعائرَ وتكاليفَ، وقيدُ تقاليدِ القبيلةِ وما تستلزمُهُ من واجباتٍ شاقَّةٍ..."[2]

ولكننَّا نقول حينَ نرى أحمد أمين يذهب إلى "أنَّ الشعرَ الجاهليَّ لا يدلُّنا على خيالٍ واسعٍ متنوعٍ، ولا غزارةِ وصفِ المشاعرِ والوجدانِ بقدرِ ما يدلُّنا على مهارةٍ في التعبيرِ وحسنِ بيانٍ في القولِ"[3]: إنَّ لعبةَ التنظيرِ، والنقدِ، بالنظرةِ العقليةِ المجردةِ، قد تدفعُنا إلى توهمِ انفصالِ الخيالِ عن مهارةِ التعبيرِ، وهذا المذهبُ يتماهى بشكلٍ من الأشكالِ مع ما كانَ يذهبُ إليه بعضُ النقادِ من أن المبالغةَ وعناصرَ حقلِها إنَّما يعمدُ

(١) فجر الإسلام، لأحمد أمين، ط:١٠، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٥م، ص ٤٠ .
(٢) فجر الإسلام، ص ٤٦ .
(٣) فجر الإسلام، ص ٦٠ .

إليها مَنْ لا يحسنونَ من الشعراءِ لاستكمالِ قصورِهم، فكأنَّهم فهموا شيئًا من الانفصالِ بين المبالغة وعلائقها بوصفها مهارة تعبيرية والخيال بوصفه ملكة شعرية، وعندنا أن مهارةَ التعبيرِ إنَّما تستنطقُ من خلالِ مناشطِ الخيالِ. وهذا ما ذهب إليه النقدُ القديمُ؛ إذ قدَّموا امرأَ القيسِ لأنَّه أول من "سبَقَ العربَ إلى أشياء ابتدَعها، واستَحْسَنَتْها العربُ، واتَّبعتْه فيها الشعراءُ: استيقافُ صَحْبِه، والتَّبْكاءُ في الدِّيار ورقَّةُ النَّسيبِ، وقُرْب المأخَذ، وشَبَّه النِّساءَ بالظِّباء والبَيض، وشَبَّه الخَيْل بالعِقْبان والعِصيِّ، وقَيَّدَ الأوَابد، وأجادَ في التشبيه..."[1] وهذه آفاقٌ تخيليةٌ، لا شكَّ في ذلكَ.

وقصصُ العربِ من أبوابِ أدبِهم التي يمكنُ أن يتجلى من خلالِها موقفُهم العقليُّ من المبالغةِ وعلائقِها، من حيثُ هي جنوحٌ عن الواقع والحقيقةِ، ولا شكَّ أنها كثيرةٌ من مثلِ أيامِ العربِ كيومِ داحسٍ والغبراءِ، والفجارِ... وكذا أخبارُهم "وقد زادَ القُصّاصُ في بعضِها وشوهوا بعضَ حقائقِها ... فخبرُ الزَّبّاءِ المرويُّ في الكتبِ العربيةِ عن هشامِ بن محمدٍ الكلبيِّ، روايةٌ خياليَّةٌ موضوعةٌ لا تتفقُ والتاريخَ"[2]. وهكذا يمكنُ أن تكونَ هذه المعطياتُ نافذةً تشيرُ إلى تماهي البنيةِ الدلاليَّةِ للمبالغةِ وما يتصلُ بها، بشكلٍ من الأشكالِ، مع العقلِ العربيِّ، ولا شكَّ لدينا أنَّ الإسلامَ قد غيَّرَ حياةَ العربيِّ، وغيرِهِ من المشاركينَ في إنتاجِ الأدبِ العربيِّ، بمعنى أن ما ذُكرَ عن العصرِ الجاهليِّ، ليس بالضرورةِ مستمرًا، وإنَّما يمكنُنا أن نقولَ: إنَّ المسألةَ بعدَ ذلكَ أخذتْ بُعدًا فكريًا من حيثُ الاتجاهات الفلسفيَّةُ والأيديولوجيةِ؛ إذ جنحَ بعضُها في الممارسةِ النقديَّةِ من حيثُ هي معالجةٌ عقليةٌ إلى الانتصارِ لمذهبِهِ وفلسفتِهِ قربًا أو بعدًا من موضوعِ بحثِنا.

حضور المفهوم في بنية المكتوب

ولمّا كانَ كتابُ (طبقاتُ فحولِ الشعراءِ) لابنِ سلّامٍ الجمحيِّ مِنْ بواكيرِ الإنتاجِ النقديِّ العربيِّ القديمِ المدوَّن، فإنَّ مِنَ الأهميَّةِ بمكانٍ، لَدى البحثِ، أنْ يطالعَ موقعَ (المبالغةِ)، من ذلكَ الكتابِ، مفهومِها ولفظِها، وما يتعالَقُ بهما، لا سيَّما، وقد سكتت معاجمُ البلاغةِ العربيةِ[3] حالَ معالجتِها لذلك المصطلحِ، عن ذكرِ ذلك الكتابِ.

---

(١) طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، شرح: محمود محمد شاكر، لا:ط، جدة، دار المدني، ١٩٧٤م، ١/٥٥ .

(٢) فجر الإسلام، ص ٦٧ .

(٣) معجم البلاغة العربية، ص٩٠-٩٣ ، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ١/١٨٠-١٨٦، ومعجم مصطلحات علم الشعر العربي، ص ٢٣، ٢٤ .

المبالغةُ: أشكالُ الحضورِ

والمتـأمِّلُ في صفحـاتِ (طبقـاتُ فحـولِ الشعـراءِ) يُلْفي حضورًا متـعددَ الأشكالِ لموضوعِ بحثِنا، وهو حضورٌ تفرضُهُ طبيعة الحياة، التي لا يني الإنسانُ فيها عَنْ طلبِ المبالغةِ بدافعٍ عقليٍّ أو نفسيٍّ. وكذلكَ طلبَ الشعراءُ وتابعَ النقادُ.

أ - مفهومُ المبالغةِ في المادةِ الإبداعيَّةِ:

انفسحَ فضاءُ الكتابِ لشعرٍ كثيرٍ شكَّلَ المادةَ الكبرى من صفحاتِه واشتملَ بعض ذلكَ الشعرُ، بداهةً، على المبالغةِ، ونمثِّلُ لذلكَ بقولِ الفرزدقِ:

لَقَـدْ آبَتْ وُفُـودُ بَنِي فُـقَـيـمٍ   بِـآلَمَ مَـا تؤوبُ بِهِ الـوُفُـودُ

وقَدْ كانَ ذلكَ أوَّلَ شعرٍ قالَه الفرزدقُ، كما ينطقُ الخبرُ المشتملُ على ذلكَ البيتِ[1]. ومردودُ البيتِ، وما نقلناهُ عنِ الخبرِ، ينطقُ بأنَّ بنيةَ المبالغةِ الواردةَ في بيتِ الفرزدقِ تشكَّلتْ عبرَ استخدامِ صيغةِ[2] (أفعل)، وكذلك المقابلةُ بينَ ما رجعَ بِهِ الوفدُ المهجوُّ وغيرُهم من الوفودِ. أَمَا عَنْ أوَّلِ مقطوعةٍ شعريةٍ ذُكرتْ له، فكانَ ختامُها قولَه:

أَبيتُ أَسُومُ النَّفْسَ كُلَّ عَظيمةٍ   إذا وُطِّنَتْ للمُكْثِرينَ المَضَاجِعُ[3]

إنَّ المقارنةَ التي مثَّلتْ بنيةَ البيتِ الدلاليةَ ارتكزتْ على مفهومِ المبالغةِ؛ فَقَدْ جعلَ ذاتَهُ في مقارنةٍ مع المكثرينَ، ثُمَّ أثبتَ لنفسِهِ ضدَّ ما أثبتَهُ لهم، وكانَ قد وضعَ نفسَهُ في الجانبِ الإيجابيِّ في مقابلِ السلبيِّ، وَلَمْ تقتصرْ بنيةُ البيتِ على ذلكَ، بَلْ جعلَ تعاطيه مع مجموعةِ القِيَمِ والسلوك المشتملةِ على الجوانبِ الإيجابيَّةِ (كلَّ عظيمةٍ). وَلَمْ تكنْ المبالغةُ عبرَ هذه الآلياتِ للفرزدقِ دونَ غيرِهِ، فهذا جريرٌ يتعجبُ من فعلِ فتىً بجاريةٍ، يقولُ:

وَقَـدْ حَـمَلَتْ ثَمَـانِيَـةً، وَتَمَّتْ   لِتَـاسِـعِهـا، وَتَحْسِبُـهـا كَـعَـابَا

والبيتُ يحملُ مدلولَ المبالغةِ في سياقِ السخريةِ والتعجُّبِ[4].

ب- مفهومُ المبالغةِ في حاملِ المادةِ الإبداعيَّةِ

وإذا كانَ الشعرُ قدْ اشتملَ على المبالغةِ كما أسلفنا، وهو أحدُ أهمِّ مكوناتِ الكتابِ،

---

(١) طبقات فحول الشعراء، ٣٢٣/٢ .

(٢) بديع القرآن لابن أبي الإصبع المصري، تحقيق: محمد شرف، لا:ط، القاهرة، نهضة مصر، د.ت، ص٥٧ .

(٣) طبقات فحول الشعراء، ٣٢٤/٢ .

(٤) طبقات فحول الشعراء، ٤٤٧/٢ .

فإنَّ الأخبارَ التي حملتْ إلينا المادةَ الإبداعيَّةَ قد اشتملتْ هي الأخرى على المفهومِ عينِهِ، ومنْ ذلكَ الخبرُ الذي يحكي حوارًا استفهاميًا بينَ الفرزدقِ وشابٌّ بصريٌّ "... قال: أيُّهما أحبُّ إليكَ، تسبقُ الخيرَ أو يسبقُكَ؟ قال: يا ابن أخي، لَمْ تألُ أنْ شدَّدْتَ، وأحببتَ أن لا تجعلَ لي مخرجًا، ... قالَ: نكونُ معًا لا يسبقُني ولا أسبقُه ... قال: فأيُّما أحبُّ إليكَ أنْ ترجعَ الآنَ إلى منزلِكَ فتجدَ امرأتَكَ قابضةً بكذا وكذا من رجل، أو تجدُ رجلاً قابضًا بكذا وكذا منها؟"[1]. ومدلولُ الخبرِ يجلي انزياحَ الفرزدقِ عن الحدِّ الأوسطِ إلى المبالغةِ فيما خيّر الشابُّ فيه، بَلْ ويصعبُ الوقوفُ على حلٍّ وسيطٍ كالذي صاغهُ الفرزدقُ مِنْ الخيارينِ اللذينِ وضعَهُ البصريُّ أمامَهما. وهنا تتضحُ مهارةُ الشعراءِ في التعاطي مع المبالغةِ واللعبِ بها والهروبِ منها في آن.

ويحملُ خبرٌ آخرُ مبالغةَ الوليدِ بن عبدِ الملكِ في ترهيبِ جريرٍ حينَ استجارَهُ أحدُهم مِنْ جريرٍ، قال: "لئنْ سمَّيتَه لأُسَرجنَّكَ ولأُلجمنَّكَ وليركبنَّكَ، فتعيرُك بذلكَ الشعراءُ"[2]. وهكذا حملتْ الأخبارُ ذلكَ المدلولَ كأحدِ مخرجاتِ الحياةِ، لا سيَّما البيئةُ الأدبيَّةُ؛ إذ إنَّ طرفَ كلا الخبرينِ كانَ شاعرًا، وذلك يمهدُ القولَ بمفصليَّةِ مدلولِ المبالغةِ فيما يتصلُ بالظاهرةِ الأدبيَّةِ.

جـ- مفهوم المبالغة في المباني النقدية

تشكَّلتْ المباني النقديةُ التي رصدْنا علاقَتَها بمفهومِ المبالغةِ في عددٍ من المقولاتِ والمصطلحاتِ، فأمَّا هذه الأخيرةُ، فنمثلُ لها بـ (المقلداتِ) وهي، كما جاءَ في طبقاتِ فحولِ الشعراءِ: "والمُقلَّدُ: البيتُ المُستَغني بنفسِهِ، المشهورُ الذي يُضربُ بهِ المثلُ"[3] ولا شكَّ، لدينا، أنَّ مِنْ أهمِّ أسبابِ شهرةِ هذه الأبياتِ وميزتِها الفنيَّةِ ما اشتملتْ عليه مِنْ مبالغةٍ، ومِنْ أدلتنا على ذلك ما نضحت به شواهدُ الناقدِ من مبالغةٍ، ونتمثلُ على ذلك بقولِ الفرزدقِ:

وَكُنَّا إذا الجَبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهُ ضَرَبْنَاهُ حَتَّى تَسْتَقِيمَ الأَخادِعُ[4]

وقوله:

أَكَلَتْ دَوابِرَها الإكامُ فَمَشْيُها -مِمّا وَجِينَ- كَمِشْيَةِ الأَطْفالِ[5]

---

(١) طبقات فحول الشعراء، ٢/٣٥٩ .

(٢) طبقات فحول الشعراء، ٢/٣٨٤ .

(٣) طبقات فحول الشعراء، ٢/٣٦٠، ٣٦١ .

(٤) طبقات فحول الشعراء، ٢/٣٦١ .

(٥) طبقات فحول الشعراء ٢/٣٦٢ .

وقوله:

أَحْــلامُنا تَزِنُ الجِــبــالَ رَزانةً وَتَخــالُنا جِنًّا إذا مــا نَجْــهَلُ[١]

وَمِنْ مقلّداتِ جرير:

أَلَسْــتُمْ خَــيْــرَ مَنْ رَكِبَ المَطايا وَأَنْدَى العــالَمِــينَ بُطُونَ راحِ[٢]

وأما عن مقولاتِ النقادِ المتآلفة مع مفهومِ المبالغةِ فقد تعددتْ في الكتابِ، ومن ذلك ما ورد عن جريرٍ والفرزدقِ "... ولم يتهاجَ شاعرانِ في الجاهليَّةِ والإسلامِ بمثلِ ما تهاجيا بِهِ..." [٣] والمقولةُ تشتملُ على مبالغةٍ، إمّا مِنْ حيثُ الكم أو الكيف أو كلاهما، ولكنَّ الشاهدَ هو نهوضُها على إثباتِ المبالغةِ في صنيعِ الشاعرين.

ومِنْ تلكَ المقولاتِ أيضًا "... جريرٌ يغرفُ من بحرٍ، والفرزدقُ ينحتُ من صخرٍ"[٤] واشتمالُ الوصفينِ اللاحقينِ بالشاعرينِ على المبالغةِ جليٌّ، وهما يؤولان إلى المبالغةِ مِنْ حيثُ معيارُ مقياسِها كمًّا وكيفًا.

ويستحيلُ المدلولُ دالاً في رصدِنا لهذهِ المقولةِ عن جريرٍ "وكانَ جريرٌ مع إفراطِهِ في الهجاءِ، يعفُّ عن ذكرِ النساءِ، كانَ لا يشببُ إلاَّ بامرأةٍ يملكُها"[٥]، فهي من ناحيةٍ اقتربت من التعاطي مع الحقلِ الاصطلاحيِّ للمبالغةِ وما يتعالقُ بها عبر لفظِ (إفراط)، ومن ناحيةٍ أخرى تثبتُ لغيرِهِ مبالغةً ما عبرَ مفهومِ المخالفة، فحيث اختُصَّ جريرٌ بذلك الموقفِ من النساءِ فإنَّ غيرَه ممن أفرطَ في الهجاءِ لم يثبتْ لَهُ ذلك الوصفُ. وإذا عددنا ذلكَ الوصفَ، هو حدٌّ أوسطُ، تبعًا لتماهيه مع الثقافةِ الإسلاميَّة، فإنَّ الآخرينَ كانوا يبالغونَ بتشبيبهم بالنساءِ، سواءٌ أكانت مبالغةً فنيَّةً أم اجتماعيَّةً، ويتماهى مع ذلكَ قولُهُ: "فكانَ من الشعراءِ من يتألَّهُ في جاهليتِهِ ويتعففُ في شعرِهِ، ولا يستبهرُ بالفواحشِ، ولا يتهكمُ في الهجاءِ ... ومنهم مَنْ كان ينعي على نفسِهِ ويتعهرُ. منهم امرؤُ القيسِ ..."[٦]، وعليهِ، فإذا كانَ المتألِّهُ المتعفِّفُ مرتكزًا في فضاءِ الحدِّ الأوسطِ فإنَّ المستبهرَ بالفواحشِ يُعدُّ مبالغًا بشكلٍ مِنْ الأشكالِ.

---

(١) طبقات فحول الشعراء، ٢/٣٦٣ .

(٢) طبقات فحول الشعراء، ٢/٤١٠ .

(٣) طبقات فحول الشعراء، ٢/٣٨٩ .

(٤) طبقات فحول الشعراء، ٢/٤٥١ .

(٥) طبقات فحول الشعراء، ١/٤٦ .

(٦) طبقات فحول الشعراء، ١/٤١ .

ومِنْ المقولاتِ التي وردَتْ في سياقِ شواهدِ شعرِ التعهُّرِ "وكانَ الفرزدقُ أقولَ أهلِ الإسلامِ في هذا الفنِّ"[١] فصيغةُ (أفعل) تدلُّ ببنيتِها الصرفيَّةِ على المبالغةِ من حيثُ تعمُّقِ الفرزدقِ عن غيرِهِ في ذلك الضربِ. ولا يخفى ما لتلكَ المبالغةِ من مردودٍ اجتماعيٍّ حيثُ أُخرجَ الفرزدقُ من المدينةِ بعد إنكارِ قريشٍ[٢] لقولِهِ:

هُمَا دَلَّتَانِي مِنْ ثَمَانِينَ قَامةً كَما انْقَضَّ بَازٌ أَقْتَمُ الرِّيشِ كَاسِرُهْ[٣]

وهو ما ينهض بوصفه دليلاً على أنَّ التعفُّفَ يمثلُ الحدَّ الأوسطَ، بينما الابتهار بالتعهرِ يمثلُ مبالغةً بشكلٍ مِنْ الأشكالِ.

وانتقالاً بالمقولاتِ من الحديثِ عن الشعراءِ إلى الحديثِ عن الشِّعرِ، قال الجمحيُّ: "... ولا مديحٌ رائعٌ، ولا هجاءٌ مقذعٌ، ولا فخرٌ معجبٌ..."[٤]، وَقَدْ وردتْ هذهِ المقولةُ في سياقِ ذمِّ الشِّعرِ الذي يخلو من تلكَ النعوتِ التي أُلحِقَتْ بتلكَ الأغراضِ الشعريَّةِ، ممَّا ينطقُ بمطلب الاتجاهِ النقديِّ الذي يمثلُهُ صاحبُ المقولةِ، وهو المبالغةُ في المعنى، فالهجاءُ لا يكونُ مقذعًا إلا إذا كانَ مبالغًا فيهِ، والفخرُ كذلكَ، بل سائرُ الأغراضِ.

د- مفهوم المبالغة في الممارسة النقديَّة:

لم يكن حديثُنا عن مفهوم المبالغة في المباني النقديَّةِ بعيدًا عن الممارسةِ، فإنتاجُ البنيةِ النقديَّةِ في حدِّ ذاتِهِ يُعدُّ ممارسةً، ولكنَّنا نسعى إلى رصدِ مزيدٍ مِنْ الإجراءاتِ النقديَّةِ في كتابِ الجمحيِّ، التي تؤكدُ حضورَ المفهومِ، ومِنْ ذلكَ ما احتجَّ بهِ لامرئِ القيسِ لأجلِ تقديمِهِ بما ابتدعَ من معانٍ، قال: "فاحتجَّ لامرئِ القيسِ من يقدمُهُ، قال: ما قال ما لم يقولوا، ولكنَّهُ سبقَ العربَ إلى أشياءَ ابتدعَها، واستحسنتها العربُ، واتبعتْهُ فيها الشعراءُ ... وشبَّهَ النساءَ بالظِّباءِ والبيضِ، وشبَّه الخيلَ بالعقبانِ والعصيِّ..."[٥]، ولا شكَّ لدينا أنَّ علَّةَ جودةِ تشبيهاتِهِ المبتدعةِ هي تجويدُ الحضورِ النصيِّ للمُشبَّهِ عبرَ طلبِ الغايةِ في معنى الموضوعِ بربطِهِ بالمشبَّهِ بهِ، وتلكم هي المبالغةُ.

على أننا اليومَ إذا كنَّا نتلقَّى مثل تلك التشبيهاتِ تلقِّيًا مثقلاً بمرتكزاتِ المعياريَّةِ لاستحسانِ العربِ لها ومتابعةِ الشعراءِ لهُ في ذلكَ، أو التاريخيةِ لامتدادِ الفضاءِ الزمنيِّ

(١) طبقات فحول الشعراء، ٤٤/١ .

(٢) طبقات فحول الشعراء، ٤٤/١ .

(٣) طبقات فحول الشعراء، ٤٤/١ .

(٤) طبقات فحول الشعراء، ٤/١ .

(٥) طبقات فحول الشعراء، ٥٥/١ .

بينَ لحظةِ البحثِ الآنيَّةِ ولحظةِ ابتكارِ التشبيهاتِ في العصرِ الجاهليِّ، فإننَّا نؤكدُ على مدى أهميَّةِ المبالغةِ كعنصرِ تمحورَ حولَهُ إبداعُ شاعرٍ كبيرٍ كامرئِ القيس، وكعنصرٍ حظيَ بالقبول من الشعراءِ والنقادِ فاستجابوا لتلك التشبيهاتِ، واستحالتْ إلى عواملَ معياريَّةٍ في البنيةِ الفنيَّةِ للشعرِ العربيِّ.

وممَّا يؤكدُ على رصدِ (طبقاتِ ابن سلاّم) لمفهومِ المبالغةِ، استحالتُها كأحدِ عناصرِ اتجاهٍ فنيٍّ في مقابلِ اتجاهٍ آخرَ ينطوي على عناصرِ الصدقِ الواقعيِّ والتعففِ والاقتصارِ على الحدِّ الأوسطِ. ومن أنصارِ ذلك الاتجاهِ عمرُ بنُ الخطّابِ (الذي طلبَ إلى عبدِ اللهِ بن عباس) "أنشدني لأشعرِ شعرائكم. قلتُ: مَنْ هو يا أميرَ المؤمنينَ؟ قال: زهيرٌ. قلتُ: وكانَ كذلكَ! قال: كانَ لا يعاظلُ بينَ الكلامِ، ولا يتّبعُ وحشيَّه ولا يمدحُ الرجلَ إلاّ بما فيه"[1]، وبمفهومِ المخالفةِ فإنَّ ما يقابلُ هذه المطالبَ يندرجُ في اتجاهٍ فنيٍّ من عناصرِهِ المبالغة، على أنَّنا نرى أن المعاظلةَ: وهي أن "يعقّدَ الكلامَ، ويوالي بعضَهُ فوقَ بعضٍ حتّى يتداخلَ ويغمضَ"[2] شكلٌ من أشكالِ مبالغةِ الدالِّ، وليس مبالغةَ المدلولِ، فهي مبالغةٌ في البنيةِ الفنيَّةِ بخلافِ مبالغةِ المعنى. ويؤكدُهُ قولُ أصحابِ الأعشى في الانتصارِ لصاحبِهم: "... وأكثرهم مدحًا وهجاءً ونظرًا وصفة"[3]، والمقصودُ بالنظرِ "استنباطُ المعاني واستخراجُها بالنظرِ، وهو التأمُّلُ والتفكُّرُ"[4].

ومنْ بين تلكَ الممارساتِ النقديةِ التي تؤكدُ حضورَ مفهومِ المبالغةِ وعلائقِهِ، بَلْ معالجةَ نكتةٍ مهمَّةٍ في هذا البابِ، هو ما أوردَهُ الجمحيُّ في سياقِ عملِ أهلِ العلمِ بالشعرِ، قالَ: "فتوصفُ الجاريةُ فيقالُ: ناصعةُ اللونِ، جيّدَةُ الشّطبِ، نقيَّةُ الثغرِ، حسنةُ العينِ والأنفِ، جيّدَةُ النّهودِ، ظريفةُ اللسانِ، واردةُ الشعرِ، فتكونُ في هذه الصفةِ بمئةِ دينارٍ وبمئتي دينارٍ، وتكونُ أخرى بألفِ دينارٍ وأكثرَ، ولا يجدُ واصفُها مزيدًا على هذه الصفةِ ... ويقالُ للرجلِ والمرأةِ ... إنه لنديُّ الحلقِ، طلُّ الصوتِ، طويلُ النّفَسِ، مصيبٌ للّحْنِ ويوصفُ الآخرُ بهذه الصفةِ، وبينهما بونٌ بعيدٌ، يعرفُ ذلك العلماءُ عند المعاينةِ والاستماعِ لَهُ، بلا صفةٍ يُنتهى إليها ..."[5].

---

(١) طبقات فحول الشعراء، ٦٣/١ .

(٢) طبقات فحول الشعراء، ٦٣/١ .

(٣) طبقات فحول الشعراء، ٦٥/١ . وما جاء في نهاية النص "ونظرًا وصفة" أثبته المحقق في الحاشية رقم (٤) أما ما جاء في النسخة التي أثبتها في المتن فهي: "وفخرًا ووصفًا".

(٤) طبقات فحول الشعراء، ٦٥/١، الحاشية رقم (٤).

(٥) طبقات فحول الشعراء، ٦/١ .

إنَّ النَّصَّ السابقَ يبحثُ مشكلةَ ثباتِ الدالِّ واختلافِ المدلولِ، فبينا يتميزُ أحدُ شيئينِ عن الآخرِ بميزاتٍ محددةٍ، فالدالُّ الذي يثبتُ هذا المدلولَ واحدٌ يوصفُ به الشيئانِ معًا. ولا شكَّ أنَّ الدالَّ الموصوفَ بهِ أكثرُ الشيئين تعمُّقًا في المعنى في حاجةٍ إلى دالٍّ آخر يتناسبُ مع عمق المعنى، وكأنَّ ذلك استنطاقٌ لروافدِ الإبداع بإنتاج دوال تنطوي على المبالغةِ وما يتصلُ بها من مدلولاتٍ، وهو ما عبّر عنه النّصُّ فقالَ: "ولا يجدُ واصفُها مزيدًا على هذه الصفةِ"[1]، وكأنَّه بتلك المقولةِ يدعو إلى البحثِ عن حلولٍ إبداعيَّةٍ لتلك المشكلةِ. ومن جانب آخر يمثلُ سبقًا نقديًا، بشكلٍ من الأشكالِ، حينَ يرصدُ نكوصَ الدوال عن الاطّرادِ مع مدلولاتِها.

وإذا كانتْ الممارسةُ النقديَّةُ قد طالبتْ الإبداعَ بالتواصلِ مع حقلِ المبالغةِ، فقد كانتْ تلك الممارسةُ واعيةً إلى حدٍّ كبيرٍ حينَ تعاطتْ مع المبالغةِ بحذرٍ وتبصُّرٍ، وذلكَ في الخبرِ المشتملِ على أمرِ عتّابٍ وأنَّهُ أصابَ جاريةً فحبلتْ منهُ، وقد قال في ذلك جريرٌ أبياتًا جاءَ في مطلعِها:

سَتَطْلُعُ مِن ذُرَى شُعَبَى قَوَافٍ عَلَى الكِنْدِيِّ تَلْتَهِبُ التِهابا[2]

وبعد أن أثبتَ الجمحيُّ الأبياتَ أكملَ تتمةَ الخبرِ قائلاً: "فيزعمُ النَّاسُ: أنَّه لما أتتْهُ هذه الأبياتُ كمدَ فماتَ"[3] ومحلُّ الشاهدِ هو اختيارُه للفظِ (يزعمُ) ولم يقلْ (قالَ) إذ إنَّ في أثرِ الشّعرِ على الإنسانِ لدرجةِ أنَّهُ يؤدي إلى الوفاةِ مبالغة، عالجَها الناقدُ بحذرٍ وتبصُّرٍ، كما مرّ في ممارسةِ ابن سلاّم.

وآخرُ ما نقفُ عليه من الإجراءاتِ النقديَّةِ من ممارسةِ ابن سلاّم، بعدَ رصدِ البحثِ لحضورِ المدلولِ، هو حضورُ الدالّ، حيثُ رصدَ البحثُ المقولاتِ التاليةَ:

- "كانَ زهيرٌ أحصفَهم شعرًا... وأشدَّهم مبالغةً في المدحِ"[4]
- "وكانَ جريرٌ مع إفراطِه في الهجاءِ، يعفُّ عن ذكرِ النساءِ"[5]
- "وقال العجّاجُ فأفرطَ وجاوزَ السّنادَ..."[6]

(١) طبقات فحول الشعراء، ٦/١ .
(٢) طبقات فحول الشعراء، ٤٤٦/٢ .
(٣) طبقات فحول الشعراء، ٤٤٧/٢ .
(٤) طبقات فحول الشعراء، ٦٤/١ .
(٥) طبقات فحول الشعراء. ٤٦/١ .
(٦) طبقات فحول الشعراء. ٧٧/١ .

- "وكانَ يونسُ يقدِّمُ الفرزدقَ بغيرِ إفراطٍ..."(١)

"قال ابنُ سلاَّم: وسألتُ بشّارًا المرعَّث: أيُّ الثلاثةِ أشعرُ؟ فقالَ: لم يكنْ الأخطلُ مثلَهما. ولكنَّ ربيعةً تعصّبتْ له وأفرطتْ فيه..."(٢). ولا شكَّ أنَّ المقولاتِ السابقةَ قد اشتملتْ على دالَّين، هما: المبالغةُ والإفراطُ. غير أننا لا نستطيع تفهم حضور هذه الدوال بالمستوى الاصطلاحي، فما زالت الجهود النقدية في طريقها نحو تأسيس المصطلح. على أننا نرصد مع هذه الدوال، دوال مساعدة؛ ففي المقولة الأولى: "أشدهم مبالغة .." نرصد سندًا قبليًا، بينما في المقولة الثالثة: "فأفرط وجاوز .." نرصد سندًا بعديًا، إنه دعم معجمي لدوال المصطلح في مرحلة تخلقه.

وتشير المقولات، كذلك، إلى أثر فنون الشعر على حضور المبالغة في البنية الفنية لاسيما وأنها ارتبطت بالمدح والهجاء، وقد تعمق أحد النقاد هذه الظاهرة مجليًا إياها حيث أشار إلى أن صانعي الشعر عمدوا إلى اصطناع المشاعر في محاولة إلى إرضاء ممدوحيهم، الأمر الذي انحاز بهم إلى قدر غير يسير من المبالغة، ومن ثم عالجها بعض النقاد على اعتبارها ضرورة تفرضها الوظيفة الاجتماعية(٣). وقد عدّ الناقد كذلك بعض النقاد الذين أدركوا "أن الشاعر مضطر إلى المبالغة اضطرارًا خاصة في المديح والهجاء وما يتصل بهما"(٤).

وفيما يخص المقولة الأخيرة، فإنها تشير إلى عامل التعصب القبلي، كأحد المتغيرات التي تضبط حضور المبالغة في الحقل النقدي وليس الإبداعي، ومما يؤكد أهمية ذلك العامل في تلك البيئة نفيه عن يونس في تقديمه للفرزدق في المقولة الرابعة.

من التدوين إلى التأليف المنهجي الفني

ويعد رصد جهود الجمحي الباكرة في معالجة مصطلح (المبالغة) يسعى البحث إلى متابعة مرحلة من مراحل تطور التراث العربي تنتسب إلى التأليف المنهجي، متخطيةً بذلك مرحلة سابقة تنتسب إلى التدوين أكثر. ونقف، بدايةً، على كتاب عيار الشعر لابن طباطبا العلوي ليتبدّى لنا منَ الوهلةِ الأولى موقفُهُ منَ المبالغةِ وعلائقِها

(١) طبقات فحول الشعراء، ٢/٢٩٩ .

(٢) طبقات فحول الشعراء، ص ٢/٤٥٦ .

(٣) الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، لجابر عصفور، ط: ٣، بيروت- الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٢، ص ٣٤٥ .

(٤) السابق، ص ٣٤٦ .

كأحدِ عناصرِ اتِّجاهٍ فنِّيٍّ وقفَ منْهُ موقفَ الرفض؛ حيثُ طالبَ في مُتَصوَّرِهِ الإجرائيِّ المطروحِ للمبدعينَ أن يتجنبوا "التشبيهات الكاذبة، والإشارات المجهولة، والأوصاف البعيدة،... حتى لا يكون مُلفقًا مرقوعًا"(١).

ولكنْ هل هذه العبارةُ تعني رفضَ المبالغةِ وعلائقِها كاتِّجاهٍ ربَّما انحازَ عن بعضِ المقبوليةِ العربيةِ على المستويين: العقليِّ والنفسيِّ؟ أم هل تعني رفضَها من حيثُ هي مبالغةٌ لا تطابقُ ما يعرفُ بالحدِّ الأوسطِ، ولا يحدُّها الصدقُ الواقعيُّ؟

إنَّ نصًّا آخرَ قد يضيء لنا السبيلَ في ذلكَ السياق، قالَ ابنُ طباطبا، يحدِّدُ المنهجَ الواجبَ اتباعُهُ مِنْ لدنْ الشعراء: "والوقوف على مذاهب العرب ... وسلوك مناهجها في صفاتها ومخاطباتها وحكاياتها وأمثالها، والسُّنن المستعملة منها"(٢). والسؤالُ الذي يفرضُ نفسَهُ الآنَ: هَلْ كانتْ المبالغةُ وعلائقُها تُعدُّ من مذاهبِ العربِ ومناهجِها وسننِها المستعملَة؟ وإن كانتْ كذلكَ فما المدى الذي يستطيعُ المبدعُ أن يتواصلَ معهُ في هذا السياقِ؟ وهل استطاعَ النقدُ أن يتسلطَ على الحركةِ الإبداعيَّةِ فيوجهَ الشعراءَ نحوَ مطالبِهِ وتنظيرِهِ؟ أم هَلْ اكتفى بردِّ الفعلِ واصفًا الظاهرة متمِّمًا ذلك بإلقاءِ الحكمِ القيمي؟ وبوسعِنا أن نرتئيَ من مقولةِ الناقدِ: "... فيخاطبُ الملوكَ بما يستحقونَهُ من جليلِ المخاطباتِ، ويتوقَّى حطَّها عَنْ مراتبِها وأن يخلطَها بالعامَّةِ"(٣) تحديدًا لسياق اجتماعي قد يكون سببًا إلى ولوج الشاعر المبدع إلى فضاء المبالغة وعلائقها، وهي مبالغة مقيدة بقيدين – عند ابن طباطبا – أولهما: أن تكون "على القصد للصدق فيها... إلا ما قد احتمل الكذب فيه في حكم الشعر من الإغراق في الوصف والإفراط في التشبيه"(٤). والآخر: أن يكون الشاعر دقيقًا في اختيار السياق الاجتماعي المناسب ولا يستخدم المبالغة اعتباطًا فيخاطب الملوك "ويتوقى حطها عن مراتبها وأن يخلطها بالعامة، كما يتوقى أن يرفع العامة إلى درجات الملوك، ويعد لكل معنى ما يليق به ولكل طبقة ما يشاكلها"(٥)، سعيًا إلى فضاءِ المبالغةِ وعلائقِها؛ إذ إنَّ خطابَ هذه الطبقةِ قد يُعْوِزُ الشاعرَ – تحتَ ضغطِ سلطويَّةِ البلاطِ، وحبِّ الزلفى والمالِ – أنْ يجنحَ إلى

(١) عيار الشعر، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع، لا: ط، القاهرة، مكتبة الخانجي، د: ت، ص ٧ .
(٢) عيار الشعر، ص ٦ .
(٣) عيار الشعر، ص ٩ .
(٤) عيار الشعر، ص ١٣ .
(٥) عيار الشعر، ص ٩ .

المبالغة وعلائقها بمقدار ما. بيدَ أنَّ قولَهُ عن الشاعر: "ويتعمدُ الصدقَ"[١] وعن الأبياتِ: "تُضَمَّنُ صفاتٍ صادقةً، وتشبيهاتٍ موافقةً، وأمثالاً مطابقةً يصابُ حقائقُها، ويلطفُ في تقريب البعيدِ منها"[٢]، ينهضُ في مقابلِ دلالةِ المقولةِ السابقةِ، فنعودُ إلى المربَّعِ الأوَّلِ، بحثًا عن المبالغةِ وعلائقِها عندَ ابنِ طباطبا وموقفهِ منها.

وتستبينُ سبيلُ الناقدِ حينَ يشيرُ إلى أنّ منهجَ الإبداعِ قبلَهُ في الجاهليَّةِ وصدرِ الإسلامِ أُسِّسَ على الصدقِ "إلاّ ما قَدْ احتُمِلَ الكذبُ فيه في حكمِ الشعرِ من الإغراقِ في الوصفِ والإفراطِ في التشبيه"[٣]. وهكذا فإنَّ ولوجَ فضاءِ المبالغةِ إلى حدِّ عدمِ اعتمادِ الصدقِ، ومقبوليةِ الكذبِ - وصولاً إلى الإغراقِ والإفراطِ - باتَ من أسسِ التنظيرِ.

وكثيرًا ما عولجت الظاهرة من منطلق مقولة "الصدق والكذب فنظروا إليها من حيث علاقة الكلام بالمعقولات"[٤]؛ مما حدا ببعض النقاد إلى حدّ المبالغة بأنها "تجاوز الواقع العادي سواء كان عن طريق التصوير ... أو عن طريق الادعاء المباشر أو عن طريق الإيهام"[٥].

ويذهب البحث إلى أن مقولة: (الشعر ديوان العرب) تعدّ مرتكزًا يفك شفرة عدم قبول النقاد لبعض مخرجات الإبداع الذي يتوسل المبالغة في مرتقاها الدلالي الصاعد، فقد كان الشعر يمثل حياتهم ببعديها: الواقعي والتخييلي.

إن تقاطع بل تفاعل هذين البعدين في الإبداع والتلقي النقدي ساهم في رفض بعض أبناء الحركة النقدية لبعض مستويات المبالغة المسماة بالإحالة والغلو حين يقابلهم شعر ينهض على التخييل، فيقيسونه على الشعر الذي يعالج الواقع ويصفه، فينعتون هذا الأخير بالصدق والأول بالكذب، غير أن الأمر يرجع إلى عدة متغيرات، منها: المدرسة الأدبية والفن الشعري وذوق الشاعر، وطبيعة الموضوع الذي يعالجه، كل هذه المتغيرات تؤثر في تصنيفهم لمقولة الصدق والكذب القائمة على حضور المبالغة في النص الأدبي المعتمد على التخييل، فيرفضون ذلك المستوى السامق واصفين إياه

(١) عيار الشعر، ص ٩ .

(٢) عيار الشعر، ص ٢٠٢ .

(٣) عيار الشعر، ص ١٣ .

(٤) المتنبي والتجربة الجمالية عند العرب، لحسين الواد، ط: ٢، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٤، ص ٢٤٨ .

(٥) البلاغة أصولها وامتداداتها، لمحمد العمري، لا: ط، الدار البيضاء- بيروت، إفريقيا الشرق، ١٩٩٩، ص ٢٩٧ .

بالكذب مستشهدين بشعر آخر أقرب إلى الواقعية مطالبين به كنموذج للقيم الفنية. غير أن الأمر يرجع إلى اتساع ديوان العرب لفنون الشعر وموضوعاته المتعددة التي أنتجت هذه المخرجات المتباينة، فظن الظان أن هؤلاء يتكلفون ووصفوهم بالغلو والإحالة وما شابه موجبين "على ناظم الغلو أن يسكنه في قوالب التخييلات الحسنة التي يدعو العقل إلى قبولها في أول وهلة"[١].

ويؤكدُ ابن طباطبا على ما سبقَ عند تصدّيه لاتجاهاتِ الإبداعِ المعاصرةِ له، فقد عدَّدَ عناصرَ إثابةِ الشعراءِ، وجعلَ العنصرَ الثانيَ "بديعَ ما يغربونَه من معانيه"[٢]، والإغرابُ في المعنى إنَّما يتأسسُ في بعض من تجلياته على المبالغةِ وعلائقِها.

وفي أثناء معالجةِ الناقدِ للتشبيهِ يرصدُ البحثُ في استكشافِهِ المنهجيِّ للمبالغةِ وعلائقِها، على مستويي الدالِّ والمدلولِ، حضورًا لموضوعِ البحثِ يتجلى في بعضِ الخلالِ التي اشتملتْ عليها مدائحُ العربِ وأهاجيهم من مثل: الورعِ، والإحسانِ، وقمعِ الأعداءِ، والإيثارِ على النَّفسِ، والاستكثارِ من الصدقِ[٣] وكذا أضدادُ هذه الخلالِ من مثل: الفجورِ، والهَلَعِ، والكِبرِ[٤]. ولا يخفى ما في هذه الخلالِ من انحيازٍ عن الحدِّ الأوسطِ إلى تعمق مدلولاتِ الدوالِّ، فالورعُ درجةٌ عاليةٌ في مراتبِ التقوى، والإحسانُ لا يفيدُ مجردَ العدلِ، وإنَّما يتعدى مجردَ إعطاءِ الحقوقِ لأصحابِها، وقمعُ الأعداءِ لا يفيدُ مجردَ تحقيقِ النصرِ، والإيثارُ يفوقُ مساواةَ الغيرِ بالذاتِ إلى التفضيلِ، والاستكثارِ من الصدقِ صُدِّرَ بلفظِ الاستكثارِ وليس مجردَ قولِ الصدقِ، وكذا يمكنُ القولُ فيما أوردَهُ الكتابُ من أضدادِ تلك الخلالِ، والتي تمثلنا ببعضِها. دلّ هذا على تماهي النقدِ مع حركةِ الإبداعِ في التواصلِ مع هذا المعطى البلاغيِّ، ومن ثم يقترح البحث معالجة المبالغة وعلائقها على خط الدلالة الذي يقسمها إلى ثلاثة مستويات صادرة عن المعاني المعجمية، ويمثل المستوى الأول أدنى مستويات المبالغة حيث يقتصر على نفي ما قبل مبتدأ الغاية، أما المستوى الثاني، وينهض كدرجة وسطى، فيمثل مبتدأ الغاية، في حين يأتي مستوى (منتهى الغاية) كدرجة عليا ذات أفق ممدود، وذلك كما يمثله الشكل التالي:

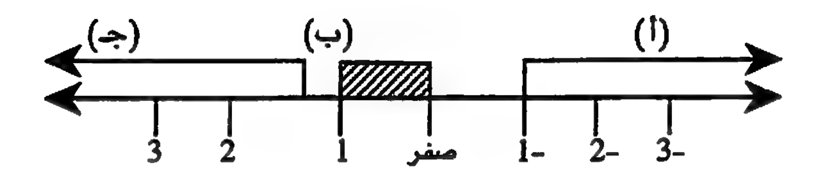
---

(١) خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي، تحقيق: كوكب دياب، ط: ١، بيروت، دار صادر، ٢٠٠١، ٣: ١٤٩.

(٢) عيار الشعر، ص ١٣.

(٣) عيار الشعر، ص ١٧، ١٨.

(٤) عيار الشعر، ص ١٨. ما مثلنا به من الخلال والخلال المضادة لها، إنما وقع التضاد في السياق العام بينهما، وليس بين النماذج التي مثلنا بها، فالفجور ليس مضادًا للورع، وهكذا.



(فالاستكثار من الصدق) يمثل المستوى (جـ)، بينما قول الصدق والذي يمثل مبتدأ الغاية يمثل المستوى (ب)، أما مجرد نفي الكذب فينهض بتمثيله المستوى (أ). ولعل تضارب الآراء وتباين المواقف بين النقاد إنما يُختص بالمستوى (جـ) حيث منتهى الغاية وتشكل المبالغة بثوب الإفراط والإغراق والإحالة.

ونعودُ إلى المبالغةِ عَبْرَ اجتيازِها إلى طرفي النقيضِ في سياقِ حديث الناقد عن عيوبِ الشعرِ قال: "والأبياتُ التي أغرقَ قائلوها فيما ضمَّنوها من المعاني، والأبيات التي قصّروا فيها عن الغاياتِ التي جروا إليها في الفنون التي وصفوها"[1]. فالإغراقُ في المعنى، وعدمُ بلوغِ الغايةِ كلاهما حديثٌ عن المبالغةِ من حيثُ انطلاقهما من هذه النقطةِ، نقطةِ المبالغةِ، وكأنها تقتربُ من مفهوم الحدِّ الأوسطِ، بمعنى أنها تمثلُ مرتكزًا مفصليًا في فضاء المعنى، يأتي في هامشِهِ الإفراطُ والتفريطُ اللذان عبّرَ عنهما الناقدُ بالإغراقِ والتقصيرِ. وقدْ يكونُ التعبيرُ (بتمام المعنى)[2] الذي ورد في سياقِ تعليق الناقدِ على مقطوعةٍ شعريةٍ جيدةٍ يتسقُ مع مفهومِ المبالغةِ، حيثُ إنَّ (تمامَ المعنى) يمكنُ أنْ يحرزَ الموقعَ الدّلاليَّ للحدِّ الأوسطِ، أو المبالغةِ.

ويستطردُ الناقدُ في معالجتِهِ لعلائقِ المبالغةِ، فيمثلُ للأبياتِ التي اشتملتْ على الإغراقِ في المعاني، من مثل قولِ النابغةِ الجعديِّ:

بَلغْنا السَّمـاءَ نَجْـدَةً وتكَرُّمًـا	وَإنّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا[3]

وكقول الطِّرمّاح:

لَو كانَ يَخْفى عَلى الرَّحمنِ خافيةٌ	مِن خلقِهِ خَفِيَتْ عَنه بَنُو أَسَدِ
قَـوْمٌ أَقـامَ بِدارِ الذُّلِّ أَوّلُهُمْ	كَما أَقامَتْ عليه جَذْوَةُ الوَتَدِ[4]

إنَّ تعدي النابغة الحدَّ الأوسطَ في نسبةِ الشرفِ لقومِهِ، بل تخطّيه حاجزَ المبالغةِ أيضًا إلى الإغراقِ، وهو ما يمكن أن نصطلح عليه بأنه انحياز من مستوى نفي ما قبل

(١) عيار الشعر، ص ٥٠ .
(٢) عيار الشعر، ص ٧٥ .
(٣) عيار الشعر، ص ٧٦ .
(٤) عيار الشعر، ص ٧٦ .

مبتدأ الغاية، إلى مبتدأ الغاية، وصولاً إلى منتهى الغاية، يفسِّرُهُ انفكاكُ الشاعرِ عن الواقعيِّ إلى فضاءِ التخييلِ الواسعِ، فكلَّما انحازَت معاني الشعرُ إلى ذلكَ الفضاءِ كلَّما اقتربَ من المبالغةِ وعلائقِها، فالعربُ "أهلُ وبر، صحونُهم البوادي، وسقوفُهم السماءُ، فليست تعدو أوصافُهم ما رأوه منهما وفيهما"[1]. وهكذا يمكنُ القول عن النماذج الأخرى التي تمثلنا بها أو تلك التي انتخبها الناقدُ، إنها متخطيَّةٌ إمَّا لحاجزِ الصدقِ الواقعيِّ، أو المعقوليَّةِ العربيَّةِ لذلكَ الزمنِ.

أمَّا على المستوى الفنِّي، فإنَّ الإغراقَ يمكنُ أنْ يُطلبَ "ليكونَ أشدَّ مبالغةً في الوصفِ"[2]. وهو ما نفسر به أيضًا إغراقَ الشعراءِ المحدثينَ، ومثلُه المشهورُ قولُ أبي نواس:

وَأَخَفْتَ أَهْلَ الشِّرْكِ حَتَّى إِنَّهُ ... لَتَخافُكَ النُّطَفُ التي لَمْ تُخلَقِ[3]

وبينما فصلَ الناقدُ بينَ شواهدِ إغراقِ المحدثينَ وأمثلةِ إغراقِ القدماءِ، فإنَّه لم يرصدْ فرقًا فنيًا، بل جعلَ المحدثينَ متابعينَ للقدماءِ في ذلك، قال: "وقد سلكَ جماعةٌ من الشعراءِ المحدثينَ سبيلَ الأوائلِ في المعاني التي أغرقوا فيها"[4]. غير أنَّ من النقادِ المعاصرين من خَصَّ بيتَ أبي نواس بقوله: "وفي رأيي أن لهذا الغلوِّ وجهًا من الصحةِ، إذ من الممكنِ تصورُ حدوثِه عقليًا ونفسيًا، فالخوفُ انفعالٌ نفسيٌّ، يؤثرُ على مشاعرِ الإنسانِ، وأعضاءِ جسمِهِ وما يحتويه من خلايا وكائناتٍ حيَّةٍ دقيقةٍ كالنطفِ التي في الأصلابِ والأرحامِ"[5]. ويوافق البحث الناقد على إمكانيّة تقبّل الدلالة على المستوى النفسيّ من لدن المتلقّي، والأفقِ المتاح لمقبوليَّةِ البيتِ عبرَ تفهُّم محاولةِ المُبدعِ تكريسَ المعنى والوصولَ به إلى الأبعادِ المختلفةِ. وذلك من شأنه أن يفتح أفقًا يعيد إنتاج تلقي ما توقف النقاد عنه في معالجتهم لعلائق المبالغة، ونخص في هذا الموضع الإغراق؛ فتخطي القيود النفسية والعقلية التي اصطنعها المحافظون من نقادنا القدامى من شأنه أن يفتح كوى الآفاق نحو التواصل مع زخيرة شعرية كبرى أينعت فيها نبتة المبالغة بفروعها وأغصانها. فإذ تعاد قراءة المخرجات الفنية عبر الوسيط النقدي المناسب

(١) عيار الشعر، ص ١٥ .

(٢) عيار الشعر، ص ٨٠ .

(٣) عيار الشعر، ص ٨١ .

(٤) عيار الشعر، ص ٨١ .

(٥) الخصومة بين القدماء والمحدثين في النقد العربي القديم: تاريخها وقضاياها، لعثمان موافي، لا: ط، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠، ص ١٦٠ .

(المتفهم لقيم الإبداع والتخييل) فهذا محاولة لتنضيد التراث وإحياء جديد للإبداع والنقد كليهما.

هذا، وقد تعاطى باحث معاصر مع المثال السابق تحت مصطلح الغلو والإحالة؛ لأنهما - في مفهومه - مصطلحان يمثلان تجاوزًا للحدّ يجعل الشعر متناقضًا مع مسلمات العقل وبديهياته، فضلاً عن الحسّ والواقع، مما يجعل تصويره ونقله لتجربة الشاعر النفسية والاجتماعية مشوَّهًا، وهو ما يحاول الباحث دفعه عن بيت أبي نواس، بينما تعاطى ابن طباطبا مع البيت تحت مصطلح الإغراق، وهو نوع مقبول من المبالغة ويشعر بذلك منهج ابن طباطبا في التبويب والتعليق على شواهد الإغراق، حيث فصله عن باب الأبيات المستكرهة الألفاظ، وأتبعه بباب الأشعار المُحكمة، وقال عند قول الفرزدق في الإغراق:

وقد خفت حتى لو أرى الموت مقبلاً ليأخذني والموت يكره زائره

لكان من الحجاج أهون روعةً إذا هو أغفى وهو سامٍ نواظره

"فانظر إلى لطفه في قوله (إذا هو أغفى) ليكون أشد مبالغة في الوصف... فما ظنك به ناظرًا متأملاً متيقظًا، ثم نزَّهه عن الإغفاء فقال (وهو سام نواظره)" (١). وقد تماهى ابن طباطبا مع دال المبالغة (المصطلح) في بداية تعليقه ومع مدلول الإيغال دون داله في نهاية تعليقه، والإيغال من المصطلحات المتعالقة مع المبالغة.

ويقول باحث آخر: "وذكرَ في معرض تحليله للشعر إفراط الشاعر في معانيه مما يسمى بالغلو، وهو نوع من المبالغة في المعنى"(٢)، تعليقًا على بيت أبي نواس المذكور، وفي مقولةِ الباحث خلطٌ واضحٌ بينَ المبالغةِ والإفراطِ والغلوّ، وإهمالُ أي إشارة لرسمٍ أو حدٍّ يفصلُ بينَ دلالاتِ تلك الدوالّ، وكأنَّها دوالٌّ متعددةٌ لدلالةٍ واحدة! وهل معنى تسميةِ الإفراطِ في المعنى غلوًا أنَّ الإيغالَ أو الإغراقَ إفراطٌ في اللفظِ؟!

ويتجلى موقفُ الناقدِ من المبالغةِ كمدلولٍ في سياقٍ وقوفِهِ على نماذجِ الأشعارِ التي حظيتْ لديه بالمقبوليَّةِ، وعدّها نموذجًا، فهي "الأشعارُ المحكمةُ، المتقنةُ، المستوفاةُ المعاني ... لا تكلُّفَ في معانيها"(٣) فاستيفاء المعاني يجتمعُ مع عدمِ التكلُّفِ فيها؛ لذا فإنَّ شواهدَهُ غلبَ عليها أشعارُ الحكمةِ التي تنحازُ إلى الصدقِ الواقعيِّ مع

(١) عيار الشعر ص ٨٠ .

(٢) البلاغة والنقد: المصطلح والنشأة والتجديد، لمحمد كريم الكواز، ص ٢٢٩ .

(٣) عيار الشعر، ص ٨٢ .

قبول العقليةِ العربيةِ، وذلك من مثلِ قولِ زهير:

ومَنْ يَكُ ذا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بفَضْلِهِ　　　عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَغْنَ عَنْهُ وَ يُذْمَمِ[١]

غيرَ أنَّ نماذجَ استيفاءِ المعنى وعدمِ التكلفِ فيها لم تخلُ من نماذجَ نهضَ قِوامُها الفنيُّ على المبالغةِ، وذلك من مثلِ ما أوردَه من قولِ الخنساءِ في رثاءِ صخر:

آبِي الهَضِيمَةِ حَمَّالُ العَظِيمَةِ، مِتْـ　　　لافُ الكَرِيمَـةِ، لا سـقطٌ وَلا وانِ

حامِي الحَقِيقَـةِ، نَسَّالُ الوَدِيقَةِ، مِعْـ　　　تاقُ الوَسِيقَـةِ، جَلْدٌ غيـرُ ثُنْيانِ[٢]

وَجليٌّ ما بالأبياتِ من مبالغةٍ على مستوى المبنى والمعنى، فحضور صيغِ المبالغةِ، وتعدُّدُها، وكذلك اطّرادُ النعوتِ الإيجابيَّةِ في ذلك النسقِ المتوالي، والتوكيدُ عبرَ نفيِ نقيضِ تلك المطالبِ المثبتةِ، كلُّ ذلكَ يؤكدُ على موقفِ الناقدِ الإيجابيِّ من المبالغةِ، ولكنَّهُ موقفٌ تأخذُ زاويتُه مسارَ التباينِ بمقدارِ تعمُّقِ الشعراءِ فضاءَ التخييلِ، منحرفينَ عن معطياتِ قبولِ العقلِ العربيِّ والصدقِ الواقعيِّ، حيث علائقُ المبالغةِ من إغراقٍ وإيغالٍ وغلوٍّ. ولذلك فقد عدَّ الناقد قول خفاف بن ندْبَة:

أَبْقَى لَهـا التَّعْـداءُ مِن عَتَداتِهـا　　　وَمُتُـونِهـا كَخُيُـوطَةِ الكَتَّـانِ[٣]

"من التشبيهاتِ البعيدةِ التي لم يلطفْ أصحابُها فيها"[٤]. وعليه فهو شعرٌ مَعيبٌ، وعلَّةُ العيبِ هو تعدي فضاءِ المبالغةِ المقبولِ إلى غيرِه من الفضاءاتِ المتعالقةِ معه والمتباينةِ عنْهُ، قال: "والعتداتُ: القوائمُ، أراد أنّ قوائمَها دَقَّتْ حتى عادتْ كأنَّها الخيوطُ، وأرادَ: ضلوعَها، أي: متونَها"[٥].

وكذا كان عيبُ بيتيِّ بِشْرِ بن أبي خازم:

وَجَـرَّ الرَّامِسـاتُ بِهَـا ذُيُولاً　　　كَـأَنَّ شَـمَالَهـا بَعْـدَ الدَّبُورِ

رَمَــادٌ بَيـنَ أَظْـآرٍ ثَـلاثٍ　　　كَمـا وُشِمَ النَّواشِـرُ بِالنَّؤُورِ[٦]

أنه "شبّه الشّمال والدّبور بالرّماد"[٧].

---

(١) عيار الشعر، ص ٨٣ .

(٢) عيار الشعر، ص ٨٩ . اكتفينا من الشاهد ببيتين فقط.

(٣) عيار الشعر، ص ١٤٨ .

(٤) عيار الشعر، ص ١٤٧ .

(٥) عيار الشعر، ص ١٤٨ .

(٦) عيار الشعر، ص ١٤٩ .

(٧) عيار الشعر، ص ١٤٩ .

وهذا الشعرُ، لا شكَّ، لا ينطوي على مستهدفِ الناقدِ من وصفِ أبياتٍ أخرى، قال فيها: "فالمستحسنُ من هذه الأبياتِ حقائقُ معانيها الواقعةِ لأصحابِها الواصفينَ لها دونَ صنعةِ الشعرِ وإحكامِه"[١].

وجملةُ القولِ: إنّ ابنَ طباطبا يصطفي المبالغةَ ويطالبُ بها في مواضعَ، من مثلِ قولِه ـ معلقًا على بيتيّ أبي دؤاد الإياديّ ـ:

لَوْ أَنّهـا بَذَلَتْ لِذي سَقَمٍ | مَرِهِ الفُؤادِ مُشارِفِ القَبْضِ
أُنْسَ الحَديثِ لَظَلَّ مُكتَئِبًا | حَرّانَ مِن وَجدٍ بِها مَضِّ[٢]

"ولو قال: إنّه كان يُذْهِبُ سُقمَه لكانَ أبلغ لنعتِها"[٣].

ولعل أبا دؤاد يتحرى في بيته المبالغة من منظور آخر للمعنى، وهو أن جمال حديثها ينسيه آلام مرضه الحسيّ ليدخله في مرض عشقه لها ورغبته في نيلها، ولا يخفى ما في ألفاظ: (حران، من وجد، مضّ) من تكريس لهذا المعنى، فكأنه يريد القول: أفاق من سكرات الموت ليدخل في سكرات العشق، فجمع له بين الشفاء والمرض في بيت واحد.

وإذا كانَ في الشاهدِ السابقِ قد طالبَ بها، فإنه يعيبُ، في بيتي الأعشى إهمالَها:

وَما مُزْبِدٌ مِن خليجِ الفرا | تِ جَوْنٌ، غَواربُهُ تَلْتَطِمْ
بأَجْوَدَ مِنْهُ بِماعُونِهِ | إذا ما سَماؤُهُمُ لم تُغِمْ[٤]

قال ابن طباطبا: "يمدحُ ملكًا ويذكرُ أنَّهُ إنَّما يجودُ بالماعونِ"[٥]، وكانَ قد طالبَ سابقًا أن تُخاطبَ "الملوكُ بما يستحقونه من جليلِ المخاطباتِ"[٦].

وعلى الشاعرِ حينَ يعتمدُ المبالغةَ في شعرِهِ أن "يتجنبَ الإشاراتِ البعيدةَ ... ويستعملَ من المجازِ ما يقاربُ الحقيقةَ ولا يبعدُ عنها"[٧]، فإن لم يفعل كالمُثقِّب القائل:

(١) عيار الشعر، ص ١٣٧ .
(٢) عيار الشعر، ص ١٦٢ .
(٣) عيار الشعر، ص ١٦٢ .
(٤) عيار الشعر، ص ١٦٠ .
(٥) عيار الشعر، ص ١٦٠ .
(٦) عيار الشعر، ص ٩ .
(٧) عيار الشعر، ص ١٩٩، ٢٠٠ .

تَقُولُ وَقَدْ دَرَأْتُ لَهَا وَضِينِي أَهَذَا دِينُهُ أَبَدًا وَدِينِي
أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ أَمَا يُبْقِي عَلَيْهِ وَلاَ يَقِينِي[1]

فإنَّ ابنَ طباطبا يعيبُهُ بقوله: "فهذه الحكايةُ كلُّها عن ناقتهِ من المجازِ المباعدِ للحقيقةِ. وإنَّما أرادَ الشاعرُ أنَّ الناقةَ لو تكلمتْ لأعربتْ عن شكواها بمثلِ هذا القولِ. والذي يقاربُ الحقيقةَ قولُ عنترةَ..."[2]. فهو يدعمُ قولَ عنترةَ من ناحيةِ قربهِ من الحقيقةِ في مقابلِ ما بَعُد عنها، وذلك الذي يصفُهُ بالإفراطِ في موضعٍ آخرَ، قال: "ومن الإيماءِ المشكلِ الذي لا يفهمُ وقد أفرطَ قائلُه في حكايتِهِ ..."[3]. فتجاوزُ المبالغةِ إفراطٌ، ومع الإفراطِ لا يتيسرُ الفهمُ، وبذلك تضطربُ منظومةُ المعنى. ولعل ذلك الذي دفع أحد الباحثين المعاصرين إلى القول ببطلان الأساس الذي قام عليه إدخال الادعاء والإفراط والكذب تحت مصطلح المبالغة[4]. على أن المحققين من النقاد يرون بأن "الشعر لا يتقيد في مضمونه بالواقع الدقيق وبالحقائق التاريخية"[5]، وهو ما ذهب إليه البحث ويوافقه. ومن ثم فالباب مفتوح لتلقي إبداعات الشعر العربي لآفاق علائق المبالغة، ولا تقييد لعقل مبدع.

وهكذا حملَ النقدُ – في صورةِ مجهودِ ابنِ طباطبا – على متعالقاتِ المبالغةِ من إغراقٍ وإيغالٍ وغيرِ ذلك عبرَ معالجةِ المدلولِ دونَ الدالِّ، الذي إنْ عولجَ كأحدِ المخرجاتِ النقديَّةِ، كانَ إنتاجُهُ على المستوى المعجميِّ اللغويِّ دونَ الاصطلاحيِّ، قال: "... من الإغراقِ في الوصفِ، والإفراطِ في التشبيهِ"[6]، "... ويديع ما يغربون من معانيهم"[7]، "والأبيات التي أغرقَ قائلوها فيما ضمَّنوها من المعاني"[8]، "ليكون أشدَّ مبالغةً في الوصفِ"[9]، "... لكان أبلغَ لنعتها"[10]، "... وقد أفرطَ قائلُهُ في حكايتِهِ"[11].

---

(١) عيار الشعر، ص ٢٠٠ .
(٢) عيار الشعر، ص ٢٠٠، ٢٠١ .
(٣) عيار الشعر، ص ٢٠١ .
(٤) المبالغة: صورها وتاريخها، لعالي سرحان القرشي، ط: ١، الرياض، ١٩٨٠م، ص ٣٥٣ .
(٥) الأدب وفنونه، لمحمد مندور، لا: ط، القاهرة، نهضة مصر، د: ت، ص ٢٤ .
(٦) عيار الشعر، ص ١٣ .
(٧) عيار الشعر، ص ١٣ .
(٨) عيار الشعر، ص ٥٠ .
(٩) عيار الشعر، ص ٨٠ .
(١٠) عيار الشعر، ص ١٦٢ .
(١١) عيار الشعر، ص ٢٠١ .

ومهما يكنْ، فقد واصلَ الشاعرُ العربيُّ خوضَ تلك الفضاءات، ولم تقوّضْ حركتَهُ القيودُ النقديَّةُ، فغلبتْ قوى الإبداع سلطةَ النقدِ؛ مما يدفع إلى التساؤل: هل ينجذبُ النَّقدُ نحوَ آفاقِ الإبداعِ الرحيبةِ فيجوِّزُ ما حظرَهُ؟، هل يتطورُ ويتغيرُ، أم سيظلُّ على موقفِهِ في قبولِ المبالغةِ دونَ ما سواها مما يتعالقُ معها؟ متمسكًا بمقولة: الصدق في مقابل الكذب، متحرجًا من قبول التحديث والتجريب الذي يدفع بكل جديد، أم سيقبل بالإغراق والإيغال والإحالة سعيًا إلى التجاوب مع الانفتاح الإبداعي، فيتجلى حضور المساحة (جـ) التي تمثل منتهى الغاية على امتداد أفق خط المبالغة، بتشكيلاتها المتعددة التي تعبر عن دلالات علائق المبالغة. هذا ما سنحاول الكشف عنه من خلال المباحث التالية.

التأليف المنهجي العقلي

وإذا تجاوزنا ابن طباطبا إلى غيره من النقاد، نجد أن درس قدامةَ للمبالغةِ قد تجلّى في سياقٍ مقارنٍ، بينَ دالَّين متقابلين: الغلوُّ والاقتصارُ على الحدِّ الأوسطِ، وقَدْ ابتدأ بمؤاخذةِ المتصدينَ للظاهرةِ الأدبيَّةِ حينذاك بعدمِ اطِّرادهم في التواصلِ مع أحدِ المذهبينِ اللذين يفسرُهما المصطلحان: الغلوُّ أو الاقتصارُ على الحدِّ الأوسطِ. فبينا يحملونَ على مَنْ توجهَ نحوَ الغلوِّ، كما في موقفِهم من بيتِ مهلهل، فَهُمْ يطالبونَ بالغلوِّ في مآخذِهِم على حسّان[1]. والناقدُ يسعى إلى تكريسِ فكرةِ الاطِّرادِ المنهجيِّ، حينَ يطالبُ كلَّ فريقٍ أن يثبتَ على خطتِهِ.

وإذا كانَ الغلوُّ قَدْ تجلى في مقابلِ الحدِّ الأوسطِ، فإنَّهُ جاءَ كذلكَ كأحدِ مرادفاتِ الإفراطِ، قالَ قدامةُ: "فإنَّ النابغةَ على ما حُكِيَ عَنْهُ لم يُرِدْ من حسان إلاَّ الإفراطَ والغلوَّ بتصييرِهِ مكانَ كلِّ معنى وضعَهُ ما هو فوقَهُ وزائدٌ عليه"[2] والنَّصُّ السابقُ يشير إلى مقبوليةِ أَنْ يكونَ الاقتصارُ على الحدِّ الأوسطِ معياريًا له رسومُهُ وحدودُهُ، فإنَّ باب الغلوِّ، لارتباطِهِ بالتخييل يمكنُ أن تتسع آفاقُهُ للتأويل، حيثُ كان مطلبُ النابغةِ في مآخذِهِ على حسانَ هو الإفراطَ والغلوَّ، وكذلكَ أثبتَ قدامةُ لحسان ذلك المذهبَ في الأبياتِ عينها، وذلكَ فيه دليلٌ على أن ما يمكنُ أن يُفسرَ على أنَّهُ غلوٌّ وإفراطٌ يمكنُ أن يقلَّ في درجتِهِ فيراه آخرونَ دونَ مستوى الغلوِّ والإفراطِ، وتتبارى العقولُ في تقديرهم لانزياح الدلالة بين المستويين: (ب) و(جـ) من خط المبالغة.

(١) نقد الشعر، ص٥٩، ٦٠ .

(٢) نقد الشعر، ص ٦١ .

ولمّا ثبتَ لدينا التقابلُ بين الغلوّ والحدّ الأوسطِ من ناحيةٍ، والترادفُ بين الغلوّ والإفراطِ من أخرى، وبذلك انحاز الغلو والإفراط إلى مستوى منتهى الغاية (جـ) يطرح السؤالُ نفسَهُ: لماذا يسعى مَنْ سعى من الشعراءِ إلى الغلوّ؟ وتتجلّى الإجابةُ في: أنَّ شعراءَ ذلكَ المذهبِ "ممَّنَ ذهبَ إلى الغلوّ، إنَّما أرادوا به المبالغةَ"[1]، ولكنْ ما المقصدُ الفنّيُّ للمبالغةِ؟ ويجيبُ قدامةُ: "وكلُّ فريق إذا أتى مِنَ المبالغةِ والغلوّ بما يخرجُ عن الموجودِ ويدخل في بابِ المعدومِ، فإنَّما يريدُ به المثلَ وبلوغَ النهايةِ في النعتِ"[2]، وكأن مصطلح المبالغة ينهض كإطار عام للدلالة التي تجاوزت الحد الأوسط، ضامة إليها علائقها. ويؤكدُ: "فكلُّ غالٍ مفرطٍ في الغلوّ إذا أتى بما يخرجُ عن الموجودِ، فإنَّما يذهب فيه إلى تصييرِهِ مثلاً"[3].

وعليه، فالمبالغةُ وعلائقُها من غلوٍّ وإفراطٍ، هي عدمُ الاقتصارِ على الحدِّ الأوسطِ، بَلْ الولوجُ في سبيلِ المعنى. ولكن إلى أينَ ولماذا؟ لَقَدْ كانت إجابةُ قدامةَ إلى التحوُّلِ مِنَ الموجودِ للمعدومِ، وذلكَ لبلوغِ أعلى أفقٍ في المعنى. وبذلكَ يكونُ ما طرحَهُ معجمُ مصطلحاتِ علمِ الشعرِ العربيِّ غيرَ متحالفٍ مع الصوابِ؛ إذ أشارَ إلى أنَّ قدامةَ قد عَرَّفَ المبالغةَ "كصفةٍ من صفاتِ المعنى قَدْ يصلُ إلى حدِ كونِهِ أحدَ عيوبِه"[4]، ومن ثَمَّ فالمبالغةُ قد تستحيلُ عيبًا من عيوبِ المعاني فيما طرحه قدامةُ، وهذا يتنافرُ مع ما تقدمَ من جعل قدامةَ المبالغةَ والغلوَّ هما سبيلُ بلوغِ النهايةِ في النعتِ، وما سيلي من أنَّ الغلوَّ عندَهُ أجودُ المذهبين.

وكذلك يجعلُها المعجمُ عينَهُ "البلوغَ في وصفِ الشيء حدًا يصلُ بهِ إلى المجاوزةِ لوسط[5] الذهبيِّ الذي نادى به أرسطو من قبل"[6]، ويبدو لدينا أن المعجمَ المذكورَ آنفًا قد وَهِمَ في هذهِ العبارةِ، فالحدُّ الأوسطُ الذي نعتَهُ بالوسطِ الذهبيِّ لا يتيسرُ قبولُهُ دونَ مناقشةٍ، لا سيَّما والمعجمُ إنَّما يعرضُ لوجهةِ نظرِ قدامةَ، فإذا كانَ (الوسطُ الذهبيُّ) عينَ المطلوب - من وجهةِ نظرِ قدامةَ - كما طرحَها المعجمُ - وذلك يفسرُ نعتَه بالذهبيِّ - فإنَّ مجاوزةَ عينِ المطلوبِ/ الوسطِ الذهبيِّ يُعدّ عيبًا، وهذا ما يتناقضُ مع

(١) نقد الشعر، ص ٦٢ .

(٢) نقد الشعر، ص ٦٢ .

(٣) نقد الشعر، ص ٦٤ .

(٤) معجم مصطلحات علم الشعر العربي، ص ٢٣ .

(٥) كذا بالأصل ولعل الصواب: للوسط الذهبي.

(٦) معجم مصطلحات علم الشعر العربي. ص ٢٣ .

موقفِ قدامة عينِهِ من اختيارِهِ لمذهبِ الغلوِّ - كما سيأتي - على الاقتصارِ على الحدِّ الأوسطِ الذي نعته المعجمُ بالوسطِ الذهبيِّ.

ولعلَّ علَّةَ الوهمِ راجعةٌ إلى تلقّي المعجمِ لقولِ قدامةَ: "إنَّ كلَّ واحدةٍ من هذه الفضائلِ الأربعِ المتقدمِ ذكرُها، وسطٌ بين طرفينِ مذمومين"[1]، والفضائلُ الأربعُ المشارُ إليها في قولِ قدامةَ "هي: العقلُ والشجاعةُ والعدلُ والعفةُ"[2]، ونحن نتفهمُ كيفَ يمكنُ أن تكونَ هذه الفضائلُ وسطًا بين مذمومين، ولا نتفهمُ قياسَ ذلكَ على كل المعاني، بحيثُ يصبحُ مجاوزةُ هذه المعاني انحرافًا نحوَ أحدِ المذمومين، وذلكَ قياسُ المعجمِ!

ويبدو أنَّهُ ليسَ مذهبَهُ فقط بل مذهبُ النخبةِ - في رأيِهِ - من البلاغيينَ والنقادِ، قال: "إنَّ الغلوَّ عندي أجودُ المذهبين، وهو ما ذهبَ إليه أهلُ الفهمِ بالشعرِ والشعراءِ قديمًا"[3] وتتجلى مقولةُ "أحسنُ الشعرِ أكذبُهُ"[4] كمقولةٍ متبناة من هذه النخبةِ التي ترى تجاوزَ واقعين في أثناء معالجةِ الظاهرةِ الأدبيةِ: واقعُ الحياةِ المعيشِ، والواقعُ العقليُّ، وبذلك تتحولُ الأبعادُ الإنتاجيّة من نصوصٍ يتسلطُ عليها إمكانُ القبولِ العقليِّ والتحققِ الواقعيِّ، فتتحررُ من سلطَتَي الاجتماعيِّ والعقليِّ، وتسلم قيادها إلى آفاقِ التخييلِ، وينفتحُ السبيلُ إلى المبالغةِ وعلائقِها مِنْ إيغالٍ وغلوٍّ وإفراطٍ وتتميمٍ...

أما فيما يخص الإغراق فإن الناقد يقبل في سياقِ المديح اقتصارَ الشاعرِ على المدح بفضيلةٍ أو اثنتين فقط، ولكنْ ما منهجُ التعاطي مع تلك الفضيلةِ - محورِ المديح - ومتى يجودُ المديحُ؟ "يجود المديحُ ... كلَّما أُغْرِقَ في أوصافِ الفضيلةِ، وأُتِيَ بجميعِ خواصِّها أو أكثرِها"[5]. وذلك حين يجمع للقائد في مديحه مع نعوت البأس والنجدة "المدحُ بالجودِ والسماحةِ، والتخرُّقُ في البذلِ والعطيَّةِ، كان المديحُ حسنًا والنعتُ تامًّا"[6].

وإذا كان مبتدأُ قدامةَ هو معالجةُ اتِّجاهَي الفنِّ المتمثلين في: الغلوِّ، والاقتصارِ على الحدِّ الأوسطِ، فإنَّ قدامةَ يماهي بينَ الغلوِّ والإفراطِ في قولِهِ: "ومنهم من يفرطُ في ذكرِ نقيصةٍ واحدةٍ، كما يغلو عند المدحِ في فضيلةٍ واحدةٍ"[7]، فهل يطّردُ القياسُ،

(١) نقد الشعر، ص ٦٨ .

(٢) نقد الشعر، ص ٦٦ .

(٣) نقد الشعر، ص ٦٢ .

(٤) نقد الشعر، ص ٧٠ .

(٥) نقد الشعر، ص ٨١ .

(٦) نقد الشعر، ص ٨٥ .

(٧) نقد الشعر، ص ٩٩ .

وينحازُ دالُّ الإفراطِ إلى دالّ الحدِّ الأوسطِ فيتطابقا أو يتشابها؟

ويطّردُ مرتكزُ المعنى لدى قدامةَ، مع غرضِ النسيب، حيثُ يطالبُ بالمبالغةِ وعلائقِها عبرَ الدالّ والمدلولِ، قال: "فيجبُ أن يكونَ النسيبُ الذي يتمُّ بهِ الغرضُ هو ما كثرتْ فيه الأدلّةُ على التهالُكِ في الصبابَةِ، وتظاهرتْ فيهِ الشواهدُ على إفراطِ الوجدِ واللوعةِ، وما كانَ فيهِ من التصابي والرقّةِ"[١].

إنه بذلك ينحاز إلى مستوى منتهى الغاية، والبحث عن استقصاء المعاني المتاحة لتتقاطع علائق المبالغة في هذا المستوى، ومن ثم نقترب من تعليل ظاهرة الخلط في مصطلح المبالغة وعلائقها؛ حيث صدرت العلائق عن مستوى واحد من خط المبالغة.

وبينما عُدَّ قدامةُ من أشهرِ مناصري المبالغةِ وعلائقِها، فَقَدْ أهملَ ذكرَ صلتِها بالتتميمِ حالَ درسِهِ لذلك الأخيرِ، وقد حدَّهُ بقوله: "أن يذكرَ الشاعرُ المعنى، فلا يدعُ من الأحوالِ التي تتم بها صحتُه وتكملُ معها جودتُهُ شيئًا إلا أتى به"[٢]، وقَدْ أشارَ ابنُ الأثيرِ في درسِهِ للتتميم إلى علاقتِهِ بالمبالغةِ؛ إذ تنهضُ كأحدِ هدفين يسعى إلى تحقيقهما: المبالغةُ والاحتراسُ من التقصير[٣]. وتلك العلاقةُ التي ذكرها ابنُ الأثيرِ وَهِمَ شوقي ضيف ونسبها إلى قدامةَ حيثُ يقولُ عنه: "ويتحدثُ بعدَهُ عن التتميم وهو أن يذكرَ الشاعرُ معنى ولا يدع شيئًا يتمم به صحتَهُ وجودتَهُ إلا أتى به، إما بقصدِ المبالغة، وإما بقصدِ الاحتياطِ"[٤]. فكانت العبارة الأخيرة (إما بقصد المبالغة، وإما بقصد الاحتياط) زيادةً من لدن الناقدِ نسبها لقدامةَ وليست منه في شيء!

ثم يقصد قدامة إلى دراسة المبالغةِ، التي تُعدُّ الفضاءَ الذي يتقاطعُ مَعَهُ ويتعالقُ بهِ غيرُهُ مِنَ النعوتِ المشابهةِ، ويحدُّها بقولِهِ: "أنْ يذكرَ الشاعرُ حالاً من الأحوالِ في شعرٍ لو وقفَ عليها لأجزأهُ ذلك في الغرض الذي قصدَهُ، فلا يقفُ حتى يزيد في معنى ما ذكرَهُ من تلك الحالِ ما يكون أبلغَ فيما قصدَ له"(٥). ومن شواهده عليها قول عمير بن الأَيْهَم التَّغلبيّ:

وَنُكْرِمُ جارَنا ما دامَ فِينا وَنُتْبِعُهُ الكَرامَةَ حَيْثُ مالا[٦]

(١) نقد الشعر، ص ١٢٣ .

(٢) نقد الشعر، ص ١٣٧ .

(٣) كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب، لضياء الدين بن الأثير، ، ط:١، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٤، ص ٢٢٧ .

(٤) البلاغة تطور وتاريخ، ص ٨٨ .

(٥) نقد الشعر، ص ١٤١ .

(٦) نقد الشعر، ص ١٤١ .

قال: "فإكرامهم للجارِ، ما دام فيهم، من الأخلاقِ الجميلةِ الموصوفةِ. وإتباعُهم إياه الكرامةَ حيثُ كانَ من المبالغةِ في الجميلِ"[١]، فالمبالغةُ إذنْ تدفعُ إلى الولوجِ في سبيلِ المعنى لإدراكِ آفاقٍ أرحبَ تكرسُ الدلالةَ وتنمِّيها وتعمِّقُها. هذا ولم يتعدَّ قدامةُ، في ذلك السياقِ، الحديثَ عن المبالغةِ، التي ذكرَها مفردةً، ومنعوتةً بالشدَّةِ قال: "والمبالغةُ الشديدةُ في هذا الشعرِ هي في قولِه ..." [٢]، ونعتَها أخرى بنعتين، قال: "...فهذه مبالغةٌ مضاعفةٌ مكررةٌ"[٣]، ولم يستبدلْ بأيٍّ منهما مصطلحًا يفيدُ التزيُّدَ منها، وأردفَ المبالغةَ بالتوكيدِ في موضعٍ ثالثٍ، على أنَّهُ لم يأتِ ذكرٌ ما للمصطلحاتِ التي تنهضُ كعلائقَ للمبالغةِ، بينما ذكرَ شوقي ضيف في موضعِ معالجتِهِ وليس في سياقِ درسِهِ لكتابِ قدامة، أنَّه "يجعلُها في مرتبةٍ أقلَّ من الغلوِّ الذي يبنى على الإفراطِ الشديدِ"[٤].

أما فيما يخصُّ الإيغالَ فَقَدْ اطّردَ نهجُ قدامةَ بتجليةِ دلالةِ الدالِّ، قال: "أن يأتي الشاعرُ بالمعنى في البيتِ تامًّا من غيرِ أن يكونَ للقافيةِ فيما ذكرَهُ صنعٌ، ثم يأتي بها لحاجةِ الشعرِ، في أن يكون شعرًا، إليها، فيزيدُ بمعناها في تجويدِ ما ذكره في البيتِ"[٥].

وبينما يتطابقُ غيرُ شاهدٍ من شواهدِ قدامةَ على الإيغالِ مع بعضِ البلاغيينَ من أمثالِ ابنِ الأثيرِ، كانتخابهم قولَ امرئِ القيسِ:

كَأَنَّ عُيونَ الوَحْشِ حَوْلَ خِبائِنا ... وَأَرْجُلِنا الجَزْعُ الّذي لَمْ يُثَقَّبِ[٦]

إلا أنَّهُ لا يرى علاقةً بين الإيغالِ والمبالغةِ مع اقترابِهِ من دلالتِها في تعليقِهِ على بيتٍ آخرَ لامرئِ القيسِ، حيثُ قالَ: "... أوغلَ إيغالاً زادَ بِهِ في المعنى..."[٧]. ومعلومٌ أنَّ

(١) نقد الشعر، ص ١٤١ .
(٢) نقد الشعر، ص ١٤٢ .
(٣) نقد الشعر، ص ١٤٢ .
(٤) البلاغة تطور وتاريخ، ص ٨٨ .
(٥) نقد الشعر، ص ١٦٩ .
(٦) نقد الشعر، ص ١٦٩، والبيت في الديوان: وأرحلنا الجزع الذي لم يثقّب، بالحاء المهملة في (أرحلنا) وهو الصواب، وما أثبته محقق نقد الشعر لقدامة، تصحيف، وليس للبيت رواية أخرى. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط:٥، القاهرة، دار المعارف، د.ت، ص ٥٣ والبيت برقم ٥٠ ؛ وديوان امرئ القيس وملحقاته، تحقيق: أنور عليان أبو سويلم ومحمد علي الشوابكة، ط:١، الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٠م، ٤٠٢/١ والبيت برقم ٥٨؛ وشرح ديوان امرئ القيس ويليه أخبار المراقسة وأشعارهم وأخبار النوابغ وآثارهم في الجاهلية وصدر الإسلام، تحقيق: حسن السندوبي وأسامة صلاح الدين منيمنة، ط:١، بيروت، دار إحياء العلوم، ١٩٩١م، ص ٧١، والبيت برقم ٥٨ .
(٧) نقد الشعر، ص ١٧٠ .

زيادةَ المعنى، والبحثَ عَنْ آفاقٍ جديدةٍ لهُ هو غايةُ المبالغةِ، في حين أثبتَ ذلك غيرُهُ، من مثلِ ابنِ الأثيرِ إذ جعلَ الإيغالَ ضربًا من ضروبِ المبالغة[1]. وذلكَ الإهمالُ من لدن الناقدِ في بيانِ علائقِ المبالغةِ لم يكنْ منتظرًا، لا سيَّما وقَدْ احتفى بمعالجةِ الغلوِّ فيما سبق؛ وتابعَه شوقي ضيف في إهمالِ رصدِ هذا الإجراءِ من لدن قدامةَ - إجراءِ بيانِ العلائقِ - ولم يشرْ كذلك إلى هذا التقاطعِ في الدلالةِ بين المبالغةِ وعلائقها[2].

وفي درس قدامة (الإيقاعِ الممتنعِ) ومن بعدِهِ (مخالفةُ العرفِ) يعمدُ إلى تقويضِ آفاقِ المبالغةِ وعلائقها؛ إذ يقصي عن فضائها كلَّ تجاوزٍ في نعتِ شيءٍ حالَ خروجهِ عن طباعهِ؛ ولذا رفضَ قولَ أبي نواس:

يا أمـــــينَ اللّهِ عِشْ أَبَدًا   دُمْ عَلَى الأَيّامِ والزَّمَنِ[3]

وعلّق قائلاً: "إن هذا وما أشبهه ليس غلوًا ولا إفراطًا، بل خروجًا عن حدِّ الغلوِّ الذي يجوزُ أن يقعَ إلى حدِّ الممتنعِ الذي لا يجوزُ أن يقعَ"[4]، ولعله بذلك يقصد الإحالة دون ذكرها كدالٍ. ويضيفُ علةً أخرى في سياقِ معالجتِهِ التطبيقيَّةِ للبيتِ سالفِ الذكرِ، وهو خروجُ المعنى عن طباعِ ما نُسِبَ إليهِ، وفي استكمالِ تعقيبهِ على بيتِ أبي نواس يقولُ: "وليس في طباعِ الإنسانِ أن يعيشَ أبدًا، وأيضًا فإذا كنّا قد قدَّمْنا أنَّ مخارجَ الغلوِّ إنَّما هي على "يكادُ" وليس في قولِ أبي نواس: «عش أبدًا» موضعٌ يحسنُ فيه"[5]. ونذهب إلى أن قريحةَ الشاعرِ أبدعتْ هذا المعنى الذي لا يعرفُ قيودَ النقدِ ومعاييرَهُ الصارمَةَ التي اصطنعها بعض النقاد، وبذلك سبقَ الإبداعُ المتابعةَ النقديَّةَ ولم يعترفْ بهذه الحدودِ، التي سرعانَ ما يقفزُ عليها جيلٌ مجددٌ من النقادِ.

وَقَدْ عدَّ قدامةُ في عيوبِ المعاني "مخالفةَ العرفِ والإتيانَ بما ليس في العادةِ والطبع"[6]، وهو بذلك يرفضُ قولَ الحكمِ الخُضْرِيِّ:

كانَتْ بَنُو غالِبٍ لأمّتِها   كَالغَيْثِ في كُلِّ ساعَةٍ يَكِفُ[7]

---

(١) كفاية الطالب، ص ٢٣٥ .

(٢) البلاغة تطور وتاريخ، ص ٨٩ .

(٣) نقد الشعر، ص ٢١٣ .

(٤) نقد الشعر، ص ٢١٣، ٢١٤ .

(٥) نقد الشعر، ص ٢١٤ .

(٦) نقد الشعر، ص ٢١٥ .

(٧) نقد الشعر، ص ٢١٥ .

قال: "فليس في المعهودِ أن يكونَ الغيثُ واكفًا في كلِّ ساعةٍ"[1]، ومن المعلوم أنَّهُ ليس معهودًا، ولكنَّ ثمةَ إمكانيةً لتلقيه عبرَ معلوميَّةِ المبالغةِ ومتقاطعاتها، لكنَّ الناقدَ الذي انتصرَ للغلوِّ في مقابلِ الحدِّ الأوسطِ لم تطّردْ متواليتُهُ؛ حيثُ أهملَ وصلَ فضاءِ المبالغةِ ببقيةِ الفضاءاتِ المتعالقةِ معها، ثم حدَّ حدودًا، قد تبدو متعسفةً، لفضاءاتِ علائقِ المبالغةِ من غلوٍّ وإفراطٍ.

وبينما رفضَ قدامةُ - كما مرَّ - انضواءَ الممتنعِ الذي لا يجوزُ أن يقعَ في فضاءِ المبالغةِ وعلائقِها، وكذا ما خالفَ العرفَ، فَقَدْ ذكرَ معجمُ مصطلحات الشعرِ العربيِّ انقسامَ المبالغةِ إلى ثلاثةِ أنواعٍ: "التبليغُ: وهو ما كانَ التجاوزُ فيه ممكنًا عقلاً وعادةً. والغلوُّ: وهو ما كان التجاوزُ فيهِ ممكنًا عقلاً لا عادةً. وهما النوعان المقبولان من المبالغة. أمّا الإغراقُ: فهو ما كان مستحيلاً عقلاً وعادةً وهو مذمومٌ"[2]. ولا تتفق معطياتُ ذلك التقسيمِ مع موقفِ قدامةَ من إيقاعِ الممتنعِ ومخالفةِ العرفِ، بالإضافةِ إلى عدمِ وقوفِنا على ذلك التقسيمِ فيما طالعناه من مادةِ الكتابِ، ولعلَّ المصنفَ قد وهمَ في نسبةِ هذا التقسيمِ إلى قدامةَ.

ومهما يكنْ فَقَدْ أسهمَ قدامةُ بهذا التنظيرِ والتطبيقِ في دعمِ الحراكِ النقديِّ، والنهوضِ ببنيةِ الجهازِ البلاغيِّ، وذلك العطاءُ كان لا بدَّ أن يشوبه قصورٌ، ربما نكونُ قد وقفنا عليه.

تيار مجهود النقد المنهجي

وفي منحىً آخر نقف على تعريف أسامة بن منقذ للمبالغة بقولِهِ: "إنَّ المعنى إذا زاد عن التمامِ سُمِّي مبالغةً"[3]. وهنا نلحظ مقامات الدلالة، في تعريفه، فمعالجة المعنى مقام، يعلوه مقام تمام المعنى، يفوقه مقام الزيادة. ويجوس ابن منقذ خلال المجهود النقدي راصدًا الظاهرة، آخذًا على النقاد ذلك الخلط المصطلحي في معالجتهم لمصطلح المبالغة إذ يقول: "وقد اختلفتْ ألفاظُهُ في كتبهم، فسمّاه قومٌ: الإفراطَ والغلوَّ والإيغالَ والمبالغةَ"[4]، فهم يعالجونَ المدلولَ بدوال مختلفةٍ، من مثل ما

---

(١) نقد الشعر، ص ٢١٥ .

(٢) معجم مصطلحات علم الشعر العربي، ص ٢٤ .

(٣) البديع في نقد الشعر، لأسامة بن منقذ، تحقيق: أحمد أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، لا: ط، القاهرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، د: ت ص ١٠٤ .

(٤) البديع في نقد الشعر، ص ١٠٤ .

استشهد به أحدهم: "بالغ في الأمر يبالغ فيه إذا أفرط وأغرق واستفرغ الوسع"(١)، ولعل كثرة المترادفات اللغوية في العربية كان لها أثرها على استخدام هذه الدوال تحت سيطرة فكرة الترادف. غير أن الظاهرة تتكاثر إلى حد يبتعد بها عن العلمية، فقد أُدرج تحت مصطلح المبالغة حال تجليه لفظًا مركبًا كُل من: الإغراق والتداخل والاستظهار والإطناب والسلب والإيجاب، أما عن الإغراق فيندرج تحته الغلو والتجاهل والتجريد والاستثناء(٢)، وفيما يخص الغلو - وهو فرع من الإغراق - "فهو المدعو الإفراط عند قوم"(٣)، وهكذا يتفرع الإغراق عن المبالغة، والغلو عن الإغراق، ثم يترادف الغلو مع الإفراط، فمن تفريع إلى ترادف، نستكشف صورة من صور التعاطي مع دال المبالغة وعلائقه في الدرس البلاغي العربي؛ إذ تهدر الرسوم وتتقاطع الحدود، وهو ما لا يجوز في شأن المصطلح.

أما عن كينونة المصطلح، فلَهُ عندَهُ درجاتٌ، قال: "وبعضُهُ أرفعُ مِنْ بعض"(٤)، وهذه إشارة إلى فكرة المقامات الدلالية التي وقفنا عليها في حده الاصطلاحي للمصطلح. وهي فكرة تحيلنا على مقامات الدلالة التي أنتجتها الحفريات المعجمية في صدر البحث. وقَدْ نقلَ مطلوبٌ نصوصَ أسامةَ السابقةَ التي أثبتناها، ولكنَّهُ لم يعلقْ عليها، ولم يقفْ على غيرِها(٥)، بينما سَكَتَ بدوي طبانة عَنْ ذكرِ ما يتعلقُ بمعالجةِ المصطلحِ لدى ذلك الناقدِ(٦).

هذا، وقَدْ أضافَ ابن منقذ ما قَدْ يشيرُ إلى تبويبِهِ للمبالغةِ من جهة المعاني التي تخرجُ إليها تلك المبالغةُ، وذلك من مثلِ قولِهِ ـ بعدَ ما ذكرَ عددًا من الشواهدِ على المبالغةِ من القرآن والشعر وأقوالِ العربِ ـ: "ومن الهزلِ في هذا البابِ ما رواه ..."(٧)، وقولِهِ كذلك: "ومِنَ المبالغةِ في القناعةِ حتى صارَ الشيءُ ضدهُ، كما أن الزيادةَ في الحدِّ نقصٌ في المحدودِ ..." (٨).

(١) المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، لأبي محمد القاسم الأنصاري السجلماسي، تحقيق: علال الغازي، ط: ١، الرباط، مكتبة المعارف، ١٩٨٠، ص ٢٧١ .

(٢) السابق، ص ٢٧٣ .

(٣) نفسه، الصحيفة نفسها.

(٤) البديع في نقد الشعر، ص ١٠٤ .

(٥) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ١٨٥/٣ .

(٦) معجم البلاغة العربية، ص ٩٠-٩٣ .

(٧) البديع في نقد الشعر، ص ١٠٦ .

(٨) البديع في نقد الشعر، ص ١٠٨ .

وكما رصدَ الناقدُ الخلطَ في المعالجةِ المصطلحيَّةِ من لدنْ النقادِ، فيبدو أنه لم يسلمْ هو الآخرُ من ذلك، فالإغراقُ عندَهُ: "أن يُبالغَ في الشيء بلفظه ومعناه"[1]، ومن ثَمَّ فالإغراق كدالٍّ يتقاطع في مدلوله مع المبالغةِ، بل يتعدى الأمرُ إلى عَدِّ الإغراق مُحْتَويًا للمبالغة التي تشمله، فهذه الأخيرة تتصل بالمعنى، بينما يتصل الإغراق بالمعنى والمبنى معًا، واستشهد ابن منقذ على الإغراقِ بقول المتنبي:

عَهدِي بِمَعْرَكَةِ الأَميرِ وَخَيلِهِ فِي النَّقْعِ مُحْجِمَةٌ عَنِ الإحْجامِ[2]

وكذلك بما نسبه إلى بعض العلماء "ليس معي من العلمِ إلا أنّي أعلمُ أنّي لا أعلمُ"[3].

ولعلَّ المبالغةَ في اللفظِ هي ما عُرفَ بالمعاظلةِ، وهي ذلك التعقيدُ اللفظيُّ الذي يسعى الشعراءُ وغيرُهم إلى معالجتهِ، فيميّزُ النصَّ بإحدى الإضافاتِ.

تيار مجهود النقد المنهجي المتأخر

أما فيما يخصُّ المعالجة البلاغية المتأخرة نسبيًا، فَقَدْ عالجَ ضياءُ الدين بنُ الأثيرِ في كتابهِ (كفايةُ الطالب في نقدِ كلامِ الشاعرِ والكاتب) المبالغةَ وعلائقَها من الإيغال والغلوِّ، وقَدْ أشارَ، كذلك، إلى تعالقِ التتميم بالمبالغةِ فجعلَهُ أحدَ ضروبِها، ولا شكَّ أنَّ معالجتَهُ التتميمَ كانتْ على اعتبارهِ أحَدَ العناصرِ الإيجابيَّةِ في بنيةِ الخطاب العربيِّ، أو جهازِهِ البلاغيِّ، وهذا دعمٌ للمبالغةِ، ولكنَّها - ولا شكَّ - المبالغةُ (غيرُ البعيدةِ) ولكنَّ المُصنفَ في إشارتِهِ للمبالغةِ حالَ معالجتِهِ للتتميمِ لم ينعتْها لا بقريبةٍ ولا بعيدةٍ ! قال معلّقًا على قولِ زهير:

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلَى عِلاَّتِهِ هَرِمًا يَلْقَ السَّماحَةَ مِنْهُ والنَّدَى خُلُقًا[4]

"قولُهُ: "على علاّتِهِ" مبالغةٌ وتتميمٌ عجيبٌ"[5]، وهو الموقفُ عينُهُ في معالجتهِ للآيةِ القرآنيَّةِ ?وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا[6]، قال: "فقوله ﴿عَلَى حُبِّهِ﴾ تتميمٌ، ومبالغةٌ في قولِ من قالَ إنَّ الهاءَ ضميرُ الطعام"[7]، وبذلكَ لَمْ يطّردْ إجراءُ

(١) البديع في نقد الشعر، ص ٨٣ .
(٢) البديع في نقد الشعر، ص ٨٤ .
(٣) البديع في نقد الشعر، ص ٨٤ .
(٤) كفاية الطالب، ص ٢٢٨ .
(٥) كفاية الطالب، ص ٢٢٨ .
(٦) سورة الإنسان، آية ٨ .
(٧) كفاية الطالب، ص ٢٢٨ .

المصنِّفِ المتعلقُ بالاحتراس من المبالغةِ المنطويةِ على (بُعْد)، ولا نرى أنَّ مسوِّغَهُ في ذلك هو بُعدُ بابِ التتميمِ عن البعدِ والإحالةِ، فيما قَدْ يتصورُ بعض القراءِ، لا سيّما أن الرجل يعرِّفُ التتميمَ بقولِهِ: "أنْ تأخذَ في معنى فتتوهمُ أنَّ السامعَ لا يتصورُهُ، فتعمدُ إليه، فلا تدع شيئًا تتمُّ بِهِ حسنَهُ حتى توردَهُ، إما مبالغةً، وإما احتياطًا واحتراسًا من التقصيرِ"[1] على أننًا نرى أنَّ كلَّ الشعراءِ، حتى الذين أوغلوا في الإحالةِ، إنما كانَ تصورُهم أنهم يحسِّنونَ شعرَهم.

وفيما يخصُّ (الإيغالَ) أحدَ علائقِ المبالغةِ، فهو عندَهُ أحدُ ضروبها، وهو يتقاطعُ مَعَ التتميمِ إلا في موقعِ كلٍّ منهما، من البيتِ، فالإيغالُ موقعُهُ القافيةُ، بينما التتميمُ ما دونَ ذلك، قال: "وهو ضربٌ من ضروبِ المبالغةِ ... وليس بينَهُ وبينَ التتميمِ كثيرُ فرقٍ، إلاّ أنَّ هذا في القافيةِ، وذاك في حشوِ البيتِ"[2].

وقَدْ أشارَ المُصنِّفُ إلى مخالفةِ فريقِ الحاتميِّ في المصطلحِ، ولَمْ يؤاخذْهم على ذلكَ، ولَمْ ينتصرْ للإيغالِ - مختارهِ من الدوالِّ - بَلْ شرعَ في شرحِ المدلولِ عبرَ معالجةِ الدالِّ الذي لم يختَرْهُ، قال: "والحاتميُّ وأصحابُهُ يسمونَه التبليغَ، وهو تفعيلٌ من بلوغِ الغايةِ، وهذا يدل على أنَّهُ ضربٌ من المبالغةِ"[3].

ويعودُ إلى دالِّهِ فيقولُ: "واشتقاقُهُ من أوغَلَ في الأرضِ إذا أبعدَ فيها، وكلُّ داخلٍ في شيءٍ دخولَ مستعجلٍ فَقَدْ أوغلَ فيهِ، فعلى القولِ الأوّلِ كأنَّ الشاعرَ أبعَد في المبالَغةِ، وذهبَ فيها كلَّ مذهبٍ، وعلى الثاني كأنَّهُ أسرعَ الدخولَ في المبالغةِ بمبادرتِهِ هذه القافيةَ"[4]، وهو بذلكَ يؤكدُ على أهميَّةِ فهمِ المستوى المعجميِّ لدعمِ المستوى الاصطلاحيِّ للدّالِّ، على أنَّنا نرى شيئًا من التعسفِ في القولِ بأنَّ: إسراعَ الدخولِ في المبالغةِ أحدُ معنيي الإيغالِ، وقَدْ وردَ: "والإيغالُ: السيرُ السريعُ، وقيل: الشديدُ والإمعانُ في السيرِ ... وأوغلَ القومُ إذا أمعنوا في سيرِهم داخلينَ بينَ ظهرانَي الجبالِ، أو في أرضِ العدوِّ"[5]. ويبدو أن حبَّ التزيُّدِ هو الذي دفع المصنِّفَ إلى تقسيمِ المعطى إلى اثنينِ ليحوزَ سبقًا في التوسعِ في دلالةِ الإيغالِ حيثُ اختارَ: الإبعادَ، والإسراعَ، فالرأيُ أنَّ التعاطي مع الدلالةِ القائلةِ: السيرُ الشديدُ والإمعانُ فيه، ويؤيدُه ما جاءَ بعدَه من قولِهِ:

---

(١) كفاية الطالب، ص ٢٢٧ .
(٢) كفاية الطالب، ص ٢٣٥ .
(٣) كفاية الطالب، ص ٢٣٥ .
(٤) كفاية الطالب، ص ٢٣٥ .
(٥) لسان العرب، مادة (وغل).

"وأوغلَ القومُ إذا أمعنوا ..."(١)، بل إن دلالةَ السيرِ السريع تؤولُ على الراجح لدينا إلى الإنجازِ في المسيرِ الذي يوصفُ بأنَّهُ إمعانٌ في السيرِ. إذ لا فائدةَ مقبولةً منَ التفسيرِ الثاني الذي يرى فيه أنَّ الإيغالَ سرعةُ الدخولِ في المبالغةِ، وذلك لأنَّهُ لَمْ يجعلْ ورودَ الإيغالِ في صدرِ القصيدةِ أولى من بقيَّةِ أجزائِها، وإلا فما معنى سرعةِ الدخولِ في المبالغةِ؟

ويتأكدُ، كذلكَ، موقفُهُ الإيجابيُّ من الإيغالِ بقولِهِ: "وفي الإتيانِ بهِ دليلٌ على حذقِ الشاعرِ، لأنَّ كلامَهُ ينقضي قبلَ القافيةِ، فإذا احتاجَ إليها أفادَ بها معنى"(٢)، ومن شواهدِهِ على الإيغالِ قولُ امرئِ القيس:

إذا ما جَرَى شَأْوَينِ وابتلَّ عِطْفُهُ تَقُولُ هَزِيزُ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ(٣)

وقدْ عبّرَ ابنُ الأثيرِ عن الإيغالِ في تعليقِهِ على البيتِ، فقالَ: "فبالغَ بأنْ جعلَهُ على هذه الصفةِ بعدَ أن يجريَ شأوين ... ثم زادَ إيغالاً في المبالغةِ ..."(٤)، فأبعدَ في المعنى، وذهبَ فيهِ كلَّ مذهبٍ، أي تعمقَ في مبالغتِهِ، ولا نستطيعُ أن نصفَهُ بالإسراعِ فيها.

أمَّا بابُ الغلوِّ، وهو رابعُ الأبوابِ المتقاطعةِ مع مصطلح المبالغة لدى ابن الأثيرِ، فيرصدُ من دوالِّه المتداولةِ لدى البلاغيينَ والنقادِ الإغراقَ والإفراطَ(٥)، ثم يعرِّجُ على المستوى المعجميِّ للمصطلح: "واشتقاقُهُ من غَلْوةِ السهم، وهي مدى رميتِهِ، يقال: غاليتُ فلانًا مغالاةً وغِلاءً إذا اختبرتما أيُّكما أبعدُ غَلْوَةَ سَهْمٍ"(٦)، قال في لسانِ العربِ: "والغُلُوُّ: الإعداءُ. وغلا بالسهمِ يغلو غَلْوًا وغُلُوًّا، وغالى بِهِ غِلاءً: رفعَ يدَهُ يريدُ بِهِ أقصى الغايةِ وهو من التجاوزِ"(٧).

والمادةُ اللغويَّةُ دونَ تعليقِ المصنف لا تؤدي معنى التجاوزِ، فيمكننا تقبُّلُ (أقصى الغايةِ) على اعتبارِهِ مبالغةً في معالجةِ الدلالةِ، فالغايةُ لها أقصى وأدنى، ومحاولةُ الوصولِ إلى أقصى الغايةِ ليس تجاوزًا لأبعادِ الغايةِ. ويعودُ في تفصيلٍ آخرَ - على

(١) لسان العرب مادة (وغل).
(٢) كفاية الطالب، ص ٢٣٥ .
(٣) كفاية الطالب، ص ٢٣٥ .
(٤) كفاية الطالب، ص ٢٣٥ .
(٥) كفاية الطالب، ص ٢٣٧ .
(٦) كفاية الطالب، ص ٢٣٧ .
(٧) لسان العرب. مادة (غلا).

سبيلِ المثالِ - يقولُ: "وغلا في الدينِ والأَمْرِ يَغْلُو غُلُوًا: جَاوزَ حدَّه. وفي التنزيل: "لا تغلوا في دينكم"[١]. ولعلَّ هذا التفصيلَ يؤكدُ التجاوزَ كما وردتْ بذلك المادةُ، ولكنَّ شاهدَ المادَّةِ المرتكزةِ عليه، وهو النَّصُّ القرآنيُّ يصفُ هذا الغلوَّ بـ (غير الحق) فهل لمسارِ المخاطبينَ الضالِّ جاءَ النهيُ عن الوصولِ لأقصى الغايةِ؟ فإذا كانَ ذلك كذلك فبدونِ التتمةِ (غير الحق) لا يبدو للدلالةِ نهوضٌ في فضاءِ التجاوزِ المنهيِّ عنه، ومن ثَمَّ المرفوضُ. وعليه، فالسؤالُ الذي يطرحُ نفسَهُ، بأيِّ دلالةٍ تلقَّى البلاغيونَ والنقّادُ هذا الدالَّ؟ ويستجيبُ ابنُ الأثيرِ في معالجتِهِ اللغويَّةِ لتوسعِ الجهازِ البلاغيِّ في المصطلح، وذلك فيما يتصلُ بالإغراقِ، قالَ: "والإغراقُ أصلُهُ في الرمي أيضًا، وهو أنْ يجذبَ السهمَ في الوترِ عند النزعِ حتى يستغرقَ جميعَهُ، وذلك لبُعدِ الغرضِ الذي يُرمى"[٢]، وعليه فإنَّ أيًا من المادتينِ اللتينِ عالجَهما المصنفُ معجميًا: الغلوُّ والإغراقُ. لم يُفِدْ تجاوزَ الحدِّ، قد يكون هناك نظر في هذه النتيجة؛ لأن الغُلُو فيه معنى مجاوزة الحد بناءً على التعليق السابق ويؤيده قوله في القاموس المحيط: «غلا في الأمر غلوًا: جاوز حده»[٣]، ويؤيده قوله في لسان العرب في الإغراق: «وأغرق في الشيء جاوز الحد».

ويخرجُ إلى المعالجةِ الاصطلاحيَّةِ، فيحددُ المدلولَ عندَ قدامةَ دونَ غيرِهِ منَ البلاغيينَ والنقادِ، فهو "تجاوزُ ما للشيءِ أنْ يكونَ عليه، وليسَ خارجًا عن طباعِه"[٤]. غيرَ أنَّهُ أهملَ ما تممَ بهِ الناقدُ تعريفَهُ وهو قولُهُ: "... وليسَ خارجًا عن طباعِهِ إلى ما لا يجوزُ أنْ يقعَ لَهُ"[٥] فتحديدُ ما يجوزُ وما لا يجوزُ أنْ يقعَ أمرٌ مهمٌّ يؤثرُ في الدلالةِ، ولا يقبلُ إهمالُهُ، ويثبتُ المصنِّفُ شاهدَ قدامةَ مضيفًا إليه بيتًا سبَقهُ، وهو قولُ النّمرِ بن تولب:

أَبْقَى الحَوادِثُ وَالأيّامُ مِنْ نَمِرٍ ... أَسْبادَ سَيْفٍ قَدِيْمٍ أَثْرُهُ بادي

تَظَلُّ تَحْفِرُ عَنْهُ إن ضَرَبْتَ بِهِ ... بَعْدَ الذراعَيْنِ والسّاقَيْنِ والهادي[٦]

ويرصدُ ابنُ الأثيرِ تباينَ موقفِ البلاغيينَ والنقادِ منْهُ، ويزيدُ ما هو أهمُّ: "والناسُ فيهِ مختلفونَ: فمنْ مستحسنٍ قابلٍ، ومستقبِحٍ رادٍّ، ولهُ رسومٌ من وقفَ عندَها سلمَ، ومن

(١) لسان العرب، مادة (غلا).

(٢) لسان العرب، مادة (غلا).

(٣) القاموس المحيط، مادة (غلا).

(٤) لسان العرب، مادة (غلا).

(٥) نقد الشعر، ص ٢١٤ .

(٦) كفاية الطالب، ص ٢٣٧ .

تجاوزَها اتسعتْ له الغايةُ، وأدته الحالُ إلى الإحالةِ، وهي نتيجةُ الإفراطِ، وشعبةٌ من الإغراقِ[١]. والأهمُّ فيما أثبتَهُ في مقولتِهِ السابقةِ هو تلك الرسومُ التي ينبغي أنْ يوقفَ عندَها، وإلا كانت الإحالةُ، ولكن: ما هي تلكَ الرسومُ؟

لم يحدد ابن الأثير الرسومَ، وإنما اكتفى ببعضِ الشواهدِ التي ذكرَ في تضاعيفِها ما أسماه (غلوٌّ مفرطٌ)(٢) ولم ينعتْهُ بالإحالةِ واختصَّ ذلك الوصفَ ببيتِ مهلهلٍ المشهورِ:

فَلَوْلاَ الرِّيحُ أُسْمِعَ مَنْ بِحُجْرٍ صَلِيْلَ الْبِيضِ تُقْرَعُ بِالذُّكُورِ[٣]

ورجعَ ثانيةً فوصفهُ بأنه "أشدُّ غلوًا..."[٤]، دونَ تفعيلِ مصطلحِ الإحالةِ المشارِ إليه سابقًا، إنه يشير إلى أسبابه ودوافعه، وربَّما كانَ لهذهِ الممارسةِ الانطباعيَّةِ أثرٌ في عدمِ نهوضِ جهازٍ مصطلحيٍّ يحظى بعمومِ المقبوليَّةِ لدى النقاد والبلاغيين العرب.

وعُني المصنِّفُ، بعد ذلك، بالإشارةِ إلى أنَّ "المتنبي أكثرُ الناسِ غلوًا، وأبعدُهم فيه همَّةً"[٥]، دونَ تعرض للطائيِّ[٦] بالإشارةِ أو المثالِ مع العلمِ بما للطائيِّ في ذلك من باعٍ قلَّ أن يدانيه فيه أحدٌ.

وآثرَ المصنفُ السلامةَ لنفسِهِ - مُنظِّرًا - وللمتلقِّينَ من المبدعينَ، فأشارَ إلى برِّ الأمانِ - فيما يرى - في شأنِ الغلوِّ، قال: "وأحسنُ الغلوِّ ما نطق فيه بكادَ، أو كأنَّ، أو لو، أو لولا ونحوها ... يسلمُ من قبحِ الغلوِّ، ويدركُ المراد"[٧]، فسبقَ وذكرنا إهمالَهُ للوقوفِ على رسومِ الغلوِّ، ثم هو هنا يحثُّ الشعراءَ على السلامةِ من قبحِ الغلوِّ دونَ أنْ ينظِّرَ في ذلكَ ويجعلُنا نقفُ مَعَهُ على رسومِ ذلك القبحِ، ومع ذلكَ فلا ننكرُ عليه درسَهُ التطبيقيَّ عبرَ مجموعةِ الشواهدِ التي جمعتْ صورًا من مقبولِ الغلوِّ ومرفوضِهِ دونَ كثيرِ تعليقٍ منهُ.

(١) كفاية الطالب، ص ٢٣٨ .

(٢) كفاية الطالب، ص ٢٣٨ .

(٣) كفاية الطالب، ص ٢٣٨ .

(٤) كفاية الطالب، ص ٢٣٨ .

(٥) كفاية الطالب، ص ٢٣٨ .

(٦) تجدر الإشارة إلى جمع غير قليل من الممارسات النقدية القديمة والحديثة بين أبي تمام وأبي الطيب، من مثل: النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام لابن المستوفي، قديمًا؛ وأبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة لمحمد بن شريفة، حديثًا.

(٧) كفاية الطالب، ص ٢٣٩ .

وفي إطار البلاغة القرآنية يشير ابن أبي الإصبع إلى اختلافِ الدوالِّ مع ثباتِ المدلولِ، تبعًا لاختيارِ المتصدينَ للبحثِ من البلاغيينَ والنقادِ. وبينما انتخبَ تسميةَ ابن المعتزِّ للمبحثِ، فقد أثبتَ تعريفَ قدامةَ! قالَ تحت عنوان (الإفراطُ في الصفةِ): "وهذه تسميةُ ابن المعتزِّ، وسمّاهُ قدامةُ المبالغةَ، وسمّاهُ مَنْ بعدَهما: التبليغَ، والناسُ على تسميةِ قدامةَ، وعرّفهُ بأنْ قالَ: "هو أنْ يذكرَ المتكلِّمُ حالاً لو وقفَ عندَها لأجزأتْ، فلا يقفُ عندَها حتى يزيدَ في معنى كلامِهِ ما يكونَ أبلغَ في معنى قصدِهِ"[1].

وإذا تجاوزنا الدوال إلى الدلالة فتواجهنا فكرة الوسطية لدى ابن أبي الإصبع، إذ رفضَ موقف المذهبينِ القائمين منَ المبالغةِ "فقومٌ يرونَ أنَّ أجودَ الشعرِ أكذبُهُ وخيرُ الكلامِ ما بولغَ فيهِ، ويحتجونَ بما جرى بين النابغةِ الذبيانيِّ وبينَ حسّانَ في استدراكِ النابغةِ عليهِ ... وقومٌ يرونَ المبالغةَ من عيوبِ الكلامِ، ولا يرونَ من محاسنِهِ إلاّ ما خرجَ مخرجَ الصدقِ، وجاءَ على منهجِ الحقِّ، ويزعمونَ أنَّ المبالغةَ من ضعفِ المتكلِّمِ ... فإذا عجزَ عن ذلكَ كلِّه أتى بالمبالغةِ لسدِّ خللِهِ، وتتميمِ نقصِهِ، لما فيها من التهويلِ على السامعِ، ويدّعونَ أنَّها ربَّما أحالتْ المعانيَ فأخرجتْها من حدِّ الإمكانِ إلى حدِّ الامتناعِ. وعندي أن المذهبينِ مردودان"[2].

ويعودُ المصنِّفُ إلى طرحِ رؤيتِهِ، يقولُ: "فعائبُ الكلامِ الحسنِ بتركِ المبالغةِ فقط مخطئٌ، وعائبُ المبالغةِ على الإطلاقِ غيرُ مصيبٍ، وخيرُ الأمورِ أوساطُها"[3]، ثم يقولُ: "والمذهبُ المرضيُّ أنَّ المبالغةَ ضربٌ من المحاسنِ، إذا بعدت عن الإغراقِ والغلوِّ، وإن كان الإغراقُ والغلوُّ أيضًا ضربين من المحاسن إذا اقترنا، وعيبين إذا أطلقا"[4]. وإذا كان المصنِّفُ قد أثبتَ رؤيتَهُ على هذا النحو ووصفَها بأنها (المذهبُ المرضيُّ) فإنه عادَ وطرحَهُ كمذهبٍ للجمهورِ، قالَ: "وأكثرُ النقادِ على أن خيرَ الكلامِ ما كانَ متوسطًا بينَ الغلوِّ والاقتصادِ، والسلامةِ والمتانةِ، والغرابةِ والاستعمالِ، والتّصنّعِ والاسترسالِ"[5].

وهكذا طرحَ المصنِّفُ رؤيته الوسطيَّةَ في مسألةِ المبالغةِ، كطرحٍ ثالثٍ، وبديلٍ عن الطرحين السابقين، يختزلُ المسافةَ إلى المتلقّي عبرَ تمركزِهِ في نقطةِ الوسَطِ، لتستحيلَ رؤيةً لجمهورِ النُّقادِ، وليس له فقط.

(١) بديع القرآن، لابن أبي الإصبع المصري، تحقيق: حفني محمد شرف، لا: ط، القاهرة، نهضة مصر، د: ت، ص ٥٤ .

(٢) تحرير التحبير، ص ١٤٨ .

(٣) تحرير التحبير، ص ١٥٠ .

(٤) تحرير التحبير، ص ١٥٧ .

(٥) تحرير التحبير، ص ١٥٨ .

مجهود النقد المنهجي المغاربي

ونختم تطوافتنا عن المبالغة وعلائقها بكتاب "المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع" لناقد من نقاد القرن الثامن الهجري بالمغرب هو أبو محمد القاسم الأنصاري السجلماسي، وبدراسة السجلماسي والمبالغة في منزعه يتبدّى تفاعل زمكاني ثقافي، أنتج مع شخصية المؤلف ومنحاه هذه السبيكة النقدية المغربية.

وأول ما يطالعنا من عنوان الكتاب هو تلك النزعة التنظيرية الساعية لوضع البلاغة العربية في إطار منطقي ذي صبغة ثقافية هيلينية، فهو "تجنيس" لأساليب البديع يقصد إلى "إحصاء قوانين أساليب النظوم... وتجنيسها في التصنيف... على جهة الجنس والنوع"[1]. واللافت في طرح السجلماسي هو محاولة الرصد الإحصائي للظاهرة ومتعالقاتها، مع محاولة جادة لوضع حدٍّ للممارسة الانطباعية للمصطلحات وذلك بتحديد كل مصطلح وتعريفه وبيان علاقته بالآخر في إطار مفهوم الجنس والنوع؛ حيث يوضح أن "المبالغة عند الجمهور هو مثال أول لقولهم بالغ في الأمر... إذا أفرط وأغرق واستفرغ الوسع وهو منقول من ذلك الحد والاستعمال... إلى صنعة البلاغة... وقال قوم: "المبالغة هي تأكيد معاني القول"[2] ويتبدّى هنا مصطلحا الإفراط والإغراق، فيقدم لهما السجلماسي تعريفًا اصطلاحيًا محددًا، وبيانًا لمركز كلٍّ منهما من مصطلح المبالغة فيقول: "واسم المبالغة... وهو جنس متوسط تحته خمسة أنواع: الأول: الإغراق... هذا النوع هو جنس متوسط تحته أربعة أنواع: الأول: الغلوّ... وهو المدعو الإفراط عند قوم"[3] فالإغراق من أنواع المبالغة، والغلو من أنواع الإغراق، وهو يتماهى مع الإفراط.

وهذا التماهي في المصطلحات رصده السجلماسي كما رصد معكوسه، وهو استخدام المصطلح بمعنيين أحدهما عام والآخر خاص، يقول في حديثه عن المبالغة "انقسم هذا الجنس... إلى قسمين الأول: وقوع المبالغة في اللفظ المفرد، الثاني: وقوع المبالغة في اللفظ المركب... فالأول يدعى العدل، والثاني يدعى المبالغة باسم جنسه"[4].

(١) المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص١٨٠ .

(٢) المنزع البديع، ص٢٧١ .

(٣) المنزع البديع، ص٢٧٣ .

(٤) المنزع البديع، ص٢٧٢ .

وبلغت رغبة السجلماسي في الضبط المنطقي للمصطلح حدّ طلبه لتوافق الحد مع المحدود توافقًا تامًا؛ بحيث يصبح التعريف جامعًا مانعًا، فيقول في تعريف الاستثناء البلاغي بعد أن ميزه من الاستثناء عند النحاة: "فقد جرت العادة في صنعة البلاغة أن يرسم بأنه تأكيد المدح بما يشبه الذم، وفي هذا الحد نظر...، والحد المأخوذ ليس يطابق الموادّ كلّها ولا الجزئيات بأسرها لأنه إن طابق بعضها قصر عن بعض فليس له بحسب الغرض الصناعي غناء"[١]. ثم ينتهي، بعد عرضه لطريقة صياغة التعريف، إلى اقتراح تعريف آخر بأنه: "هو تأكيد أحد المتقابلين بما يشبه الآخر"[٢].

ومن أهم جهود السجلماسي في درسه للمبالغة هو رصده لذلك المركز المفصلي لهذه الظاهرة في الجهاز البلاغي العربي؛ حيث عد "صنعة البلاغة والبديع، مشتملة على عشرة أجناس عالية وهي: الإيجاز، والتخييل، والإشارة، والمبالغة..." [٣]، ولا يخفى حجم هذا المفصل في الجهاز البلاغي العربي عندما يصبح واحدًا من عشرة أجناس عالية، هي صنعة البلاغة والبديع والصناعة الملقبة بعلم البيان[٤].

ونتيجة لهذا العلو الجنسي تتشعب أنواع المبالغة التي يرصدها السجلماسي، ويرصد معها شيئًا من جهود البيئات العلمية العربية، برصده لتلك الصيغ الصرفية التي تحمل مضمون المبالغة في الألفاظ المفردة، وهي النوع الأول من المبالغة الذي يطلق عليه (العدل) "وهي -على ما أحصاها أحد متأخري النحاة- ترجع إلى واحد وعشرين بناءً"[٥].

ويُدْخِل السجلماسي في المبالغة أنواعًا أخرى ذكرها غيره في علم المعاني، مثل: التجاهل، وهو النوع الثاني من الإغراق، ويقسمه السجلماسي إلى نوعين: الأول: التشكيك ويراه السجلماسي "في النهاية من المبالغة ... ومن صور هذا النوع قوله تعالى: ﴿أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾[٦].

وقوله:

أيا ظبية الوعساءِ بين جُلاجل   وبين النقا، أأنت أم أم سالم

---

(١) المنزع البديع، ص٢٨٧ .

(٢) المنزع البديع، ص٢٨٧، ٢٨٨ .

(٣) المنزع البديع، ص١٨٠ .

(٤) المنزع البديع، ص١٨٠ .

(٥) المنزع البديع، ص٢٧٢ .

(٦) سورة الذاريات، آية ٥٣ .

وقوله:

أريقُك أم ماءُ الغمامةِ أم خمرُ بفيَّ بَرودٌ وهو في كبدي جمرُ

النوع الثاني: التجاهل ... ومن صوره قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[١] ومعناه وأنا أعلم أني على هدى وأنكم على ضلال مبين، ولكنه أخرج الكلام مخرجَ الشك والتجاهل تغاضيًا ومسامحة"[٢].

ويلفتنا هنا في الاستشهاد حضور الشواهد القرآنية ومحاولة شرح للمعنى وذكر شاهد شعري يستند مبدعه إلى النص القرآني لدعم استخدامه لهذا المفصل البلاغي ودفع تهمة الشك عن نفسه أمام السلطة، تلك التهمة التي قد تعرضه لما لا يطيقه، وذلك في قول أبي الأسود الدؤلي:

أحب محمدًا حبًّا شديدًا وعباسًا وجعفرَ والوصيَّا

فَإِنْ يَكُ حبهم رشدًا أُصبه وليسَ بضائري إِنْ كان غيّا

بلغ ذلك معاوية فقال: "شك أبو الأسود"؛ فقال أبو الأسود: ليس كما قال، وإن الله عز وجل يقول في كتابه: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[٣].

إنَّ هذا التحليل للمعنى وتدعيم المعالجة برواية أبي الأسود مع معاوية تجلٍّ يصبغ الثقافة العربية في سبيكة السجلماسي النقدية، كما يجلّي التحرير والتفريع الاصطلاحي والسعي المطّرد خلف دقة التعريفات ومنطقيتها، يجلّي ذلك كله صبغ الثقافة الهيلينية في تلك السبيكة، ذلك الصبغ الذي قد يغلب على صبغ الثقافة العربية عند السجلماسي حين يحدد المصطلح تبعًا للقسمة العقلية، ثم لا يقف على شاهد له فيضطر إلى الوعد بإثبات شاهد حين يقف عليه، قائلاً: "إخراج الممكن بصورة الواجب: ولم نقف على صوره الخاصة وعسى أن نستدركها بعد الفحص عنها بحول الله تعالى"[٤].

وهكذا تجلّى عطاء السجلماسي في محاولة جادة لتكريس المصطلح البلاغي وإبعاد الممارسات الانطباعية عنه، من خلال شخصية علمية تعمل على مزج الثقافة الهيلينية بنزعتها العقلية الفلسفية بالثقافة العربية بنزعتها النقلية اللغوية، وذلك لخدمة

---

(١) سورة سبأ، آية ٢٤ .

(٢) المنزع البديع، ص٢٧٦، ٢٧٧ .

(٣) المنزع البديع، ص٢٧٨ .

(٤) المنزع البديع، ص٢٩٤ .

الجهاز البلاغي العربي. كما أشار بوضوح إلى مفصلية المبالغة في ذلك الجهاز بتصنيفها كجنس عالٍ من أجناس البديع العشرة، صادرًا في تسميته للعلم عن أصالة علمية تشير إلى اطلاع على التراث العربي المتقدم للجاحظ وابن المعتز، متجاوزًا تقسيم السكاكي المعروف لعلوم البلاغة، ليدل بذلك على شخصية علمية حرة في الانتقاء والمعالجة على السواء.

ويتجلى مما سبق في البحث ربط النسق التراثي بين المبالغةِ وما يسمونهُ الكذبَ في الشعرِ، والمقصودُ هو تجاوزُ الحقائقِ والانفتاحُ على آفاقِ المعاني دونَ حدودٍ، والتحقيقُ لدينا أن المبالغةَ ليست مبنيةً - كما يتصورُ ذلكَ الطرحُ - على تجاوزِ الصدقِ أو التماهي مع الكذبِ. ونُحيل القارئَ هنا إلى عتباتِ دلالةِ المبالغةِ التي نطقتْ بها معاجمُ اللغةِ، التي نظّرَها البلاغيونَ والنقادُ، فالمبالغةُ تبدأُ مِنْ إثباتِ المعنى، ثُمَّ يأتي تأكيدُهُ وتكريسُهُ، من حيثُ هو رسالةٌ أو دلالةٌ، بصرفِ النظرِ عن الصدقِ والكذبِ، ثُمَّ الولوجُ في سبيلِ المعنى من لدنْ عتبتِهِ إلى آفاقِهِ الممتدةِ الرحيبةِ.

وعلى ذلكَ، فإنَّنا نرى أن إقحامَ مسألتي الصدقِ والكذبِ في بابِ المبالغةِ عرقلت المبحثَ ورحْلتَهُ، ولم تكنْ مطلقًا في مصلحتِهِ، فاستحالتْ المبالغةُ كرةً تُركَل من فريقيّ الصدقِ والكذبِ. بالإضافةِ إلى أن فريقَ الصدقِ عَدَّ المبالغةَ عنصرًا يُضافُ إلى المعنى حالَ خللِهِ وعجزِهِ، وليس الأصلُ في المبالغةِ هكذا، بل إنَّ بناءَ الدلالةِ ذاتَهُ ينطوي على إحدى عتباتِ المبالغةِ كما سبقَ وأشرنا، بل قرَّرْنا ذلك في المبحثِ اللغويِّ.

وعليه، فيبدو أنَّ بابَ المبالغةِ وعلائقَهُ لا زالَ في حاجةٍ إلى مزيدٍ من درسٍ وبيانٍ موسعٍ ومستفيضٍ يُجلّي موقفَ البلاغيينَ والنُّقادِ من ناحيةٍ، والمبدعينَ من أخرى.

خاتمة البحث

استطاع البحث أن يخلص إلى النتائج والتوصيات التالية، من خلال التطوافة النقدية السابقة، ونجملها فيما يلي:

أولاً. النتائج:

- رصد البحث التقاطع المفاهيمي والخلط بين المصطلحات الجزئية المتعالقة بمصطلح المبالغة، فلم يستقم دال لمدلول أو مدلول لدال، وربما تسلط النقاد بذلك التقعيد الجزئي عبر رسوم هذه المصطلحات المتعالقة على كينونة الإبداع وطبيعته المتحررة؛ مما حث البحث إلى الدعوة إلى تجاوز هذه المصطلحات الجزئية، وإعادة قراءة التراث برؤية تعتمد مصطلح المبالغة كإطار واسع يضم

شتات جهود النقاد وانفتاح جهود المبدعين، عبر درس وصفي يصف مسار الإبداع المنطلق لمرونة نقدية تتماهى مع طبيعة فعل الإبداع.

- لاحظ البلاغيون تقاطع الدلالة على المستوى المعجمي بين مصطلحات (الإغراق والغلو والإفراط) فجمعوا بينها في الاستخدام وفي سياق واحد ليفسر بعضها بعضًا من خلال القدر المشترك بينها (مجاوزة الحد) وهم يتأرجحون قبولاً ورفضًا للغلو والإفراط مع قبولهم غالبًا للإغراق، ويجمعون على قبول التبليغ والتتميم كأنواع للمبالغة، في حين يجمعون على رفض الإحالة.
- أنتج البحث - عبر التحليل المعجمي وطاقة اللغة - آلية معالجة للمبالغة تعالجها بانفتاحها وامتداداتها متشكلة في مستويات ثلاثة هي مستويات نفي ما قبل مبتدأ الغاية، ثم مبتدأ الغاية، ثم منتهى الغاية.
- ذهب البحث إلى خطأ النقاد في تقعيدهم لأنماط جزئية من المبالغة وعلائقها حال استقصائهم لمخرجات الإبداع، فيجعلون كل مخرج جديد نمطًا، وهو من شأنه أن يجعلهم يقفون عند حدود الرسوم المنطقية، الأمر الذي لا يتماهى مع طبيعة الإبداع.
- مارس المصطلح البلاغي سلطوية شبه مطلقة في البيئة الأدبية ربما حدّت من طلاقة الإبداع، وكانت هذه الممارسة من جانب النقاد ممارسة مضادة لطبيعة مفهوم المبالغة من حيث كونه ينفتح على آفاق الدلالة دون قيود على فعل الإبداع نفسه.

ثانيًا ـ التوصيات:

- يمكن الاستضاءة بدلالات مصطلح المبالغة وعلائقها، وجهود النقاد في الوقوف على آفاق الإبداع الشعري وجمالياته المتخلّقة من رحم دلالة المبالغة كإطار عام غير محدود الأفق.
- انصبت جهود النقاد على مخرجات الإبداع الشعري دون غيره في متابعة المبالغة وعلائقها (على اعتبار الشعر ديوان العرب)، وعلينا في الدرس المعاصر أن نحاول رصد الظاهرة وقراءتها في مظانها من فنون النثر العربي وهو ما حاول البحث إضاءته.
- أطلعنا اختلاف النقاد في معالجتهم لقضية المبالغة وعلائقها، وكذا المنجز

الإبداعي للشعراء ولأبناء الظاهرة الأدبية على موسوعية الأدب العربي من حيث قبوله للاتجاهات المتباينة، وعلى ذلك فلعل الدرس البلاغي يحاول أن يقرأ التراث معتبرًا المدارس البلاغية والاتجاهات الفنية المتباينة في تعاطيها مع عناصر الظاهرة الأدبية، وذلك من مثل: اتجاه الغلو واتجاه الحد الأوسط، والمنحازين لكذب الشعر في مقابل الآخرين المنحازين لصدقه.

ثبت المصادر والمراجع

- الأدب وفنونه، لمحمد مندور، نهضة مصر، القاهرة، لا: ط، د.ت.
- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، لمحمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، لا: ط، د.ت.
- البديع في نقد الشعر، لأسامة بن منقذ، تحقيق: أحمد أحمد بدوي وحامد عبدالمجيد، مراجعة: إبراهيم مصطفى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، لا: ط، د.ت.
- بديع القرآن، لابن أبي الإصبع المصري، نهضة مصر، القاهرة، لا: ط، د. ت.
- البلاغة أصولها وامتداداتها، لمحمد العمري، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء- بيروت، لا: ط، ١٩٩٩م.
- البلاغة تطور وتاريخ، لشوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط (٨)، د. ت.
- البلاغة والنقد: المصطلح والنشأة والتجديد، لمحمد كريم الكواز، الانتشار العربي، بيروت، ط (١)، ٢٠٠٦م.
- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، لابن أبي الإصبع المصري، تحقيق: حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، لا: ط، ١٩٩٥م.
- تمنع النص متعة التلقي: قراءة ما فوق النص، لبسام قطوس، أزمنة، عمان، ط (١)، ٢٠٠٢م.
- خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي، تحقيق: كوكب دياب، دار صادر، بيروت، ط (١)، ٢٠٠١م.
- الخصومة بين القدماء والمحدثين في النقد العربي القديم: تاريخها وقضاياها، لعثمان موافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، لا: ط، ٢٠٠٠م.

● الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، لجابر عصفور، المركز الثقافي العربي، بيروت- الدار البيضاء، ط (٣)، ١٩٩٢م.

● طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، لا: ط، د. ت.

● عيار الشعر، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي، تحقيق: عبدالعزيز ابن ناصر المانع، مكتبة الخانجي، القاهرة، لا: ط، د ت.

● فجر الإسلام، لأحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط (١٠)، ١٩٦٥م.

● فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، لرجاء عيد، منشأة المعارف، الإسكندرية، لا: ط، د ت.

● كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب، لضياء الدين بن الأثير، تحقيق: النبوي عبد الواحد شعلان، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط (١)، ١٩٩٤م.

● لسان العرب، لابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، لا: ط، د: ت.

● المبالغة: صورها وتاريخها، لعالي سرحان القرشي، الرياض، ط (١)، ١٩٨٠م.

● المتنبي والتجربة الجمالية عند العرب، لحسين الواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (٢)، ٢٠٠٤م.

● معجم البلاغة العربية، لبدوي طبانة، دار المنارة، ابن حزم، جدة، بيروت، ط (٤)، ١٩٩٧م.

● معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، لأحمد مطلوب، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط (١)، ٢٠٠٦م.

● معجم مصطلحات علم الشعر العربي، لمحمد مهدي الشريف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ٢٠٠٤م.

● المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، لأبي محمد القاسم السلجماسي، تحقيق: علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، ط (١)، ١٩٨٠م.

● نقد الشعر، لأبي الفرج قدامة بن جعفر، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢)، د. ت.

مقدمات كتب التراجم العربية منذ صدورها
وحتى القرن الثاني عشر الهجري
في مجال الدين: دراسة تحليلية

د. مجدي عبد الجواد الجاكي(*)

تمهيد

إن الاهتمام بالمقدمات موجود منذ زمن، وقد خصها العلماء بالشروح في القديم، وصارت من اهتمامات النقد الحديث، كما تناولها الباحثون بالدراسة لمعرفة منهجية التأليف في الحضارة العربية والإسلامية، وإننا لفي حاجة اليوم لدراستها كي نتعرف على مدى منهجية كتابتها، الأمر الذي يستلزم دراستها دراسة تحليلية، وهذا هو المقصود من تلك الدراسة.

أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها

تمثلت مشكلة الدراسة في ابتداء أغلب مصادر التراث العربي ـ ومنها كتب التراجم ـ بمقدمات متنوعة في الطول والقصر والموضوعات والأفكار والاستهلال والختام، وغير معروف يقينًا مدى منهجية هذه المقدمات.

كما تكمن أهمية تلك الدراسة في إيضاح كنه تلك المقدمات، وما إذا كانت قد كُتِبت وفق منهج معين، أم أنها كُتِبت وفقًا لرؤية كاتبها، واستيضاح مدى نضج تلك المنهجية، وفي أي المراحل الزمنية كانت أنضج.

ثانيًا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- استنتاج عناصر المنهج الذي كانت تكتب وفقًا له مقدمات كتب التراجم.

٢- تحديد الوظائف التي كانت تؤديها مقدمات كتب التراجم.

٣- إيضاح مدى نضج منهجية كتابة مقدمات كتب التراجم.

ثالثًا: تساؤلات الدراسة

أراد الباحث من إجراء هذه الدراسة الإجابة عن سؤال عام: هل كان هناك منهج

---

* مدرس بقسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب ـ جامعة بنها.

ثابت لكتابة مقدمة كتب التراجم، وما معالم هذا المنهج إن وُجد، وإلى أي مدى كان مستوى نضجه ؟ .

وتضمن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات، هي:

١- كيف بدأت مقدمة مؤلف الكتاب، وما عناصرها؟.

٢- هل اشتملت كل مقدمات مؤلفي كتب التراجم ـ محل الدراسة ـ على ديباجة للمؤلف، وما عناصر تلك الديباجة، وهل تساوت كلها في الطول؟ .

٣- هل بدأت كل مقدمات مؤلفي كتب التراجم بالبسملة، وهل كانت من وضع المؤلف أم من وضع غيره، وما سبب عدم اشتمال بعضها على البسملة؟.

٤ - هل اشتملت كل مقدمات كتب التراجم على "الحمدلة"، وما سبب عدم اشتمال بعضها على "الحمدلة"، وهل كانت كل صيغ "الحمدلة" من وضع المؤلف، وهل تناسبت صيغ "الحمدلة" التي وردت بالمقدمات في الطول؟.

٥ - ما نسبة مقدمات كتب التراجم التي اشتملت على الشهادتين مقارنة بتلك التي لم تشتمل عليها ؟ وما السبب الكامن خلف اشتمال بعض المقدمات على الشهادتين وعدم اشتمال بعضها الآخر؟، هل هو المجال الموضوعي، أم الفترة الزمنية، أم غير ذلك؟ .

٦- لماذا اشتملت بعض مقدمات كتب التراجم على "الصلاة على النبي" صلى الله عليه وسلم، ولم يشتمل عليها بعضها الآخر؟ وهل توافقت كل المقدمات في صيغة "الصلاة على النبي" صلى الله عليه وسلم؟ .

٧ - ما العناصر التي اشتملت عليها "المقدمة المنهجية" بمقدمات كتب التراجم ـ محل الدراسة ـ هل اشتملت على: مدخل تمهيدي، ومبررات ومنهج التأليف؟، وهل أوضحت مجال تغطية الكتاب وحدوده؟، وهل ذكرت الدراسات السابقة مصادر ومراجع الكتاب؟ وهل أوضحت موقع الكتاب بين نظرائه؟، وهل بينت تقسيمات الكتاب، ونظام ترتيبه، وعدد مداخله، وعناصر المادة المرجعية المقدمة؟، وهل أوضحت مدلولات الرموز والمختصرات، وأشارت إلى المجتمع الموجه له الكتاب؟، وهل ذكرت عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، وتاريخ تأليفه؟ .

٨- هل هناك ترتيب مقنن لإيراد تلك العناصر بالمقدمة، أم أنه أمر خاضع لرؤية كل مؤلف؟ .

٩- هل وُجدت منهجية مقننة لاختتام مقدمات كتب التراجم محل الدراسة، وهل خُتِمت كل المقدمات وفقًا لهذه المنهجية؟ .

١٠- كيف خُتِمت المقدمات التي لم تختم بالخاتمة المقننة؟ وما أكثر العناصر المنهجية التي خُتِمت بها مقدمات كتب التراجم، وما أقلها؟.

رابعًا: حدود الدراسة

نظرًا لأن كتب التراجم عمومًا ومقدماتها - بصفة خاصة - هي مرآة للمجتمع الإسلامي بأبعاده المختلفة: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وغيرها، لذا نجدها محل اهتمام فئات مختلفة من المتخصصين، ومن بينهم فئة متخصصي المكتبات والمعلومات؛ ولذا فقد تناول هذا البحث دراسة مقدمات قطاع واسع من كتب التراجم منذ صدورها وحتى القرن الثاني عشر الهجري وهو القطاع الديني. وهذه الفترة الزمنية هي عصر نبغ فيه علماء المسلمين على اختلاف مشاربهم وتألق فيه التراث العربي الإسلامي في مختلف مجالات المعرفة.

وقد تم اختيار هذه الفئة الموضوعية لما تتميز به من الثراء العددي؛ فقد بلغ عددها - وفقًا لحصر الدكتورة سميرة خليل[1] والدكتورة داليا الحلوجي[2] ١١٢ كتابًا، من أصل ١٨٩ كتابًا تغطي كل أنواع كتب التراجم العامة والمتخصصة، بما يساوي ٦٠٪ من مجموع كتب التراجم بهاتين الدراستين. وهذه نسبة كبيرة تدل على مدى الثراء العددي لهذه الفئة الموضوعية، كما أن فئة تراجم القطاع الديني تتميز بثرائها الموضوعي، فمنها تراجم الصحابة، وتراجم القراء والمفسرين، وتراجم رواة الحديث، وتراجم الفقهاء، على اختلاف مذاهبهم، بالإضافة إلى تراجم الصوفية.

ومن بين الكتب الـ ١١٢ التي تم حصرها، وُجد ٢٥ كتابًا خلت من المقدمة، هي: "كتاب البخاري في الصحابة" (ت٢٥٦هـ)، و"كتاب يحيى إبراهيم بن منده" (ت٣٠١هـ)، و"ذيل الاستيعاب" لأبي بكر بن فتحون (ت ق٥هـ)، و"ذيل الاستيعاب" لأبي موسى الإصبهاني، و"تجريد أسماء الصحابة" للذهبي(ت٧٤٨هـ)، و"طبقات القراء" لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، و"معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار" للذهبي (ت٧٤٨هـ)، و"طبقات القراء" للعفيفي المطري (ت٨٥١هـ)، و"طبقات المفسرين" للداودي

(١) سميرة خليل محمود خليل: كتب التراجم في التراث العربي الإسلامي حتى القرن السادس الهجري: دراسة لتغطيتها وتنظيمها. ص ٢٧ .

(٢) داليا عبد الستار الحلوجي: كتب التراجم في التراث العربي من بداية القرن السابع حتى نهاية القرن الثاني عشر للهجرة. ص ص ٥٢-٦٠ .

(ت٩٤٥هـ)، و"الطبقات الكبرى" لابن سعد (ت٢٣٠هـ)، و"تاريخ ابن معين" لعثمان بن سعيد الدارمي (ت٢٨٠هـ)، و"كتاب الطبقات" لخليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ)، و"التاريخ الكبير" للبخاري (ت٢٥٦هـ)، وكتاب "الضعفاء الصغير" للبخاري (٢٥٦هـ)، و"الضعفاء" لعلي بن المديني (ت٢٥٨هـ)، و"معرفة الثقات" للعجلي (ت٢٦١هـ)، وكتاب "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ت٣٠٣ هـ)، و"الضعفاء والمتروكين" للبستي (ت٣٠٢هـ)، و"التحبير في المعجم الكبير" للسمعاني (ت٥٦٢هـ)، و"تهذيب الكمال" للمزي (ت٧٤٢هـ)، و"الإكمال عمن في مسند أحمد من الرجال" للحسيني (ت٧٦٥هـ)، و"طبقات الحفاظ" للسيوطي (ت٩١١هـ)، و"طبقات الشافعية" للجرجاني (ت٤٨٩هـ)، و"طبقات الشافعية" لابن الساعي (ت٦٧٤هـ)، و"الجواهر المضية في طبقات الحنفية" للقرشي (ت٧٧٥هـ).

مبررات خُلو هذه الكتب من مقدمة للمؤلف

وهناك أكثر من احتمال لخلو هذه الكتب من مقدمة للمؤلف، منها:

الاحتمال الأول: اعتماد المؤلف على وجود تقديم للكتاب الأصل موضح فيه بعض أو معظم عناصر التقديم، وخاصة فيما يتعلق بكتب التتمات والذيول، مثل كتاب: ذيل الاستيعاب لأبي موسى الإصبهاني، وذيل الاستيعاب لأبي بكر بن فتحون (القرن الخامس هـ)، وتهذيب الكمال للمزي (ت٧٤٢هـ).

الاحتمال الثاني: كون هذه الكتب أجزاءً لكتب، طُبعت بعد ذلك مستقلة ومن ثم أتت خالية من مقدمة المؤلف، لأن المؤلف كتب المقدمة للكتاب الجامع، مثل كتاب البخاري في الصحابة (ت٢٥٦هـ)، وكتاب يحيى بن إبراهيم بن منده (٣٠١هـ).

الاحتمال الثالث: فقدان المقدمة، ذلك أن المقدمة تكون في مستهل العمل، وبالتالي فإن سقوطها أمر وارد، خاصة أن الكتب كانت في أوراق مجمعة غير محكمة التجليد[1] .

كما استُبعِدت ثلاثة كتب لأنها مكررة بعناوين مختلفة، وهي: "غاية النهاية في طبقات القراء" لابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، و"اختيار معرفة الرجال" المعروف برجال الكشي للطوسي (ت٤٦٠ هـ)، و"طبقات الفقهاء" لابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ).

كما لم تتم دراسة ٤٢ كتابًا لعدم العثور عليها بأي وسيلة وهي: "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين" للبستي (ت٣٥٤هـ)، و"رجال مسلم" لأبي بكر بن

---

(١) المرجع السابق . ص٧٨ .

منجويه (ت٤٢٨هـ)، و"تذهيب تهذيب الكمال" للذهبي (ت٧٤٨هـ)، و"طبقات الحفاظ" أو تذكرة الحفاظ للذهبي (ت٧٤٨هـ)، و"التذكرة برجال العشرة" للحسيني (ت٧٦٥هـ)، و"ذيل ميزان الاعتدال" للعراقي (ت٨٠٦هـ)، و"رجال سنن الدارقطني" للعراقي (ت٨٠٦هـ)، و"رجال صحيح ابن حبان" للعراقي (ت٨٠٦هـ)، وطبقات الفقهاء والمحدثين للهيثم بن عدي (ت٢٠٧هـ)، وتاريخ فقهاء قرطبة لابن حبان (ت٣٢٧هـ)، و"تاريخ فقهاء تونس" لأبي محمد بن خلف التميمي (ت٣٣٢هـ)، و"طبقات علماء أفريقية" للخشني (ت٣٦٦هـ)، و"المذهب في ذكر شيوخ المذهب" لأبي حفص عمر بن المطوحي (ت٤٤٠هـ)، و"كتاب أبي الطيب الطبري" (ت٤٥٠هـ)، و"كتاب عماد الدين بن باطيش الموصلي" (ت٦٥٥هـ)، و"الاحتفاء في ذيل طبقات الشافعية" لابن الساعي وهو ذيل للكتاب السابق، و"الكافي في معرفة علماء مذهب الشافعي" لأبي عبد الله محمد بن عبدالرحمن (ت ٨٠٠هـ)، و"المطالب العلية في مناقب الشافعية" لمحمد بن الحسن السجستي (ت٧٧٦هـ)، و"العقد المذهب في طبقات حملة المذهب" لابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، و"المرقاة الأرفعية في طبقات الشافعية" للفيروزآبادي (ت٨١٤هـ)، و"بهجة الناظرين في تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين" للغزي (ت٨٦٤هـ)، و"الذيل على طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة" للشريف عز الدين حمزة بن أحمد الدمشقي الحسيني (ت٨٧٤هـ)، و"اللمع الألمعية لأعيان الشافعية" للخيضري (ت٨٩٤هـ)، و"أخبار أبي حنيفة وأصحابه" للصيمري (ت٤٣٦هـ)، و"نظم الجمان في طبقات أصحاب إمامنا النعمان" لابن دقماق (ت٨٠٩هـ)، و"الألطاف الخفية في أشراف الحنفية" للفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، و"طبقات الحنفية" للمقريزي (ت٨٤٥هـ)، و"طبقات الحنفية" لبدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ)، و"مختصرات ذيل طبقات الحنابلة" لأحمد بن نصر الله البغدادي (ت٨٢٠هـ) ولبرهان الدين بن مفلح (ت٨٨٤هـ) وللعليم (ت ٩٢٧هـ)، و"الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب" لابن فرحون اليعمري (ت٧٩٩هـ)، و"نيل الابتهاج بالذيل على الديباج" لأبي العباس أحمد بن بابا السوداني (ت١٠٣٦هـ)، و"طبقات الصوفية" للحكيم الترمذي (ت٢٥٥هـ)، و"طبقات النساك" لابن سعيد الأعرابي (ت٣٤١هـ)، و"أخبار الصوفية والزهاد" لمحمد بن داود النيسابوري (ت٣٤٢هـ)، و"طبقات الصوفية" لأبي العباس أحمد ابن محمد اليسوي (ت٣٩٦هـ)، و"تذكرة الأولياء" للنيسابوري (ت القرن ٧هـ)، و"التشوف إلى معرفة رجال التصوف" لأبي يعقوب بن يوسف الزيات (ت٦٢٧هـ)، و"بهجة الأسرار ومعدن الأنوار في مناقب الجيلاني" لابن جهضم الهمداني (ت٧١٣هـ)، و"روض الرياحين في حكايات الصالحين" لعبد الله بن أسعد اليماني

(ت٧٦٧هـ)، و"طبقات الأولياء" للسيوطي (ت٩١١هـ)، و"الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية" للمناوي (ت١٠١٦هـ)، و"البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان" لابن مريم (ت١٠١٤هـ). فلربما بعض هذه الكتب أو معظمها لم يصل إلينا، وإنما حصرتها كلٌّ من الدكتورة سميرة خليل والدكتورة داليا الحلوجي من الببليوجرافيات القديمة كالفهرست، ومفتاح السعادة، وكشف الظنون وغيرها.

ومن ثم فقد بلغ مجموع الكتب التي تمت دراسة مقدماتها ٤٢ كتابًا تمثل ٣٧,٥٪ من كتب تراجم القطاع الديني، ويعتقد الباحث أن هذه النسبة ممثلة لمجتمع الدراسة، فهي موزعة على جميع حدود المجال الزمني للدراسة، ففي القرن الثالث الهجري تمت دراسة كتاب واحد، وفي القرن الرابع الهجري خمسة كتب، وفي القرن الخامس الهجري ثمانية كتب، وفي القرن السادس خمسة كتب، وفي القرن السابع سبعة كتب، وفي القرن التاسع تسعة كتب، وفي القرن العاشر كتابين، وفي القرنين الحادي عشر والثاني عشر كتاب واحد في كل منهما.

كما أن مقدمات كتب عينة الدراسة موزعة على جميع الفئات الموضوعية لمجتمع الدراسة؛ إذ تمت دراسة أربعة كتب لتراجم الصحابة، واثنين للقراء والمفسرين، وسبعة عشر لرواة الحديث، واثنين للفقهاء عامة ، واثنين للمالكية واثنين للحنفية، وخمسة للشافعية، واثنين للحنابلة، وستة كتب للصوفية.

خامسًا: عينة الدراسة

وفقًا لما سبق، تمت دراسة مقدمات الكتب التالية: "التاريخ الصغير" للبخاري (ت٢٥٦هـ)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، و"الثقات" لابن حبان (ت٣٥٤هـ)، و"مشاهير علماء الأمصار" لابن حبان (ت٣٥٤هـ)، و"المعجم الصغير" للطبراني (ت٣٦٠هـ)، و"الثقات" لابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، و"طبقات الصوفية" للسلمي (ت٤١٢هـ)، و"حلية الأولياء" لأبي نعيم الإصبهاني (ت٤٣٠هـ)، و"معرفة الصحابة" (ت٤٣٠هـ)، و"طبقات الفقهاء الشافعية" للعبادي (ت٤٥٨هـ)، و"رجال الطوسي" للطوسي (ت٤٦٠هـ)، و"الاستيعاب" لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، و"الرسالة القشيرية" للقشيري (ت٤٦٥هـ)، و"طبقات الفقهاء" للشيرازي (ت٤٧٦هـ)، و"رجال البخاري" للكلاباذي (ت٥٠٧هـ)، و"طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلى (ت٥٢٦هـ)، و"ترتيب المدارك" للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، و"طبقات فقهاء اليمن" للجعدي (ت٥٨٦هـ)، و"صفة الصفوة" لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، و"الكمال" للجماعيلي (ت٦٠٠هـ)، و"أُسد الغابة" لابن الأثير

(ت٦٣٠هـ)، "تهـذيب الأسـمـاء واللغـات" للنووي (ت٦٧٦هـ)، و"الكاشف" للذهبي (ت٧٤٨هـ)، و"المُغني في الضعفاء" للذهبي (ت٧٤٨هـ)، و"ميزان الاعتدال" للذهبي (ت٧٤٨هـ)، و"ذيل تذكرة الحفاظ" للحسيني (ت٧٦٥هـ)، و"طبقات الشافعية" للسبكي (ت٧٧١هـ)، و"طبقات الشافعية" للأسنوي (ت٧٧٢هـ)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" لابن رجب (ت٧٩٥هـ)، و"طبقات الأولياء" لابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، و"نهاية الدرايات" لابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، و"الإصابة" لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، و"تهذيب التهذيب" لابن حجر(ت٨٥٢هـ)، و"طبقات المدلسين" لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، و"لسان الميزان" لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، و"لحظ الألحاظ" لابن فهد الهاشمي (ت٨٧١هـ)، و"تاج التراجم" لابن قطلوبغا (ت٨٧٩هـ)، و"طبقات المفسرين" للسيوطي (ت٩١١هـ)، و"الطبقات الكبرى" للشعراني (ت٩٧٣هـ)، و"الطبقات السنية" للغزي (ت١٠١٠هـ)، و"شجرة النور" لابن مخلوف (ت١١٦٠هـ).

سادسًا: منهج الدراسة وأدواتها

اعتمد الباحث ـ لإجراء هذه الدراسة ـ على منهج " تحليل المحتوى" لتحليل مقدمات كتب التراجم ـ محل الدراسة ـ للوقوف على تغيرها وتطورها، والخروج بالمؤشرات والظواهر، وتفسيرها.

وقد اعتمد الباحث في تحليل وتقييم مقدمات كتب التراجم ـ محل الدراسة ـ على "قائمة مراجعة"، شملت مجموعة من العناصر التقييمية للأجزاء الثلاثة لجسم المقدمة؛ فانقسمت إلى: عناصر لتحليل وتقييم "الديباجة"، وعناصر لتحليل وتقييم "المقدمة المنهجية"، وعناصر لتحليل وتقييم "الخاتمة".

سابعًا: إجراءات الدراسة ومراحلها

مرّت هذه الدراسة بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: ضبط الحدود النوعية والزمنية والموضوعية؛ فقد كان يرغب الباحث في دراسة مقدمات المصادر التراثية، من موسوعات ومعاجم وببليوجرافيات وكتب تراجم، إلا أن هذا الاتساع في التغطية حال بين الباحث وبين إجراء هذه الدراسة، فحاول الاقتصار على عيون هذه المصادر التراثية، إلا أن عيون المصادر التراثية لم يكن أمرًا متفقًا عليه بين الباحثين والمهتمين بهذا المجال، فرغب الباحث عن ذلك واقتصر على دراسة مقدمات كتب التراجم، لأسباب، منها:

١] أن كتب التراجم من أقدم مصادر التراث العربي ظهوراً:

فقد ظهرت في أوائل القرن الثالث الهجري، وأقدم ما وصلنا منها كتابان، هما: "الطبقات الكبرى" لابن سعد(ت٢٣٠هـ) و"طبقات فحول الشعراء" لابن سلام الجمحي(ت٢٣١هـ) [١]، وهناك مؤلفات أقدم لكنها فُقِدت، ومنها "طبقات أهل العلم والجهل" لواصل بن عطاء (ت١٣١هـ)، و"طبقات الشعراء" لليزيدي(ت٢٠٠هـ)، و"طبقات الفقهاء والمحدثين"، و"طبقات من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم" للهيثم بن عدي(ت٢٠٧هـ)، و"طبقات الواقدي"(ت٢٠٧هـ)[٢] .

٢] أن كتب التراجم ظهرت في الحضارة الإسلامية بعد أن تبلورت شخصيتها وتحددت مواقفها، ولهذا فهي ليست "بدائية" ولا "بسيطة"، لأنها تنتمي إلى عصر نضج الحضارة التي ظهرت فيها [٣]، ومن ثم كانت مقدماتها أكثر نضجًا.

٣] التنوع النوعي والموضوعي لهذه النوعية من مصادر التراث:

فمنها تراجم الصحابة، والمحدثين، والقراء والمفسرين، وفقهاء المذاهب، والصوفية، والقضاة، واللغويين والنحاة، والأدباء والشعراء، والحكماء والأطباء، والولاة والحكام والوزراء، إضافة إلى التراجم العامة، وتراجم البلدان، وتراجم القرون .

وقد بلغ عدد مفرداتها حتى القرن السادس الهجري ٦٢ كتابًا وفقًا لحصر الدكتورة سميرة خليل [٤]، كما بلغ عدد مفرداتها من بداية القرن السابع حتى نهاية القرن الثاني عشر للهجرة ١٦٢ كتابًا وفقًا لحصر الدكتورة داليا الحلوجي [٥] . بل قارب عدد مفرداتها (٥٠٠) كتاب عند بعض الباحثين [٦] .

مما حدا بالباحث إلى الاقتصار على نوعية واحدة من كتب التراجم، وهي تراجم القطاع الديني، لأنها أثرى مجالات كتب التراجم، كما أنها أكثر المجالات عددًا؛ إذ زاد عددها على (١٠٠) كتاب.

---

(١) وداد القاضي: معاجم التراجم: تنظيمها الداخلي وأهميتها الثقافية.ص ص ٨١- ١٠٦ .

(٢) المرجع السابق. ص٢٨٦ .

(٣) المرجع السابق. ص٨٦ .

(٤) سميرة خليل محمود خليل: كتب التراجم في التراث العربي الإسلامي حتى القرن السادس الهجري. مرجع سابق. ص ٢٧ .

(٥) داليا عبد الستار الحلوجي: كتب التراجم في التراث العربي من بداية القرن السابع حتى نهاية القرن الثاني عشر للهجرة. مرجع سابق. ص ص ٥٢-٦٠ .

(٦) منصور علي عبد السميع: الإعلام بكتب تراجم الأعلام: دراسة دليل ببليوجرافي مصنف. ص ٥ .

المرحلة الثانية: حصر كتب التراجم التي تقع ضمن حدود الدراسة.

وقد اعتمد الباحث في حصرها بشكل أساسي على دراستين، هما: دراسة سميرة خليل: "كتب التراجم في التراث العربي الإسلامي حتى القرن السادس الهجري: دراسة لتغطيتها وتنظيمها"، ودراسة داليا عبد الستار الحلوجي. "كتب التراجم في التراث العربي من بداية القرن السابع حتى نهاية القرن الثاني عشر للهجرة"، وذلك لأنهما دراستان أكاديميتان في نقطة البحث نفسها فهما أكثر ضبطًا من الكتب العامة.

المرحلة الثالثة: الحصول على مقدمات كتب التراجم التي تقع ضمن حدود الدراسة.

تم ذلك من خلال دار الكتب والوثائق القومية ، والمكتبة المركزية بجامعة القاهرة، ومكتبة كلية دار العلوم جامعة القاهرة، ومكتبة كلية الآداب جامعة القاهرة، وبعض مكتبات كليات جامعة الأزهر، ومكتبة جمعية المعارف العلمية، وهي مكتبة شخصية متخصصة في علوم الحديث، إضافة إلى مصادر المعلومات الإلكترونية كموقع ودود http://www.wadod.com/.، وموقع المكتبة الوقفية http://www.waqfeya.com/، وموقع المصطفى http://www.al-mostafa.info/books/htm/disp.php?page=list&n=44، والمكتبة الشاملة على الموقع http://shamela.ws/أو الموقع http:// www.islamport.com/، وموقع مكتبة المشكاة الإسلامية http://www.almeshkat.net/ books/index.php، وموقع الوراق http://www.alwaraq.net/Core/index.jsp?option=1، وغير ها من المواقع الإلكترونية التي تتيح تحميل كتب التراث العربي.

المرحلة الرابعة: قراءة تحليلية للمقدمات التي تم الحصول عليها؛ لتحديد معالمها واستنباط المنهجية التي كانت تكتب وفقاً لها.

المرحلة الخامسة: تحديد الظواهر والمؤشرات التي نتجت عن دراسة المقدمات دراسة تحليلية تقييمية ومحاولة تفسيرها وتبريرها.

ثامنًا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: "مقومات مناهج التأليف العربي في مقدمات المؤلفين: الأدب" والتي أعدها هاني صبحي العمد، ونشرتها الجامعة الأردنية بعمّان سنة ١٩٨٧ واحتلت قرابة ٢٠٠ صفحة مقسمة على ثلاثة فصول: تناول الفصل الأول مناهج التأليف وتقسيم المؤلفات وطرائق تبويبها واسم المصنِّف وعنوانه. وتناول في الفصل الثاني ثلاثة موضوعات: عناصر المقدمات، وموضوع المقدمات، ومصادر التأليف وتوثيق

المعلومات. أما الفصل الثالث فقد تناول أسباب التأليف ودوافعه، وقيمة المقدمات الفنية والتاريخية.

وقد تناولت هذه الدراسة مقدمات أربعين كتابًا من الكتب التراثية في مجال الأدب حتى منتصف القرن السابع الهجري فقط. وذلك من خلال اثنى عشر عنصرًا تقييميًا.

الدراسة الثانية: بعنوان "مقدمة الكتاب في التراث الإسلامي وهاجس الإبداع" للدكتور عباس أرحيلة، وقد نشرت في الرباط بالمغرب سنة ٢٠٠٣م. وهي عبارة عن دراسة لمقدمة الكتاب في التراث الإسلامي من بداية التأليف في تاريخ الإسلام إلى بداية التأليفات العربية الحديثة، وتُعد محاولة لتحديد مفهوم المقدمة وإبراز مكوناتها، مع التركيز على جزئية واحدة من هذه المكونات، وهي التي تتعلق بحديث المؤلف عن موضوعه.

وغاية الباحث من هذه الدراسة الكشف عما يتميز به خطاب المقدمات في كتب التراث الإسلامي العربي، وما يطرحه ذلك الخطاب من قضايا، وما تعرب عنه تلك المقدمات من تصورات منهجية تخص التأليف في حضارة الإسلام وتبين منحنيات الإبداع فيه.

وقد قسّم الدكتور عباس أرحيلة كتابه إلى ثلاثة فصول: تناول الفصل الأول المقدمة في حركة التأليف في الإسلام، موضحًا أهمية التأليف عامة وفي حضارة الإسلام خاصة، ومنها أن استفتاح الكتب توجه إسلامي، وقد عالج هذا الفصل مفهوم المقدمة لغة واصطلاحًا مع ما ينوب عنها من مصطلحات، مبينًا أهمية المقدمة ووظيفتها وأنواعها، ومقارناً بين مقدمة الكتاب ومقدمة العلم. وقام في الفصل الثاني بفحص مكونات مقدمة الكتاب، ناظراً في ثوابتها ومتغيراتها، مقسماً إياها إلى سبعة أنواع من الخطاب. أما الفصل الثالث فهو عبارة عن خاتمة كتاب تناول فيها الخلاصة ونتائج دراسته التي انتهى فيها إلى أن القدماء قد أدركوا أهمية مقدمة الكتاب، وتنبهوا إلى ضرورة وجودها، وأن المقدمة في التأليف العربي قد تحققت بالصورة العلمية التي هي عليها الآن في مجالات البحث العلمي عامة[1] .

الدراسة الثالثة: "كتب التراجم في التراث العربي من بداية القرن السابع حتى نهاية القرن الثاني عشر للهجرة: دراسة مرجعية تحليلية" / إعداد داليا عبد الستار الحلوجي؛ إشراف سعد محمد الهجرسي، حامد زيان غانم ـ القاهرة: داليا الحلوجي،

---

(١) حسن المودن: قراءة في كتاب مقدمة الكتاب في التراث الإسلامي. ص ص١ ـ ٣ .

٢٠٠٤، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات.

تناولت هذه الدراسة نشأة وتطور التأليف في مجال التراجم الإسلامية، والتوزيع الزمني والمكاني والموضوعي لمؤلفي كتب التراجم والتقديم في كتب التراجم في الإطار الزمني لدراستها، كما تناولت التغطيات والمحتوى والتنظيم في كتب التراجم، وخُتمت بالحديث عن التكنولوجيا وكتب التراجم، وقد تناولت "التقديم في كتب التراجم المرجعية" كجزء من الفصل الثاني.

تاسعاً: مكونات الدراسة

تتكون هذه الدراسة من جزئيتين: الأولى: مدخل نظري لإثبات أن هوية المقدمات منذ نشأتها وتطورها عربية أصيلة. الجزئية الثانية: وهي الدراسة التحليلية لمقدمات كتب تراجم القطاع الديني، وشملت فكرتين أساسيتين: الفكرة الأولى: الدراسة التحليلية للمقدمة التي سبقت مقدمة المؤلف، وذلك لأن ثلث كتب التراجم محل الدراسة بدأ بمقدمة سبقت مقدمة المؤلف، وهي جديرة بالتحليل، وذلك من خلال تحليل الديباجة التي بدأت بها، ومعرفة مدى ذكر سند وتاريخ تلقي الكتاب عن الشيخ، وتحديد الألفاظ التي تدل على السماع من الشيخ، ومعرفة مدى توقير وحب الطلاب لشيوخهم من خلال الألفاظ والأدعية التي ذكرها الطلاب.

ثانيًا: الدراسة التحليلية لمقدمة المؤلف، وذلك بتحليل أجزائها الثلاثة: الديباجة، والمقدمة المنهجية، وخاتمة المقدمة، تم تحليل الديباجة من خلال خمسة عناصر، هي: البسملة، والحمدلة، والشهادتان، والصلاة والسلام على النبي محمد وآله، يلي ذلك تحليل المقدمة المنهجية من خلال ستة عشر عنصرًا مرتبة ترتيبًا تنازليًا وفق ورودها بالمقدمات، وهي: المجال والحدود، ومنهج التأليف، ومبررات التأليف، والمدخل التمهيدي، والدراسات السابقة، ونظام الترتيب، وتقسيم الكتاب، والمادة المرجعية، ومصادر الكتاب، وعنوان الكتاب، ودلالات الرموز والمختصرات، والمجتمع الموجه له الكتاب، وعدد المداخل، وموقع الكتاب بين نظرائه، اسم مؤلف الكتاب، وتاريخ تأليف الكتاب.

وأما الجزء الأخير من مقدمة المؤلف وهي "خاتمة المقدمة"، فقد تم تحليله من خلال واحد وعشرين عنصرًا مرتبة ترتيبًا تنازليًا وفق ورودها بالمقدمات: العنصر الأول وهو الدعاء الذي تم تحليله من خلال خمسة عشر عنصراً، مرتبة ترتيبًا تنازليًا وفق

ورودها بالمقدمات، بعد تحليل الدعاء - كعنصر أول من عناصر الخاتمة - تم استكمال تحليل الخاتمة من خلال: الثناء على الله تعالى، والتوكل على الله والاعتماد عليه والاستعانة به، ورد التوفيق إلى الله تعالى، والتماس العذر من القارئ إن وجد خطأ، والصلاة والسلام على النبي محمد وآله وصحبه، وتهيئة القارئ لانتهاء المقدمة والشروع في الكتاب، وحمد الله تعالى، والسلام. وفيما يلي عرض الدراسة التحليلية لمقدمات كتب تراجم القطاع الديني.

مقدمات كتب تراجم القطاع الديني: مدخل تمهيدي

(١) أهمية مقدمات الكتب

"إن المتلقي هو الغائب الحاضر في كل عملية تأليف؛ و لذلك فكل قراءة أو كتابة يتوقف نجاحها على نجاح العلاقة التي تقام بين المؤلف والقارئ، وتبدأ هذه العلاقة بنوع من استدراج المتلقي لكسب موافقته للتصديق بالحكم وقبوله، لتنتهي بمحاولة إخضاعه وإذعانه ثم انقياده، وذلك لأن إيمان القارئ بالمؤلف شرط أساس لنجاح منهجه وبث خطته. على هذا الأساس تكون المقدمة هي الصورة المثالية التي يتطلع الكاتب إلى إنجازها؛ إذ عليها يترتب نجاح التلقي أو فشله، و إليها توكل مهمة توجيه القراءة و تنظيمها، و بالتالي تهيئ القارئ لاستقبال مشروع قيد الإنجاز، سيكون مجاله متن الكتاب. وبهذا تأخذ المقدمة وظيفة إقامة الاتصال التي قال بها مالينوفسكي وتبناها ياكوبسون؛ حيث اعتبرها من الرسائل التي تؤدي إلى ربط التواصل أو إطالته أو قطعه. فالمقدمة هي إذن بمثابة المدخل الذي يلج منه المتلقي إلى دهاليز النص ليمسك بخيوطه الأولية. وقد جعلهما جيرار جينيت من النصوص الموازية الدالة التي ترافق النصوص الرئيسة، والتي لا يمكن الاستغناء أو التغاضي عنها. وتكمن أهمية المقدمة في كونها أول المؤشرات التي تدخل في حوار مع المتلقي ، فتثير فيه نوعا من الإغراء والفضول العلمي والمعرفي، وإليهما توكل مهمة نجاح الكتاب في إثارة استجابة القارئ بالإقبال عليه و تداوله، أو النفور منه واستهجانه"[١] .

"فالمقدمة بمثابة الهوية الرسمية التي تدل على فكرة المؤلف وقدرته في إقامة البناء الذي يتوافر على الجزئيات والتفاصيل الدقيقة والغايات والأهداف والخطة والمنهج وأسلوب المعالجة وطريقة البحث وأصول الكتابة والتأليف"[٢] . كما أن هذه

(١) حافيظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية وإشكالات التلقي.. اللسانيات التمهيدية نموذجًا. ص٢ .

(٢) هاني صبحي العمد: مقومات مناهج التأليف العربي في مقدمات المؤلف . ص ١٤٨ .

المقدمات تشكل مصدرًا من مصادر المعرفة المهمة التي يرجع إليها الباحثون والدارسون للاستدلال على محتويات الكتب واتجاهات الكتاب[١] . وتتبع أهمية المقدمات ـ أيضًا ـ من كونها تظهر ميول أصحابها ونزعاتهم واتجاهاتهم؛ وذلك لأن المؤلفين كانوا يتناولون في مقدماتهم قضايا تمس مجالهم العلمي بالنقد والتحليل والدراسة[٢] .

لذلك ينبغي أن يكون الابتداء حسنًا مقبولاً، دالاً على الغرض؛ فالفكرة الأولى عن شيء أو أمر أو شخص تَثْبُت وتَقِرُّ في النفس؛ فإن كانت حَسَنَةً صَعُب تهجينها، وإن كانت سيئة عَزَّ تزيينها. ولهذا عني علماء البلاغة بمبادئ الكلام، وعقدوا له الفصول في كتبهم ، ونبهوا على ما ينبغي للكاتب في هذا الشأن[٣] .

ولم تكن أهمية الخطاب المقدماتي لتخفى على النقاد العرب القدامى ، فهي قديمة أصيلة في الثقافة العربية[٤]، وقد أولوها عناية فائقة؛ فعرفوها وأشاروا إلى أهميتها؛ فالكفوي يقول عند حديثه عن براعة الاستهلال: "البراعة: هي كمال الفضل، والسرور وحسن الفصاحة الخارجة عن نظائرها. وبرع الرجل: فاق أصحابه. وبراعة المطلع: أن يكون البيت صحيح السبك ، واضح المعنى، غير متعلق بما بعده، سالمًا من الحشو وتعقيد الكلام، سهل اللفظ، متناسب القسمين؛ بحيث لا يكون شطره الأول أجنبيًا من شطره الثاني، مناسبًا لمقتضى المقام، وسماه ابن المعتز حسن الابتداء؛ وفرَّعوا منه براعة الاستهلال، ومعناها عند أهل البلاغة: أن يذكر المؤلف في طالعة كتابه ما يشعر بمقصوده "[٥] .

كما أشار التفتازاني إلى أهميته في كونه يمثل "أول ما يقرع السمع، فإن كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه، وإلا أعرض عنه وإن كان الباقي في غاية الحسن"[٦] . "وإذا كان الابتداء حسنًا بديعًا ومليحًا رشيقا كان داعية إلى الاستماع لما يجيء بعده من الكلام"[٧] .

(١) المرجع السابق، ص ١٤٨ .
(٢) المرجع السابق، ص ٩٠ .
(٣) محمد بن إبراهيم الحمد: الارتقاء بالكتابة . ص ٤٢ .
(٤) حافيظ إسماعيلي علوي: اللسانيات. مرجع سابق. ص٧ .
(٥) أبو البقاء الكفوي: الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. ج١ . ص)٢٤٤ .
(٦) سعد الدين التفتازاني: مختصر المعاني . ج١ . ص٢٩٦ .
(٧) أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين الكتابة والشعر . ج١ . ص ٤٣٧ .

وقد "نبه ابن المعتز على ضرورة الاهتمام بحسن الافتتاح، وجودة المطلع، وبراعة الاستهلال حينما سمى براعة الاستهلال بحسن الابتداء، وفي هذه التسمية تنبيه على تحسينها"[١]. وأكد العسكري على ذلك حينما قال: "أحسنوا معاشر الكتاب الابتداءات فإنهن دلائل البيان"[٢]. وأما القلقشندي فيذكر أن "من الأصول التي يعتمدها الكاتب حسن الافتتاح وبراعة الاستهلال وتقديم مقدمة تناسب المكتوب فيه"[٣] .

و"يرجع حسن الافتتاح في المكاتبات إلى معنيين: المعنى الأول: أن يكون الحسن فيه راجعًا إلى المبتدأ به، إما بالافتتاح بالحمد لله كما في بعض المكاتبات، لأن النفوس تتشوف إلى الثناء على الله تعالى أو بالسلام الذي جعله الشارع مفتتح الخطاب أو نحو ذلك، وإما بالافتتاح بما فيه تعظيم المكتوب إليه من تقبيل الأرض أو اليد أو الدعاء له أو غير ذلك فإن أمر المكاتبات مبني على التملق واستجلاب الخواطر وتألف القلوب إلى غير ذلك مما يجري هذا المجرى على ما يقتضيه اصطلاح كل زمن في الابتداءات. المعنى الثاني: أن يكون الحسن فيه راجعًا إلى ما يوجب التحسين من سهولة اللفظ وصحة السبك ووضوح المعنى وتجنب الحشو وغير ذلك من موجبات التحسين" [٤].

(٢) التأصيل العربي للخطاب المقدماتي

"أدى شيوع الكتابة وتنامي حركة التأليف المنظم في الثقافة العربية الإسلامية ـ منذ منتصف القرن الهجري الثاني ـ إلى وعي العلماء العرب بضرورة تحديد ضوابط الكتابة، ووضع قواعد التأليف لتكون عمادًا للأدباء والكتاب والناشئين في إنتاج مؤلفاتهم. ويستشف من الأحكام والتصورات التي تضمنتها تلك الكتب، والتي تروم التقعيد لأفانين الكتابة وطرائق صناعة المؤلفات وتقديمها للقراء أن العرب قد ميزوا ـ في وقت مبكر من ثقافتهم ـ بين مستويين من الخطاب في البنية النصية لكل مُؤَلَّف: أحدهما: أساس، والآخر تمهيدي؛ فأما الأول: فيمثله متن الخطاب الذي يروم المؤلِّف إبلاغه للقراء المستهدفين؛ وأما الثاني فتجسده مجموع العناصر التي تسبقه باعتبارها خطابا واصفا للأول ومقدما له بين يدي القارئ. فقبل الشروع في عرض مضامين الكتاب وإبلاغ الخطاب المقصود، كان الكاتب العربي يعي – نظريًا على الأقل– أن عليه أن ينتج نصًا موازيا لنصه الأصلي، يهيئ فيه قارئه المفترض – ذهنيًا ونفسيًا ومعرفيًا–

---

(١) تقي الدين الحموي الأزراري: خزانة الأدب وغاية الأرب . ج١ . ص ١٩

(٢) أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين. مرجع سابق. ج١ . ص ص ٤٣٠ ـ ٤٣١ .

(٣) القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا . ج١ . ص ٤٧ .

(٤) المرجع السابق. ج ٦ . ص ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤ .

ليتلقى خطابه على النحو الأفضل، وذلك من خلال التصريح باسمه، وتحديد طبيعة موضوعه، وتعيين مجاله المعرفي، وكشف الدواعي الذاتية والموضوعية لتأليفه له، والإحالة على المنطلقات النظرية التي توجه تصوراته وأحكامه، والضوابط المنهجية التي تتحكم في طرائق عرضها وتحليلها والدفاع عنها"[١] .

ويتحدد نسق هذه العناصر فيما توافق القدامى على تسميته "الرؤوس الثمانية"، التي يقول عنها المقريزي: "اعلم أنَّ عادة القدماء من المُعلمين قد جرت أنْ يأتوا بالرؤوس الثمانية قبل افتتاح كل كتاب، وهي: الغرض والعنوان والمنفعة، والمرتبة، وصحة الكتاب، ومن أيّ صناعة هو وكم فيه من أجزاء، وأيّ أنحاء التعاليم المستعملة فيه"[٢] .

"ولا شك أن الفضل في التنبيه على القيمة الوظيفية للرؤوس الثمانية يعود إلى اليونان، وإذا كان ذلك يستشف من عبارة " القدماء من المعلمين" الواردة في النص السابق ، فإنه يتضح بجلاء عند الجاحظ (ت٢٥٥ هـ) الذي أرجع ذلك إلى الفيلسوف اليوناني ديموقريطس، حيث يقول: وأما ديمقراط فإنه قال: ينبغي أن يُعرف أنه لا بد من أن يكون لكل كتاب علم وضعه أحد من الحكماء، ثمانية أوجه: منها الهمة، والمنفعة، والنسبة، والصحة، والصنف، والتأليف، والإسناد، والتدبير.

فأولها أن تكون لصاحبه همة، وأن يكون فيما وضع منفعة، وأن يكون له نسبة يُنسب إليها، وأن يكون صحيحا، وأن يكون على صنف من أصناف الكتب معروفا به، وأن يكون مؤتلفا من أجزاء خمسة، وأن يكون مسندًا إلى وجه من وجوه الحكمة، وأن يكون له تدبير موصوف.

فهل معنى ذلك أن وعي الكتاب العرب المسلمين بأهمية مكونات الخطاب المقدماتي وبوظيفتها التوجيهية بالنسبة إلى عملية قراءة متن الكتاب إنما تم في ضوء تأثرهم بهذا النص وبغيره من النصوص التوجيهية المشابهة؟ أم أن تصورات الأمم الأخرى - وخاصة اليونان - لطريقة بناء مقدمة الكتاب وترتيب عناصرها لم يكن لها أي تأثير يذكر؟ في رأي أرحيلة أن نص ديموقريطس الذي أورده الجاحظ لم يتردد عند أهل التأليف في الثقافة العربية، ومن ثم لم يجد سبيلا لتطبيقه في منهج تقديم الكتب عندهم، وأن هذا النص دخل أجواء الثقافة العربية الإسلامية في لحظة حاسمة تميزت - أساسًا - بتنامي حركة التأليف عند العرب، وبظهور كتب تقعد لعملية تأليف الكتب،

(١) يوسف الإدريسي: الخطاب المقدماتي عند العرب.. قراءة في مقدمة الكتاب للدكتور عباس أرحيلة. ص١.

(٢) المقريزي: المواعظ والاعتبار - ج١ . ص ص ٢ . ٣ .

وتحدد العناصر الواجب ذكرها في مستهل كل كتاب. وإضافة إلى هذا وذاك ، فقد صادف دخوله نضجَ تصورِ الكُتّاب العرب للتأليف في مقدمات الكتب في حضارة الإسلام، إذ أصبح ذلك التصور واضحا ومكتملاً منذ القرن الثالث للهجرة. وليس في هذا الحكم أي ادعاء أو مجانبة للصواب، لأن دراسة مقدمة الكتاب في التراث الإسلامي وتتبع التحولات التي طرأت على بنياتها والعناصر المكونة لها من بداية التأليف في تاريخ الإسلام إلى بداية النهضة العربية الحديثة تبين بما لا يدع مجالا للشك أن الخطاب المقدماتي عند العرب قديما كان يستمد مقوماته من صميم الثقافة العربية الإسلامية، وظل يهتدي بالخطاب القرآني ويحذو حذوه في طريقة استهلال وافتتاح عملية الكتابة"[1] .

ويتفق الباحث مع هذا الرأي؛ ذلك لأن الغالب الأعم من افتتاحيات كتب التراجم الدينية تبدأ بالديباجة المكونة من البسملة والحمدلة والشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه الديباجة تختلف مضامينها باختلاف طبيعة وموضوع الكتاب؛ فلقد كان مؤلفو كتب التراجم محل الدراسة حريصين منذ الأسطر الأولى على وضع القارئ في المدار العلمي لكتابهم ، وتقديم بعض العناصر الأولية التي توحي بموضوع كتابهم وتلمح إليه بصورة تثير في نفس القارئ الرغبة في الاطلاع عليه.

"وقد يقول قائل: إن تأصيل العرب للخطاب المقدماتي ينحصر فقط في ديباجة الكتاب في التراث الإسلامي، ولا يعدوه إلى العناصر الأخرى، وإن وعي العرب بأهمية الرؤوس الثمانية وضرورة تصدير الكتب بها ، إنما تم في ضوء تأثرهم بالثقافات الدخيلة، وذلك ادعاء لا أساس له من الصحة، وتفنده شواهد مادية وحجج منطقية عديدة ، لعل أبرزها أن مقدمة الكتاب لم تكن شيئا طارئا في الثقافة العربية، ولكنها اتخذت ملامح جنينية أولى في الخطب والأشعار العربية منذ الجاهلية، وتطورت بعد ذلك بفضل تنامي حركة التأليف في الإسلام"[2] .

"ويمكن أن يقال: إن الخطاب المقدماتي عند العرب قديمًا كان يستمد مقوماته من صميم الثقافة العربية الإسلامية، وظل يهتدي بالخطاب القرآني ويحذو حذوه في طريقة استهلال وافتتاح عملية الكتابة ، وإذا كانت هذه العناصر من ثوابت الكتاب الإسلامي، فلم يكن ينشد المؤلف من ورائها – فحسب– الامتثال لأمر الله ، والاقتداء بكتابه في الافتتاح بالحمد، ومطلق الثناء، بل يستهدف بها ـ أيضًا ـ التلميح إلى أن كتابه

(١) يوسف الإدريسي: الخطاب المقدماتي عند العرب. مرجع سابق. ص٣ .
(٢) المرجع السابق. ص٤ .

جاء بفضل الله وكرمه، وأنه من الأمور ذوات البال، ومن ثمة، إعداد القارئ نفسيًا وإدراكيا لقراءة الكتاب بشكل جيد"[١] .

الدراسة التحليلية لمقدمات كتب تراجم القطاع الديني:

أولاً: الدراسة التحليلية للمقدمة التي سبقت مقدمة المؤلف

بدأ ٣٠٪ من كتب التراجم ـ محل الدراسة ـ بمقدمة قصيرة سبقت مقدمة مؤلف الكتاب، وهذه المقدمة هي من وضع أحد الطلاب الذين تلقوا الكتاب من الشيخ المؤلف؛ يدل على ذلك ذكر سند تلقي هذه الكتب عن الشيخ المؤلف. اشتملت هذه المقدمة على: ديباجة قصيرة، وسند وتاريخ تلقي الكتاب عن الشيخ، وألفاظ تدل على السماع من الشيخ، واسم الشيخ مصحوبًا بالألفاظ التوقيرية، والدعاء للشيخ. على النحو المبين فيما يلي.

(١) ديباجة قصيرة

اشتملت هذه الديباجة على البسملة، والصلاة والسلام على النبي محمد، مع اختلافات طفيفة، كما في مقدمة "معرفة الصحابة" التي قال فيها أحد الطلاب: **"بسم الله الرحمن الرحيم، وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين"**. و"الثقات" لابن حبان التي قال فيها: **"بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليمًا"**. و"لحظ الألحاظ"، التي قال فيها **"بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم "**. وزاد بعضهم في هذه الديباجة: حمد الله والثناء عليه، كما في "الذيل على طبقات الحنابلة"، التي قال فيها **"بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى أزواجه الطيبات الطاهرات أمهات المؤمنين، وعلى آله وأصحابه أجمعين"**. أما مقدمة "الكاشف"فقد شملت حمد الله وشكره والثناء عليه والشهادتين، كما يلي: **"الحمد لله والشكر لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله"**.

(٢) سند وتاريخ تلقي الكتاب عن الشيخ

بعد هذه الديباجة القصيرة يذكر الطالب سند تلقيه الكتاب عن الشيخ المؤلف؛ وذلك لإضفاء الموثوقية عليه أكثر، من أمثلة ذلك ما ورد في مقدمة "التاريخ الصغير"

(١) المرجع السابق. ص٣ .

حيث يقول أحد الطلاب: "أخبرنا أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهروي الحافظ قال أخبرنا أبو على زاهر بن أحمد الفقيه السرخسي بها قراءة عليه سنة تسع وثمانين وثلاثمائة قال أخبرنا أبو محمد زنجويه بن محمد النيسابوري قال حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري". ومحمد بن إسماعيل البخاري هو مؤلف الكتاب، وكذلك ما ورد بمقدمة "لحظ الألحاظ": "قال الشيخ جار الله بن فهد: أخبرنا الشيخان الحافظان الإمام القدوة شيخ السنة شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي نزيل الحرمين الشريفين والعلامة الرحالة شيخ المحدثين عز الدين أبو فارس عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد الهاشمي المكي الشافعيان - رحمهما الله تعالى- شفاهًا عن الإمام الحافظ الرحالة تقي الدين أبي الفضل محمد بن النجم محمد بن محمد بن فهد الهاشمي العلوي المكي الهاشمي إذنا إن لم يكن سماعًا ولو لبعضه أما بعد حمد الله...".

وزاد بعض الطلاب على ذلك ذكر تاريخ تلقي الكتاب لإضفاء نوع من الثقة والتوثيق **كما في "معرفة الصحابة": "أخبرنا: الإمام الأجل السيد الأوحد الحافظ زين الدين عماد الإسلام، فخر السنة، مجد الأئمة، ثقة الأمة، سيد الحفاظ أبو منصور شهردار بن شيرويه بن شهردار بن شيرويه الخسروي الديلمي رضي الله عنه، وعن والديه قراءة عليه من أصل سماعه، قال : أخبرنا الشيخ أبو علي الحسن بن أحمد بن الحسن المقرئ بأصفهان بقراءتي عليه في داره، في شهور سنة خمس وخمسمائة، قال: أخبرنا الشيخ الإمام أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن مهران الحافظ رحمه الله قال: الحمد لله ... "، وفي "طبقات الحنابلة" قال أحد الطلاب: "حدثنا الشيخ الإمام الحافظ أبو العز عبد المغيث بن الحرث بن زهير الحربي قال حدثنا القاضي الإمام الأوحد السعيد الشهيد أبو الحسين محمد بن الحسين بن خلف الفراء الحنبلي رضي الله عنه من لفظه وكتابه وذلك في سنة أربع وعشرين وخمسمائة قال: الحمد لله ...".**

(٣) ألفاظ تدل على السماع من الشيخ

كان الطالب ينهي سند تلقي الكتاب بألفاظ تدل على إخبار الشيخ له، مثل: "قال"، كما في "لحظ الألحاظ"، و"الثقات" لابن حبان، و"طبقات الحنابلة"، و"ذيل تذكرة الحفاظ"، أو: "أخبرنا الشيخ الإمام" كما في "معرفة الصحابة"، أو: "قال الشيخ الإمام" كما في "الذيل على طبقات الحنابلة"، و"حلية الأولياء"، و"صفة الصفوة"، و"أُسد الغابة"، أو: "يقول" كما في "الكاشف"، أو: "قال شيخنا" كما في "الإصابة"، أو: "قال سيدنا الشيخ الإمام" كما في "نهاية الدرايات".

(٤) اسم الشيخ مصحوبًا بالألفاظ التوقيرية

بعد ذِكْر الطالب للألفاظ التي تدل على السماع من الشيخ المؤلف للكتاب - يذكر الطالب اسم الشيخ المؤلف، إما مجردًا من ألقاب التوقير - وذلك نادرًا - كما ورد في كتاب "الثقات" لابن حبان، الذي ورد فيه: "**قال أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي الحمد لله...**"، أو مصحوبًا بما يدل على التبجيل والتوقير والتعظيم لهؤلاء المشايخ - وذلك في الغالب - كما في مقدمة كتاب "نهاية الدرايات" التي قال فيها: "**سيدنا الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام بركة الأنام إمام الحفاظ...**"، وكما في مقدمة "معرفة الصحابة" التي قال فيها: "**الإمام الأجلُّ السيد الأوحد الحافظ زين الدين عماد الإسلام، فخر السنة، مجد الأئمة، ثقة الأمة، سيد الحفاظ...**"، وكما في "ذيل تذكرة الحفاظ" التي جاء فيها: "**السيد القدوة الإمام شيخ الإسلام دار العدل بالشام عين الفقهاء والمعتبرين...**"، وكما في "فقهاء الحنابلة": "**الشيخ الإمام، العالم المقرئ العامل الزاهد، الحافظ المحدث...**"، ومثله في "طبقات الصوفية"، و"أُسد الغابة"، و"الإصابة"، و"طبقات الحنابلة".

وهذه الألفاظ تدل على مدى تعظيم العلم والعلماء، ومدى توقيرهم والاعتراف بقدرهم وفضلهم، وهذه ظاهرة امتازت بها مقدمات كتب التراجم محل الدراسة، بل امتازت بها مقدمات الكتب التراثية عمومًا؛ ولا عجب في ذلك، فإن العلماء هم ورثة للأنبياء، كما قال النبي محمد صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ"[1]، و"الأنبياء لم يورثوا إلا العلم"[2]، إلا أنه يُرى في بعض هذه الألفاظ التوقيرية التي استُخدمت في كتاب "معرفة الصحابة" نوع من المبالغة وربما التعدي، يتضح ذلك في لفظة "السيد الأوحد"، فهذا اللفظ لم يرتضه النبي صلى الله عليه وسلم لنفسه، حينما قال له وفد بني عامر: " أنت سيدنا، قال: السيد الله"[3] ، إلا أن هذا الطالب الذي كتب هذا اللفظ إنما أراد توقير شيخه وتعظيمه، ويُلتمس له العذر في ذلك، رحمهم الله جميعًا رحمة واسعة.

(٥) الدعاء للشيخ

أُتبع اسم المؤلف المصحوب بألفاظ التوقير والاحترام بالدعوات المتنوعة اعترافًا بالفضل وزيادة في الاحترام وأداءً لبعض الواجب؛ فبعضهم دعا للشيخ بالرحمة، كما

(١) البيهقي: شعب الإيمان. ج٢ ، ص ٢٦٢ .

(٢) ابن حبان: صحيح ابن حبان. ج ١ ، ص ٢٨٩ .

(٣) البخاري : الأدب المفرد. ج١ ، ص٨٣ .

في: "حلية الأولياء"، و"طبقات الصوفية"، و"طبقات الفقهاء الشافعية"، و"ذيل تذكرة الحفاظ"، و"لحظ الألحاظ"، و"الذيل على طبقات الحنابلة"، و"معرفة الصحابة" التي قال فيها: "**قال الشيخ الإمام الحافظ أبو تميم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحق بن موسى بن مهران الإصبهاني رحمه الله**"، وبعضهم دعا له بأن يسامحه الله، كما في "الكاشف": "**يقول محمد بن أحمد بن الذهبي، سامحه الله تعالى**"، وبعضهم دعا بالترضي عنه، كما في "أُسد الغابة"، الذي قال عن شيخه: "**المعروف بـ ابن الأثير رضي الله عنه**"، و"طبقات الحنابلة"، بما نصه " **ابن خلف الفراء الحنبلي رضي الله عنه**"، وبعضهم دعا للشيخ "**بطول العمر**" كما في "الإصابة"، بما نصه: " **أدام الله أيامه**"، وبعضهم دعا "**بإعادة بركته على المسلمين**" كما في "نهاية الدرايات"، "**أعاد الله علينا وعلى المسلمين من بركته**". بهذه الألفاظ التوقيرية للشيخ انتهت المقدمة التي تسبق مقدمة المؤلف.

ثانيًا: الدراسة التحليلية لمقدمة المؤلف

كان الانتقال من مقدمة الطالب إلى مقدمة المؤلف يتم باستخدام عبارة "**أما بعد**" التي وردت في مقدمة "لحظ الألحاظ"، ومقدمة "نهاية الدرايات" التي يقول فيها: "**قال سيدنا الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام بركة الأنام إمام الحفاظ شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي أعاد الله علينا وعلى المسلمين من بركته أما بعد...**"، كما كان يتم استخدام الفعل "**قال**" الذي وُجد في خمس مقدمات، منها: "معرفة الصحابة"، التي قال فيها: "**أخبرنا الشيخ الإمام أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن مهران الحافظ رحمه الله قال...**".

بعد هذه الفاصلة بين مقدمة الطالب ومقدمة المؤلف تأتي مقدمة المؤلف؛ وذلك في ٣٠٪ من كتب التراجم محل الدراسة، وهي تلك الكتب التي بدأت بمقدمة لأحد طلاب المؤلف، أما الـ٧٠٪ الباقية فقد بدأت مباشرة بمقدمة للمؤلف ذاته. وسواء بدأت مقدمة كتب التراجم بمقدمة للمؤلف أو بمقدمة لأحد طلابه. فقد وردت مقدمة المؤلف مشتملة على: ديباجة، ومقدمة منهجية، وخاتمة؛ على النحو المبين فيما يلي:

(١) الديباجة

"إن كل شارع في تأليفٍ يجب عليه صناعة أربعة أشياء، وهي: البسملة، والحمدلة، و الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، والشهادة. وهذا ما يسمى بالديباجة، والديباجة في مفتتح الكتب التراثية امتثال لتوجيه إسلاميّ، وتعبيرٌ عن صلة

العلماء في هذه الحضارة بالله تعالى الذي كان منه العون على البحث والتأليف، وكان منه السداد في استنباط المعاني والقدرة على صياغتها وتبليغها، واستكشاف الحقائق ونشرها وإذاعتها"[1] .

ومن خلال الدراسة التحليلية لمقدمات كتب تراجم القطاع الديني تبين خلو سبع مقدمات من ديباجة المؤلف، وهي: "رجال البخاري"، و"المُغني"، و"المعجم الصغير"، و"الثقات" لابن شاهين، و"التاريخ الصغير"، و"الذيل على طبقات الحنابلة"، و"الطبقات الكبرى"؛ أما مقدمة "المُغني" فقد خلت من الديباجة؛ إذ بدأت مقدمة المؤلف بالبعدية "أما بعد"، وكذلك "الطبقات الكبرى"، ولعل هذا تصرف من الناشر للكتاب المطبوع، والأرجح أنه تصرف من الناشر للكتاب الإلكتروني، وأما "رجال البخاري" و"الذيل على طبقات الحنابلة"، و"التاريخ الصغير"، و"الثقات" لابن حبان، و"المعجم الصغير". فيرجع ذلك إلى كون هذه الكتب قد بدأت بديباجة، ولكنها كانت لغير المؤلف.

أما المقدمات الخمس والعشرون الأخرى فقد اشتملت على ديباجة متفاوتة في الاختصار والطول؛ إذ أتت في ثمانية منها مختصرة لم تتعد بضع كلمات، وهذه الكتب هي: "تاج التراجم"، و""نهاية الدرايات"، و"رجال الطوسي"، و"ذيل تذكرة الحفاظ"، و"طبقات الفقهاء الشافعية"، و"طبقات المدلسين"، و"طبقات الفقهاء"، و"طبقات فقهاء اليمن". ففي هذه الكتب لم تتعد الديباجة البسملة والصلاة والسلام على النبي وآله، كما فعل ابن حجر في "طبقات المدلسين"، وابن قطلوبغا ؛ إذ قالا "بسم الله الرحمن الرحيم وسلام على عباده الذين اصطفى"، وزاد الشيرازي إلى جانب ذلك قوله: "حسبي الله وكفى"، وزاد الجعدي قوله: "وبه الثقة والمعونة"، وزاد ابن الجزري الحمدلة إلى جانب الصلاة والسلام على النبي محمد فقال: " حمداً لله تعالى حمداً لا يدرك غايته، ولا تعلم نهايته، والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد صفوة الله من خلقه. وعلى آله وصحبه والتابعين له في خلقه وخلقه"، وقال الطوسي: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله حق حمده والصلاة على خير خلقه محمد وآله الطاهرين من عترته وسلم تسليمًا"، وقال العبادي: "الحمد لله المحمود بكل لسان، المعبود بكل مكان، والصلاة على محمد المصطفى ورسوله المجتبى وعلى آله خير آل وأصحابه في كل حال"، وزاد الحسيني على ذلك الترضي عن الآل والصحب؛ فأتت ديباجته مشتملة على الحمدلة والصلاة على النبي والترضي عن الآل، فقال: "الحمد لله تعالى على نعمائه وصلى الله

(١) عباس أرحيلة: الحمدلة في ديباجة مقدمة الكتاب في الثقافة الإسلامية. مصدر إلكتروني.

وسلم على سيدنا محمد خاتم انبيائه ورضي عن آله وصحبه خير أوليائه"

وأما في باقي كتب التراجم التي اشتملت على "الديباجة" فأتت الديباجة أكثر تفصيلاً مما سبق، ووصلت في بعضها إلى خمسة وعشرين سطرًا في صفحتين ونصف، كما في "طبقات الصوفية"، وإلى خمس وثلاثين سطرًا في ثلاث صفحات كما في "ترتيب المدارك".

وقد اشتملت "الديباجة" في أغلب كتب التراجم على: البسملة، والحمدلة، والشهادتين، والصلاة والسلام على أنبياء الله ورسله، على النحو الموضح فيما يلي:

١) البسملة

بدأ ٨٨٪ من المقدمات محل الدراسة بالبسملة، وهذه الكتب هي: "الكمال"، و"طبقات المفسرين"، و"مشاهير علماء الأمصار"، و"تراجم الحنفية"، و"الثقات" لابن حبان، و"صفة الصفوة"، و"الاستيعاب"، و"الجرح والتعديل"، و"طبقات فقهاء اليمن"، و"طبقات الفقهاء"، و"طبقات المدلسين"، و"طبقات الفقهاء الشافعية"، و"رجال الطوسي"، و"تاج التراجم"، و"ترتيب المدارك"، و"طبقات الصوفية"، و"طبقات الشافعية" للسبكي، و"الكاشف"، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة، و"طبقات الشافعية" للأسنوي، و"الرسالة القشيرية"، و"طبقات الأولياء"، و"لسان الميزان"، و"تهذيب التهذيب"، و"ميزان الاعتدال"، و"شجرة النور".

وأكبر الظن أن البسملة في هذه المقدمات ليست كلها من وضع المؤلف، وإنما وضعها الناشر التقليدي أو الناشر الإلكتروني، ويدل على ذلك أنها كتبت في سطر مستقل يسبق المقدمة، أو ربما وضعها الناسخ، ويعزز هذا القول ما ذكره ابن المنصور اليمني: "إذا نسخ شيئًا من كتب العلوم الشرعية، فينبغي أن يكون على طهارة مستقبلاً القبلة، طاهر البدن والثياب، بحبر طاهر، ويبتدئ كل كتاب بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم، فإن كان الكتاب مبدوءًا فيه بخطبة، يتضمن حمد الله تعالى والصلاة على رسوله، كتبها بعد البسملة وإلا كتب هو ذلك بعدها، ثم كتب باقي الكتاب"[(١)]، أو ربما وضعها أحد طلاب الشيخ؛ يدل على ذلك تلك العبارات التي تشير إلى سند تلقي الكتاب من التلميذ إلى الشيخ والتي تنتهي باسم الشيخ مصنف الكتاب؛ كما في كتب: "التاريخ الصغير"، و"حلية الأولياء"، و"أُسد الغابة"، و"الإصابة"، و"طبقات الحنابلة"، و"لحظ

(١) ابن المنصور اليمني: آداب العلماء والمتعلمين. ج١ ، ص٢٣ .

الألحاظ"، و"معرفة الصحابة"، و"نهاية الدرايات"، و"المعجم الصغير"، و"الثقات" لابن شاهين، و"الذيل على طبقات الحنابلة". ومثال ذلك: ما ورد في أول مقدمة "التاريخ الصغير": **"بسم الله الرحمن الرحيم أخبرنا أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهروي الحافظ قال أخبرنا أبو على زاهر بن أحمد الفقيه السرخسي بها قراءة عليه سنة تسع وثمانين وثلاثمائة قال أخبرنا أبو محمد زنجويه بن محمد النيسابوري قال حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري".**

وسواء كانت "البسملة" من وضع المؤلف، أو من وضع الناسخ أو الناشر، فقد بدأت بها سبع وثلاثون مقدمة من مقدمات كتب التراجم محل الدراسة، ومن ثم خلت خمس مقدمات من البسملة، وهي: "الطبقات الكبرى"، و"المُغني"، و"رجال البخاري"، و"تهذيب الأسماء واللغات"، و"تذكرة الحفاظ"؛ فبدأ اثنان منها بـ "البعدية"، وهما: "الطبقات الكبرى"، و"المُغني"، وبدأت مقدمة "رجال البخاري" بالصلاة على النبي، وأما مقدمة "ذيل تذكرة الحفاظ" فقد بدأت بمقدمة لأحد طلاب الشيخ ورد فيها سند تلقيه، ثم مقدمة الشيخ التي لم تبدأ أيضًا بالبسملة وإنما بدأت بالحمد، كما يلي: **"يقول جار الله ابن فهد... قالوا أخبرنا به مؤلفه فقال... الحمد لله تعالى..."**، وأما مقدمة "تهذيب الأسماء واللغات" فقد بدأها المؤلف بالحمد: **" الحمد لله خالق المصنوعات".**

ويُفسِر الباحث ذلك بأنه ربما حدث تصرف من قبل الناشرين في عرض مقدمة المؤلف؛ إذ كان جُل اهتمامهم هو نشر متن الكتاب فقط دون الاهتمام بالمقدمة أو الفهرس أو غيرهما، أو أن البسملة قد فُقِدت؛ ويُؤيد هذا الرأي الأستاذ الدكتور عبدالستار الحلوجي في هامش كتابه "المخطوط العربي" حينما أراد تفسير خلو بعض الكتب من الديباجة والبسملة، فقال: "وقد تشذ بعض الكتب على تلك القاعدة فتدخل في الموضوع مباشرة بدون مقدمة، كالذي نراه في كتاب سيبويه وكتاب سر النحو، أو لعل مقدمتي هذين الكتابين قد فقدتا"(١) .

٢) الحمدلة

١- حقيقة الحمدلة في ديباجة الكتاب

يُراد من إثبات الحمد في ديباجة الكتاب الثناءُ على الله تعالى بما هو أهله بما فيه من أوصاف الجلال ونعوت الكمال، ويكون شكرًا لنِعَمِه الكثيرة والتي منها تأليف هذا

(١) عبد الستار الحلوجي: المخطوط العربي . ص ١٥١ .

الكتاب، و"الحمد أعمُّ من الشكر؛ لأنه شكرٌ وزيادة، فالحمد معناه الثناء الكامل، والألف واللام فيه لاستغراق الجنس من المحامد"[(١)] .

و"صيغة الحمد لله أبلغ لما فيها من معنى الاستغراق والثبوت والاستمرار على ما هو مقرر في علم المعاني، وذهب ذاهبون إلى أن صيغة أحمد الله أبلغ لأن القائل: الحمد لله حاك لكون الحمد لله بخلاف القائل أحمد الله فإنه حامد بنفسه"[(٢)] . و"جمهور الناس على رفع الدال من "الحمدُ لله" بالرفع مبتدأ وخبر وسبيل الخبر أن يفيد، فما الفائدة في هذا؟ فالجواب أن سيبويه قال: إذا قال الرجل الحمد لله بالرفع ففيه من المعنى مثل ما في قولك: حمدت الله حمدًا، والذي يرفع الحمد يخبر أن الحمد منه ومن جميع الخلق لله"[(٣)] . و"الحميد من صفات الله تعالى بمعنى المحمود على كل حال؛ وهو من الأسماء الحسنى فعيل بمعنى مفعول ، فالتحميد كثرة حمد الله سبحانه بالمحامد الحسنة، والتحميد أبلغ من الحمد، وإنه لَحَمَّاد لله، ومحمد هذا الاسم منه كأنه حُمِدَ مرة بعد أُخرى"[(٤)] .

و"ومن محبته لحمده والثناء عليه؛ أنه جعل حَمْدَه مِفتاحَ كل كلام ذي بال...، وافتَتَحَ كتابَه بحمده...، واشتقَّ لأحَبِّ خَلْقِهِ إليه من الحمد اسمَيْنِ يَتضمَّنان كُثرةَ حمْدِه وفضْلِه وهما: محمد وأحمد"[(٥)] .

و"التحميدات في أدب التأليف المُنْطَلَقُ فيها القرآن الكريم، ثم أصبحت من تقاليد كتابة الرسائل مع عبد الحميد الكاتب (١٣٢هـ)، الذي أطال التحميدات ومن ذلك انتقلت إلى مقدمات الكتب عامة، فأصبح الحمدُ لله بدءَ كل مقال"[(٦)] كما هو الغالب في مقدمات كتب التراجم محل الدراسة؛ فلم تُذكر أيُ صيغة "للحمدلة" في مقدمات ثمانية كتب، هي: "الذيل على طبقات الحنابلة"، و"مشاهير علماء الأمصار"، و"التاريخ الصغير"، و"الثقات" لابن شاهين، و"المعجم الصغير"، و"المُغني"، و"رجال البخاري"، و"الطبقات الكبرى"؛ أما الكتب الخمسة الأولى، فلم تُذكر الحمدلة في مقدماتها؛ لوجود مقدمة لأحد الطلاب تسبق مقدمة الشيخ، وهذه المقدمة التي كتبها أحد الطلاب اشتملت على "الديباجة"، وهذه الديباجات اشتمل اثنان منها على الحمدلة؛ وهي مقدمة "الذيل على

(١) ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. ج١، ص٥٨ .

(٢) القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا. مرجع سابق. ج٦ ، ص ص٢١٦ ـ ٢١٧ .

(٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن. ج١ ، ص١٣٥ .

(٤) ابن منظور: لسان العرب. ج٣ ، ص١٥٥ .

(٥) ابن القيم: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة. ج٤ . ص١٤٧٨ .

(٦) عباس أرحيلة: الحمدلة في ديباجة مقدمة الكتاب في الثقافة الإسلامية، مرجع سابق. مصدر إلكتروني.

طبقات الحنابلة" التي قال فيها: "الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى أزواجه الطيبات الطاهرات، أمهات المؤمنين، وعلى آله وأصحابه أجمعين"، ومقدمة "مشاهير علماء الأمصار"، التي قال فيها: "الحمد لله الواحد المبرأ من إشراك المشركين، الفرد المنزه عن إلحاد الملحدين الذي ليس بمكيف فيحاط بالحواس ولا بذي غاية فيوصف بالأنفاس، لا يدرك فكر القلوب كنه ربوبيته ولا فطن العقول بعلم كيفية وحدانيته، وقد دلت الدلالات الواضحات على ربوبيته والآيات المحكمات على ألوهيته حتى اضطربت له العقول بأنه خالق واطمأنت إليه الأنفس بأنه رازق "، وأما مقدمتا: "المُغني" و"رجال البخاري" فلعل السبب في عدم اشتمالهما على "الحمدلة" راجع إلى أنهما قد وصلتا إلينا مبتورتين غير مشتملتين على الديباجة كاملة، وأما مقدمة "الطبقات الكبرى" فلم يستطع الباحث الحصول على المقدمة كاملة، وإنما تمكن من الحصول على المقدمة بدءًا من البعدية فقط، فلربما اشتملت على "الحمدلة" وربما لم تشتمل.

وأما المقدمات الأربع والثلاثون الأخرى - التي تمثل ٨٠٪ من المقدمات محل الدراسة - فقد اشتملت كلها على "الحمدلة" بصيغ مختلفة وعبارات متفاوتة في الطول؛ فأتى بعضها مختصرًا لا يتعدى كلمتين، كما فعل ابن قطلوبغا، وابن الجوزي، فقالا في مقدمتهما: "الحمد لله"، وحمد الله ابنُ عبد البر بثلاث كلمات، فقال: "بحمد الله أبدا"؛ وزاد الطوسي والشيرازي كلمةً رابعةً، فقالا: "الحمد لله حق حمده".

كما أتى بعضها مطولاً يتراوح ما بين عدة كلمات وعدة أسطر؛ فزاد بعضها على عشرة أسطر، كما في "طبقات الحنابلة"، و"حلية الأولياء"، وزاد بعضها على خمسة عشر سطرًا، كما فعل السلمي، وزاد بعضها على ثلاثين سطرًا كما في "ترتيب المدارك". ويُرْجِع الباحث هذه الإطالة في صيغ الحمد إلى:

١- إتْباعُ المؤلفِ صيغةَ الحمد بصيغ الثناء على الله تعالى وتعديد نعمه.

٢- اتخاذ المؤلف صيغة الحمد كمدخل تمهيدي لموضوع كتابه، كما فعل السلمي، الذي قال: "الحمدُ لله، الذي أظهر آثارَ قدرته، وأنوارَ عِزّته، في كل وقت وزمانٍ، وحينٍ وأوان. وعَمَر كلَّ عَصْرٍ من الأعصار، بنبي مبعوثٍ، يَدُلُ الخلقَ، ويُرشِدهم إليه. إلى أن خَتم الأنبياءَ والرسلَ، بالنبيِّ الأشرفِ، والرسولِ الأعلى، محمدٍ صلى الله عليه، وعلى جميع أنبياء اللهِ ورُسُله. وأَتْبَع الأنبياءَ، عليهم السّلام، بالأولياءَ، يَخْلفُونهم في سُنَنِهم، ويحملون أُمَّتهم على طريقتهم وسَمْتِهم ...". وكما فعل ابن حجر في "تهذيب التهذيب"، بقوله "الحمد لله الذي تفرد بالبقاء والكمال، قسم بين عباده الأرزاق والآجال، وجعلهم

شعوبًا وقبائل ليتعارفوا، وملوكًا وسوقة ليتناصفوا، وبعث الرسل مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة، وختمهم بخيرته من خليقته السالك بتأييده الطريق المستقيم على المحجة".

ولم تختلف الحمدلة في الطول والقصر فحسب، بل اختلفت أيضًا في مدى توافقها وموضوع الكتاب، فأتى بعضها عامًا غير متوافق وموضوع الكتاب، وخاصة المختصرة منها، كالسيوطي الذي قال: "**الحمد لله الذي أسبغ علينا جزيل النعم**"، وابن أبي حاتم، الذي قال: "**الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله**".

ولم تكن كل الصيغ المختصرة عامةً، إذ أتت صيغ حمد مختصرة وهي في الوقت نفسه موافقة لموضوع الكتاب، مثل: "**الحمد لله خالق المصنوعات، وبارئ البريات، ومدبر الكائنات ومصرف الألسن الناطقات، مفضل لغة العرب على سائر اللغات**" التي وردت بكتاب "تهذيب الأسماء واللغات"، وكذلك "**الحمد لله المحمود بكل لسان، معروف بالجود والإحسان، الذي خلق الإنسان وعلمه البيان**" بكتاب "لسان الميزان". وأفضل منها قول المؤلف نفسه في كتابه الآخر "الإصابة": "**الحمد لله الذي أحصى كل شيء عددًا، ورفع بعض خلقه على بعض فكانوا طرائق وقددًا**".

كذلك لم تكن صيغ الحمد المطولة موافقة كلها لموضوع الكتاب، فقد أتت صيغ حمد مطولة وصلت إلى اثني عشر سطرًا لكنها كانت صيغًا عامة لا تتصل بموضوع الكتاب، مثلما قال ابن أبي يعلى: "**الحمد لله العلي العظيم، السميع البصير، ذي الفضل الواسع والمنن التوابع، والنعم السوابغ والحجج البوالغ، علا فكان فوق سبع سمواته، على عرشه استوى يعلم السر وأخفى ويسمع الكلام والنجوى أنزل القرآن بعلمه...**"

فالملاحظ هنا أنه من الممكن أن تكون هذه الحمدلة لكتاب تراجم، كما أنه من الممكن أيضًا أن تكون لكتاب في العقيدة، أو كتاب في الرقائق، أو مقدمة لخطبة جمعة.

وكما حمدَ بعضُ المؤلفين ربهم بجملة اسمية كما فعل القاضي عياض حيث قال:"**الحمد لله**"، وكما فعل الهاشمي، حيث قال: "**حمدًا لله**"، وابن عبد البر الذي قال: "**بحمد الله أبدًا**". فقد حمد غيرُهم ربَه بجملة فعلية، فقال: "**أحمد الله حمدًا لا يدرك غايته ولا تعلم نهايته**" كما في "نهاية الدرايات".

ومع أن الصيغ المطولة لم تكن كلها موافقة لموضوع الكتاب، إلا أنه كلما كانت صيغة الحمد أكثر طولاً كانت أكثر موافقة لموضوع الكتاب غالبًا.

٣) الشهادتان

خلت خمس وعشرون مقدمة - بما يمثل ٦٠٪ من المقدمات محل الدراسة - من الشهادتين، هذه الكتب هي: "التاريخ الصغير"، و"الجرح والتعديل"، و"المعجم الصغير"، و"الثقات" لابن شاهين، و"طبقات الصوفية"، و"حلية الأولياء"، و"معرفة الصحابة"، و"طبقات الفقهاء الشافعية"، و"رجال الطوسي"، و"الاستيعاب"، و"طبقات الفقهاء"، و"رجال البخاري"، و"ترتيب المدارك"، و"طبقات فقهاء اليمن"، و"صفة الصفوة"، و"أُسد الغابة"، و"المُغني"، و"ذيل تذكرة الحفاظ"، و"الذيل على طبقات الحنابلة"، و"نهاية الدرايات"، و"طبقات المدلسين"، و"تاج التراجم"، و"الطبقات الكبرى"، و"الطبقات السنية"، و"شجرة النور".

واشتملت السبع عشرة مقدمة الباقية - بما يمثل ٤٠٪ من المقدمات محل الدراسة - على الشهادتين، وهي: "الثقات" لابن حبان، و"مشاهير علماء الأمصار"، و"الرسالة القشيرية"، و"طبقات الحنابلة"، و"الكمال"، و"تهذيب الأسماء واللغات"، و"الكاشف"، و"ميزان الاعتدال"، و"طبقات الشافعية" للسبكي، و"طبقات الشافعية" للأسنوي، و"طبقات الأولياء"، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة، و"الإصابة"، و"تهذيب التهذيب"، و"لسان الميزان"، و"لحظ الألحاظ"، و"طبقات المفسرين".

وقد حاول الباحث الوصول إلى نقاط تشابه بين هذه الكتب للوصول لسبب عدم اشتمالها على الشهادتين فافترض أن "المجال الموضوعي" قد يكون السبب، لأن هذه الكتب تختلف فيما بينها في المجال الموضوعي؛ فمنها "طبقات فقهاء، و"رواة حديث"، و"تراجم قراء"، و"تراجم صحابة"؛ ومن ثم لم يكن المجال الموضوعي السبب في عدم اشتمال مقدمات تلك الكتب على شهادتين.

وافترض الباحث أن الفترة الزمنية لتأليف الكتاب قد تكون السبب في عدم اشتمال مقدمات تلك الكتب على الشهادتين، كأن تكون الكتب الأقدم تأليفًا غير مشتملة على الشهادتين بينما الكتب الأحدث تأليفًا مشتملة أو العكس. ولكن وُجد أن هذه الكتب ترجع إلى قرون متفاوتة بدءًا من القرن الثالث الهجري حتى القرن الحادي عشر الهجري؛ ومن ثم لم يكن تاريخ تأليف الكتاب له تأثير في إيراد الشهادتين أو عدم إيرادها. كذلك لم يكن لمذهب المؤلف أو مكان وجوده تأثير إيراد أو عدم إيراد الشهادتين؛ لتنوعهم في المذهب والمكان.

ويرى الباحث أن إيراد أو عدم إيراد الشهادتين يرجع إلى الحالة الذهنية للمؤلف

ذاته؛ يدل على ذلك أن المؤلف الواحد قد يذكر الشهادتين في بعض مقدمات كتبه ولا يذكرهما في بعضها الآخر ؛ على سبيل المثال لم يذكر الذهبي الشهادتين في مقدمة كتابه "المُغني"، بينما ذكرهما في مقدمة كتابيه: "ميزان الاعتدال" و"الكاشف"، والأمر نفسه فعله ابن حجر ؛ فلم يذكر الشهادتين في مقدمة كتابه "طبقات المدلسين"، بينما ذكرهما في مقدمة كتابيه: "لسان الميزان"، و"تهذيب التهذيب"؛ ومن ثم ارتبط أمر إيراد الشهادتين من عدم إيرادها في المقدمة بالحالة الذهنية للمؤلف ذاته، لا بزمن، أو بمكان، أو بمجال موضوعي.

أ) شهادة التوحيد

انقسمت الشهادتان اللتان وردتا في مقدمات كتب التراجم محل الدراسة إلى: "شهادة الألوهية" و"شهادة النبوة"، أما "شهادة الألوهية" فيقر المؤلف في مقدمة كتابه بتوحيده لله تعالى وحده، فيقول: "**أشهد أن لا إله إلا الله**" كما فعل الهاشمي، والذهبي في كتابه "الكاشف"، وقد يستخدم المؤلف المؤكدات لذلك، فيقول "**اشهد أن لا إله إلا الله على الإطلاق**" كما فعل ابن حجر في "تهذيب التهذيب"، وقد يزيد المؤلف على ذلك فينفي الشريك لله عز وجل كما فعل السبكي؛ إذ قال "**وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له**".

وقد يضيف المؤلف أسماءً وصفات لله تعالى من باب الثناء، فيقول: "**وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، بارئ النسم**" كما فعل النووي حيث قال: " **واشهد أن لا إله إلا الله اللطيف الكريم، الرؤوف الرحيم**"، وقد يجمع المؤلف بين الثناء على الله ووصف ذاته تبارك وتعالى، كما فعل ابن قاضي شهبة إذ قال: " **وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، المتفرد بالعظمة والكبرياء**".

وقد يقر المؤلف بشهادته راجيًا الثواب، فيقول: " **وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تنجي قائلها من كرب يوم القيامة**" كما فعل الجماعيلي، وابن حجر في "لسان الميزان" ؛ إذ قال "**وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة أدخرها يوم العرض على الميزان**"، والقشيري حينما قال: " **وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة موقن بتوحيده، مستجير بحسن تأييده** "، وكذلك فعل الذهبي في "ميزان الاعتدال"، حينما قال: " **وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة أدخرها لسؤال منكر ونكير**" وابن الملقن الذي يقول: " **وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة نافعة على الدوام**".

وقد يجمع المؤلف ـ بعد شهادة الألوهية ـ بين الثناء على الله عز وجل وبين الرجاء والرغبة في الثواب، كما فعل ابن قاضي شهبة إذ قال: " **وأشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له، المتفرد بالعظمة والكبرياء، شهادة موقنة خالصة، ما لقى الله بها عبد يوم الجزاء إلا أوجبت له بها الخلود في دار البقاء**".

ب) شهادة النبوة

يقر فيها المؤلف بنبوة ورسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بعد إقراره بوحدانية الله تعالى، ولم يشذ عن ذلك سوى الجماعيلي؛ إذ ذكر شهادة التوحيد وأتبعها بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "**واشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تنجي قائلها من كرب يوم القيامة، وصلى الله على المخصوص بجسيم الفضل وأعظمه محمد خير الخلق...**"، وهذا لا يعني عدم إقراره بنبوة ورسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وإنما يعني فقط أنه لم يذكرها صراحة وإنما ذكرها ضمنًا حينما وصف سيدنا محمدًا بكونه خير الخلق والمخصوص بعظيم الفضل.

وأما باقي مقدمات كتب التراجم الدينية الخمسة عشر ـ فقد ذكر مؤلفوها شهادة النبوة والرسالة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بعد إقرارهم بشهادة التوحيد؛ إلا أنهم اختلفوا في ذلك؛ فذكرها بعضهم مختصرة مقتصرة على خمس كلمات، كما فعل الذهبي في كتابه "الكاشف"، إذ قال "**واشهد ان محمداً رسول الله**"، وأضاف السبكي كلمة "سيدنا" تعظيمًا لقدر النبي محمد صلى الله عليه وسلم سيد ولد آدم أجمعين، فقال: "**واشهد ان سيدنا محمداً عبده ورسوله**"، وبعضهم أردفها بأوصاف الثناء والمديح لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ؛ سواء اقتصر هذا المدح والثناء على بضع كلمات، كما فعل الذهبي في "ميزان الاعتدال" حينما قال: "**واردفها بشهادة أن محمداً عبده ورسوله خير نبي واصدق نذير**" وابن حجر في "لسان الميزان" حينما قال: "**واشهد ان محمداً عبده ورسوله المنتخب من ولد عدنان**" وفي "تهذيب التهذيب" حين قال: "**واشهد ان محمداً عبده ورسوله المبعوث إلى أهل الآفاق**"، وكما فعل ابن الملقن، حينما قال: "**واشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله مصباح الظلام**"، وكذلك السيوطي حينما قال: "**واشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله سيد العرب والعجم**"، وكذلك فعل النووي حينما قال: " **واشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله وحبيبه وخليله**".

وأطال بعضهم بعض الشيء في هذا المدح والثناء، فقال ابن حبان في "مشاهير علماء الأمصار": "**واشهد أن محمداً المبعوث بالحق المبين المتمسك بحبله المتين**

الملهم أهدى السبيل حتى حدا به من التضليل سيد المرسلين ورسول العالمين"، وكذلك فعل ابن حجر في "الإصابة"، فقال: "وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وصفيه وخليله، اكرم به عبداً وسيداً وأعظم به حبيبًا مؤيداً، فما أزكاه أصلاً ومحتداً، وأطهره مضجعاً ومولدا، وأكرمه أصحابًا كانوا نجوم الاهتداء وأئمة الاقتدى"، وأطال أكثر من ذلك القاضي أبو يعلى، فقال: "وأشهد أن محمداً . صلى الله عليه وسلم . رسوله المصطفى ونبيه المرتضى، اختاره الله لرسالته، ومستودع أمانته، فجعله خاتم النبيين، وخير خلقه أجمعين، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ول وكره المشركون، بعثه بالكتاب المسطور في الرق المنشور، فبلغ عن الله عز وجل حقائق الرسالة، وأنقذ به أمته من الردى والضلالة، قام بما استرعاه ربه من حقه، واستحفظه تنزيله، حتى قبضه على كرامته ومنزلة أهل ولايته الذين رضي أعمالهم، حميداً رضيًا سعيداً، بما سبق من السعادة في اللوح المحفوظ قبل أن ينشئ الله نسمته".

وهكذا تراوح المديح والثناء على النبي محمد صلى الله عليه وسلم بين الاختصار والتوسط والإطالة، وكلهم ما وفّى النبيَ صلى الله عليه وسلم بعض قدره، إلا أنه يجب أن يراعى أن هذه مقدمة لكتاب وليست كتابًا مستقلاً في بيان قدر النبي صلى الله عليه وسلم خير الورى.

٤) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

المراد بالصلاة على النبي في ديباجة الكتاب أن يُصليَ المُؤلِّفُ على النبي صلى الله عليه وسلم، كأن يقول: اللهم صلِّ على محمد، ومعناه "اللهم عظم محمداً في الدنيا بإعلاء ذكره وإظهار دعوته وإبقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه في أمته وإجزال أجرك ومثوبته وإبداء فضله للأولين والآخرين بالمقام المحمود وتقديمه على كافة المقربين في اليوم المشهود وهذه الأمور وإن كان الله تعالى قد أوجبها للنبي صلى الله عليه وسلم كان كل شيء منها ذا درجات ومراتب، فقد يجوز إذا صلى عليه واحد من أمته فاستجيب دعاؤه فيه أن يزداد النبي صلى الله عليه وسلم بذلك الدعاء في كل شيء مما سمينا رتبة ودرجة، ولقد كانت الصلاة مما يقصد بها قضاء حقه ويتقرب بإكثارها إلى الله تعالى، ويدل على أن قولنا: اللهم صل على محمد صلاة منا عليه لأنا لا نملك إيصال ما يعظم به أمره ويعلو به قدره إليه، وإنما ذلك بيد الله تعالى، فصح أن صلاتنا عليه الدعاء له بذلك وابتغاؤه من الله عز وجل"[1] . ومن هنا يُؤْتى بالصلاة على النبي محمد

(١) البيهقي: شعب الإيمان، مرجع سابق، ج٢ ، ص٢٢١ .

صلى الله عليه وسلم بعد البسملة والحمدلة تيمنًا وتبركًا؛ ولذا ذُكرت الصلاة على النبي محمد صلى الله عليه وسلم في أغلب مقدمات كتب التراجم محل الدراسة، كما هو موضح فيما يلي.

أ) مقدمات لم تذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

ثلاثة كتب لم تُذكر فيها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، هي: "الطبقات الكبرى"، و"المُغني"، و"الكشاف" للذهبي، أما الكتابان الأولان فلم تُذْكر فيهما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، لأن مقدمتهما قد خلت من الديباجة كلها، فلعل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكرت في الديباجة، والديباجة سقطت من المقدمة، وأما الكتاب الثالث وهو "الكاشف"فقد أتت ديباجته مختصرة للغاية، ولعل المؤلف تعمد ذلك فاقتصر على البسملة والحمدلة والشهادتين، ولم يذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا لا يشفع للمؤلف، وإنما كان يمكنه ذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بصيغة مختصرة كقوله ـ بعد شهادة النبوة ـ صلى الله عليه وسلم.

ب) مقدمات اكتفت بالسلام على عباد الله المصطفين

ثلاثة كتب أخرى لم تُذكر في مقدماتها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما اكتفى مؤلفوها بالسلام على عباده الذين اصطفى، وهي: "تاج التراجم"، و"الجرح والتعديل"، و"صفة الصفوة"، وثلاثتهم ذكروا تلك الصيغة "**وسلام على عباده الذين اصطفى**" التي أتت بعد حمد الله مباشرة، وقطعًا عباد الله الذين اصطفى أفضلهم النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

ج) مقدمات ذكرت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

في غير الكتب الستة السابقة ـ ذُكرت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، إلا أنها أتت متفاوتة في الصيغة والطول؛ فاستخدمت أربع عشرة مقدمة ـ تمثل ٣٣٪ ـ صيغة "**صلى الله عليه**" وهي مقدمات: "ميزان الاعتدال"، "لسان الميزان" و"تهذيب التهذيب"و"الإصابة"، و"الرسالة القشيرية"، و"طبقات الأولياء"، و"طبقات المفسرين"، و"تهذيب الأسماء واللغات"، و"التاريخ الصغير"، و"طبقات الصوفية"، و"طبقات الشافعية" للأسنوي، و"طبقات الشافعية" للسبكي، و"الطبقات السنية"، و"ترتيب المدارك"؛ بعض هذه المقدمات اكتفى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، مثل: "التاريخ الصغير"، و"ترتيب المدارك" اللذين قالا في مقدمتيهما "**صلى الله عليه وسلم**"، وبعضها زاد آل النبي محمد صلى الله عليه وسلم"، كما فعل الأسنوي في "طبقات الشافعية" بقوله:

"صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا كثيرًا"، والذهبي في "ميزان الاعتدال"، بقوله: "صلى الله عليه وعلى آله أولي العزم والتشهير"، وبعضهم زاد الصحب الكرام، كما فعل السبكي في "طبقات الشافعية" بقوله: "صلى الله عليه وعلى آله وصحبه"، وابن حجر في "لسان الميزان" بقوله: "صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطاهرين وصحبه الأكرمين"، وفي "تهذيب التهذيب"بقوله: "صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه"، وابن الملقن الذي قال: "صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه الكرام"، والسيوطي الذي قال: "صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه"، والقشيري الذي قال: "صلى الله عليه وعلى آله مصابيح الدجى وعلى أصحابه مفاتيح الهدى وسلم تسليمًا كثيرًا"، وزاد السلمي الصلاة على جميع الأنبياء والرسل فقال: "صلى الله عليه وعلى جميع أنبياء الله ورسله"، وزاد النووي الصلاة على آل الأنبياء وعلى الصالحين فقال "صلى الله عليه وسلم وعلى سائر النبيين وآل كل وسائر الصالحين".

وزاد بعضهم في تسع مقدمات - بما يساوي ٢١,٤٪ - حرف العطف "واو" قبل صيغة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وهم: الطبراني، وابن رجب، والجماعيلي، والحسيني، وابن عبد البر، والكلاباذي ، والهاشمي، والجعدي، وابن مخلوف؛ على سبيل المثال ما ذكره الطبراني : "وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم".

وزاد ثلاثة مؤلفين - بما يمثل ٧,١٪ - حرف العطف "الفاء"، وهم: ابن الأثير، وابن حبان في "مشاهير علماء الأمصار"، وفي "الثقات"، فذكر ابن الأثير على سبيل المثال: "فصلى الله عليه وعلى آله وأصحابه".

بينما استخدم خمسة مؤلفين - بما يساوي ١١,٩٪ - صيغة الاسم المفرد المعرف "الصلاة" بدلاً من صيغة الفعل "صلى" واستخدموا قبله حرف العطف "الواو" وهم: ابن حجر في "طبقات المدلسين"، والطوسي، وابن الجزري، والإصبهاني، والعبادي، وعلى سبيل المثال ذكر ابن حجر في مقدمة "طبقات المدلسين" : "والصلاة والسلام على محمد عبده ورسوله".

واستخدم أربعة مؤلفين - بما يمثل ٩,٥٪ - صيغة جمع المؤنث النكرة "صلوات"، وهم: القاضي أبو يعلى، وابن قاضي شهبة، والشيرازي، والإصبهاني، ومثال ذلك ما ذكره القاضي أبو يعلى: "فعليه صلوات الله وسلامه حيًا ومحمودًا وميتًا ومفقودًا".

٥) صيغة البعدية

"تأثر تأليف الكتاب التراثي بآثار الخطابة وأدب الترسُّل، فأصبح يُفَصّلُ بين

ديباجة الكتاب وباقي المقدمة بالبعدية، أي بـ"أما بعد" أو "وبعدُ"؛ وهما عبارتان مُعدَّتان للانتقال وتُؤْذِنان به إلى الغرض المقصود؛ ولذلك سُمِّيَتْ " أما بعد" بفصل الخطاب، لفصلها الكلام الثاني عن الأول(١) .

وقد أُثر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي بها في خطبه ومكاتباته؛ فقد "بوب البخاري في صحيحه في كتاب: الجمعة، باب: من قال في الخطبة بعد الثناء " أما بعد" ، وأورد هذا الحديث: "فَانْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ تَجَلَّتْ الشَّمْسُ فَخَطَبَ النَّاسَ وَحَمِدَ اللَّهَ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ" (٢) .

واستمر الأمر على ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم؛ فـ"عن مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ، قَالَ: أَتَيْتُ نُعَيْمَ بْنَ أَبِي هِنْدٍ فَأَخْرَجَ إِلَيَّ صَحِيفَةً فَإِذَا فِيهَا مِنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ سَلاَمٌ عَلَيْك أَمَّا بَعْدُ، فَكَتَبَ إِلَيْهِمَا مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُمَا أَمَّا بَعْدُ...، وعَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي مُوسَى : أَمَّا بَعْدُ...، وعَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: كَتَبَتْ عَائِشَةُ إِلَى مُعَاوِيَةَ: أَمَّا بَعْدُ...، وعَنْ أَبِي قِلاَبَةَ، قَالَ : حدَّثَنِي مَنْ قَرَأَ كِتَابَ عُثْمَانَ ، أَوْ مَنْ قُرِئَ عَلَيْهِ: أَمَّا بَعْدُ...، وكَتَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ إِلَى سَلْمَانَ: أَمَّا بَعْدُ. وَكَتَبَ سَلْمَانُ إِلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ أَمَّا بَعْدُ"(٣) .

و"عبارة "أما بعد" عبارة مُركَّبة من لفظيْن: "أما" والثاني: "بعد". فأما "أمَّا": فحرف شرط، و"بعد": ظرف زمان مبني على الضم، وعامله محذوف، تقديره: وأقول بعد ما تقدم من الحمد والصلاة والتسليم على نبيه الكريم. ثم "أمَّا" تقع في كلام العرب لتوكيد الخبر، والفاء لازمة لها؛ لتصل ما بعدها بالحرف المُلاصِق لما قبلها. وقد تُحذف"أمَّا" لكثرة الاستعمال، ويُستغنى عنها بدخول الفاء في الجواب، ودخول الفاء: إمّا على توهم أمّا، أو على تقديرها في نظم الكلام، وقيل: إنها لإجراء الظرف مجرى الشرط، وقيل: إنها عاطفة، وقيل: زائدة. وأصل "أما بعد": مهما يكن من شيء بعدُ، فحُذِفت مهما ويكن ونابت أمَّا مَنابَهُما، وفي قولنا "وبعدُ"،قيل: الواو نائبة عن (أمَّا)، وأمَّا نائبة عن (مهما يكن)، و(بعد) ظرف مبني لتضمنه معنى الحرف وهي الإضافة لحذف المضاف إليه ونية الإضافة له، ويُحتمل أنه زماني باعتبار النطق وأنه مكاني باعتبار الكتابة، والمختار تعلقه بجواب مهما التي نابت عنها الواو بواسطة نيابتها عن إما، والتقدير مهما يكن من

(١) عباس أرحيلة: البعدية. مصدر إلكتروني.

(٢) البخاري: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. ج٢، ص٤٥٧ .

(٣) ابن أبي شيبة: مصنف ابن أبي شيبة. تحقيق: محمد عوامة. ج٨ . ص٤٦٣ .

شيء، وتُستعمل غالبا لتفصيل ما يأتي بعدها عما أتى قبلها"[١] . ولذا فقد نهج هذا المنهج الكثير من مؤلفي كتب التراجم محل الدراسة، على النحو الموضح فيما يلي:

أ) مقدمات لم تستخدم البعدية

خلت اثنتا عشرة مقدمة ـ بما يمثل ٢٩٪ ـ من البعدية، وهي: "الكاشف"، و"طبقات الشافعية" للسبكي، و"طبقات الفقهاء الشافعية"، و"طبقات الحنابلة"، و"رجال البخاري"، و"طبقات الفقهاء"، و"التاريخ الصغير"، و"طبقات الصوفية"، و"الذيل على طبقات الحنابلة"، و"المعجم الصغير"، و"الثقات" لابن حبان، و"الطبقات الكبرى"؛ إذ شرع بعض مؤلفي تلك الكتب في ذكر المقدمة المنهجية باستخدام لفظة أخبرنا أو حدثنا ذاكرين سند تلقى الكتاب ثم المقدمة المنهجية؛ مثلما فعل ابن شاهين، والطبراني، وابن رجب، والبخاري. أو ذكر سند تلقي الكتاب ثم الشروع في الكتاب ذاته دونما ذكر مقدمة منهجية، مثلما فعل الشعراني. بينما شرعت بعض هذه المقدمات التي لم تذكر البعدية في ذكر المقدمة المنهجية مباشرة بعد الديباجة دون استخدام أي فاصلة، مثلما فعل الشيرازي الذي قال: **"هذا كتاب مختصر في ذكر الفقهاء وانسابهم..."** ومثلما فعل العبادي، حيث قال: **"رايت السلف رحمة الله عليهم صرفوا هممهم إلى ذكر طبقات الصحابة...،** وكما فعل القاضي بقوله: **"هذا كتاب استخرنا الله تعالى في تأليفه..."**.

ب) مقدمات استخدمت البعدية

استخدمت ثلاثون مقدمة ـ بما يمثل ٧١٪ ـ البعدية للفصل بين الديباجة والمقدمة المنهجية، وهذه المقدمات هي: "طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة، و"تراجم الحنفية"، و"الكمال"، و"ترتيب المدارك"، و"طبقات الشافعية" للأسنوي، و"ذيل تذكرة الحفاظ"، و"طبقات الأولياء"، و"طبقات المفسرين"، و"تاج التراجم"، و"الطبقات الكبرى"، و"الإصابة"، و"أُسد الغابة"، و"طبقات فقهاء اليمن"، و"حلية الأولياء"، و"الاستيعاب"، و"مشاهير علماء الأمصار"، و"طبقات المدلسين"، و"لسان الميزان"، و"تهذيب التهذيب"، و"شجرة النور"، و"ميزان الاعتدال"، و"الرسالة القشيرية"، و"تهذيب الأسماء واللغات"، و"الثقات" لابن حبان، و"رجال الطوسي"، و"معرفة الصحابة"، و"صفة الصفوة"، و"الجرح والتعديل"، و"المُغني"، و"نهاية الدرايات"، و"لحظ الألحاظ".

---

(١) عباس أرحيلة: البعدية. مرجع سابق. مصدر إلكتروني.

ج) صيغ البعدية

اختلفت صيغة البعدية في هذه المقدمات الثلاثين، ما بين "وبعد" التي استخدمتها المقدمات العشر الأولى، وصيغة "أما بعد" التي استخدمتها باقي المقدمات الثلاثين.

غالب المقدمات - ست مقدمات - التي استخدمت صيغة البعدية "وبعد" أتبعتها باسم الإشارة هذا أو هذه مسبوقًا بحرف العطف الفاء؛ و"هذا" اسم إشارة للكتاب و"هذه" اسم إشارة لمجموعة التراجم الواردة بالكتاب فاستخدم الشعراني، والسيوطي، وابن قاضي شهبة، والجماعيلي - اسم الإشارة "هذا" ؛ على سبيل المثال ما ذكره الشعراني: "***وبعد فهذا*** **كتاب لخصت فيه طبقات جماعة من الأولياء...** "، بينما استخدم ابن الملقن، والحسيني "اسم الإشارة "هذه"، على سبيل المثال ما ذكره ابن الملقن: "***وبعد فهذه*** **جملة من طبقات الأعلام الأعيان...**".

أما المقدمات التي استخدمت صيغة البعدية "أما بعد" فقد أتبع غالبها - وعددها اثنتا عشرة مقدمة - صيغة البعدية بحرف التوكيد والنسخ (إنّ) المشددة، مسبوقًا أحيانًا بحرف العطف الفاء، ومتبوعًا أحيانًا بياء الملكية (إني) ليتحدث المؤلف عن نفسه، وأحيانًا أخرى بكاف المخاطب (إنك) ليتحدث المؤلف إلى القارئ، ومثال ذلك ما ذكره ابن أبي حاتم "**أما بعد فإن الله عز وجل ابتعث محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الناس كافة...**"، وما ذكره الطوسي "**أما بعد فإني قد أجبت إلى ما تكرر سؤال الشيخ الفاضل فيه من جمع كتاب يشتمل على أسماء الرجال...**"، وما ذكره ابن الجوزي "**أما بعد فإنك الطالب الصادق والمريد المحقق لما نظرت في كتاب "حلية الأولياء"...**"

ومما استرعى الانتباه أن اثنين من المؤلفين استخدماها قبل الديباجة، واستخدما اسم الإشارة "هذا" أو"هذه" للفصل بين الديباجة والمقدمة المنهجية، هذان المؤلفان هما ابن الجزري الذي قال: "**أما بعد حمد الله تعالى... (وذكر الديباجة)، فهذا الكتاب غاية النهاية...**"، والمؤلف الثاني هو الهاشمي الذي قال: "**أما بعد حمد الله سبحانه وتعالى... فهذه تراجم جماعة عدة...**".

(٢) المقدمة المنهجية

وهي تمثل الجزء الثاني من مقدمة المؤلف، وتأتي بعد "الديباجة"، وتشتمل غالبًا على تمهيد عن موضوع الكتاب، كما توضح أهم المبررات التي دفعت المؤلف لتأليف هذا الكتاب، ومنهجه في التأليف من حيث الاختصار والتهذيب، أو الحصر والشمول، أو الإطالة والإطناب وغيرها، كما توضح مجال تغطية الكتاب وحدوده، وتذكر أشهر

المؤلفات في مجال الكتاب نفسه، مع تناولها بالنقد، وتوضيح أوجه القصور بها، ثم توضيح موقع الكتاب بين نظرائه، وتذكر المراحل التي مرّ بها المؤلف في تأليف كتابه، ونظام الترتيب الذي اتبعه المؤلف في ترتيب كتابه، ومبررات اختيار ذلك النظام دون سواه، وإعطاء أمثلة توضيحية، كما تذكر عدد المداخل التي احتواها الكتاب، وعناصر المادة المرجعية التي سيقدمها ، وتوضح مدلولات الرموز والمختصرات التي استخدمها المؤلف في متن كتابه، وتذكر المجتمع الموجه له الكتاب، ويعرض المؤلف فيها أهم المصادر والمراجع المتاحة التي اعتمد عليها، ويوضح منهجيته في تحديد المؤلفات التي تستحق أن تكون مصادر له، وكيفية التعامل معها والنقل منها والاستشهاد بها، وفيما يلي سيتم تحليل المقدمة المنهجية من خلال ستة عشر عنصرًا مرتبة ترتيبًا تنازليًا وفق نسبة ورودها بالمقدمات، وهي: المجال والحدود، ومنهج التأليف، ومبررات التأليف، والمدخل التمهيدي، والدراسات السابقة، ونظام الترتيب، وتقسيم الكتاب، والمادة المرجعية، ومصادر الكتاب، وعنوان الكتاب، ودلالات الرموز والمختصرات، والمجتمع الموجه له الكتاب، وعدد المداخل، وموقع الكتاب بين نظرائه، اسم مؤلف الكتاب، وتاريخ تأليف الكتاب.

١) المجال والحدود

جميع المقدمات محل الدراسة ـ باستثناء كتابي: "الجرح والتعديل"، و"معرفة الصحابة" ـ حرصت على ذكر مجال الكتاب وحدوده في مقدماتها؛ إلا أن هذه الكتب اختلفت فيما بينها في الألفاظ والعبارات الدالة على مجال الكتاب وحدوده؛ فعلى سبيل المثال ذكر البخاري ما نصه: "**كتاب مختصر من تاريخ النبي صلى الله عليه وسلم والمهاجرين والأنصار وطبقات التابعين لهم بإحسان ومن بعدهم**"، أما ابن حبان فذكر بمقدمة "الثقات" ما نصه: "**أردت أن أملي أسامي أكثر المحدثين ومن الفقهاء من أهل الفضل والصالحين ومن سلك سبيله من الماضين**". وذكر ابن حبان أيضًا في مقدمة "مشاهير علماء الأمصار" نصًا قريبًا من ذلك، فقال : "**أردت أن أملي في "مشاهير علماء الأمصار" وأعلام فقهاء الأقطار دون الضعفاء والمتروكين**". وبهذه العبارة وضح حدود مجاله بأنه لم يذكر الضعفاء ولا المتروكين من المشاهير ". أما الطبراني فقد عبّر عن مجال "معجمه الصغير" بعبارة مختصرة حينما قال: "**كتاب فوائد مشايخي الذين كتبت عنهم بالأمصار**". وكذلك فعل الجعدي حينما قال: "**تلخيص ما أردته وتقريبه، وتخصيص ما نويته وتهذيبه من ذكر فقهاء اليمن**". وفي "حلية الأولياء" حدد الإصبهاني مجال كتابه بقوله: "**كتاب يتضمن أسامي جماعة وبعض أحاديثهم وكلامهم**

من أعلام المتحققين من المتصوفة وأئمتهم، وترتيب طبقاتهم من النساك ومحجتهم، من قرن الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم؛ ممن عرف الأدلة والحقائق، وباشر الأحوال والطرائق..." وبهذه الكلمات أوضح المجال الموضوعي، والمجال الزمني. وأما العبادي فيقول في مقدمته المنهجية "فعمدت إلى أسماء الذين عرفتهم من أصحاب الشافعي ـ رحمه الله ـ وأشياعه وأنصاره في زمانه ورواته". وذكر الطوسي ما نصه: "كتاب يشتمل على أسماء الرجال الذين رووا عن النبي صلى الله عليه وآله وعن الأئمة (ع) من بعده إلى زمن القائم (ع) ثم أذكر بعد ذلك من تأخر زمانه عن الأئمة (ع) من رواة الحديث أو من عاصرهم ولم يرد عنهم". وذكر الكلاباذي مجال كتابه بقوله: "عدة من أخرج أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف الجعفي مولاهم البخاري الحافظ رحمهم الله حديثهم في كتابه سماه "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه...". وذكر النووي حدود كتابه حينما ذكر في مقدمته "فأجمع إن شاء الله... كتابًا في الألفاظ الموجودة في مختصر أبي إبراهيم المزني والمهذب والتنبيه والوسيط والوجيز والروضة... فإن هذه الكتب الستة تجمع ما يحتاج إليه من اللغات، وأضم إلى ما فيها جملاً مما يحتاج إليه مما ليس فيها ليعم الانتفاع به إن شاء الله تعالى اللغات العربية والعجمية والمعربة، والإصطلاحات الشرعية والألفاظ الفقهية، وأضم إلى اللغات ما في هذه الكتب من أسماء الرجال والنساء والملائكة والجن وغيرهم ممن له ذكر في هذه الكتب برواية وغيرها".

ويتضح من مقدمة النووي أن المقدمات في أواخر القرن السابع الهجري كانت أكثر إيضاحًا لمجالات كتبها وحدودها من المقدمات السابقة؛ فقد أوضح أن كتابه يتناول الألفاظ الموجودة في كتب ستة ذكر بياناتها، كما أوضح أنه تناول أسماء الرجال والنساء والملائكة والجن، وكذلك مقدمات القرن الثامن الهجري؛ فها هو الذهبي يوضح حدود كتابه "الكاشف"بل ويوضح أيضًا التحفظات على تلك الحدود، فيقول: "هذا مختصر نافع في رجال الكتب الستة: الصحيحين والسنن الأربعة، مقتضب من تهذيب "الكمال" لشيخنا الحافظ الحجاج المزي، اقتصرت فيه على ذكر من له رواية في الكتب دون باقي تلك التواليف التي في التهذيب، ودون من ذكر للتمييز، أو كرر للتنبيه".

وكذلك فعل الأسنوي؛ إذ أوضح مجال كتابه وحدوده بشيء من التفصيل ـ بعد ذكر الدراسات السابقة في مجال الكتاب نفسه ـ بقوله: "حملني ذلك على هذا التأليف، واستوعبت فيه جميع طبقات التفليسي وهي أعم الجميع، إلا أنه فرغ منها قبل عصرنا

بسنين كثيرة كما تقدم قريبًا، وجميع من ذكره هؤلاء وغيرهم ومن تحدث بعدهم إلى عامنا، إلا أني لا أذكر غالبًا إلا من علم تقليده للشافعي وكان مشهورًا بعلم من العلوم، فأما من روى عنه شيئًا من المسائل ولم يعلم تقليده له، أو علم ذلك إلا أنه لم يمهر في علم، بل ولي قضاءً أو اشتهر بكثرة روايته أو سند عالٍ من غير تحقيق لعلم فلا أذكره".

وهو هنا يضع نهاية الحدود الزمنية لكتابه بقوله: "إلى عامنا"، ثم يوضح مقومات وشروط من يذكرهم في كتابه، فهو لن يذكر كل من عرف أنه شافعي فقط، بل لا بد أن يكون مشهورًا بتقليده للشافعي ومشهورًا بعلم من العلوم، وأما غير ذلك فلا يقع ضمن حدود كتابه.

بهذه النماذج القليلة من مقدمات كتب التراجم التي أُلّفت من القرن الثالث إلى القرن الثامن الهجري اتضح كيف كان مؤلفو كتب التراجم يعبرون عن مجالات كتبهم وحدودها بعبارات واضحة؛ مما يدل على مدى وضوح ذلك العنصر المنهجي في أذهانهم ومعرفتهم بمدى أهميته للقارئ.

٢) منهج المؤلف

حرص أكثر من ٦٤٪ من مؤلفي كتب التراجم محل الدراسة على ذكر منهجيتهم في تأليف كتبهم؛ من حيث التهذيب والإطالة والإطناب، وكذلك منهجيتهم حيال الدراسات السابقة في مجال كتبهم والتعامل معها، وكيفية النقل من المراجع، وتحديد نوعية المراجع والمصادر الجديرة بالنقل منها، ومراحل التأليف وغير ذلك. نجد ذلك في مقدمات: "التاريخ الصغير"، و"الثقات" لابن حبان ، و"الاستيعاب"، و"طبقات الفقهاء"، و"ترتيب المدارك"، و"طبقات فقهاء اليمن"، و"صفة الصفوة"، و"الكمال"، و"أُسد الغابة"، "تهذيب الأسماء واللغات"، و"الكاشف"، و"المُغني"، و"ميزان الاعتدال"، و"ذيل تذكرة الحفاظ"، و"طبقات الشافعية" للسبكي، و"طبقات الشافعية" للأسنوي، و"الذيل على طبقات الحنابلة"، و"نهاية الدرايات"، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة، و"الإصابة"، و"تهذيب التهذيب"، و"طبقات المدلسين"، و"لسان الميزان"، و"لحظ الألحاظ"، و"تاج التراجم"، و"الطبقات السنية"، و"شجرة النور".

فعلى سبيل المثال نجد البخاري يوضح منهجيته من حيث الاختصار والإطناب، فيقول: **"هذا كتاب مختصر من تاريخ النبي صلى الله عليه وسلم والمهاجرين والأنصار وطبقات التابعين لهم بإحسان ومن بعدهم"**، فيوضح أنه اتبع في تأليف كتابه منهجية الاختصار. وأشار ابن حبان في مقدمة كتابه "الثقات" إلى حذف الأسانيد والاختصار

والهدف من اتباع تلك المنهجية، وذلك بقوله: "بحذف الأسانيد والإكثار، ولزوم سلوك الاختصار ليسهل على الفقهاء حفظها ولا يصعب على الحفاظ وعيها". وقريبًا من ذلك ما ذكره الشيرازي من اتباع منهجية الاختصار بقوله: "هذا كتاب مختصر في ذكر الفقهاء...". كما أوضح القاضي عياض مراحل تأليفه لكتابه بقوله: "ولم أزل منذ سمت همتي لمعرفة هذا الفن، وتحركت نيتي للاطلاع عليه، أستقرئ سبل سالكه، وأفحص عن وجوه مداركه، وأقيد أثناء مطالعتي شوارده، وأجود مدى بحثي جوائده، إلى أن اجتمع لي من ذلك بعد طول المباحثة الشديدة والعناية التامة والمطالعة المتواترة ما وجدته بُغية وغُنية وبُسط لي في تحريره أملاً ونية...". أما ابن الأثير فقد ذكر في مقدمته العديد من الدراسات السابقة في مجال كتابه، ثم أوضح منهجه حيال تلك الكتب وحيال كتابه فقال: "فرأيت أن أجمع بين هذه الكتب وأضيف إليها ما شذ عنها مما استدركه أبو علي الغساني على أبي عمر بن عبد البر، وكذلك أيضًا ما استدركه عليه آخرون وغير ما ذكرنا، فلا نطول بتعداد أسمائهم هاهنا، ورأيت ابن منده وأبا نعيم وأبا موسى عندهم أسماء ليست عند ابن عبد البر، وعند ابن عبد البر أسماء ليست عندهم، فعزمت أن أجمع بين كتبهم الأربعة". وأوضح النووي منهج تأليفه بشكل أكثر عمقًا حينما قال: "وأضبط إن شاء الله تعالى من أسماء الأشخاص واللغات والمواضع كل ما يحتاج إلى ضبط بتقييده بالحركات والتخفيف والتشديد، وأن هذا الحرف بالعين المهملة أو العين المعجمة وما أشبهه، وأنقل كل ذلك إن شاء الله تعالى محققاً مهذبًا من مظانه المعتمدة وكتب أهل التخصيص، فما كان مشهوراً لا أضيفه غالباً إلى قائليه لكثرتهم وعدم الحاجة إليه، وما كان غريباً إلى قائليه أو ناقله، وما كان من الأسماء وبيان أحوال أصحابها نقلته من كتب الأئمة الحفاظ والأعلام المشهورين بالإمامة في ذلك". بهذه الكلمات القليلة أوضح النووي ما سيقوم به في كتابه من:

أ- ضبط أسماء الأشخاص والكلمات بالحركات، وبيان كون ذلك الحرف مهملاً أم معجمًا.

ب- الالتزام بالتهذيب والاختصار عند النقل من المصادر.

ج- إسناد القول إلى قائليه إذا كان غريبًا، أما إذا كان القول مشهورًا فلا حاجة لإسناده إلى قائليه.

د- الاعتماد في النقل على كتب الأئمة الحفاظ الأعلام المشهورين بالإمامة في ذلك والمعتمدين عند جميع العلماء، وهو بذلك يوضح كنه المراجع والمصادر الجديدة

بالاعتماد عليها في البحث العلمي، وهو بذلك - أيضًا - يشير إلى أنه لن ينقل من كل كتاب تناول موضوع بحثه.

وأما الذهبي فيوضح في كتابه "المُغني" منهجيته في تأليف كتابه من حيث الاختصار والتطويل، ويوضح مبررات اختيار ذلك المنهج، فيقول: **"هذبته وقربته وبالغت في اختصاره تيسيرًا على طلبة العلم المعتنين بالحديث في معرفة الضعفاء"**. بينما يوضح المؤلف نفسه في كتابه الآخر "ميزان الاعتدال" تفضيله للبسط والتطويل؛ حيث يقول: **"فهذا كتاب جليل مبسوط في إيضاح نقلة العلم النبوي وحملة الآثار"**. ومثله فعل ابن حجر حينما أوضح اتباعه للشمول والتفصيل في كتابه "الإصابة"، فيقول: **"فجمعت كتابًا كبيرًا في ذلك ميزت فيه الصحابة عن غيرهم"**. وهذا هو الغزي يوضح منهجيته في النقل من المصادر والمراجع بقوله: **"ولا أنقل شيئًا إلا بعد أن يشهد له العقل والنقل وغلبة الظن بالصحة"**.

وهذه المنهجية التي ظهرت منذ القرن الثالث الهجري، وصلت إلى درجة نضج واضحة في القرن السابع الهجري وما تلاه، نتيجة لتراكم العلم وزيادة الخبرات، هذا الوضوح ظهر في مدى حرصهم على ذكر منهجيتهم ومعالجتهم لمادة كتبهم في مقدمات تلك الكتب.

٣) مبررات التأليف

اختلفت المبررات والأهداف التي من أجلها صنف المؤلف كتابه، وقد حرص المؤلفون على ذكر هذه المبررات في مقدمات كتبهم ليعلم القارئ لماذا قام المؤلف بوضع هذا الكتاب، ولقد كان الكثير من مؤلفي كتب التراجم العربية مدركين لأهمية ذكر مبررات تأليفهم، مما جعل ٥٧٪ ممن تناولتهم الدراسة يذكرون تلك المبررات في مقدمات كتبهم، وهذا ما فعله مؤلفو: الجرح والتعديل، و"الثقات" لابن حبان، و"مشاهير علماء الأمصار"، و"طبقات الصوفية"، و"معرفة الصحابة"، و"رجال الطوسي"، و"الاستيعاب"، و"الرسالة القشيرية"، و"ترتيب المدارك"، و"صفة الصفوة"، و"أُسد الغابة"، و"تهذيب الأسماء واللغات"، و"طبقات الشافعية" للسبكي، و"طبقات الشافعية" للأسنوي، و"طبقات الأولياء"، و"نهاية الدرايات"، و"الإصابة"، و"تهذيب التهذيب"، و"لسان الميزان"، و"تاج التراجم"، و"طبقات المفسرين"، و"الطبقات الكبرى"، و"الطبقات السنية"، و"شجرة النور".

وبالطبع اختلفت تلك المبررات من مؤلف لآخر؛ فقد ذكر ابن أبي حاتم أن مبررات

تأليف كتابه هو التمييز بين العدول والمجروحين، فيقول: "وجب ان نميز بين عدول النقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة"، وينتقل ابن أبي حاتم من هذا الهدف العام إلى هدف أكثر خصوصية، وهو تبيين طبقات ومقادير ودرجات هؤلاء وهؤلاء، فيقول: "ثم احتيج إلى تبين طبقاتهم ومقادير حالاتهم وتباين درجاتهم ليعرف من كان منهم"، ثم يكمل قائلاً "ويعرف من كان منهم عدلاً في نفسه من أهل الثبت في الحديث... ومنهم الصدوق والورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط...".

كذلك يذكر ابن حبان بوضوح مبررات تأليف كتابه "الثقات"، فيقول: "فلما رأيت معرفة السنن من أعظم أركان الدين، وأن حفظها يجب على أكثر المسلمين، وأنه لا سبيل إلى معرفة السقيم من الصحيح، ولا صحة إخراج الدليل من الصريح إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين كيفية ما كانوا عليه من الحالات أردت أن أملي أسامي أكثر المحدثين ومن الفقهاء من أهل الفضل والصالحين ومن سلك سبيله من الماضين". وقدم ابن حبان بين يدي كتابه "الثقات" بمقدمة مختصرة توضح أهمية كتابه، وتستحث القارئ على الاهتمام به دراسة وفهمًا. وأما الإصبهاني فيذكر المبرر العام لتأليف كتابه "معرفة الصحابة" في جملة واحدة، فيقول: "الوقوف على معرفة صفوة الصحابة والمشهورين من حوت أساميهم وأذكارهم ديوان الرواة والمحدثين" ثم يخصص هذا الهدف العام ويعمّقه أكثر بقوله: "معرفة مراتبهم من السابقة والهجرة والمؤازرة والنصرة". ويذكر القاضي عياض مبررات تأليفه لكتابه بنفس درجة وضوح سابقيه، فيذكر أن السبب في ذلك هو عدم وجود كتاب جامع لأعيان المالكية، وكذلك وجود الرغبة القوية من قبل العلماء والطلاب لوجود هذا الكتاب، بقوله: "ولم ألق احداً ممن يُعتني برأيه ويُلتفت إلى حسن رأيه ممن وقف على نبذ من أمره، وانتهى إليه رش من ذكره، إلا قلقًا إلى تمامه، شديد الغطس إلى كماله، محرضًا على صرف العناية إلى تحريره وتهذيبه، راغبًا في تقريب الفائدة بنظمه وتبويبه"، كما يقول القاضي عياض. موضحًا مبررات تأليفه لكتابه. "فلما تكررت رغبات الأصحاب. لإمضاء ما كانت النية اعتقدته، وتبييض ما غدت الهمة قد سودته: من كتاب حاوٍ لأسماء أعيان المالكية وأعلامهم...إذ هو فنٌ لم يتقدم فيه تأليف جامع، ولا اختص به تصنيف رائع..مع شدة حاجة المجتهد والمقلد إليه".

ومن مؤلفات التراجم في القرن السابع الهجري كتاب "أُسد الغابة" الذي تمثلت

مبررات تأليفه في وجود اختلاف بين الكثير من العلماء الذي جمعوا أسماء الصحابة في النسب والصحبة والمشاهد التي شهدها، كما كانت مبرراته ـ أيضًا ـ رغبة أعيان المحدثين في جمع كتاب في الصحابة يستقصي أسماء الصحابة، وتبيين الحق فيما اختلف فيه المؤلفون السابقون، فذكر هذه المبررات بقوله: " **فلما دخلتها (أي بيت المقدس) اجتمع جماعة من أعيان المحدثين وممن يعتني بالحفظ والإتقان، فكان مما قالوه: إننا نرى كثيرًا من العلماء الذين جمعوا أسماء الصحابة يختلفون في النسب والصحبة والمشاهد التي شهدها الصاحب، إلى غير ذلك من أحوال الشخص، ولا نعرف الحق فيه، وحثوا عزمي على جمع كتاب لهم في أسماء الصحابة رضي الله عنهم أستقصي فيه ما وصل إليّ من أسمائهم وأُبين فيه الحق فيما اختلفوا فيه... واستدراك ما فاتهم**". وهذه المبررات تشابهت إلى حدٍ كبير مع مبررات القاضي عياض وليس هذا ناتجاً عن تقليد مؤلفي كتب التراجم بعضهم البعض في إعداد المقدمة، وإنما نتج عن التفاعل الحقيقي للمؤلفين مع رغبات مجتمع القراء والباحثين.

أما هدف الأسنوي ومبررات تأليفه لكتابه فقد تمثل في إعداد كتاب مستقل جامع لـ"طبقات الشافعية"، فذكر ذلك في مقدمته: "**ولما ألفت كتابي الكبير المسمى "المهمات في شرح الرافعي" و"الروضة" المشتمل على عشرين نوعًا، ومنّ الله بإكماله، وكان من جملة أنواع الكلام على ما وقعَ في الكتابين من أصحاب الشافعي، وحصل ترتيبها فوقعت من الفضلاء موقعًا كبيرًا، لسهولة الإخراج، وتشوقت النفس إلى طبقات مستقلة، جامعة لهذه الأسماء وغيرها على هذا الأسلوب**". ويتضح من هذا الكلام مدى حس المؤلف بردود أفعال قرائه تجاه الكتب التي ألفها من قبل؛ ككتاب "المهمات في شرح الرافعي" وكتاب "الروضة" واستحسان هؤلاء القراء لنمط تأليف الكتابين؛ مما حفزه على تأليف كتاب مستقل وجامع لـ"طبقات الشافعية" على نمط هذين الكتابين.

وفي أوائل القرن التاسع الهجري اختصر ابن الملقن مبررات تأليف كتابه، قائلاً: "**جمعتهم لأهتدي بمآثرهم، وأقتفي بآثارهم، رجاء أن أنظم في سلكهم، فالمرء مع من أحب، وأحيا بذكرهم، ويزول عني النصب**". يُلاحظ أن هذا الهدف هو هدف عملي، وهو الاهتداء بمآثر الأشخاص الذين جمعهم في كتابه، واقتفاء آثارهم وزوال النصب عنهم. وإن كان المؤلف قد حدد هدفه بأشياء تعود عليه، إلا أنها أشياء يعود على القارئ مثلها. وأما هدف ابن حجر ومبرره الذي دفعه لتأليف كتابه "الإصابة" فقد كان: "**كثرة سؤال جماعة من الإخوان في تبيضه، أي تبييض كتاب شامل لتمييز صحابة النبي صلى الله عليه وسلم**. بينما كان هدف السيوطي من تأليف كتابه هو عدم وجود كتاب أُفرد لبيان

"طبقات المفسرين"، فذكر في مقدمته ما يلي: "فهذا المجموع فيه "طبقات المفسرين"؛ إذ لم أجد من اعتنى بإفرادهم، كما اعتني بإفراد المحدثين والفقهاء والنحاة وغيرهم".

وفي أواخر القرن العاشر الهجري استخدم الشعراني كلمات واضحة تدل على هدفه من تأليف ذلك الكتاب فقال: "ومقصودي بتأليفه فقه طريق القوم في التصوف من آداب المقامات والأحوال لا غير". باستخدام كلمات مثل: "ومقصودي بتأليفه"، وكلمة "لا غير" زيادة في جعل هدفه أكثر وضوحًا، وفي ذلك تطور في أسلوب إيضاح المؤلفين لأهدافهم ومبرراتهم من تأليف كتبهم.

وأما في القرن الحادي عشر فزادت المبررات دقة وأصبحت الأهداف أكثر عمقًا، فهذا هو الغزي، وابن مخلوف جعلا هدفهما استكمال الحدود الزمنية للدراسات السابقة في مجال كتابيهما؛ فذكر الغزي: "وقد صُنف في مناقبهم وفضائلهم وطبقاتهم كتب كثيرة، ومجلدات كبيرة، غير أن تقادم الزمان أخلق جدتها، وأنقص عدتها". ويقول ابن مخلوف بعدما ذكر دراسات سابقة في تراجم المالكية "وجاء بعده إلى هذا العهد أئمة لهم في العلم منزلة ظاهرة، ومزايا فاخرة...، ولم نجد من تعرض لجمعهم بحال، ونسج فضائلهم على ذلك المنوال... ويعد ذلك انشرح صدري لتأليف تذييل مفيد مبين، وتكميل مستحسن معين...". فبعد ما كانت مبررات تأليف الكتب هو الجمع والحصر والشمول، أصبحت المبررات أكثر ضيقًا بل أكثر عمقًا، وهو استكمال الحدود الزمنية لدراسات سابقة في المجال نفسه، كما أصبحت مبررات وأهداف التأليف أكثر وضوحًا في أذهان مؤلفي كتب التراجم، ومن ثم أصبحت أكثر إيضاحًا في مقدمات كتبهم.

ومن خلال دراسة مبررات تأليف كتب التراجم اتضح ما يلي:

١) تنوع أهداف ومبررات تأليف تلك الكتب، وهذه الأهداف هي:

أ) الاستجابة لرغبات وإلحاح المجتمع الموجه له الكتاب؛ ومثال ذلك: القاضي عياض، وابن الأثير، وابن حجر في كتابه "الإصابة"، وغيرهم.

ب) استشعار المؤلف بنقص أو قلة أو ربما عدم وجود إنتاج فكري في المجال؛ مثل: القاضي عياض، وابن الأثير، والسيوطي، وغيرهم.

ج) إعداد كتاب يختلف في نمط إعداده وترتيبه عن الكتب في المجال نفسه، كمبررات الأسنوي.

د) الرغبة في تغيير سلوك القارئ، كالذي نجده عند ابن الملقن، والشعراني، وغيرهم.

هـ) استكمال الحدود الزمنية لدراسات سابقة في المجال نفسه، وهي مبررات تأليف "الطبقات السنية"، و"شجرة النور"، وغيرهما.

٢) تطور أهداف ومبررات تأليف كتب التراجم على مدار القرون؛ من مبررات عامة إلى مبررات أكثر خصوصية وأكثر دقة، وأكثر وضوحًا، بالشكل الذي تم إيضاحه فيما سبق.

كما لوحظ ـ أيضًا ـ من خلال دراسة ذلك العنصر ما يلي:

أ) أن تأليف كتب التراجم كان لحل مشكلة بحثية قائمة.

ب) تفاعل مؤلفي كتب التراجم مع مجتمع القراء والباحثين، والاستجابة لرغباتهم.

ج) أن المبررات كانت واضحة في أذهانهم؛ مما ترتب عليه إنجاز مشروعهم البحثي الذي لبى هذه المبررات، وحقق تلك الأهداف.

د) دراسة رد فعل المجتمع الموجه له الكتاب، والاستجابة لها في الكتب التالية.

٤) المدخل التمهيدي

انقسمت مقدمات كتب التراجم ـ محل الدراسة ـ إلى قسمين متساويين إلى حد ما في ذكر وعدم ذكر مدخل تمهيدي لمقدماتهم المنهجية؛ كما هو موضح فيما يلي:

أ) مقدمات لم تبدأ بمدخل تمهيدي

وهي ثلاث وعشرون مقدمة ـ بما يمثل ٤٥,٧٪ من المقدمات محل الدراسة، هذه المقدمات هي: "طبقات الحنابلة"، و"الكاشف"، و"حلية الأولياء"، و"طبقات فقهاء اليمن"، و"الكمال"، و"طبقات الفقهاء الشافعية" لابن قاضي شهبة، و"طبقات المدلسين"، و"ميزان الاعتدال"، و"المُغني"، و"نهاية الدرايات"، و"لحظ الألحاظ"، و "تاج التراجم"، و"ذيل تذكرة الحفاظ"، و"طبقات الأولياء"، و"الطبقات الكبرى"، "التاريخ الصغير"، "الذيل على طبقات الحنابلة"، و"المعجم الصغير"، و"الثقات" لابن حبان، و"رجال البخاري"، و"طبقات الفقهاء"، و"طبقات المفسرين"، و"رجال الطوسي".

هذه المقدمات السابقة لم تشتمل على مدخل تمهيدي لموضوع الكتاب؛ لأن ست عشرة مقدمة منها بدأت بإيضاح المجال الموضوعي للكتاب، مثلما فعل ابن حجر في "طبقات المدلسين"، وابن الملقن، والجماعيلي، والسيوطي، وابن حبان، والشيرازي، والجعدي، والإصبهاني في "حلية الأولياء"، والطوسي، وابن قاضي شهبة في "طبقات

الشافعية"، والحسيني، وابن رجب، والشعراني، والهاشمي، والذهبي في "الكاشف"، والقاضي أبو يعلى.

وأما مقدمات "المُغني"، و"ميزان الاعتدال"، و"نهاية الدرايات"، و"التاريخ الصغير". فقد بدأت بإيضاح منهج المؤلف في تأليف كتابه، بينما بدأ الطبراني، والكلاباذي بذكر عنوانى كتابيهما، وأما ابن قطلوبغا فقد بدأ مقدمته بذكر دوافع تأليف الكتاب. وبهذا يتضح كيف بدأت المقدمات التي لم تبدأ مقدمتها المنهجية بمدخل تمهيدي.

ب) مقدمات بدأت بمدخل تمهيدي

بدأ تسعة عشر كتابًا من كتب التراجم محل الدراسة - بما يمثل ٤٥٪ - مقدماتها المنهجية بمدخل تمهيدي، هذه الكتب هي: "ترتيب المدارك"، و"الطبقات السنية"، و"طبقات الشافعية" للأسنوي، و"طبقات فقهاء الشافعية"، و"طبقات الشافعية" للسبكي، و"أُسد الغابة"، و"الإصابة"، و"مشاهير علماء الأمصار"، و"الاستيعاب"، و"لسان الميزان"، و"تهذيب التهذيب"، و"تهذيب الأسماء واللغات"، و"معرفة الصحابة"، و"الجرح والتعديل"، و"صفة الصفوة"، و"طبقات الصوفية"، و"الرسالة القشيرية"، و"شجرة النور". تمثل المدخل التمهيدي في بيان شرف علم الحديث وأهمية تمييز الصحابة كما فعل ابن حجر في "الإصابة"، وفي بيان أهمية العلم الشرعي وأهمية معرفة أحوال الصحابة، كما فعل ابن الأثير. أما السبكي فقد تمثل مدخله التمهيدي في الشرح التفصيلي لحديث "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع" وبيان الطرق والروايات المختلفة لذلك الحديث، وذكر الأسنوي فضل الشافعي ورجال مذهبه كمدخل تمهيدي لمقدمته المنهجية لكتابه. أما الغزي فذكر أهمية سلوك طريقة السلف. وأما النووي فقد أوضح أهمية لغة العرب ومقامها الأسنى وكونها يُعرف بها كتاب رب العالمين وسنة خير الأولين والآخرين، وأهمية الاعتناء بها ألفاظًا وأسماءً، وهكذا، فقد كان لكل مؤلف مدخله المنطقي التمهيدي لكتابه؛ سواء أفرد لذلك فقرة مستقلة، أو ألمح إليها في صيغ الحمد والثناء.

مما سبق يتضح أن ثلاثًا وعشرين مقدمة منهجية لم تبدأ بمدخل تمهيدي، وهذا ليس معناه عدم إشارة مؤلفي المقدمات الثلاثة والعشرين إلى موضوع الكتاب؛ فقد استخدم الكثير منهم العديد من الألفاظ والجمل الموحية بموضوع الكتاب، وخاصة في "صيغ الحمد والثناء على الله": على سبيل المثال ما ذكره الذهبي في "ميزان الاعتدال" ضمن حمده لله ما نصه: "وجعل منهم أئمةً ونقاداً يدققون في النقير والقطمير

ويتبصرون في ضبط آثار نبيهم أتم التبصر... ويتكلمون في مراتب الرجال وتقرير أحوالهم..."، وفي ذلك إشارة إلى أن كتابه هو كتاب تراجم يتحدث فيه عن الرجال، بل هو ضمن فئة كتب "الجرح والتعديل". كذلك ما ذكره الإصبهاني في "حلية الأولياء": "**..وأبهجَ المنهجَ السادة من المحققين والذين جعلهم الله خلفاء الأنبياء وعرفاء الأصفياء المقربين إلى الرتب الرفيعة والمنزهين عن النسب الوضيعة والمقومين بالمتابعة والتدقيق معرفة تعقب لمعرفتهم موافقة...**"، وفي ذلك إشارة إلى من ترجم لهم الإصبهاني في كتابه، وهناك الكثير من الأمثلة للمؤلفين الذين أشاروا لموضوع كتابهم ضمن صيغ الحمد في مقدماتهم.

٥) الدراسات السابقة

في هذه الجزئية يتم إلقاء الضوء على منهجية ذِكر مؤلفي كتب التراجم للدراسات السابقة في مقدمات كتبهم، وكيف كان أسلوب ترتيبهم لتلك الدراسات، والبيانات الببليوجرافية التي يذكرونها للدراسات السابقة، وكيفية تطور ذلك.

و"المقصود بالدراسات السابقة تلك البحوث العلمية التي أُعِدت من قبل في نفس نقطة البحث، والحكمة من استعراض الدراسات السابقة هو تحليل نقاط الالتقاء ونقاط الافتراق بين البحث الحالي ونظرائه في نفس الموضوع، ومن ثم مبررات بحث نفس الموضوع مرة أخرى والجهد الجديد في نفس الموضوع"(١)، وكذلك تأكيد جدة وأهمية البحث الذي سيقوم به، فضلاً عن بيان أوجه العلاقة وأوجه الإفادة منها"(٢)، "فيقوم الباحث هنا بعرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع بحثه وتلخيصها ونقدها، للاستئناس بما قام به الباحثون الآخرون ومعرفة الجوانب التي اهتموا بها"(٣) .

ولهذه الأهمية حرص مؤلفو كتب التراجم ـ محل الدراسة ـ منذ القرن الخامس الهجري على ذكر أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع كتابهم؛ إذ حرص ٤٢,٨٪ من مؤلفي كتب التراجم ـ محل الدراسة ـ على ذكرها. هذه الكتب هي: "رجال الطوسي"، و"ترتيب المدارك"، و"صفة الصفوة"، و"الكمال"، و"أُسد الغابة"، "تهذيب الأسماء واللغات"، و"المُغني"، و"ميزان الاعتدال"، و"طبقات الشافعية" للسبكي، و"طبقات الشافعية" للأسنوي، و"نهاية الدرايات"، و"الإصابة"، و"تهذيب التهذيب"، و"طبقات

---

(١) شعبان عبد العزيز خليفة: المحاورات في مناهج البحث في علم المكتبات والمعلومات. ص١١٠ .

(٢) محمد فتحي عبد الهادي: البحث ومناهجه في علم المكتبات والمعلومات. ص ٨٨ .

(٣) عبد المجيد بوعزة: الدليل العلمي للطالب العربي في الدراسات العليا في علم المكتبات والمعلومات لإعداد مقترح بحث لرسالة الجامعة. ص١٣ .

المدلسين"، و"لسان الميزان"، و"لحظ الألحاظ"، و"الطبقات السنية"، و"شجرة النور".

على سبيل المثال ما ذكره الطوسي: **"ولم أجد لأصحابه كتابًا جامعًا في هذا المعنى إلا مختصرات، قد ذكر كل إنسان منها طرفًا، إلا ما ذكره ابن عقدة من رجال الصادق، فإنه قد بلغ الغاية في ذلك، ولم يذكر رجال باقي الأئمة، وأنا أذكر ما ذكره، واورد من بعد ذلك من لم يذكره"**. يُلاحَظ من ذلك اكتفاء الطوسي بذكر دراسة سابقة واحدة، وهي فعلاً في مجال الكتاب نفسه، واكتفى عند ذكر تلك الدراسة باسم مؤلفها لاشتهارها بذلك، كما يُلاحَظ ـ أيضًا ـ توضيح الطوسي لنقاط الالتقاء ونقاط الافتراق بين عمله وعمل ابن عقدة، ولم يكتفِ بذلك بل ذكر ـ أيضًا ـ أوجه قصور هذه الدراسة ومبررات التأليف في الموضوع نفسه وأوضح الجهد الجديد الذي سيبذله، حينما قال: **"ولم يذكر (يعني ابن عقده) رجال باقي الأئمة، وأنا أذكر ما ذكره، وأورد من بعد ذلك من لم يذكره"**، يُلاحَظ كذلك استخدام الأسلوب الراقي في التعبير عن أوجه قصور الدراسة السابقة دون نقد لاذع أو تجريح لمؤلفها، بل مدح تلك الدراسة ومدح مؤلفها، بقوله: **"فإنه قد بلغ الغاية في ذلك"**. هذا النموذج الناضج لعرض الدراسات السابقة في مقدمات كتب التراجم ينتمي إلى حقبة مبكرة في تاريخ الحضارة البشرية، ينتمي إلى القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي أي منذ ألف سنة تقريبًا.

في النموذج السابق اكتفى المؤلف بذكر دراسة سابقة واحدة، أما القاضي عياض فقد ذكر ثلاث دراسات سابقة بقوله: **"إذ هو فن لم يتقدم فيه تأليف جامع، ولا اختص به تصنيف رائع، يوصل الطالب إلى الغرض، ويقف بالراغب على البُغية، مع شدة حاجة المجتهد والمقلد إليه، وضرورة الفقيه والمتفقه إلى ما ينطوي عليه، إلا ما جمعه عبدالله بن محمد بن أبي دُليم القرطبي من ذلك، ومحمد بن حارس القروي، مع تقدم زمنهما، وما اقتضبه الشيخ أبو إسحق الفيروزآبادي في موضوع ذكرهم من مختصره؛ وكل الكتب فما شفت غليلاً، ولا تضمنت من الكثير إلا قليلاً، على أن ابن أبي دُليم اتسع اتساعًا حسنًا، فيمن ذكره من المغاربة، من أتباع رواة مالك من المصريين والأندلسيين وطائفة من القرويين، واقتصر على ذكر طبقاتهم دون شيء من أخبارهم وبيان أحوالهم، ولم يُجْرِ لأحد من الحجازيين والمشرقيين ذكرًا على جلالة مكانتهم، وكثرة أعلامهم،...، فاستخرت الله على ذلك واستعنته جل اسمه، لتوطئة هذه المسالك، وجمعت قراطيس فنظمتها عما استودعتها...، وأبرزت تأليفًا مفردًا في مضمونه بالغاً فيما قُصِر عليه من أنواع هذا العلم وفنونه"**.

١- ذكر أهمية تناول ذلك الموضوع لعدم وجود تأليف جامع في مجاله.

٢- ذكره لأكثر من دراسة سابقة.

٣- الاكتفاء عند الإشارة إلى الدراسات السابقة بذكر أسماء مؤلفيها لشهرتها بذلك.

٤- ذكر مبررات تناول ذلك الموضوع على الرغم من وجود دراسات فيه، لأن الحدود الزمنية لبعض تلك الدراسات قديمة، ومن ثم بروز الحاجة إلى تغطية الحدود الزمنية التي لم تغطها تلك الدراسات، اتضح ذلك من قول القاضي عياض " إلا ما جمعه عبد الله بن محمد بن أبي دُليم القرطبي من ذلك، ومحمد بن حارس القروي، مع تقدم زمنهما"، من تلك المبررات - أيضًا - منهج الاختصار والاقتضاب الذي اتبعه الفيروزآبادي.

٥- التعليق الإجمالي على تلك الدراسات بعد التعليق عليها تفصيلاً، فقال:" وكل الكتب فما شفت غليلاً، ولا تضمنت من الكثير إلا قليلاً".

٦- التعليق على دراسة عبد الله بن محمد بن أبي دُليم القرطبي وبيان ما فيها من قصور، وهو:

أ - الاقتصار على ذكر طبقات المالكية من المصريين والأندلسيين وبعض القرويين.

ب - عدم ذكره لطبقات المالكية من الحجازيين والمشرقيين، على الرغم من كثرتهم وعلو مكانتهم.

ج - عدم بيان أحوال هؤلاء الأشخاص وعدم ذكر أخبارهم.

بهذه النقاط الستة حقق القاضي عياض الهدف العام من ذكر الدراسات السابقة، وهو إيضاح مبررات بحث الموضوع نفسه مرة أخرى، وإيضاح الجهد الجديد الذي سيضيفه هو، كما أنه حقق الأهداف التفصيلية من ذكر الدراسات السابقة، والتي منها: "دراسة تاريخ مشكلة البحث، والاستئناس بالخلفية النظرية لموضوع الدراسة، وتجنب التكرار غير المقصود، وغير ذلك"[(١)] .

وذكر الذهبي في كتابه "المُغني" خمس عشرة دراسة سابقة في موضوع كتابه، مع بيان ما أضافه في كتابه غير مُتَنَاول في تلك الكتب السابقة، فقال: "وقد جمعت في

(١) عبد المجيد بوعزة: الدليل العلمي للطالب العربي في الدراسات العليا. مرجع سابق. ص١٢ .

كتابي هذا أمما لا يحصون، فهو مغنٍ عن مطالعة كتب كثيرة في الضعفاء، فإني أدخلت فيه إلا من ذهلت عنه الضعفاء لابن معين وللبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي وابن خزيمة والعقيلي وابن عدي وابن حبان والدارقطني والدولابي والحاكمين والخطيب وابن الجوزي، وزدت على هؤلاء ملتقطات من أماكن متفرقة وأشرت إلى حال الرجل"

وفي كتابه الآخر "ميزان الاعتدال" نجده قد أعد شيئًا قريبًا من المراجعة العلمية عند عرضه للدراسات السابقة في مقدمته، فنجده قد أشار إلى أول من ألَّف في هذا المجال بقوله: "فأول من جمع كلامه في ذلك (أي: الجرح والتعديل) الإمام الذي قال فيه أحمد بن حنبل: ما رأيت بعيني مثل يحيى ابن سعيد القطان" ونجده كذلك يعرض هذه الدراسات السابقة بنظام محدد وهو نظام الطبقات، فنجده يقول: "وتكلم في ذلك بعده تلامذته يحيى بن معين وعلي ابن المديني، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن أبي الفلاس، وأبو خيثمة، وتلامذتهم: كأبي زرعة، وأبي حاتم، والبخاري، ومسلم، وأبي إسحاق، والجوزجاني السعدي، وخلق من بعدهم، مثل: النسائي، وابن خزيمة، والترمذي، والدولابي، والعقيلي". ثم إنه لا يسرد تلك الدراسات سردًا وإنما يعلق على بعضها بمثل قوله: "ولأبي حاتم ابن حبان كتاب كبير عندي في ذلك، ولأبي أحمد بن عدي كتاب الكامل، هو أكمل الكتب وأجلها في ذلك"، كما أن أمانته العلمية وصدقه يتجلى في مثل قوله: "وقد ذيل ابن طاهر المقدسي على الكامل لابن عدي بكتاب *لم أره*".

وأما الأسنوي فذكر الكثير من الدراسات السابقة في مجال كتابه وعلق عليها، بمثل قوله: "كطبقات العبادي والشيخ أبي إسحاق وابن الصلاح، وهي أعم مما قبلها، إلا أنه أسقط أكثر المشهورين من الأئمة كالمزي..." ومثل قوله: "طبقات التفليسي وهي أعم الجميع"، ثم ذكر من المبررات ما يكفي لإنجاز كتابه على الرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة؛ من ذلك "طبقات التفليسي وهي أعم الجميع، إلا أنه فرغ منها قبل عصرنا بسنين كثيرة" والمبرر هنا هو توقف بعض الدراسات السابقة عند حد زمني معين يريد المؤلف استكماله.

ويشير ابن الجزري إلى ما سيضيفه كتابه على الرغم من وجود دراسات سابقة في مجاله نفسه فيقول: "واتيت فيه (أي: في هذا الكتاب) على جميع ما في كتابي الحافظين أبي عمرو الداني وأبي عبد الله الذهبي - رحمهما الله -، وزدت عليهما نحو الضعف"

وقسَّم ابن حجر في مقدمة كتابه "الإصابة" الدراسات السابقة في مجال كتابه وفق نظام الطبقات، بدأها بأول من صنَّف في ذلك المجال، فقال: "جمع في ذلك جمع من الحفاظ تصانيف بحسب ما وصل إليه اطلاع كل منهم؛ فأول من عرفته صنَّف في ذلك أبو عبد الله البخاري..." وعبارة "بحسب ما وصل إليه اطلاع كل منهم" لا تعني أبدًا الانتقاص من شأنهم، بل على العكس من ذلك، فالمؤلف هنا يلتمس الأعذار للمؤلفين قبله إذا فاتهم شيء من الصحابة.

وتميز ابن حجر بذكر عناوين بعض الدراسات مضافة إلى مؤلفيها، فالمؤلفون قبله كانوا يكتفون بذكر الدراسات السابقة بأسماء مؤلفيها فقط، أما هو فقد أضاف عنوان الكتاب إلي جوار مؤلفه.

ولعل ذلك يرجع إلى كثرة المؤلفات في ذلك العصر (النصف الثاني من القرن الثامن الهجري) مقارنة بكمِّ المؤلفات في القرون التي قبله بصفة عامة، ولتعدد مؤلفات الشخص الواحد، الأمر الذي جعل ابن حجر لا يكتفي بذكر الدراسة السابقة باسم مؤلفها فقط، وإنما يضم إلى اسم المؤلف عنوان الدراسة تمييزًا لها عن غيرها من المؤلفات للمؤلف نفسه؛ فتجده يقول: "وصنف في ذلك جمع بعدهم... كأبي عمر بن عبد البر وسمى كتابه الاستيعاب..."

ولم يذكر ابن حجر بعض دراساته السابقة بذكر اسم المؤلف وعنوان كتابه، بل ذكر - أيضًا - تاريخ تأليفه، فقال: "إلى أن كان في أوائل القرن السابع، فجمع عز الدين بن الأثير كتاباً سماه "أُسد الغابة" جمع فيه كثيرًا من التصانيف المتقدمة" وفي ذلك تطور ملحوظ في أسلوب ومنهجية المؤلفين عند ذكرهم للدراسات السابقة.

وأصبح ذكر الدراسة السابقة بعنوان الكتاب ومؤلفه أمرًا مستقرًا منذ ذلك الحين؛ فتجد الغزي يذكر عنوان الكتاب واسم مؤلفه كما يلي: "فأنتخب ذلك من الكتب المعتبرة... من ذلك: تاريخ الخطيب البغدادي، وتاريخ ابن خلكان، وتاريخ ابن كثير، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر، وإنباء الغمر بأنباء العمر، له أيضًا، ورفع الإصر عن قضاه مصر، له أيضًا، وبغية العلماء والرواة لتلميذه الشيخ شمس الدين السخاوي"

كما أتى من بعدهم ابن مخلوف وسار على هذا النهج، فقال: "سلك هذا الطريق العالم الشهير الذكر، الجليل القدر، أبو الفضل القاضي عياض فألف المدارك...، وتبعه العلامة الحامل لواء المعارف والفنون برهان الدين بن فرحون فألف الديباج، وذيله

العالم العامل أبو العباس أحمد بابا بنيل الابتهاج، فرغ منه سنة خمس بعد المائة العاشرة..."

لوحظ على منهجية ذكر مؤلفي كتب التراجم - محل الدراسة - الدراسات في مقدمات كتبهم ما يلي:

١- الأدب الجم في عرض الدراسات السابقة، مما يدل على ذلك:

أ) استخدام ألفاظ التبجيل والتوقير لأصحاب تلك الدراسات، على سبيل المثال ما قال ابن الأثير: "**إلا أن الذي انتهى إليه جميع أسمائهم الحافظان أبو عبد الله بن منده، وأبو نعيم أحمد بن عبد الله الإصبهانيان، والإمام أبو عمر بن عبد الله القرطبي. رضي الله عنهم وأجزل ثوابهم وحمد سعيهم وعَظَّم أجرهم وأكرم مآبهم، فلقد أحسنوا فيما جمعوا وبذلوا جهدهم وأبقوا بعدهم ذكراً جميلاً، فالله تعالى يثيبهم أجرا جزيلاً فإنهم جمعوا ما تفرق منه**".

ب) الدعاء لأصحاب الدراسات السابقة؛ من باب الاعتراف بفضلهم، ومحاولة مكافأتهم، كما مر في المثال السابق لابن الأثير.

٢- عدم الاكتفاء بسرد الدراسات السابقة سردًا، وإنما يقوم المؤلف بتنظيمها وتقييمها والتعليق عليها.

٣- بدأت الإشارة إلى الدراسات السابقة بأسماء مؤلفيها، لشهرة مؤلفات تلك الحقبة بمؤلفيها وليس بعناوينها، ولما كثرت المؤلفات عمومًا وتعددت للمؤلف نفسه، كتب مؤلفو التراجم دراساتهم السابقة بالعنوان واسم المؤلف، بل أحيانًا كانوا يذكرون سنة التأليف.

٦) نظام الترتيب

تتميز فئة الكتب المرجعية - والتي من بينها كتب التراجم - عن غيرها من الكتب بمجموعة مميزات، من بينها عنصر "التنظيم". فالكتاب المرجعي صُمِّم ونُظِّم وفقًا لخطة نسقية من أجل تيسير الحصول على معلومة معينة؛ ومن ثم فمن المفيد للقارئ أن يعرف كيفية تنظيم ذلك المرجع قبل استخدامه، الأمر الذي جعل ذِكر نظام الترتيب في مقدمة المرجع أمرًا مهمًا، ولذا حرص أكثر من ٤٢٪ من كتب التراجم محل الدراسة على ذِكر كيفية تنظيمها في مقدماتها، هذه الكتب هي: "المعجم الصغير"، و"الثقات" لابن شاهين، و"طبقات الصوفية"، و"معرفة الصحابة"، و"رجال الطوسي"، و"الاستيعاب"، و"رجال البخاري"، و"ترتيب المدارك"، و"صفة الصفوة"، و"أُسد الغابة"، "تهذيب الأسماء واللغات"، و"ميزان الاعتدال"، و"طبقات الشافعية" للسبكي، و"طبقات الشافعية"

للأسنوي، و"الذيل على طبقات الحنابلة"، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة، و"تهذيب التهذيب"، و"لحظ الألحاظ".

أول كتب التراجم التي ذكرت نظام الترتيب في مقدمتها هو كتاب "المعجم الصغير" للطبراني (ت٣٦٠هـ)، أما كتب التراجم محل الدراسة قبل ذلك التاريخ ككتاب "التاريخ الصغير"، وكتاب "الجرح والتعديل"، و"الثقات" لابن حبان و"مشاهير علماء الأمصار". فلم تذكر طريقة تنظيمها في مقدماتها.

وهذا يعني أن طريقة تنظيم كتب التراجم ذُكرت في مقدماتها منذ النصف الثاني من القرن الرابع الهجري؛ فقد أوضح الطبراني طريقة تنظيم كتابه "المعجم الصغير" بقوله: "وجعلت اسماءهم على حروف المعجم"، واستخدم ابن شاهين عبارة قريبة الشبه من ذلك فقال: "واخرجت أسماء "الثقات" على حروف المعجم"، إلا أن ابن شاهين تميز عن الطبراني بذكر مبررات تلك الطريقة في التنظيم، بقوله: "ليقرب على الناظر فيه اسم من قصده"، وأما الإصبهاني فقد أطال العبارة إلى حدٍّ ما في ذكر طريقة تنظيم تراجمه، ودفعه لذلك تعقد نظام الترتيب الذي استخدمه؛ إذ قال: "قدمت ذكر العشرة المشهود لهم بالجنة، واتبعتهم بمن وافق اسمه اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم رتبت أسامي الباقين على ترتيب حروف المعجم"، يتضح من تلك الكلمات أن الإصبهاني قسّم كتابه إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول ضم العشرة المبشرين بالجنة، القسم الثاني ضم الصحابة الذين اسمهم "محمد"، القسم الثالث باقي أسماء الصحابة، إلا أنه لم يذكر الطريقة التي رتب بها العشرة المبشرين بالجنة، هل رتبهم بالأفضلية أم بتاريخ الوفاة، أم هجائيًا، كما أنه لم يذكر كذلك كيف رتب الصحابة الذين اسمهم محمد، هل رتبهم هجائيًا وفقًا للاسم الثاني، أم رتبهم زمنيًا وفقًا لوفاتهم.

وأوضح الطوسي ما الذي يقصده بالترتيب على حروف المعجم، فقال: "وأرتب ذلك على حروف المعجم التي أولها الهمزة وآخرها الياء"، ثم أوضح مبررات اختيار ذلك النوع من الترتيب، فأردف قائلاً: "ليقرب على ملتمسه ويسهل عليه حفظه"، وهي عبارة قريبة الشبه إلى حد بعيد مع العبارة التي استخدمها ابن شاهين، ولعل هذا التشابه قد نتج عن اطلاع الطوسي على مقدمة كتاب "الثقات" لابن شاهين وتأثر به، أو أنها مجرد توارد أفكار وتشابه ألفاظ.

وذكر ابن عبد البر طريقة تنظيم كتابه، ومبررات اختيار ذلك النظام بقوله: "وجعلته على حروف المعجم؛ ليسهل على من ابتغاه، ويقرب تناوله على طالب ما أحب منه".

كما ذكر القاضي عياض طريقة ترتيب كتابه بقوله: "فابتدأنا بذكر الفقهاء من أصحابه خاصة، ثم بأتباعهم طبقة طبقة، وأخلافهم أمة بعد أمة إلى شيوخنا الذين أدركناهم وأئمة زماننا الذين عاصرناهم... على حسب تقدم أزمانهم وتعاقب أوقاتهم"، فأوضح جليًا أنه استخدم الترتيب الطبقي الزمني.

وأما ابن الجوزي فقد ذكر نظام ترتيب كتابه بالكثير من التفصيل في فقرة قاربت الثلاثين سطرًا متوسط السطر خمس عشرة كلمة، فقد ذكر تفصيلاً النظام الطبقي الذي استخدمه في ترتيب الصحابة والتابعين، ومن بعدهم رجالهم ونساؤهم، من عرف من أسمائهم ومن لم يعرف، حتى ختم كتابه بعباد الجن، ولا يتسع المقام لذكر ما قاله ابن الجوزي لإيضاح طريقة ترتيب كتابه، إلا أن اللافت للنظر هنا هو عنونة ذلك الجزء من المقدمة يسبقها كلمة فصل، كما يلي: "فصل في بيان ترتيب كتابنا"، فليس التفصيل وحده دليلاً على معرفة الرجل بأهمية إيضاح ذلك العنصر، بل عنونته إياه أيضًا.

وأما النووي فقد زاد شيئًا عن الذين سبقوه، فكان هو أول من ذكر أمثلة تطبيقية ليتضح أكثر نظام الترتيب الذي استخدمه؛ فتجده يوضح نظام الترتيب الذي استخدمه، بقوله: "وارتب جميع ذلك على حروف المعجم، لكن أبدأ فيه بمن اسمه محمد"، ثم يذكر مبررات خروجه عن الترتيب الهجائي ببدايته بمن اسمه محمد، ويذكر سلفه في ذلك، فيقول: "لكن أبدأ بمن اسمه محمد كما فعل أبو عبد الله البخاري والعلماء بعده. رضي الله عنهم. لشرف اسم النبي صلى الله عليه وسلم". ثم يشرح تفصيلاً ما يعنيه بالترتيب على حروف المعجم فيقول: "فأبدأ بحرف الهمزة، ثم الباء، ثم التاء، ثم الجيم، إلى آخرها، وأعتمد في الاسم الحرف الأول، فأقول: حرف الهمزة، أذكر فيه كل من في اسمه الف، مقدماً منهم من بعد الألف فيه الأول فالأول". ثم يعطي نماذج توضيحية لما يقول، فيقول: "فأقدم آدم على إبراهيم؛ لأنهما وإن اشتركا في أن أولهما همزة، لكن بعد همزة آدم همزة أخرى، وبعد همزة إبراهيم باء، والهمزة مقدمة على الباء" ويعدد الأمثلة في ذلك، فيقول: "فأقدم أبيض بن جمال، على أُبَي بن كعب؛ لأنهما وإن اشتركا في الهمزة والباء، فرابع أبيض ضاد، ورابع أُبَي ياء أخرى" ثم يشرح تفصيلاً كيفية استخدامه الترتيب الهجائي في حال التشابه في الاسم الأول وحال التشابه في الاسم الأول والثاني وهكذا. فيقول: "فإن اشترك اثنان في جميع الحروف كإبراهيم وإبراهيم، قدمت بالآباء، فأقدم إبراهيم بن آزر على إبراهيم بن إبراهيم".

هذا فيما يخص نظام الترتيب الذي اتبعه في ترتيب الأسماء، أما نظام ترتيبه للغات فيذكره أيضًا، بقوله: "وأما اللغات: فأرتبها أيضًا على حروف المعجم على حسب

ما سبق من مراعاة الحرف الأول والثاني وما بعده، مقدمًا الأول فالأول" ثم يوضح كيفية تعامله مع الحروف الزائدة، فيقول: **"معتبرًا الحروف الأصلية ولا انظر إلى الزوائد"**.

هذا التفصيل المتقن يدل على مدى وعي النووي للعنصر الذي يتناوله، فيتناوله بإحكام بادئًا بذكر نوع التنظيم الذي اتبعه، ثم يوضح كنه ذلك النظام، ويعطي أمثلة تفصيلية لتوضيح كلامه، ثم ينتقل إلى ذكر نظام الترتيب الذي اتبعه في القسم الثاني من كتابه، ويذكر كيفية تعامله مع الحروف الزائدة، إن دل ذلك على شيء فإنما يدل على نضج النووي بصفة خاصة ونضج مؤلفي كتب التراجم في هذه الحقبة (القرن السابع الهجري) على وجه العموم؛ يدل على ذلك النضج العام لمؤلفي كتب التراجم أن ابن الأثير ذكر نظام الترتيب الذي اتبعه بنضج النووي نفسه، فقال ابن الأثير: **"وأما ترتيبه ووضعه فإنني جعلته على حروف ا ب ت ث، ولزمت في الاسم الأول الحرف الأول والثاني والثالث وكذلك إلى آخر الاسم، وكذلك في اسم الأب والجد ومن بعدهما"**. ثم أعطى أمثلة للتدليل على ما يقول، فيذكر: **"مثاله أنني اقدم أبانًا على إبراهيم؛ لأن ما بعد الباء في أبان ألف، وما بعدها في إبراهيم راء"**. من هذين النموذجين يتضح مدى نضج مؤلفي كتب التراجم خاصة في ذكر كيفية تنظيم الكتاب في مقدمة كتبهم.

وأما في القرن الثامن الهجري فيظهر دليل آخر على نضج مؤلفي كتب التراجم فيما يخص ذكر عنصر التنظيم في المقدمة، فها هو الأسنوي - قبل أن يذكر نظام ترتيب كتابه - يذكر نظم الترتيب التي استخدمها بعض مؤلفي كتب التراجم، فيقول: **"اعلم أن المصنفين في هذا الفن (يعني: التراجم) - رحمهم الله - منهم من رتب ما ذكره على الأعمار؛ كالعبادي، والشيخ أبي إسحاق، ومنهم من رتبه على الأسماء والأعلام وراعى حروف المعجم؛ كالتفليسي، وابن الصلاح، وأصحاب المشيخات المخرجة، ومنهم من رتبه على كل عام ككثير من المؤرخين"**، ثم يعلق الأسنوي على نظم الترتيب هذه، ثم يختار أفضلها موضحًا مبررات اختيار ذلك النظام، فيقول: **"كل ذلك يؤدي إلى تعب شديد، ويحوج إلى معرفة تاريخ موت الشخص، أو حفظ اسمه من قبل، فاستخرت الله تعالى، واسترشدته فأرشد وله الفضل والمنة إلى ترتيبهم على حروف المعجم"**، ثم يوضح - بشيء من التفصيل - هذا الترتيب، فيقول: **"ترتيبهم على حروف المعجم، معتبرًا أول حرف من اللفظ الذي يحصل عند التعريف والشهرة، اسما كان أو نسبة أو صفة ونحو ذلك حتى اعتبر في الآباء ونحوهما، وفي ما اشتهر بتصنيفه ونحوه بالاسم الأخير، وهو المضاف إليه"**. ثم يعطي الأمثلة التوضيحية اللازمة لإيضاح نظام ترتيب كتابه، فيقول: **"فأذكر مثلاً: ابن سريج، وأبا الطيب بن سلمة في السين، وابن بنت**

الشافعي في حرف الشين المعجمة".

بهذه النماذج يتضح كيف بدأت كتب التراجم في ذكر نظام ترتيبها في المقدمة، وكيف تطورت من مجرد ذكر اسم النظام إلى توضيح هذا النظام، ووصولاً إلى نضج ووعي جعلهم يشرحون تفصيلاً نظام الترتيب المستخدم، ومبررات اختيار ذلك النظام دونما سواه، مع إعطاء الأمثلة اللازمة لإيضاح ذلك النظام أكثر.

٧) تقسيم الكتاب

نظرًا لأن مقدمات الكتب في البداية كانت "تؤدي عدة وظائف استقلت عن بعضها فيما بعد، وهي: العنوان، والفهرس، والتقديم للموضوع، والتمهيد له، وقائمة المراجع"[(١)]؛ لذا حرص ٣٨٪ من مقدمات كتب التراجم محل الدراسة على ذكر تقسيمات وأجزاء ومحتويات كتبهم في المقدمة، هذه الكتب هي: "مشاهير علماء الأمصار"، و"طبقات الصوفية"، و"الاستيعاب"، و"طبقات الفقهاء"، و"ترتيب المدارك"، و"طبقات فقهاء اليمن"، و"صفة الصفوة"، و"تهذيب الأسماء واللغات"، و"المُغني"، و"ميزان الاعتدال"، و"طبقات الشافعية" للأسنوي، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة، و"الإصابة"، و"طبقات المدلسين"، و"طبقات المفسرين"، و"شجرة النور".

وأول من ذكر محتويات كتابه في المقدمة هو ابن حبان (ت٣٥٤هـ) في كتابه "مشاهير علماء الأمصار" بقوله: "**وأقصد في ترصيفها للمتعلمين قصد تفصيل المدن في الأصقاع... أولها: الحجاز بحواليها، والثاني: العراق بنواحيها، والثالث الشام بأطرافها، والرابع مصر بجوانبها، والخامس اليمن بما والاها. والسادس: خراسان بما دار عليها**". وذكر السلمي تقسيمات كتابه بشكل عام، بقوله: "**أجعله على خمس طبقات من أئمة القوم ومشايخهم وعلمائهم، فأذكر في كل طبقة عشرين شيخًا**". كما ذكر الشيرازي تقسيم كتابه بشكل عام - أيضًا - فقال: "**وبدأت بفقهاء الصحابة رضي الله عنهم، ثم من بعدهم التابعين وتابعي التابعين - رحمهم الله -، ثم بفقهاء الأمصار**". وأشار ابن الجوزي إلى تقسيم كتابه بقوله: "**أنا أبتدئ بتوفيق الله سبحانه ومعونته فأذكر بابًا في فضل الأولياء الصالحين، ثم أردفه بذكر نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - وشرح أحواله وآدابه وما يتعلق بها، ثم أذكر المشهورين من أصحابه... ثم أذكر التابعين**".

هذه النماذج السابقة المنتمية إلى القرن الرابع والخامس والسادس الهجري ذكر مؤلفوها تقسيمات كتبهم بشيء من العمومية، أما في القرن السابع فقد اتضحت الأمور

---

(١) عبد الستار الحلوجي: المخطوط العربي. مرجع سابق. ص ص١٥١ - ١٥٣ .

أكثر ونضجت كذلك؛ يدل على ذلك التقسيم الواضح الذي ذكره النووي، فقال: "وأرتب الكتاب على قسمين. الأول: في الأسماء، والثاني: في اللغات. فأما الأسماء فضربان: الأول في الذكور، والثاني في الإناث، فأما الأول فثمانية أنواع: الأول: في الأسماء الصحيحة ....، والثاني: في الكنى...، والثالث: الأنساب والألقاب والقبائل....، الرابع: ما قيل فيه ابن فلان، أو ابن فلانة، أو أخوه، أو أخته، أو عمه، أو خاله....، الخامس: ما قيل فيه فلان، عن أبيه، عن جده، والسادس: زوج فلانة، وزوجة فلان، والسابع: المبهمات....، والثامن: ما وقع من الأسماء والأنساب غلطاً، وأما الضرب الثاني وهو النساء: فهو سبعة أنواع على الترتيب المذكور في الرجال، ويسقط منهن النوع الخامس....، وباقي الأنواع موجودة. وأما اللغات: فأرتبها على حروف المعجم". هذا النموذج يعد نموذجًا ناضجًا لذكر المؤلفين تقسيمات كتبهم، فلو أخذت الفقرة السابقة ورتبت كل جزئية في سطر مستقل وأمامه رقم الصفحة لأصبحت قائمة كاملة لمحتويات ذلك الكتاب تشبه قائمة المحتويات في العصر الحالي.

وأما الذهبي من علماء القرن الثامن الهجري فلم يذكر تقسيم كتابه بشكل مفصل كما ذكر النووي، وإنما ذكره بشكل أعم قليلاً، ولكن ليس كعمومية مؤلفي القرن الرابع والخامس والسادس الهجري، فقال في مقدمة كتاب "ميزان الاعتدال": "وقد احتوى كتابي هذا على ذكر الكذابين الوضاعين المتعمدين....، وعلى المتهمين بالوضع أو التزوير، ثم على الكذابين في لهجتهم لا في الحديث النبوي، ثم على المتروكين....، ثم على الضعفاء من قبل حفظهم....، ثم المحدثين الصادقين أو الشيوخ المستورين الذين فيهم لين... ثم على خلق كثير من المجهولين... ثم على "الثقات" الأثبات الذين فيهم بدعة..." بهذه الفقرة أوضح الذهبي مجال تغطيته، كما أوضح أيضًا محتويات كتابه وتقسيماته.

وذكر الأسنوي من علماء القرن الثامن الهجري تقسيمات كتابه بشكل أوضح من الكتاب الذي سبقه، فيقول: "بدأت أولاً بترجمة الإمام الشافعي، ثم بأصحابه الذين عاصروه وأخذوا منه... ثم ذكرت لباقي الأصحاب أبوابًا على عدد حروف المعجم، وذكرت في كل باب منها فصلين: الأول: الأسماء الواقعة في "الشرح الكبير" للرافعي، و"الروضة" للنووي... والفصل الثاني: في الأسماء الزائدة على ما وقع في الكتابين".

وفي القرن السابع الهجري يذكر ابن حجر تقسيمات كتابه "الإصابة" بشكل أكثر وضوحًا يشبه قائمة المحتويات اليوم، فيقول: "رتبته على أربعة: فالقسم الأول: فيمن وردت صحبته بطريقة الرواية عنه. القسم الثاني: فيمن ذكر في الصحابة من الأطفال.

القسم الثالث: فيمن ذكر في الكتب المذكورة من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي - صلى الله عليه وسلم - ولا رأوه. القسم الرابع: فيمن ذكر في الكتب المذكورة على سبيل الوهم والغلط.

ويأتي السيوطي في القرن العاشر الهجري ويقسم كتابه بشكل واضح - أيضًا -، فيقول: **"الأول: المفسرون من السلف والصحابة والتابعين وأتباع التابعين. الثاني: المفسرون من المحدثين. الثالث: بقية المفسرين من علماء أهل السنة. الرابع: من صنف تفسيراً من المبتدعة"**

وأما ابن مخلوف فقد ذكر تقسيم كتابه بنوع من الاحترافية والخبرة؛ ولا غرو في ذلك فقد كُتِبت الكثير من المقدمات من قبله وتراكمت الخبرات، فأتى تقسيمه واضحًا وناضجًا أكثر من سابقيه، فيقول: **"ورتبته على مقدمة فيها سبع فرائد... ومقصد به سبع وعشرون طبقة... وختمته بخاتمة قيمة في تاريخ فنون السنة... وتتمة قيمة في طبقات أمراء إفريقية... وخاتمة في خصوص الكلام على "المنستير" وهو مسقط رأس العبد الفقير"**.

وهكذا نجد أن مؤلفي كتب التراجم بدأوا بذكر تقسيمات كتبهم في المقدمة في فقرة قصيرة، ثم ازدادت طولاً وتفصيلاً، ثم تطور ذكرها في شكل عناصر أشبه بعناوين الأبواب والفصول اليوم.

٨) المادة المرجعية

منذ القرن الثالث الهجري ومؤلفو كتب التراجم حريصون على الإشارة إلى المادة المرجعية التي تقدمها كتبهم في المقدمة؛ إذ حرص أكثر من ثلث مؤلفي التراجم - بما يمثل ٣٨٪ من كتب التراجم محل الدراسة - على الإشارة إلى مادتهم المرجعية، هذه الكتب هي: "التاريخ الصغير"، و"المعجم الصغير"، و"طبقات الصوفية"، و"حلية الأولياء"، و"معرفة الصحابة"، و"الاستيعاب"، و"الرسالة القشيرية"، و"طبقات الفقهاء"، و"ترتيب المدارك"، و"طبقات فقهاء اليمن"، و"طبقات الشافعية" للسبكي، و"طبقات الشافعية" للأسنوي، و"الطبقات الكبرى"، و"الطبقات السنية"، و"شجرة النور".

فترى البخاري يذكر في مقدمته "المادة المرجعية" التي قدمها في كتابه، وهي: **"وفاتهم، وبعض نسبهم، وكناهم، ومن يرغب في حديثه"**، فأشار بذلك أن كتابه يعطي عن كل شخصية ذكرها تاريخ الوفاة ونسبه وكنيته وغير ذلك. بعده بقرن تقريبًا يأتي الطبراني، ويقول: "خرجت عن كل واحد منهم حديثًا واحدًا". أما السلمي فيشير إلى أنه

ذكر عن كل شخصية ترجم لها سيرته، وشمائله، وبعضًا من أقواله المأثورة، فيقول: **"وأذكر لكل واحد من كلامه وشمائله وسيرته ما يدل على طريقته وحاله وعلمه بقدر وسعي وطاقتي"**. وأما الإصبهاني فيشير إلى أنه ذكر اسم من ترجم له وبعضًا من أحاديثه وكلامه، فيقول: **"كتاب يتضمن أسامي جماعة وبعض احاديثهم وكلامهم"**، كما يشير في كتابه الآخر "معرفة الصحابة" إلى أنه سيعطي البيانات التالية عن كل شخصية: مكان المولد والوفاة والعمر، فيقول **"اقتصرت من جملتها ما بلغ منهم على حديث أو حديثين... ذكر المولد والسن والوفاة"**، وابن عبد البر يذكر مادته المرجعية بوضوح باستخدام الفعل المناسب لذلك، فيقول: **"وأذكر عيون فضائل ذي الفضل منهم وسابقته، ومنزلته، وأبين مراتبهم"**. ويستخدم القشيري الفعل نفسه ولكن بصيغة الماضي فيقول: **"وذكرت فيها بعض سير شيوخ هذه الطريقة في آدابهم، وأخلاقهم، ومعاملاتهم، وعقائدهم بقلوبهم، وما أشاروا إليه من مواجيدهم، وكيفية من بدايتهم إلى نهايتهم"**. وأما الشيرازي فيشير إلى مادته المرجعية بشكل أوضح، ويستخدم صيغة المصدر، فيقول: **"ذِكْرُ الفقهاء وأنسابهم، ومبلغ أعمارهم، ووقت وفاتهم، وما دل على علمهم من ثناء الفضلاء عليهم، وذكر من أخذ عنهم العلم من اتباعهم وأصحابهم"**. بينما يذكر القاضي عياض مادته المرجعية في خمسة مواضع متفرقة من مقدمته، هذه المواضع الخمسة يكمل بعضها بعضاً، فيول: **"فأنبأنا بأسمائهم وأعربنا عن القابهم، وأنسابهم، وقيدنا مهملها"**، ثم يكمل في موضع آخر ويقول: **"ثم ذكرنا من مولدهم ووفاتهم وذكر مشايخهم ورواتهم وتصنيف أزمانهم وطبقاتهم ما انتهى إلينا علمه، وصح عندنا نقله؛ لتعرف بذلك أوقاتهم، وليتبين في التقدم والتأخر درجاتهم، ويتميز بذلك المتصل من المنقطع من روايتهم"**. في هذا الموضع زاد مبررات ذكر هذه المادة المرجعية عن كل شخصية بقوله: **"لتعرف بذلك أوقاتهم، وليتبين في التقدم والتأخر درجاتهم...إلخ"** ثم ذكر في موضع ثالث قوله: **"ثم ذكرنا بعد هذا من فضائلهم، ومناقبهم، وثناء الأجلاء عليهم، وتوثيق المزكي، ومنازلهم من الذكاء والعدالة، ومراتبهم في العلم والرواية"**. وفي الموضع الرابع يكمل قائلاً: **"وذكرنا من محن ممتحنيهم، وبلايا مبتليهم ما فيه مسلاة للممتحنين"** وفي الموضع الخامس والأخير يكمل بقوله: **"وانتقينا أثناء ذلك من نوادر ظرفائهم وملح آدابهم ومحاسن شعرائهم ما ينشط النفس من كسلها"**. هذه المواضع الخمسة ليس فيها تكرار، ولو ضُمت بعضها إلى بعض لاتضح ما قدمه من مادة مرجعية عن كل شخصية ترجم لها.

ولعل إشارة القاضي عياض إلى مادة كتابه المرجعية في أكثر من موضع ترجع إلى

الأسلوب النثري الأقرب إلى الأسلوب الخطابي الذي استخدمه في كتابة المقدمة.

وأشار الجعدي إلى مادته المرجعية، سبقها بدعاء الله بالعون على ذلك، فقال: "فإني أسال الله العون على تلخيص ما أردته وتقريبه، وتخصيص ما نويته وتهذيبه؛ من ذكر فقهاء اليمن ومبلغ أعمارهم، ومعرفة ساداتهم، وأنسابهم ووقت وفاتهم"، وهنا دمج المؤلف في تلك الجزئية بين مجال تغطية الكتاب ومادته المرجعية، ورغم ذلك الدمج فهما واضحتان.

وأشار الأسنوي إلى مادته المرجعية بعد عرضه لمجال تغطية كتابه، فقال: "... طبقات مستقلة، جامعة لهذه الأسماء وغيرها... مشتملة على ما تيسر الاطلاع عليه من مواليدهم، ووفياتهم، وأعمارهم، وبلادهم، وشيوخهم، ومما غلب عليه من الفنون، وشيئاً من شعرهم وتصانيفهم، ومناصبهم التي باشروها".

وأما الغزي فقد التمس لنفسه الأعذار في ختام إشارته إلى مادته المرجعية بقوله: "... مستوفيًا لأخبارهم، وفضائلهم، ومناقبهم، وذكر مؤلفاتهم ومصنفاتهم، ومحاسن أشعارهم، ونوادر أخبارهم، وغير ذلك، بحسب الطاقة ونهاية القدرة، وإلا فهم ممن لا يمكن حصره...".

وأما ابن مخلوف الآتي آخرهم في الترتيب الزمني فلم يضف جديدًا في أسلوب عرضه للمادة المرجعية ؛ لأنه قال: "ولم آلُ جهداً في تحرير اسم المترجم له، وعن أخذ فنون عمله، وما له في التآليف التي هي من محاسن نثره وبديع نظمه، مع ذكر محاسن الصفات وإثبات المواليد والوفيات".

وهكذا أشار مؤلفو كتب التراجم - محل الدراسة - إلى مادة كتبهم المرجعية في مقدمات كتبهم، إلا أنه لوحظ عليهم ما يلي:

١- الاتصال الوثيق بين مجال تغطية الكتاب والمادة المرجعية التي يقدمها؛ دل على ذلك :

أ) الإشارة إلى المادة المرجعية بعد ذكر مجال تغطية الكتاب، مثلما فعل الأسنوي، والسلمي، والبخاري،وغيرهم.

ب) دَمْج مجال تغطية الكتاب والإشارة إلى مادته المرجعية في فقرة واحدة؛ مثلما فعل الإصبهاني في "حلية الأولياء" والشيرازي، والجعدي، وغيرهم.

٢) الإطالة والاختصار في الإشارة إلى المادة المرجعية التي يقدمها الكتاب مرتبطة بكم وحجم وتنوع المادة المرجعية التي يقدمها الكتاب فعلاً: فكتاب مثل "معرفة

الصحابة" أشار إلى مادته المرجعية باستخدام أربع كلمات "ذكر المولد والسن والوفاة" لأنه لا يقدم فعلاً إلا هذه العناصر الثلاثة، وأما كتاب مثل "طبقات الشافعية" للأسنوي فقد أشار إلى مادته المرجعية في ثلاثة أسطر، وذلك لأنه يقدم تسعة عناصر في مادته المرجعية.

٩) مصادر الكتاب

مصادر ومراجع الكتاب هي تلك الأعمال التي اعتمد عليها المؤلف في كتابه، والمؤلفون يحرصون على ذكر المصادر التي تم الرجوع إليها "لإضفاء الصبغة العلمية على كتابه، وذلك بالكشف عن أن الاعتماد في استقاء المعلومات الواردة في البحث كان عن طريق المصادر الموثوق بها، ولتقديم بيان بالمصادر التي تدور حول موضوع البحث لمن أراد الاستزادة في الموضوع، وبالتالي يتيح الفرصة لمن شاء التوسع أن يطلع على ما شاء من مصادر ذكرها"[(١)] . كما أن ذِكْرَ المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في إنجاز كتابه يعتبر أيضًا دليلاً على أمانته العلمية. "ولا شك أن المصادر التي يشار إليها في مقدمات الكتب تمثل حصرًا ببليوجرافيًا فريدًا لأعمال أُلفت بالفعل، وربما كانت تلك الإشارات هي الوحيدة التي تدل على وجود تلك الكتب، فكثير منها لم يصلنا، وفُقد ضمن ما فُقد من كتب التراث"[(٢)] .

لهذه الأسباب وغيرها حرص ثلث مؤلفي كتب التراجم محل الدراسة على ذكر المصادر التي اعتمدوا عليها والإشارة إليها في المقدمة، هذه الكتب هي: "ترتيب المدارك"، و"أسد الغابة"، "تهذيب الأسماء واللغات"، و"المُغني"، و"ميزان الاعتدال"، و"طبقات الشافعية" للسبكي، و"طبقات الشافعية" للأسنوي، و"نهاية الدرايات"، و"الإصابة"، و"تهذيب التهذيب"، و"طبقات المدلسين"، و"لسان الميزان"، و"لحظ الألحاظ"، و"الطبقات السنية".

يتضح من ذلك أن إشارة مؤلفي كتب التراجم إلى المصادر في مقدمة كتبهم تأخر نوعًا ما، إذ كانت أول إشارة إلى المصادر في القرن السادس الهجري، وهي إشارة القاضي عياض(ت٥٤٤هـ)، فبعد أن ذكر العديد من الدراسات السابقة في مجال كتابه، قال: "**وأكثر تعويلي فعلى كتاب "التستري" و"الضراب"، وتتبعت من غيرهما ما فيه زيادة فائدة أو نادرة لم تقع فيهما**". ثم ذكر منهجية تعامله مع هذه المصادر، فقال: "**وحذفت**

(١) شعبان عبد العزيز خليفة: المحاورات في مناهج البحث. مرجع سابق. ص ص١١٢ ـ ١١٣ .

(٢) داليا عبد الستار الحلوجي: كتب التراجم في التراث العربي. مرجع سابق. ص ٨٥ .

كثيرًا مما أطالوا به من كلامه في التفسير والجوامع والرجال؛ إذ ليس من الغرض، وله مظان أخر هي به أليق"

وبعد مائة عام تقريبًا يشير ابن الأثير(ت٦٣٠هـ) إلى مصادر كتابه، ولم يفرق هنا بين الدراسات السابقة وبين مصادر كتابه، وذكرهما في فقرة واحدة، ومن كلامه يتضح أنها دراسات سابقة وهي في الوقت نفسه مصادر اعتمد عليها في إعداد كتابه، فقال: "وقد جمع الناس في أسمائهم كتبًا كثيرة"، هذه الجملة تدل على أن الكتب التي ذكرها بعدها هي دراسات سابقة، إلا أنه بعد أن ذكر عدة كتب، يقول: "فرأيت أن أجمع بين هذه الكتب، وأضيف إليها ما شذ عنها"، ولا عجب أن تكون الدراسات السابقة هي في الوقت نفسه مصادر للدراسة.

وبعده بأقل من نصف قرن يشير النووي (ت٦٧٦هـ) إلى المصادر التي اعتمد عليها، إلا أن هناك مميزات تميز بها النووي عمن قبله، هذه المميزات فيما يخص الإشارة إلى المصادر في المقدمة هي:

١- أنه أطال النفس في ذكر المصادر التي اعتمد عليها في كتابه، فقد ذكر بيانات أكثر من ستة وخمسين مصدرًا في أكثر من خمسة وثلاثين سطرًا، متوسط عدد كلمات السطر الواحد اثنتا عشرة كلمة.

٢- أنه عرض مصادره في قسمين، بما يتوافق مع تقسيم كتابه، فعرض أولاً المصادر الخاصة بالأسماء، وعرض ثانيًا المصادر الخاصة باللغات.

٣- أنه قسم مصادره في كل قسم من القسمين تقسيمًا موضوعيًا؛ إذ قسم مصادر القسم الأول كما يلي: الأسماء وبيان أحوال أصحابها، كتب التواريخ الكبار، كتب أسماء الصحابة، كتب ضبط الأسماء، كتب "طبقات الفقهاء"، الأنساب، كتب المبهمات. وأما كتب القسم الثاني فقسمها وفق التالي: كتب غريب الحديث، كتب تفسير القرآن، الكتب المصنفة في أنواع من مفردات اللغة، الكتب المصنفة في لحن العوام، شروح الحديث، كتب الفقه والأصول والكلام، كتب الأماكن.

٤- ذكر عن كل مصدر من مصادره عنوانه واسم مؤلفه وأحيانًا اسم مؤلفه فقط، وربما علق على الكتاب بقوله: "وهو نفيس لم يصنف مثله ولا قريب منه، ولا يغني عنه في معرفة الفقهاء غيره"، وربما علق على مؤلفه، مثل: "والطبقات الصغير لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، وهو ثقة، وإن كان شيخه الواقدي ضعيفًا".

٥- تحديد نوعية الكتب التي يمكن أن تعتبر مصادر، وصفات مؤلفيها، بمثل قوله:

"وأنقل كل ذلك إن شاء الله محققًا مهذبًا من مظانه المعتمدة، وكتب أهل التحقيق"، ومثل قوله: **"نقلته من كتب الأئمة الحفاظ والأعلام المشهورين بالإمامة في ذلك، والمعتمدين عند جميع العلماء"**، وكأنه يقول إنه لن ينقل من أي كتاب، أو لأي مؤلف، وإنما لا بد أن تتوافر فيه صفات معينة.

٦- ذكر منهجية النقل من المصادر، اتضح ذلك من مثل قوله: **"وأنقل كل ذلك إن شاء الله محققًا مهذبًا"**، ومن مثل قوله: **"فما كان مشهورًا لا أصنفه غالبًا إلى قائليه، لكثرتهم وعدم الحاجة إليه، وما كان غريبًا أضفته إلى قائله أو ناقله"**، ومثل قوله: **"وسترى إن شاء الله تعالي ما أنقله من هذه الكتب مضافًا إليها كلها من مواطنها"**.

وفي القرن الحادي عشر يشير الغزي (ت١٠١٠هـ) إلى المصادر التي اعتمد عليها بمنهجية تشبه منهجية النووي؛ فحدد بدايةً الكتب التي تعتبر مصادر يعتمد عليها بقوله: **"فانتخبت ذلك (أي: مادة كتابه) من الكتب المعتبرة، التي يُرجع في النقل إليها ويُعوَّل في الرواية عليها"**، ثم ذكر قرابة الخمسين مصدرًا، يذكر عن كل مصدر عنوانه واسم مؤلفه، وأحيانًا يعلق على بعضٍ من تلك المصادر، بمثل قوله: **"الجواهر المضية في طبقات الحنفية للشيخ عبد القادر القرشي، وهي أكبر طبقات وقفت عليها لأئمتنا السادة الحنفية، مع أنها مختصرة بالنسبة إلى شأن من صُنفت في حقهم"**. وبمثل قوله: **"طبقات الفقهاء" لأبي إسحق الشيرازي وهي شاملة لسائر الفقهاء الكبار والمجتهدين الأخيار من أصحاب المذاهب المتبعة وغير المتبعة من الصحابة والتابعين وغيرهم إلى الزمن الذي كان فيه"**. هذه التعليقات تدل على مدى فهمه لقدر تلك المصادر، وحدودها الموضوعية والزمنية، وما تحويه من معلومات. ثم ذكر ـ رحمه الله ـ منهجية النقل من تلك المصادر، بقوله: **"ولا أنقل شيئًا إلا بعد أن يشهد له العقل والنقل، وغلبة الظن بالصحة"**. منهجية واضحة، أشبهت منهجية النووي، إلا أنه لم يقسم مصادره موضوعيًا كما فعل النووي، رحمهم الله جميعًا.

وأما ابن مخلوف (ت١١٦٠هـ) فلم يشر إلى المصادر التي اعتمد عليها، فهل غابت هذه الجزئية عن تفكيره؟ الذي يرجحه الباحث أن ابن مخلوف لم يشر إلى مصادر كتابه في المقدمة لأن هذه المصادر أُفرد لها جزء مستقل في كتابه وهو "قائمة المصادر والمراجع" إذ استقلت قائمة المصادر والمراجع عن المقدمة فيما بعد.

إضافة إلى ذلك، يلاحظ أن الكثير منهم خلطوا بين "الدراسات السابقة" و"مصادر الكتاب"، اتضح ذلك من ذكرهم جميعًا في فقرة واحدة، فلم يُفرد لكلٍ منها فقرة

مستقلة، كما فعل: ابن الأثير، والذهبي في "المُغني"، وفي "ميزان الاعتدال"، والأسنوي في "طبقات الشافعية"، وابن حجر في "الإصابة"وفي "تهذيب التهذيب"وفي "طبقات المدلسين" وفي "لسان الميزان"، والهاشمي.

١٠) عنوان الكتاب

مما لا تخلو منه مقدمة ـ إلاَّ نادرًا ـ عنوان الكتاب، وهو ما يُوجز موضوع الكتاب ومقصدَ صاحبه منه، وبه يُصبح للكتاب اسمًا، و"لفظ الاسم معناه: العلامة، والاسم يدل على ما يُعرف به، والاسم مشتق من سموت؛ لأنه تنويه ورفعة ودلالة على المعنى، وإنما جُعل الاسمُ تنويها ودلالة على المعنى لأن المعنى تحت الاسم، واسم الكتاب عنوانه، وترجع مادة عنوان إلى أصليْن: الحَبْسُ والظهور، فالعُنَّةُ الحظيرة؛ لأنه يُحبَسُ فيها البهائم، وعَنَّ الدابةَ كَبَحَها بالعِنان، وعنوان الكتاب مأخوذ من ذلك، فطبيعة العنوان تقتضي محاصرة موضوع الكتاب وَحَبْسه. وللكلمة أصل آخر وهو البُدُوُّ، تقول: عَنَّ لي شيء، أي: بان وظهر، ويُستفاد من هذا أن العنوان يُصبح دليلا على ما ينطوي عليه موضوع الكتاب، كما أنه يُبين ويكشف عن محتواه، وتُستعار مادة عَنَّ لتدل على المعنى وعلى ما يُستدلُّ به على الأثر المكتوب، يُقال: عَنَّ الكتابَ يعنُّه عنًّا: عَنْوَنَه. وعنوان الكتاب: سِمَتُه، مشتق من المعنى. ويُسمى عنوانًا لأنه يعُنُّ الكتابَ، أي: يَعْرِضُه ويكشف معناه، يُقال للرجل الذي يُعرِّض ولا يُصرِّح: قد جعل كذا وكذا عنوانًا لحاجته. وهكذا فأصل العنوان ما دل على الشيء"[١] .

و"ذِكْرُ المؤلف لعنوان مُصنَفه في ثنايا المقدمة من العوامل التي أتاحت المجال للعديد من المؤلفين لأن يحافظوا على هويات كتبهم، لكي لا يتيحوا مجالاً للعبث بها من أي نوع"[٢] . ومن المؤكد أن من يذكر عنوان الكتاب في المقدمة ـ "إنما يعبر عن موقف واضح وحدود مرسومة، وهو في الوقت ذاته يصونه من العبث، ويمنع الآخرين أن يتصرفوا به؛ فمن الملاحظ أن الكتب التي ذكر مؤلفوها عناوينها في المقدمة ـ بقيت عناوينها كما أوردها مؤلفوها، في حين تغير كثير من أسماء الكتب التي لم يؤكدها أصحابها ويسجلوها صراحة في مقدمات كتبهم"[٣]؛ مثل كتاب "رجال الطوسي" الذي يطلق أحيانًا "رجال الكشي" ويُعنْوَن أحيانًا أخرى "اختيار معرفة الرجال"، "لأن هذه

(١) عباس أرحيلة: عنوان الكتاب وتسميته. مصدر إلكتروني.
(٢) هاني صبحي العمد: مقومات مناهج التأليف العربي. مرجع سابق. ص٢٢ .
(٣) المرجع السابق. ص ٢٦ .

العناوين الأخرى قد تكون من صنع نساخ المخطوطة أو مالكيها أو محققيها"[١] . ولذكر العنوان في المقدمة أهمية أخرى: أن صفحة عنوان الكتاب قد تسقط وتفقد فلا يستدل على عنوانه الحقيقي، فيضطر المفهرس أو المحقق أن يضع له عنوانًا من عنده[٢] .

لذا حرص ١٦،٦٪ من مؤلفي كتب التراجم محل الدراسة على ذكر عناوين كتبهم في ثنايا مقدمات كتبهم، هذه الكتب هي: "طبقات الصوفية"، و"صفة الصفوة"، و"نهاية الدرايات"، و"لسان الميزان"، و"لحظ الألحاظ"، و"الطبقات السنية"، و"شجرة النور"، فكان أول ذِكْر لعنوان الكتاب في ثنايا مقدمة "طبقات الصوفية" للسلمي (ت٤١٢هـ)، الذي ذكره صراحة بقوله: "**أسميته طبقات الصوفية**". وبعد عشرين سنة أخرى تقريبًا ذكر الهاشمي عنوان كتابه "لحظ الألحاظ"، بقوله: "**وسميته لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**"، وبعد مائتي سنة تقريبًا ذكر ابن الجوزي عنوان كتابه صراحة، بقوله: "**سميت كتابي هذا صفة الصفوة**"، وبعد مائتي سنة أخرى تقريبًا ذكر ابن الجزري عنوان كتابه، بقوله: "**سميته "نهاية الدرايات في أسماء وحال القراءات**"، وبعده بعشرين سنة تقريبًا ذكر ابن حجر عنوان كتابه، بقوله: "**وسميته لسان الميزان**"، وكان ذلك في آخر المقدمة، بينما ذكر كل من السلمي، وابن الجوزي عنوان كتابه في منتصف مقدمته، وفي بداية القرن الحادي عشر الهجري ذكر الغزي عنوان كتابه في نهاية مقدمته بقوله: "**وسميته الطبقات السنية في تراجم الحنفية**".

وعلى الرغم من ظهور صفحة خاصة لعنوان الكتاب، إلا أن ابن مخلوف ذكر عنوان كتابه في وسط مقدمته، بعدما ذكر تصوره لكتابه بأنه شجرة، وذلك بقوله "**وسميته شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**".

إضافة إلى ما سبق لوحظ على سلوك مؤلفي كتب التراجم محل الدراسة حيال ذكرهم لعناوين كتبهم في ثنايا المقدمة، ما يلي:

١- أن بعضهم ذكر عنوان كتابه وسط المقدمة، مثل: السلمي، وابن الجوزي، والهاشمي، وابن مخلوف. بينما ذكره البعض الآخر في نهاية مقدمته، مثل: ابن حجر، والغزي.

٢- أن بعضهم أتبع ذكر عنوان الكتاب بدعاء، مثل: الهاشمي، والغزي، بينما أتبعه

(١) داليا عبد الستار الحلوجي: مرجع سابق. ص٨٣ .

(٢) المرجع السابق. ص٨٤ .

آخرون بذكر مجال تغطية كتابهم، وهو ابن الجزري. وأما السلمي وابن الجوزي فقد أتبعا ذكر عنوان الكتاب بذكر أقسامه. وأما ابن حجر فقد أتبعه بذكر مقدمة الكتاب الأصل الذي اختصره. وأما ابن مخلوف وهو آخرهم زمنًا فقد أتبع ذكر عنوان كتابه بمبررات التأليف.

من ذلك يتبين أن عنوان الكتاب لم يكن له مكان مقنن في مقدمة الكتاب، كما تبين أيضًا أنه لم توجد منهجية محددة لما يكتب قبل عنوان الكتاب أو بعده، وإنما الأمر راجع إلى اختيار مؤلف الكتاب نفسه.

١١) دلالات الرموز والمختصرات

نظرًا لطبيعة كتب التراجم التي تتسم بكثرة الرجال المترجم لها، وبكثرة الكتب التي ذكرت هؤلاء الرجال - فقد كَثُر استخدام هذه الكتب لبعض الرموز والمختصرات، الأمر الذي ظهرت معه الحاجة لتوضيح دلالات هذه الرموز والمختصرات، ومن ثم فقد أوضح ١٤,٢٪ من مؤلفي كتب التراجم محل الدراسة دلالات المختصرات التي استخدموها في ثنايا مقدماتهم. هذه الكتب هي: "أُسد الغابة"، و"الكاشف"، و"المُغني"، و"ميزان الاعتدال"، و"نهاية الدرايات"، و"تهذيب التهذيب".

أول من أوضح دلالات الرموز والمختصرات ابن الأثير، فقال: "**إني جمعت بين هذه الكتب كما ذكرته من قبل، وعلّمت على الاسم علامة ابن منده صورة د، وعلامة أبي نعيم صورة ع، وعلامة ابن عبد البر صورة ب، وعلامة أبي موسى صورة س، فإن كان الاسم عند الجميع علمت عليه جميع العلائم، وإن كان عند بعضهم علمت عليه علامته**". ثم أوضح أيضًا دلالات المختصرات التي استخدمها، بقوله: "**وإن قلت أخرجه الثلاثة فأعني ابن منده وأبا نعيم وأبا عمر بن عبد البر، فإن العلائم ربما تسقط من الكتابة وتنسى**".

وأما الذهبي فيبدو أن شَرْحَ الرموز والمختصرات وذِكْر مدلولاتها منهجية متأصلة عنده، ففي كتبه الأربعة محل الدراسة تجده قد أوضح دلالات الرموز والمختصرات التي استخدمها؛ ففي كتابه "الكاشف" يذكر أنه يضع هذه الرموز فوق اسم الرجل الذي ترجم له، ثم يوضح دلالات هذه الرموز بقوله: "**خ: البخاري، وم: لمسلم، ود: لأبي داود، وت: للترمذي، و س: للنسائي، وق: لابن ماجه، فإن اتفقوا فالرمز: ع، وإن اتفق أرباب السنن الأربعة فالرمز: ع**"، ويذكر الرمز نفسه بالدلالات نفسها - باستثناء السنن الأربعة: عه - في ثنايا مقدمة "الضعفاء". وأما في مقدمة كتابه الثالث "ميزان الاعتدال" وقد علَّم تلامذته وقراءه دلالات الرموز التي يستخدمها، فيشير إلى هذه الرموز بقوله: "ورمزت

على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة: البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجة برموزهم السائرة" أي: برموزهم المعروفة والمشهورة والتي كثيرًا ما ذكر دلالاتها في كتبه من قبل، كما تم إيضاحه في كتابيه "الكاشف" و"المُغني". وأما كتابه الرابع وهو كتاب "التهذيب" فقد أوضح ابن حجر عند تهذيبه له دلالات الرموز والمختصرات التي استخدمها الذهبي في كتابه الأصل "التهذيب"، بقوله: "وقد ذكر المؤلف: (أي: الذهبي في كتابه الأصل) الرقوم، فقال للستة (ع) وللأربعة (٤) وللبخاري (خ) ولمسلم (م) ولأبي داود (د) وللترمذي (ت) وللنسائي (س) ولابن ماجه (ق)..."، مما سبق يُستنتج أن شرح دلالات الرموز والمختصرات في ثنايا المقدمة - منهج ثابت عند الذهبي.

كذلك أوضح ابن الجزري دلالات الرموز التي استخدمها، بقوله: "ثم إني رمزت لما هو في الكتب المشهورة من كتب القراءات، فلما كان مذكورًا في كتابي "النشر" "ن"، ولما في كتاب التيسير "ت" وكتاب جامع البيان للداني "ج"، وكتاب الكامل للهذلي "ك"... ولهؤلاء الجماعة "ع".

يُلاحظ مما سبق عرضه فيما يلي:

١- بدأ شرح دلالات الرموز والمختصرات في منتصف القرن السابع الهجري وتوقف عند منتصف القرن التاسع الهجري؛ فآخر من أشار إليها هو الجزري (ت٨٣٣هـ) ولعل سبب ذلك راجع إلى اشتهار دلالات هذه الرموز والمختصرات، والثبات النوعي في استخداماتها. فلم يعد القراء في حاجة إلى توضيح دلالاتها.

٢- الرموز والمختصرات المستخدمة تشير فقط إلى "كتب" فلم تظهر مختصرات مثلاً تبين الحكم على الرجل محل الترجمة؛ من حيث كونه ثقة، أو ضعيفًا، أو لين الحديث، أو يوهم أو غير ذلك، كذلك لم تُستَخدم رموز أو مختصرات للإشارة إلى تواريخ الوفاة، فلم يستخدم مثلاً ق ٦ هـ للدلالة على وفاة الرجل في القرن السادس الهجري، ولعل ذلك راجع إلى الكثرة المفرطة في استخدام تلك الكتب، مما حتم استخدام رموز ومختصرات لها.

١٢) المجتمع الموجه له الكتاب

كان مؤلفو كتب التراجم - محل الدراسة - يضعون في أذهانهم المجتمع الموجهة له كتبهم، وكانوا أحيانًا يشيرون إلى ذلك المجتمع في ثنايا مقدماتهم، فقد أشار ٩,٥٪ من كتب التراجم - محل الدراسة - إلى المجتمع الموجهة له كتبهم، وهذه الكتب هي:

"الرسالة القشيرية"، و"طبقات الفقهاء"، "تهذيب الأسماء واللغات"، و"المُغني". وأول من أشار لذلك هو القشيري (٤٦٥هـ)، بقوله: "**هذه رسالة كتبها الفقير إلى الله عبد الكريم ابن هوازن القشيري إلى جماعة الصوفية ببلدان الإسلام**". تلاه الشيرازي في القرن نفسه (ت٤٧٦هـ)، بقوله: "**لا يسع الفقيه جهله لحاجته إليه في معرفة من يعتبر قوله في انعقاد الإجماع ويعتد به في الخلاف**"، وهو بذلك حدد المجتمع الموجه له الكتاب وهم الفقهاء، كما حدد أيضًا أوجه إفادتهم منه بقوله: "**معرفة من يعتبر قوله في انعقاد الإجماع ويعتد به في الخلاف**". كما أشار النووي إلى المجتمع الذي يوجه له الكتاب، بقوله: "**يُنْتَفع بها في تفسير القرآن والحديث وجميع الكتب المصنفات**" وكأنه هنا يشير إلى أن كتابه يفيد جميع المؤلفين عامة، ويفيد مفسري القرآن وشراح الحديث النبوي على وجه الخصوص. وأما الذهبي فقد أشار بوضوح إلى المجتمع الموجه له كتابه "المغني" في أول مقدمته بقوله: "**تيسيرًا على طلبة العلم المعتنين بالحديث في معرفة الضعفاء**" فقد حدد المجتمع بوضوح بقوله: "**طلبة العلم المعتنين بالحديث**" وليس بمجال الحديث كله، وإنما الراغبين في معرفة الضعفاء .

وهكذا، فقد توافر لدينا أربعة نماذج لمؤلفي كتب التراجم أشارت إلى المجتمع الموجه له الكتاب بوضوح ودقة.

١٣) عدد المداخل

أشار ٧٪ من مؤلفي كتب التراجم محل الدراسة إلى عدد المداخل التي احتوتها كتبهم، هذه الكتب هي: "ترتيب المدارك"، و"صفة الصفوة"، و"طبقات المدلسين"، وأول من أشار لذلك هو القاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، بقوله: "**اقتصرنا في هذه الورقات على ذكر ألف اسم ممن عرف اسمه وصحت روايته وشهرت صحبته**" ثم أوضح سبب تغطية هذا العدد من المداخل، بقوله "**ورأينا أن لا نخلي هذا الديوان من هذا القدر لتتم به فوائده، وتكمل في فنه معارفه**". بعده بخمسين عامًا تقريبًا ذكر ابن الجوزي عدد مداخل كتابه وفصّل في ذلك، بقوله: "**فقد زاد عدد مَن في كتابنا على ألف شخص**"، ثم أوضح عدد الرجال الذين ترجم لهم، وعدد النساء، بقوله: "**يزيد الرجال على ثمانمائة زيادة بينة، وتزيد النساء على مائتين زيادة كثيرة**"، ثم يقارن عدد مداخله بعدد المداخل في كتاب "حلية الأولياء" ويقول: "**ولم يبلغ عدد رجال "الحلية" الذي ذكرت أحوالهم في تراجمهم ستمائة، ولا أظنه ذكر في جميع الكتاب عشرين امرأة**". وأما ابن حجر الذي جاء بعد ذلك بأكثر من قرنين ونصف فقد ذكر كذلك عدد مداخل كتابه "طبقات المدلسين"، بقوله: "**فجملة ما في كتابي هذا مائة واثنان وخمسون نفسًا**" ذكر ذلك

العدد بعدما ذكر عدد المداخل في عدة كتب في المجال نفسه، حينما قال: "فجميع ما في كتاب العلائي من الأسماء ثمانية وستون نفسًا، وزاد عليهم بن العراقي ثلاثة عشر نفساً، وزاد عليه الحلبي اثنين وثلاثين نفسًا، وزدت عليها تسعة وثلاثين نفسًا".

وذِكْرُ المؤلف لعدد مداخل كتابه في ثنايا مقدمته يعطي صورة واضحة للقارئ عن حجم الكتاب وكثافة تغطيته، مما يعني وضوح المؤلف وتقديره للقارئ، كما أنه أيضًا وسيلة إلى حفظ الكتاب من العبث والضياع.

١٤) موقع الكتاب بين نظرائه

حرص قرابة ٥٪ من مؤلفي كتب التراجم ـ محل الدراسة ـ على ذكر موقع كتابهم بين نظرائه من الكتب في المجال نفسه، هذه الكتب هي: "رجال الطوسي"، و"صفة الصفوة"، فكانت أول إشارة لذلك في القرن الخامس الهجري حينما ذكر الطوسي (ت٤٦٠هـ) موقع كتابه بين نظرائه، وذلك في معرض حديث عن الدراسات السابقة، فقد قارن كتابه بكتاب غيره ليتبين الفارق بينهما وليتضح قدر كتابه، فقال: "ولم أجد لأصحابنا كتابًا جامعًا في هذا المعنى إلا مختصرات، قد ذكر كل إنسان منهم طرفًا، إلا ما ذكره ابن عقدة من رجال الصادق، فإنه قد بلغ الغاية في ذلك، ولم يذكر رجال باقي الأئمة، وأنا أذكر ما ذكره، وأُورد من بعد ذلك من لم يذكره" بهذه الجملة الأخيرة: "وأنا أذكر ما ذكره، وأُورد من بعد ذلك من لم يذكره" أَوْضَحَ قدر كتابه وما تميز به عن كتاب ابن عقدة، وأوضح كذلك ابن الجوزي موقع كتابه مقارنة بكتاب "حلية الأولياء"، بعدما ذكر عشرة أشياء كدرت صفو "الحلية"، أتبعها بثلاثة أشياء فاتت الإصبهاني، قال بعدها: "... أن أجمع كتابًا يغنيك عنه. أي كتاب "حلية الأولياء"- ويحصل لك المقصود منه، ويزيد عليه بذكر جماعة لم يذكرهم، وأخبار لم ينقلها" بهذا أوضح قدر كتابه حينما عقد مقارنة بينه وبين أشهر كتاب في المجال نفسه وهو كتاب "حلية الأولياء".

١٥) اسم مؤلف الكتاب

ورد ذِكْرُ اسم مؤلف الكتاب في ثنايا اثنتين وعشرين مقدمة بما يساوي ٥٢,٣٪ من كتب التراجم محل الدراسة، انقسمت هذه المقدمات إلى قسمين، فالقسم الأول: ذَكَرَ اسمَ المؤلفِ المؤلفُ نفسُه، وذلك في أربع كتب، هي: "الرسالة القشيرية"، و"الكاشف"، و"تاج التراجم"، و"شجرة النور". أما القسم الثاني: ذكر اسمَ المؤلف أحدُ طلابه الذين تلقوا كتابه، وعددهم سبعة عشر كتابًا، هي: "التاريخ الصغير"، و"الجرح والتعديل"، و"الثقات" لابن حبان، و"المعجم الصغير"، "الثقات" لابن شاهين، و"حلية الأولياء".

و"معرفة الصحابة"، و"طبقات الفقهاء الشافعية"، و"الاستيعاب"، ورجال البخاري، و"طبقات الحنابلة"، و"صفة الصفوة"، و"أُسد الغابة"، و"ذيل تذكرة الحفاظ"، و"الذيل على طبقات الحنابلة"، و"نهاية الداريات"، "الإصابة"، "لحظ الألحاظ".

وأول من ذكر اسمه في مقدمة كتابه القشيري (ت٤٦٥هـ)، وذلك في أول المقدمة المنهجية بعد الديباجة مباشرة، حينما قال: "هذه الرسالة كتبها الفقير إلى الله تعالى عبد الكريم بن هوازن القشيري". كذلك ذكر الذهبي اسمه بعد الديباجة مباشرة في أول المقدمة المنهجية لكتابه "الكاشف"وذلك بقوله: "يقول محمد بن أحمد بن الذهبي، سامحه الله تعالى ...". ومثله ذكر ابن قطلوبغا اسمه: "فيقول العبد الضعيف قاسم بن قطلوبغا الحنفي..." وآخرهم ابن مخلوف، حينما قال: "فيقول راقم هاته الحروف، الواجل من اليوم المخوف، عبده: محمد بن محمد مخلوف..."

يُلاحظ على هذه الكتب الأربعة التي ذكر المؤلفُ اسمَه بنفسه ما يلي:

١- استخدام الفعل المضارع: "يقول" قبل اسم المؤلف.

٢- ذكر المؤلف لاسمه في أول المقدمة المنهجية بعد الديباجة مباشرة.

٣- استخدام ألقاب تدل على التواضع تسبق اسم المؤلف، مثل: "الفقير إلى الله تعالي"، ومثل "العبد الضعيف"، ومثل "الواجل من اليوم المخوف، عبده..." وهكذا.

وأما القسم الثاني الذي ذكر اسمَ المؤلف أحدُ طلابه. سار على منهجين: الأول: وفيه ذُكر اسمُ المؤلف بعد ديباجة مختصرة من صنع الطالب، كما في مقدمات كلٍ من: "التاريخ الصغير"، و"الجرح والتعديل"، و"الثقات" لابن حبان، و"المعجم الصغير"، و"الثقات" لابن شاهين، و"معرفة الصحابة"، و"رجال البخاري"، و"طبقات الحنابلة"، و"الذيل على طبقات الحنابلة"، "لحظ الألحاظ"، ومجموعها عشر مقدمات.

على سبيل المثال ما ورد في مقدمة "التاريخ الصغير"؛ إذ ذكر أحد طلابه ديباجة مختصرة، ثم ذكر سند تلقيه للكتاب الذي انتهى بذكر اسم المؤلف، كما يلي: "بسم الله الرحمن الرحيم، رسول الله صلى الله عليه وسلم، أخبرنا أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهروي الحافظ، قال أخبرنا أبوعلي زاهر بن أحمد الفقيه السرخسي...، قال أخبرنا أبو محمد زنجويه بن محمد النيسابوري، قال حدثنا محمد ابن إسماعيل البخاري".

ومثله ما ورد في مقدمة كتاب "الجرح والتعديل"، إلا أن الطالب هنا لم يذكر سند

تلقيه للكتاب - ربما لأنه تلقى الكتاب مباشرة من مؤلفه - وإنما ذكر اسم المؤلف بعد ديباجة مختصرة، كما يلي: "بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، رب يسر وأتمم، وبه ثقتي وعليه اعتمادي وتكلاني، يا كريم يا رحيم، الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، قال الشيخ الإمام الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي التميمي رحمة الله تعالى عليه...".

ومثله كان في كتاب "الثقات" لابن حبان؛ إذ ذكر اسمَ الشيخ المؤلف بعد ديباجة مختصرة، بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليمًا، قال أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي الحمد لله..."، وهكذا في باقي المقدمات العشر؛ إذ ذكر الطلاب أسماء شيوخهم المؤلفين في أول مقدمة الكتاب، بعد ذكر ديباجة مختصرة.

وأما المنهجية الثانية، فتمثلت في: ذكر اسم المؤلف في أول المقدمة بعد بسملة فقط، اتبع هذه المنهجية مقدمات كل من: "حلية الأولياء"، و"طبقات الفقهاء الشافعية"، و"الاستيعاب"، و"صفة الصفوة"، و"أُسد الغابة"، و"نهاية الدرايات"، و"الإصابة"، و"ذيل تذكرة الحفاظ" (لم تُكتب فيه البسملة قبل اسم المؤلف)، ومجموعها ثماني مقدمات. على سبيل المثال ما ورد في مقدمة كتاب "حلية الأولياء": "بسم الله الرحمن الرحيم، قال الشيخ الإمام الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى ابن مهران الإصبهاني رحمه الله....". ومثله ما ورد بمقدمة "الاستيعاب": "بسم الله الرحمن الرحيم، قال الفقيه أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري - رضي الله عنه - الفقيه الحافظ الأندلسي رحمه الله...". ومثله ما ورد في مقدمة "أُسد الغابة": "بسم الله الرحمن الرحيم، قال الشيخ الإمام الحافظ البارع الأوحد بقية السلف عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري المعروف بابن الأثير رضي الله عنه..." وهكذا في باقي المقدمات الثمانية، باستثناء مقدمة "ذيل تذكرة الحفاظ" التي لم تُكتب فيها البسملة قبل اسم المؤلف.

يُلاحَظ على هذه المقدمات الثمانية - فيما يخص ذكر اسم المؤلف - ما يلي:

١- استخدام الفعل الماضي، مثل: "أخبرنا"، "حدثنا"، "قال".

٢- اقتران اسم الشيخ بألقاب التوقير والتعظيم والتبجيل، مثل: الشيخ، الإمام، الحافظ، الأجل، السيد، الأوحد، زين الدين، عماد الإسلام، فخر السنة، مجد الأئمة،

ثقة الأمة، سيد الحفاظ، العالم، القارئ، العامل، الزاهد، المُحَدِّث ... إلخ، ثم يتبع اسم المؤلف بالدعاء له، بمثل: رحمه الله، رحمة الله تعالى عليه، رضي الله عنه وغيرها.

يضاف إلى ما سبق أن مؤلفي كتب التراجم محل الدراسة كانوا على وعي بأهمية ذكر اسم المؤلف في المقدمة، لتحقيق نسبة العمل لصاحبه، وتحديد مدى الثقة في المعلومات التي يقدمها، إضافة إلى الحفاظ على هوية الكتاب الذي كان بعضه في تلك الفترة يخلو من صفحة العنوان، أو معرض لفقدها بسبب عدم إحكام تجليد الكتاب أو استهلاكها الناتج عن كثرة استخدام الكتاب، ولا شك أن الكتب التي ذكر اسم مؤلفها في المقدمة حافظت على هويتها أكثر، ولو توافر ذلك في كل كتب التراث لما ضاعت هوية بعضها أو تحير المحققون والمفهرسون في معرفة هويتها.

١٦) تاريخ تأليف الكتاب

لم يَرِد ذِكْرُ تاريخ تأليف الكتاب في ثنايا المقدمة إلا في كتاب "الرسالة القشيرية" حينما ذكره بقوله: "هذه رسالة كتبها الفقير إلى الله تعالى عبد الكريم بن هوازن القشيري إلى جماعة الصوفية ببلدان الإسلام، في سنة سبع وثلاثين وأربعمائة"، ولعل انفراد القشيري بذكر تاريخ تأليفه للكتاب يرجع إلى كون الكتاب عبارة عن "رسالة" مرسلة إلى جماعة الصوفية؛ مما حدا به لذكر تاريخ كتابة تلك الرسالة. وهو بذلك يضفي نوعًا أكبر من المصداقية عند من يوجه لهم رسالته.

وهكذا، عَرضت مقدمات كتب التراجم محل الدراسة للعناصر المنهجية، وهي بذلك تشبه - إلى حد كبير - المقدمات المنهجية في الأبحاث العلمية والرسائل الأكاديمية، ويمكن إجمال هذه العناصر ونسبة ورودها في مقدمات كتب التراجم محل الدراسة من خلال الجدول التالي:

"تكرار ورود العناصر المنهجية في مقدمات كتب التراجم"

العنصر المنهجي	التكرار في مقدمات كتب التراجم	
	العدد	النسبة المئوية
المجال والحدود	٤٠	٩٥,٢
منهج المؤلف	٢٧	٦٤,٢
مبررات التأليف	٢٤	٥٧
اسم المؤلف	٢٢	٥٢,٣
مدخل تمهيدي	١٩	٤٥,٢
دراسات سابقة	١٨	٤٢,٨
نظام الترتيب	١٨	٤٢,٨
تقسيم الكتاب	١٦	٣٨
المادة المرجعية	١٦	٣٨
مصادر الكتاب	١٤	٣٣,٣
عنوان الكتاب	٧	١٦,٦
مدلولات المختصرات	٦	١٤,٢
المجتمع الموجه له	٤	٩,٥
عدد المداخل	٣	٧
الكتاب بين نظرائه	٢	٤,٧
تاريخ التاليف	١	٢,٣

من هذا الجدول يتضح أن أكثر من نصف المقدمات ـ محل الدراسة ـ اهتم بذكر: المجال ومجال تغطية كتابه وحدوده، ومنهج المؤلف، ومبررات التأليف، واسم المؤلف، وأن أكثر من ثلث المقدمات ـ محل الدراسة ـ اهتم بذكر: المدخل التمهيدي، والدراسات السابقة، ونظام ترتيب الكتاب، والمادة المرجعية التي يقدمها، ومصادر الكتاب، بينما ذكر أقل من ربع المقدمات ـ محل الدراسة ـ: عنوان الكتاب، ومدلولات المختصرات، والمجتمع الموجه له الكتاب، وعدد مداخله، وموقع الكتاب بين نظرائه، وتاريخ تأليف الكتاب.

(٣) خاتمة مقدمات كتب التراجم

الجزء الثالث من جسم مقدمات كتب التراجم هو "الخاتمة"، وبها ختم المؤلف مقدمة كتابه بمجموعة من العناصر كالدعاء، والتماس العذر من القارئ، والصلاة

والسلام على النبي محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ. بعض هذه المقدمات خلت من الخاتمة وبعضها اشتمل عليها كما هو موضح فيما يلي:

أولاً: المقدمات التي خلت من خاتمة

خلت عشر مقدمات لكتب التراجم محل الدراسة ـ بما يمثل ٢٣,٨٪ من المقدمات محل الدراسة ـ من خاتمة للمقدمة، هذه الكتب، هي: "التاريخ الصغير"، و"الجرح والتعديل"، و"مشاهير علماء الأمصار"، و"المعجم الصغير"، و"حلية الأولياء"، و"طبقات الفقهاء الشافعية"، و"رجال البخاري"، و"طبقات الشافعية" للسبكي، و"لسان الميزان"، و"الطبقات الكبرى".

ولم يكن هناك أسلوب مقنن لإنهاء هذه المقدمات العشرة؛ إذ انتهت كل منها بشكل مختلف؛ فمقدمة "التاريخ الصغير" انتهت بعرض المؤلف لمادته المرجعية، ومقدمة "الجرح والتعديل" انتقل المؤلف فيها من الديباجة إلى مقال تقديمي شمل مرتبة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ومعرفة السنة وأئمتها، والتمييز بين الرواة، وطبقات الرواة وغيرها، وفعل مثله السبكي، وأما مقدمتا "مشاهير علماء الأمصار"، و"طبقات الفقهاء الشافعية" فانتهتا بذكر المؤلف لمجال تغطية الكتاب، بينما انتهت مقدمة كل من "المعجم الصغير"، و"رجال البخاري" بعرض المؤلف لنظام ترتيب الكتاب، وانتهت مقدمة "حلية الأولياء" بذكر المؤلف لمبررات بدء الكتاب بذكر صحابة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأما ابن حجر فبعد أن ذكر عنوان كتابه "لسان الميزان" عرض مقدمة الكتاب الأصل الذي اختصره، وهو"ميزان الاعتدال"، بينما وصلت مقدمة كتاب "الطبقات الكبرى" مبتورة، ومن ثم لم يستطع الباحث تحديد كيف أنهى المؤلف مقدمته.

هذه المقدمات العشرة شرعت بعد ذلك في عرض متن الكتاب، ومن ثم لم تكن لها خاتمة بالمفهوم المنهجي لخواتيم مقدمات كتب التراجم.

ثانيًا: المقدمات التي خُتمت بخاتمة

أما المقدمات الاثنتان والثلاثون الباقية فقد خُتمت بخاتمة واضحة؛ اشتملت على مجموعة من العناصر اختلفت من مقدمة لأخرى؛ هذه العناصر الختامية هي: الدعاء لله تعالى، والثناء على الله عز وجل، والتوكل على الله والاعتماد عليه والاستعانة به، ورد التوفيق لله تعالى، والتماس العذر من القارئ، والصلاة والسلام على النبي محمد وآله وصحبه، وتهيئة القارئ لانتهاء المقدمة والشروع في الكتاب، وحمد الله تعالى، والسلام، كما هو موضح فيما يلي:

١) الدعاء لله تعالى

اشتملت خاتمة إحدى وعشرين مقدمة على "الدعاء لله تعالى"، بما يمثل نصف المقدمات محل الدراسة، وهذه الكتب هي: "الثقات" لابن حبان، و"طبقات الصوفية"، و"معرفة الصحابة"، و"رجال الطوسي"، و"الاستيعاب"، و"الرسالة القشيرية"، و"طبقات الفقهاء"، و"طبقات الحنابلة"، و"ترتيب المدارك"، و"صفة الصفوة"، و"أُسد الغابة"، "تهذيب الأسماء واللغات"، و"ميزان الاعتدال"، و"طبقات الشافعية" للأسنوي، و"الذيل على طبقات الحنابلة"، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة، و"الإصابة"، و"لحظ الألحاظ"، و"تاج التراجم"، و"الطبقات السنية"، و"شجرة النور".

اختلف الدعاء من مقدمة لأخرى فبعضهم دعا بالجنة، وبعضهم دعا بالأجر والجزاء، وآخرون دعوا بالنفع بالكتاب، وآخرون دعوا لمن ترجموا لهم، وبعضهم دعا بغير ذلك، كما هو موضح فيما يلي.

أ) الدعاء بالجنة

اشتملت خاتمة ست مقدمات على الدعاء "بالجنة"، هذه المقدمات هي: "صفة الصفوة"، و"أُسد الغابة"، "تهذيب الأسماء واللغات"، و"طبقات الشافعية" للأسنوي، و"لحظ الألحاظ"، و"تاج التراجم"؛ على سبيل المثال ما دعا به ابن الجوزي: **"واللحوق بدرجات أهل اليقين"**، وما دعا به ابن الأثير: **"وأن يحسن منقلبنا إلى دار السلام"**.

ب) الدعاء بالمثوبة والأجر والجزاء

اشتملت خاتمة ست مقدمات أخرى على الدعاء "بالمثوبة والأجر والجزاء"، هذه الكتب هي: "الرسالة القشيرية"، و"طبقات الفقهاء"، و"ترتيب المدارك"، "الإصابة"، و"الطبقات السنية"، و"شجرة النور". على سبيل المثال ما دعا به القشيري: **"ومن الكريم فضلاً ومثوبة"**، وما دعا به الشيرازي: **"ويجزل لي الأجر والثواب"**.

ج) الدعاء بالنفع بالكتاب

اشتملت ست مقدمات كذلك على "الدعاء بالنفع بالكتاب"، هذه المقدمات هي: "معرفة الصحابة"، و"صفة الصفوة"، و"طبقات الشافعية" للأسنوي، و"الذيل على طبقات الحنابلة"، "طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة، و"الطبقات الكبرى". على سبيل المثال ما دعا به الإصبهاني: **"نسأل الله نفعه"**، وما دعا به ابن رجب: **"والله المسئول أن ينفع به في الدنيا والآخرة"**.

د) الدعاء بالعون

دعا ستة مؤلفين في خاتمة مقدمات كتبهم "بالعون"، وهم: السلمي، والأصبهاني، والطوسي، والقشيري، وابن أبي يعلى، على سبيل المثال ما دعا به السلمي: "وسألته أن يعينني عليه"، وكذلك ما دعا الإصبهاني في كتابه "معرفة الصحابة": "نسأل الله... والمعونة عليه".

هـ) الدعاء بحسن النية

دعا القاضي عياض، والنووي، وابن حجر، وابن مخلوف. في خاتمة مقدمات كتبهم "بحسن النية"، على سبيل المثال ما دعا به القاضي عياض: "وأن يحسن فيه النية"، وما دعا به النووي: "أسأله التوفيق لحسن النية".

و) الدعاء بالتوفيق

وأما السلمي، والإصبهاني في "معرفة الصحابة"، والشيرازي، والذهبي في "المُغني". فقد دعوا الله "بالتوفيق"؛ على سبيل المثال ما دعا به السلمي: "وسألته... ويوفقني له"، ومثله دعا الإصبهاني: " "نسأل الله... والتوفيق فيه".

ز) الدعاء بالمغفرة

ودعا "بالمغفرة " كل من القشيري، والنووي، والهاشمي، على سبيل المثال ما دعا به الهاشمي: "ويغفر لي الآثام"، وما دعا به النووي: "أسأله... مغفرة ما ظلمت نفسي به من المخالفات".

ح) الدعاء بالإعانة على إكمال الكتاب

دعا "بالإعانة على إكمال الكتاب" كلٌ من: النووي، وابن حجر في "الإصابة"، وابن قطلوبغا؛ على سبيل المثال ما دعا به ابن حجر: "والله تعالى أسأل أن يعين على إكماله"، كذلك ما دعا به الهاشمي: "والله سبحانه وتعالى أسأل المعونة والإتمام". ولعل هذا يعني أن مؤلفي هذه الكتب الثلاثة شرعوا في كتابة مقدمات كتبهم قبل إكمال تأليفها.

ط) الدعاء بالهداية إلى الطاعات

دعا الطوسي، والنووي. بـ"الهداية إلى الطاعات"؛ فدعا الطوسي: "ومن الله أستمد المعونة لكل ما يقرب من طاعته"، ودعا النووي: "أسأله التوفيق... وتيسير أنواع الطاعات والهداية لها دائمًا في ازدياد حتى الممات".

ي) الدعاء بالستر في الدنيا

انفرد ابن حبان في مقدمة كتابه "الثقات" بالدعاء "بالستر في الدنيا"، بقوله: "**جعلنا الله ممن أسبل عليه جلابيب الستر في الدنيا**".

ك) الدعاء بالعفو

كما انفرد ابن حبان أيضاً في مقدمة نفس الكتاب بالدعاء "بالعفو" فدعا: "بالعفو عن جناياته في العقبى".

ل) الدعاء بالعصمة من الخطأ

وانفرد القشيري بالدعاء بـ "العصمة من الخطأ"، بقوله: "**واستعصمه من الخطأ**"، وهو دعاء غريب إلى حد ما، ولعله من الأدعية المشهورة عند الصوفية؛ فالقشيري مشهور بتصوفه كما هو واضح من مقدمة كتابه، محل الدراسة.

م) الدعاء بالنجاة من النار

وانفرد الهاشمي بالدعاء بـ "النجاة من النار"، بقوله: "**ويعيذني من النار**".

ن) الدعاء بحسن الخاتمة:

وانفرد ابن قطلوبغا بالدعاء بـ "حسن الخاتمة"، بقوله: "**والله سبحانه وتعالى أسأل أن يختم لي وله بخواتيم السعادة**"، ويدعو ابن قطلوبغا في هذا الدعاء لنفسه ولشيخه شهاب الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقريزي ـ الذي كان على قيد الحياة وقتها ـ بحسن الخاتمة.

س) الدعاء لمن ترجم لهم

وانفرد الأسنوي بالدعاء "**لمن ترجم لهم بأن يرضى الله عنهم ويدخلهم الجنة**"، بقوله: "**رضي الله عنهم أجمعين وحشرنا وإياهم في مستقر رحمته ودار كرامته**".

وهكذا، جعل مؤلفو كتب التراجم خاتمة مقدمات كتبهم مكانًا للتضرع إلى الله ودعائه بأدعية متنوعة؛ ما بين طلب للجنة، والنجاة من النار، وحسن الخاتمة، والمغفرة، والعفو، والستر في الدنيا، والإعانة، والتوفيق، وحتى الدعاء لمن ترجموا لهم، رحمهم الله جميعًا.

٢) الثناء على الله تعالى

كما اشتملت خاتمة مقدمات كتب التراجم ـ محل الدراسة ـ على الدعاء لله، عز

وجل، فقد اشتملت كذلك على الثناء على الله تعالى، فاختتمت ست عشرة مقدمة ـ بما يساوي ٧٦٪ من المقدمات التي اختتمها مؤلفوها بالدعاء، ويساوي ٥٠٪ من المقدمات التي كانت لها خاتمة، ويمثل ٣٨٪ من المقدمات محل الدراسة ـ هذه الكتب هي: الجرح والتعديل، و"معرفة الصحابة"، و"رجال الطوسي"، و"الاستيعاب"، و"الرسالة القشيرية"، و"طبقات الفقهاء"، و"طبقات فقهاء اليمن"، و"صفة الصفوة"، و"تهذيب الأسماء واللغات"، و"طبقات الشافعية" للأسنوي، و"الذيل على طبقات الحنابلة"، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة، و"لحظ الألحاظ"، و"تاج التراجم"، و"طبقات المفسرين"، و"الطبقات السنية".

ختم هؤلاء المؤلفون كتبهم ـ أو بالأحرى دعاءهم ـ بالثناء على الله عز وجل، لأن الثناء على الله تعالى من الآداب المستحبة عند الدعاء، يؤيد ذلك حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ "إِذَا صَلَّى (أي: إذا دعا) أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ اللَّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، ثُمَّ لْيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ لْيَدْعُ بَعْدُ بِمَا شَاءَ"٥٨. لذا، حرص ثلاثة أرباع المؤلفين الذين دعوا الله في خاتمة مقدماتهم على الثناء على الله عز وجل كلٌ بما فتح الله عليه، على سبيل المثال ما ذكره الطوسي: "**إنه ولي ذلك والقادر عليه**"، وما ذكر ابن عبد البر: "**وهو حسبي عليه توكلت وإليه أنيب**"، وما ذكره القشيري: "**وهو بالفضل جدير، وعلى ما يشاء قدير**"، وما ذكره الشيرازي: "**إنه كريم وهاب**"، وأما النووي فقد أطال الثناء على الله تعالى، بقوله: "**إنه سميع الدعوات، جزيل العطيات، اعتصمت بالله، توكلت على الله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله، حسبي الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم**" وهكذا أثنى المؤلفون على ربهم بما فتح الله عليهم من كلمات أو جُمل.

٣) التوكل على الله والاعتماد عليه والاستعانة به

خُتمت أربع عشرة مقدمة ـ بما يساوي ٤٤٪ من المقدمات التي كانت لها خاتمة، و٣٣٪ من المقدمات محل الدراسة ـ بإعلان مؤلفيها توكلهم على الله ـ عز وجل ـ والاعتماد عليه والاستعانة به، هذه المقدمات هي: "الثقات" لابن شاهين، و"الرسالة القشيرية"، و"طبقات فقهاء اليمن"، و"تهذيب الأسماء واللغات"، و"الكاشف"، و"المُغني"، و"ميزان الاعتدال"، و"ذيل تذكرة الحفاظ"، و"طبقات الأولياء"، و"نهاية الدرايات"، "لسان الميزان"، "لحظ الألحاظ"، و"طبقات المفسرين"، و"شجرة النور". على سبيل المثال ما ذكره ابن شاهين: "**وعليه نتوكل**" وبأسلوب آخر قال ابن عبد البر في الاستيعاب: "**وهو حسبي عليه توكلت وإليه أنيب**"، وقريبًا منه ذكر الذهبي في "الكاشف": "**وعلى الله**

اعتمد، وإليه أنيب". وقريبًا من تلك العبارات أعلن مؤلفو كتب التراجم في خاتمة مقدماتهم توكلهم على الله والاستناد إليه والاعتماد عليه.

٤) رد التوفيق إلى الله تعالى

اعترافًا بالفضل لله - عز وجل - رد خمس مقدمات - بما يساوي ١٥,٦٪ من مؤلفي المقدمات التي كانت لها خاتمة، و١٢٪ من مؤلفي كتب التراجم محل الدراسة - التوفيق إلى الله تعالى، هؤلاء المؤلفون هم: الجعدي، وابن الأثير، والنووي، والذهبي في "ميزان الاعتدال"، وابن حجر في "تهذيب التهذيب". واختلفت الألفاظ التي عبر بها كل مؤلف عن ذلك؛ فقال الجعدي: "وما توفيقي إلا بالله"، وقال النووي: "واستمدادي في ذلك وفي غيره من أموري التوفيق والكفاية والإعانة والصيانة والهداية من الله الكريم الوهاب اللطيف الحكيم التواب". فزاد النووي بذلك ألفاظ الثناء بعد رد التوفيق إلى الله تعالى، وأما الذهبي وابن حجر فذكرا ذلك بكلمتين "والله الموفق".

٥) التماس العذر من القارئ

انطلاقًا من قول القائل: "مَن صنف قد استُهدف"؛ لذا نجد أن خمس مقدمات - بما يساوي ١٥,٦٪ من مؤلفي كتب التراجم التي كانت لمقدماتهم خاتمة، ويمثل ١٢٪ من مؤلفي كتب التراجم محل الدراسة - قد حاولت التماس العذر من القارئ إن وجد نقصًا أو خللاً؛ فبعضهم يشير إلى أنه قد بذل ما يستطيع من جهد، مثل الذهبي في "المُغني" الذي يقول: "وهذا مبلغ ما عندي ولا آلو جهدي". وبعضهم مثل القاضي عياض يطلب من القارئ أن يحسن الظن بالمؤلف، ولا يبادر بالطعن حتى يتأكد من وجود الخلل، فيقول: "وجدير لمطالعه أن يحسن الظن، ولا يبادر إلى بالطعن حتى يجيل النظر ويحقق ما أنكر". ويزيد على ذلك كل من القاضي عياض وابن مخلوف بدعوة القارئ إلى إصلاح ذلك الخلل إن وجده وتيقن منه، فيقول القاضي عياض: "فإن تيقن بعدُ زلة أصلحها أو وجد مبهمة أوضحها". وقريبًا منه يقول ابن مخلوف: "فالمرجو ممن وقف عليه وسرح الحاظه، أن يسامح نسيجه ولا ينتقد الفاظه وأن يصلح ما يجد من الخلل". ويزيد ابن الأثير على ذلك بالدعاء بالرحمة لمن وجد خللاً في كتابه وأصلحه، فيقول: "فرحم الله امرأً أصلح فاسده". ويوضح القاضي عياض مبررات التماس الأعذار للمؤلفين بقوله: "فالغالب على المرء التقصير"، ومن ثم يحسن الظن بالمؤلف ويلتمس له الأعذار ما وجد إلى ذلك سبيلاً.

٦) الصلاة والسلام على النبي محمد صلى الله عليه وسلم

ختم خمس مقدمات ـ بما يساوي ١٥,٦٪ من مؤلفي كتب التراجم التي كانت لمقدماتها خاتمة، ويمثل ١٢٪ من مؤلفي كتب التراجم محل الدراسة ـ خاتمة مقدمات كتبهم بالصلاة والسلام على النبي محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ هذه الكتب هي: "ترتيب المدارك"، و"الكمال"، "لحظ الألحاظ"، و"شجرة النور"، فأما مؤلف"ترتيب المدارك" فقد جعلها آخر جملة في خاتمة مقدمته، بقوله: "**وصلى الله على سيدنا محمد البشير النذير**"، وكذلك فعل مؤلف"الكمال"، بقوله: "**سيدنا المصطفى محمد سيد الأولين والآخرين وخاتم النبيين صلى الله عليه وعلى آله وصلاة دائمة إلى يوم الدين**"، وأما مؤلف "لحظ الألحاظ" فأتبعها بالثناء على الله تعالى، بقوله: "**والصلاة والسلام على سيدنا محمد المصطفى المبعوث إلى جميع الأنام وعلى آله وذريته وأزواجه وأصحابه السادة الكرام ومن تبعهم بإحسان في سائر الليالي والأيام، وحسبنا الله وكفى ربنا الملك العلام**"، بينما أتبعها مؤلف "شجرة النور" بحمد الله تعالى بقوله: "**وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى آله وأصحابه والتابعين، والحمد لله رب العالمين**".

يُلاحَظ على صيغ الصلاة على النبي محمد صلى الله عليه وسلم إتباعها بالصلاة على آله وأزواجه وأصحابه والتابعين، كما يُلاحَظ أيضًا ذكر ألقاب المدح والثناء على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

٧) تهيئة القارئ لانتهاء المقدمة والشروع في الكتاب

من المظاهر التي ظهرت في مقدمات كتب التراجم محل الدراسة ـ تهيئة المؤلف للقارئ لانتهاء مقدمة الكتاب، وتهيئته كذلك لقراءة متن الكتب؛ فاستخدم المؤلفون ألفاظ الثناء على الله ـ عز وجل ـ إعلامًا للقارئ بانتهاء المقدمة، على سبيل المثال ما قاله الجعدي: "**بعون ذي الجلال والإكرام**"، وكذلك ما قاله الطوسي: "**إنه ولي ذلك والقادر عليه**"، ومثله ما قاله: "**ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم**"، وكذلك ما قاله ابن حجر في "الإصابة": "**إنه قريب مجيب**".

استخدم هؤلاء المؤلفون كذلك ألفاظًا تهيئ القارئ للشروع في قراءة الكتاب، بمثل قول النووي: "**وأقدم في أول الكتاب فصولاً تكون لمحصله قواعد وأصولا**"، ومثل قول الطوسي: "**وأول ما أبتدئ به الرجال الذين رووا عن النبي صلى الله عليه وسلم**". وأما الحسيني فقال: "**فأقول مستعينًا بالله تعالى**"، بينما قال الجعدي: "**فأقول وما توفيقي**

إلا بالله عليه توكلت وهو حسبي ونعم الوكيل".

بهذه التعبيرات هيأت خمس مقدمات ـ ٦,١٥٪ من مؤلفي كتب التراجم التي كانت لمقدماتها خاتمة، وما يمثل ١٢٪ من مؤلفي كتب التراجم ـ محل الدراسة ـ القراء لانتهاء المقدمة والشروع في قراءة الكتاب، وفي ذلك تهيئة نفسية القارئ.

٨) حمد الله تعالى

لم يرد هذا العنصر إلا في ختام مقدمة واحدة، وهي مقدمة "شجرة النور"، التي ورد في نهايتها: "والحمد لله رب العالمين" والمؤلف هنا يحمد الله تبارك وتعالى على نعمة تأليف الكتاب، ونعمة الانتهاء من كتابة مقدمته.

٩) السلام

لم يرد هذا العنصر كذلك إلا في ختام مقدمة واحدة، وهي مقدمة كتاب "أُسد الغابة"، التي ختمها مؤلفها بقوله "والسلام"، ولكن هل يعني ابن الأثير "بالسلام" اسمًا من أسماء الله الحسنى للتعبير عن رغبته في رؤية وجه الله تعالى في الجنة، وخاصة أنه دعا قبلها الله بالجنة ؟، أم يقصد "بالسلام" الأمن والأمان، أي أنه يدعو بالأمن والأمان بعد الموت ؟، أم أنه يقصد "بالسلام" السلام المستخدم عند مقابلة شخص لآخر أو مفارقته ؟ والذي يترجح أن المعنى الأخير هو الذي يقصده ابن الأثير، وقد ختم بها مقدمته لإعلام القارئ بانتهاء مقدمة الكتاب، وأنه سيفارقه هذا ليتركه مع الكتاب.

بهذا العنصر اكتملت العناصر التسعة التي اشتملت عليها خاتمة مقدمات كتب التراجم، محل الدراسة، كما ـ اخْتُتِمَت بحمد الله تعالى ـ الدراسة التحليلية لمقدمات كتب تراجم القطاع الديني.

خلاصة الدراسة

بعد هذه الدراسة التحليلية لمقدمات كتب تراجم القطاع الديني خلصت الدراسة إلى ما يلي:

(١) ما يتعلق بالمقدمة التي سبقت مقدمة المؤلف

بدأ ٣٠٪ من مقدمات كتب التراجم ـ محل الدراسة ـ بمقدمة قصيرة لأحد الطلاب تسبق مقدمة المؤلف، شملت : ديباجة قصيرة، وسند وتاريخ تلقي الكتاب عن الشيخ، ألفاظًا تدل على السماع من الشيخ، ثم اسمَ الشيخ مصحوبًا بالألفاظ التوقيرية والدعاء له.

(٢) ما يتعلق بمقدمة المؤلف

أ) ما يتعلق بالديباجة:

١) اشتمل ٨٣٪ من المقدمات محل الدراسة على ديباجة للمؤلف.

٢) بدأ ٨٨٪ من المقدمات ـ محل الدراسة ـ بالبسملة؛ بعضها من وضع المؤلف، وبعضها من وضع أحد طلابه أو من وضع أحد النساخ.

٣) اشتمل٨٠٪ من المقدمات ـ محل الدراسة ـ على الحمدلة.

٤) ذكر مؤلفو٤٠٪ من المقدمات ـ محل الدراسة ـ الشهادتين.

٥) ذكر مؤلفو ٨٥٪ من المقدمات ـ محل الدراسة ـ صيغة للصلاة والسلام على النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

٦) اشتمل ٧١٪ من المقدمات ـ محل الدراسة ـ على البعدية، للفصل بين الديباجة والمقدمة المنهجية.

ب) ما يتعلق بالمقدمة المنهجية:

١) أوضح مؤلفو ٩٥,٢٪ من المقدمات ـ محل الدراسة ـ المجال والحدود.

٢) ذكر ٦٤,٢٪ من مؤلفي كتب التراجم ـ محل الدراسة ـ منهج التأليف.

٣) ذكر مؤلفو ٥٧٪ من المقدمات ـ محل الدراسة ـ مشكلة الدراسة ومبررات التأليف.

٤) ذُكِرَ اسمُ المؤلف في ٥٢,٣٪ من المقدمات، محل الدراسة.

٥) مهّد مؤلفو ٤٥,٢٪ من المقدمات ـ محل الدراسة ـ بمدخل تمهيدي.

٦) ذكر ٤٢,٨٪ من مؤلفي كتب التراجم - محل الدراسة - الدراسات السابقة.

٧) ذكر مؤلفو ٤٢,٨٪ من المقدمات - محل الدراسة - نظام الترتيب.

٨) أشار ٣٨٪ من المقدمات إلى تقسيم الكتاب، وإلى المادة المرجعية.

٩) ذكر ٣٣,٣٪ من المقدمات - محل الدراسة - مصادر ومراجع الكتاب.

١٠) ذكر ١٦,٦٪ من المقدمات - محل الدراسة - عنوان الكتاب.

١١) أوضح ١٤,٢٪ من المقدمات - محل الدراسة - مدلولات الرموز والمختصرات.

١٢) أشار مؤلفو ٩,٥٪ من المقدمات - محل الدراسة - إلى المجتمع الموجه له الكتاب.

١٣) ذكر مؤلفو ٧٪ من المقدمات - محل الدراسة - عدد المداخل.

١٤) أوضح مؤلفو ٤,٧٪ من المقدمات - محل الدراسة - موقع الكتاب بين نظرائه.

١٥) ذكر مؤلف واحد تاريخ تأليف الكتاب.

جـ) ما يتعلق بخاتمة المقدمة:

١) دعا مؤلفو ٥٠٪ من كتب التراجم - محل الدراسة - ربهم في خاتمة مقدماتهم.

٢) اشتملت خاتمة ٣٨٪ من المقدمات - محل الدراسة - على الثناء على الله عز وجل.

٣) أعلن مؤلفو ٣٣٪ من كتب التراجم - محل الدراسة - توكلهم على الله تعالى.

٤) اشتملت خاتمة ١٢٪ من المقدمات - محل الدراسة - على رد المؤلف توفيقه إلى الله، وعلى التماس العذر من القارئ إن وجد خطأً، وعلى الصلاة والسلام على النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى تهيئة القارئ لانتهاء المقدمة والشروع في الكتاب.

٥) خُتِمت مقدمة واحدة من مقدمات كتب التراجم - محل الدراسة - بحمد الله تعالى والسلام.

نتائج الدراسة

بعد دراسة مقدمات كتب تراجم القطاع الديني دراسة تحليلية تم الخروج بالنتائج التالية:

١) أكثر المجالات إيرادًا للعناصر المنهجية في مقدماتها هي كتب تراجم الفقهاء المالكية، يليها كتب تراجم الصحابة، ثم كتب تراجم الفقهاء الشافعية، بينما

كان أقلها إيراداً للعناصر المنهجية كتب تراجم الفقهاء الحنابلة.

٢) أكثر الفترات الزمنية إيرادًا للعناصر المنهجية في مقدماتها كتب تراجم القرن الثاني عشر الهجري، تلاه القرن الحادي عشر الهجري، ثم القرن السابع الهجري، بينما كان أقل القرون إيرادًا للعناصر المنهجية كتب التراجم التي ظهرت في القرن العاشر الهجري.

٣) تكوّنت مقدمة كتب التراجم ـ محل الدراسة ـ من ثلاثة أجزاء: الديباجة، والمقدمة المنهجية، والخاتمة، وأحياناً يزيد جزء رابع هو مقدمة أحد الطلاب.

٤) لم يكن هناك تقنين لترتيب عناصر المقدمة؛ سواء في الديباجة أو المقدمة المنهجية أو الخاتمة. وإنما هي مجموعة عناصر متفق عليها ضمنًا.

٥) أدت مقدمات كتب التراجم وظائف صفحة العنوان، وقائمة المحتويات، والمقدمة المنهجية، والمراجعة العلمية، وقائمة المصادر والمراجع.

٦) انفراد مقدمات كتب التراجم بتأدية وظائف لا تقدمها المقدمات المنهجية في الوقت الحالي، وهي الوظائف التي أدتها المقدمة التي سبقت مقدمة المؤلف والديباجة وخاتمة المقدمة.

٧) النضج المستمر في منهجية مقدمات كتب التراجم ـ محل الدراسة ـ منذ القرن الثالث الهجري وحتى القرن السابع الهجري الذي شهد قمة النضج المنهجي، ثم بدأ يقل مستوى النضج المنهجي منذ القرن الثامن الهجري حتى وصل إلى أقل مستوياته في القرن العاشر الهجري، ثم توالى صعوده مرة أخرى منذ القرن الحادي عشر الهجري.

٨) ظهور الشخصية الدينية الإسلامية للمؤلف في مقدمات كتب التراجم ـ محل الدراسة ـ وظهور ذلك أكثر في الديباجة والخاتمة .

قائمة المراجع:

١ - ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي: مصنف ابن أبي شيبة. تحقيق: محمد عوامة، مصدر إلكتروني، متاح على: http:// www.almeshkat.net/books/open.php?cat=37&book=2288

٢ - ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة. تحقيق علي بن محمد الدخيل الله . . الرياض: دار العاصمة، ١٩٩٨ . متاح على: المكتبة الشاملة.

٣ - ابن المنصور اليمني، الحسين بن المنصور اليميني: آداب العلماء والمتعلمين. مصدر إلكتروني، متاح على: http://www.islamicbook.ws/amma/adab-alalma-walmtalmin.html

٤ - ابن حبان، محمد بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ التميمي أبو حاتم الدارمي البُستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ؛ تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣ .

٥ - ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣ ، متاح على المكتبة الشاملة.

٦ - ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري: لسان العرب. . بيروت: دار صادر، ١٩٩٧ ، متاح على: المكتبة الشاملة.

٧ - الأزراري، تقي الدين أبي بكر علي بن عبد الله الحموي: خزانة الأدب وغاية الأرب . تحقيق: عصام شعيتو. ط١ ، بيروت : دار ومكتبة الهلال ، ١٩٨٧ .

٨ - البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي: الجامع الصحيح، وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١ ، متاح على: المكتبة الشاملة.

٩ - ـــ : الأدب المفرد. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط٣ ، بيروت : دار البشائر الإسلامية، ١٩٨٩ ، متاح على: المكتبة الشاملة.

١٠ - البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين: شعب الإيمان. تحقيق: محمد السعيد

بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ .

١١ - الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك: الجامع الكبير: سنن الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: دار إحياء التراث العربي. متاح على: المكتبة الشاملة.

١٢ - التفتازاني، سعد الدين التفتازاني: مختصر المعاني، ط١ ، قم: دار الفكر،١٤١١هـ. متاح على: المكتبة الشاملة.

١٣ - العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل: كتاب الصناعتين الكتابة والشعر . تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت : الناشر المكتبة العصرية ، ١٩٨٦م .

١٤ - القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين: الجامع لأحكام القرآن، الرياض: دار عالم الكتب، ٢٠٠٣ .

١٥ - القلقشندي، أحمد بن علي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا . تحقيق: يوسف علي طويل، دمشق : دار الفكر ، ١٩٨٧ . الطبعة الأولى . ١٤ مجلد . متاح على: المكتبة الشاملة.

١٦ - الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق عدنان درويش ، محمد المصري. . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٨م. كتاب إلكتروني. متاح على: http://islamport.com/w/lqh/Web/3303/364.htm?zoom_highlight=% C7% E1% C7% D3% CA% E5% E1% C7% E1

١٧ - المقريزي: المواعظ والاعتبار، متاح على: http://www.alwarraq.com

١٨ - حافيظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية وإشكالات التلقي : اللسانيات التمهيدية نموذجًا، متاح على : http://membres.multimania.fr/abedjabri/n58_09hafidi.htm

١٩ - حسن المودن: قراءة في كتاب مقدمة الكتاب في التراث الإسلامي. د. عباس أرحيلة. متاح على: http://rhilaabas.jeeran.com/rhila49/archive/2008/8/637250.html

٢٠ - داليا عبد الستار الحلوجي: كتب التراجم في التراث العربي من بداية القرن السابع حتى نهاية القرن الثاني عشر للهجرة: دراسة مرجعية تحليلية. (أطروحة دكتوراه). إشراف: سعد محمد الهجرسي، حامد زيان غانم، القاهرة: داليا الحلوجي،

٢٠٠٤، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات .

٢١ . سميرة خليل محمود خليل: كتب التراجم في التراث العربي الإسلامي حتى القرن السادس الهجري: دراسة لتغطيتها وتنظيمها (أطروحة ماجستير) القاهرة: جامعة القاهرة ـ مكتبة كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق شعبة المكتبات. ١٩٨٧ .

٢٢ – شعبان عبد العزيز خليفة: المحاورات في مناهج البحث في علم المكتبات والمعلومات ـ القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧ .

٢٣ – عباس أرحيلة: البعدية ؛ قولنا : أما بعد . متاح على: http://rhilaabas.jeeran.com/rhila49/archive/2009/1/987741.html

٢٤ – ـــ : الحمدلة في ديباجة مقدمة الكتاب في الثقافة الإسلامية. متاح على: http://rhilaabas.jeeran.com/rhila49/archive/2009/1/1008727.html

٢٥ – ـــ : عنوان الكتاب وتسميته، متاح على: http://rhilaabas.jeeran.com/rhila49/archive/2009/1/971379.html

٢٦ – عبد الستار الحلوجي: المخطوط العربي ـ ط٢ ـ جدة: مكتبة مصباح، ١٩٨٩ .

٢٧ – عبد المجيد صالح بوعزة. الدليل العلمي للطالب العربي في الدراسات العليا في علم المكتبات والمعلومات لإعداد مقترح بحث لرسالة الجامعة. مصدر إلكتروني. متاح على: http://www.alyaseer.net/vb/showthread.php?t=20926

٢٨ – محمد بن إبراهيم الحمد: الارتقاء بالكتابة . الرياض : [د ـن]، ١٤٢٧ هـ . متاح على: http://www.islamhouse.com/p/172588

٢٩ – محمد فتحي عبد الهادي: البحث ومناهجه في علم المكتبات والمعلومات ـ القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٢ .

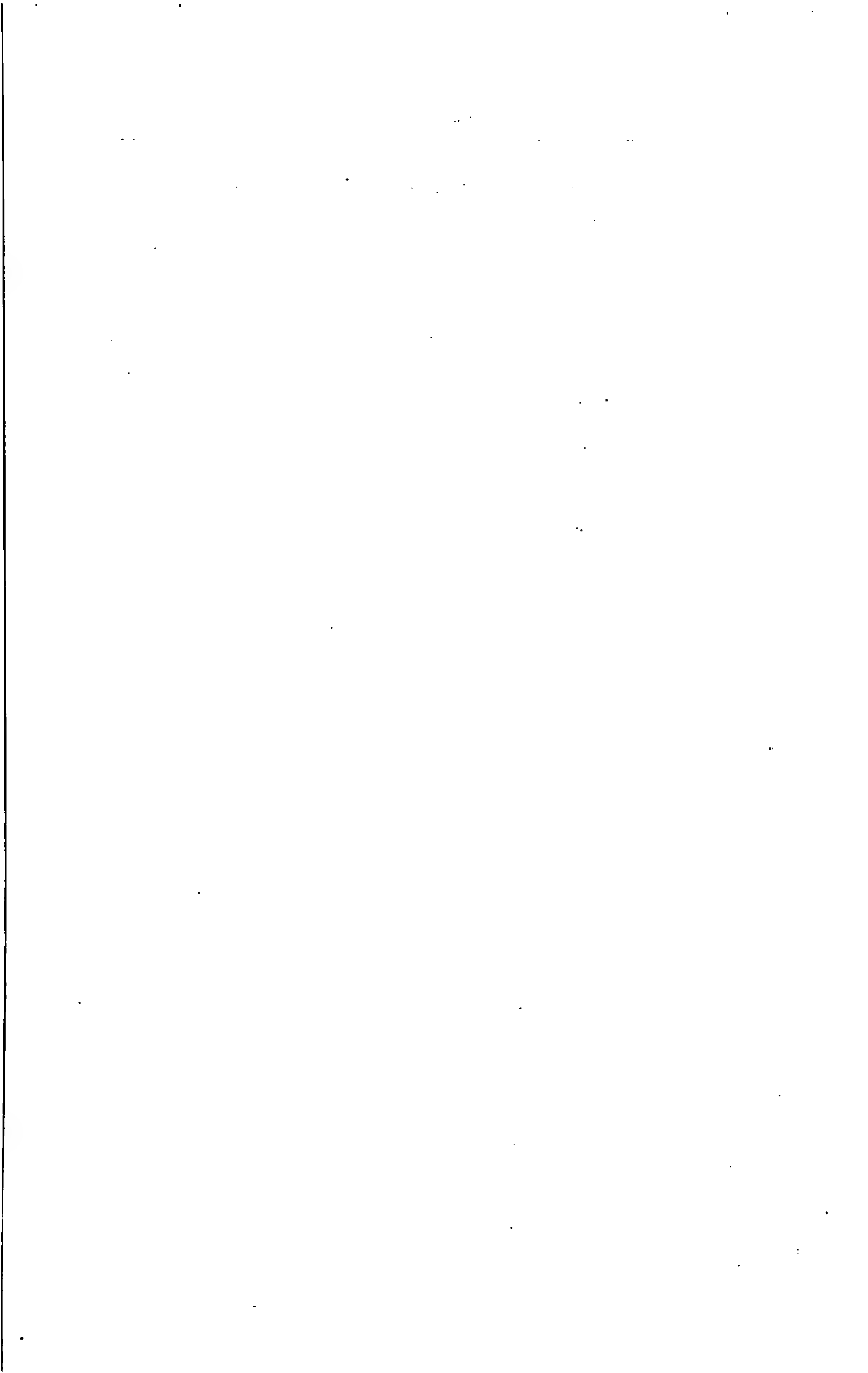
٣٠ – منصور علي عبد السميع: الإعلام بكتب تراجم الأعلام: دراسة دليل ببليوجرافي مصنف ـ القاهرة: مطبعة الأمانة، ٢٠٠٥ .

٣١ – هاني صبحي العمد: مقومات مناهج التأليف العربي في مقدمات المؤلف: الأدب، عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٧ .

٣٢ – ـــ : أدب الكتابة والتأليف عند العرب: نظرة عامة .. عمان : الجامعة الأردنية، ١٩٨٦ . .

٣٣ - وداد القاضي: معاجم التراجم: تنظيمها الداخلي وأهميتها الثقافية ص ص ٨١- ١٠٦ . في: الكتاب في العالم الإسلامي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر ٢٠٠٣ ، ٣٢٥ص، (عالم المعرفة؛ ٢٩٧).

٣٤ - يوسف الإدريسي . الخطاب المقدماتي عند العرب : قراءة في مقدمة الكتاب للدكتور عباس أرحيلة، متاح على: http://elidrissiyoussef.jeeran.com/archive/2009/9/937138.html



نصوص تراثية

ديوان القاضي التنوخي الكبير (ت ٣٤٢هـ)

تتمة ونقد

د. عبدالرازق حويزي(*)

" القاضي التنوخي " شاعر من شعراء العصر العباسي الثاني المشهورين ، اسمه "علي بن محمد بن أبي الفهم التنوخي"، وكنيته " أبو القاسم "، ولد عام (٢٨٧هـ) ، وتوفي عام (٣٤٢هـ) ، ويطلق عليه " القاضي التنوخي الكبير " ، كما سماه الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ) في كتابه " المنتحل " ص ١٥ . لم يصل إلينا ديوانه؛ لذا هرع الأستاذ " هلال ناجي" – جزاه الله خيرًا – إلى جمعه وتحقيقه ، والتقديم له بدراسة عن حياة صاحبه ، ثم نشره على صفحات مجلة المورد العراقية في المجلد ١٣– ع١ – سنة ١٩٨٤م ، ولم يتوقف اهتمامه به عند هذا الحد ، بل تجاوزه إلى صنع مستدرك على عمله ، نشره مرتين ، الأولى عام ١٩٨٦م ، في مجلة المورد في المجلد ١٥ – ع ٢ ، والثانية عام ١٩٩٨م بزيادات عن الأولى ، وضمها الجزء الثاني من كتاب " المستدرك على صناع الدواوين " ص ٢/٣٠٩ – ٣١٤ .

والحقيقة أن المحقق الفاضل نهض بجمع كثير من الدواوين الضائعة ، أذكر منها – على سبيل المثال والاستدلال –: ديوان " أحمد بن أبي طاهر ت ٢٨٠ هـ " ، وديوان "الناشئ الأكبر ت ٢٩٣ هـ "، وديوان " يحيى بن علي المنجم ت ٣٠٠ هـ " ، وديوان " ابن وكيع التنيسي ت ٣٩٣ هـ " ، وديوان " الببغاء ت ٣٩٨ هـ " ، وديوان" أبزون العماني ت ٤٣٠ هـ " وغيرها كثير ، ويغلب التسرع على بعضها؛ لذا باتت في حاجة ماسة إلى إعادة جمع وتحقيق وإخراج من جديد . ويأتي البحث الآن إلى ما قصد إليه ، وهو نقد ديوان " القاضي التنوخي" تطلعًا إلى إكماله ، ومحاولة الارتقاء بتحقيقه درجة نحو الكمال ، ويبدأ :

أولاً – بفائت الديوان

لم يستقص المحقق الكريم مصادر شعر " القاضي التنوخي " المطبوعة على الرغم من رجوعه إلى بعض المصادر المخطوطة ، ولا شك أن الرجوع إلى المصادر الأخيرة أمر يقطع بأنه لم يعد ثمة شعر يستدرك من المصادر المطبوعة ، والحقيقة أن الأمر ليس كذلك ، فقد تبيَّن لي أنَّه رجع إلى بعض المصادر المطبوعة ، وفاته فيها أشعار منسوبة " للقاضي التنوخي "، كما فاتته أشعار أخرى في مصادر لم يرجع إليها ،

(*) أستاذ الدراسات الأدبية والنقدية بجامعتى الأزهر والطائف.

فمن المصادر الأولى : كتاب " المنتحل للثعالبي ت ٤٢٩ هـ " ، وكتاب " نهاية الأرب للنويري ت ٧٣٣ هـ " ، وكتاب " حدائق الأنوار لجنيد بن محمود ت ق ٨ هـ " ، ومن المصادر المطبوعة قبل جمع الديوان ، ولم يظهر أثرها في الجمع والتحقيق : كتاب "الإبانة عن سرقات المتنبي للعميدي ت ٤٣٣ هـ "، و كتاب " الأمالي الخميسية : لابن الشجري ت ٤٧٩ هـ "، و كتاب " كنايات الأدباء وإشارات البلغاء لأبي أحمد الجرجاني ت ٤٨٢ هـ " ، وكتاب " الطليعة من شعراء الشيعة للشيخ محمد السماوي "، وفيه (٦٠) بيتًا لم ترد في الديوان ، وفي الرجوع إليه تحفيز إلى الرجوع إلى بعض المصادر الأخرى القديمة التي ذكرت القصيدة برمتها ، مثل كتاب " الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية لحميد المحلي ت ٦٥٢ هـ "، وهذه الأبيات الستون التي أوردها الشيخ " السماوي " حُققت بعد ذلك ونشرت في أكثر من مصدر في جملة قصيدة " القاضي التنوخي " البائية التي قالها في رده على " ابن المعتز ت ٢٩٦ هـ" ، ودفاعه عن آل أبي طالب ، ولم يرد في ديوان التنوخي من هذه البائية سوى (٢١) بيتًا فقط من جملة (٨٣) بيتًا .

وما من شك في أن رجوع المحقق الفاضل إلى ما لم يرجع إليه من مصادر ، ووقوفه وقفة متأنية أمام ما رجع إليه منها كان من شأنه إغناء محاولته كي لا يفوته الشعر الذي ورد في السطور التالية المتواضعة .

وقبل رصد ما تمَّ استدراكه هنا يلزم التنبيه على أن هناك مشكلة ربما تواجه جامع شعر " القاضي التنوخي " ، لم يفصح عنها محقق شعره ، ولم يأخذ بها في بعض الأحيان ، والدليل على ذلك أنه نسب شعرًا " للقاضي التنوخي الكبير " على أنه خالص النسبة إليه ، ثم اتضَّح له بعد ذلك أنه من شعر ابنه " التنوخي الصغير "، فبادر إلى التنبيه عليه في استدراكه في مجلة المورد ص ٢١٧ مج ١٥- ع٢ - ١٩٨٦م ، كما في النتفة رقم (٦٠) من الديوان ، وربما تكون هذه المشكلة ناشئة عن تقديم المصادر للأبيات الشعرية بـ " قال التنوخي " ، وبـ " أنشد التنوخي " ، وهنا لا ندري من المقصود " بالتنوخي " ، هل هو الكبير أو الصغير ؟ وهل ما أنشده هو من شعره أو من شعر غيره ؟ .

وقد أخذ كاتب هذه السطور حذره من هذا ، وتحرى الدقة في نسبة ما استدركه على ديوان " القاضي التنوخي الكبير " ، فبحث في أمر الشعر الذي أنشده " التنوخي "، فإذا رأى أنه منسوب لغيره في المصادر لم يدخله فيما صحت نسبته إليه ، أما الشعر المقدَّم له في المصادر بـ : " وقال التنوخي" فاستند إلى سمات شعر " القاضي التنوخي

الكبير " وأغراضه من خلال القصائد الصحيحة النسبة إليه في كتاب يتيمة الدهر وغيره ، كما استند إلى توارد المصادر على رواية أشعاره ، هذا بالإضافة إلى عدم نسبة أشعاره لابنه في المصادر الأخرى .

وها هي ذي الأبيات المستدركة التي تضاف إلى مجموع شعر " القاضي التنوخي" للاعتماد عليها في دراسته وتحليله .

أولاً - ما خلصت نسبته إليه :

(١)

قال القاضي التنوخي: [من الكامل]

١ - أنصونُ ماءَ العَين من بَعد امرئ ... قَـدْ صَـانَ مِنَّا في الوُجُـوهِ المـاء

٢- يا قـبرَه لم تحْـو جِسْمًا مَيِّتًا ... لكن حـويتَ مَكارِمًـا أحـيـاء

التخريج : الكشكول مج ١/ ج٢/٢٩٢ .

(٢)

وقال : [من الطويل]

١ - من ابنِ رسولِ اللـه وابنِ وصيِّه ... إلى مـدغل في عـقـدةِ الدين نـاصب

٢- نشـا بين طـنـبـورٍ وزقٍّ ومِـزهـرٍ ... وفي حجرِ شادٍ أو على صدرِ ضاربِ

٣- ومن ظهرِ سَكرانٍ إلى بطنِ قَينةٍ ... على سـبَّـةٍ في مُلْكِـهَا وشـوائب

٤- يعيبُ عليًّا خيرَ من وَطِئَ الثرى ... وأكـرم سـارٍ في الأنـامِ وَسَـارِبِ

٥- ويزري على السِّبْطين سبطي مُحمدٍ ... فقلْ في حضيضٍ رَامَ نيلَ الكواكب

٦- وينسبُ افعالَ القرامِط كاذبًا ... إلى عـترةِ الهادي الكرامِ الأطـائب

٧- إلى معشرٍ لا يَسرحُ الذمُّ بينهم ... ولا تزدري أعـراضـهم بالـمَعـائب

٨- إذا ما انتدوا كانوا شموسَ نَديِّهم ... وإن ركـبـوا كـانوا بدورَ المـواكب

٩- وإن سُئِلُوا سَحَّتْ سَمَاءُ أكُفِّهم ... فأحيوا بميت المالِ ميت المطالب

١٠-وإن عبَسُوا يوم الوغى ضَحِكَ الرَّدَى ... وإن ضـحكوا بكَوا عـيـونَ النـوائب

١١- إذا شعبوا لم يصدعِ الشعبَ صَادعٌ ... وإن صَدَعُوا أعيا عَلى كل شـاعبِ

١٢- خلائقُ إن سُولمن فهي سحائبٌ ... غـزارٌ وإن حُـوْرِبْنَ فَـهْي قَـوَاضِب

١٣- نشوا بين جبريلٍ وبينَ مُحَمَّدٍ ... وبين علـيٍّ خـيـرِ مـاشٍ وراكب

١٤- رَضِيُّ النبيِّ المصطفى ووصيه ... ومـشـبـهـه في شيـمـةٍ وضـرائب

١٥- ومن قالَ في يوم الغدير مُحمَّدٌ وقد خافَ من غدرِ العداةِ النواصبِ
١٦- أما أنا أولى منكم بنُفُوسِكُم فقالوا: بلى قول المريبِ الموارِبِ
١٧- فقال لهم: من كنتُ مَوْلاه منكم فهذا أخي مولاه بعدي وصاحبي
١٨- أطيعُوه طرًّا فهو منِّي بمنزلٍ كهارون من موسى الكليم المخاطبِ
١٩- وقولوا له: إن كنتَ من آل هاشمٍ فما كلُّ نَجْمٍ في السماءِ بثاقبِ
٢٠- وإنك إن خوَّفتَنا منك كالذي يخوِّفُ أُسْدًا بالظباءِ الرَّبائبِ
٢١- وقلت: بنُو حرب كَسوْكُم عمائمًا من الضرب في الهامَاتِ حُمْرَ الذوائبِ
٢٢- صدقتَ منايانا السيوفُ وإنَّما تموتون فوقَ الفرْشِ مثل الكواعبِ
٢٣- أبونا القنَا والمَشرَفيَّةُ أُمُّنا وإخوتُنا جُردُ المذاكي الشوازبِ
٢٤- وما للغواني والوغَى فتَعَوذُوا بقرعِ المثاني من قراعِ الكَتائبِ
٢٥- وقلتَ: قَتَلنا عبدَ شمس فملكهم لنا سلَبٌ هل قاتلٌ غيرُ سالبِ
٢٦- فيا عجبًا من خاربٍ صارَ يدَّعي مواريثَ خيرِ النَّاسِ ملكًا لخاربِ
٢٧- هو السَّلبُ المغصوبُ لا تملكُوته وهَلْ سالبٌ للغصبِ إلاَّ كغاصبِ
٢٨- أأنفال جدِّينا تحُوزُونَ دُونَنا بزَعْمِكُم الأنفال يا للعجائبِ
٢٩- وهلْ لطليقٍ شركةٌ مع مهاجرٍ فلا(تثبوا) في الدين وَثبَ المواثبِ
٣٠- أخو المرءِ دُونَ العَمِّ يَحْوي تُرَاثَه إذا قُسِّمَ الميراثُ بين الأقاربِ
٣١- وأولادُه في مُحْكمِ الذِّكْرِ فاقرأوا أحقُّ وأولى من أخيه المُناسبِ
٣٢- وَجِئتمْ مع الأولادِ تبغونَ إرثه فأبعد بمحجوبٍ بحاجبِ لحَاجبِ
٣٣- ويوم حنين قال: حُزنا فخاره ولو كان يَدْري عَدَّها في المثالبِ
٣٤-وما واقفٌ في حَوْمَةِ الحَرْبِ حاضرًا وإن كان وسطَ الصفِّ إلا كَهَاربِ
٣٥- وما شهدَ الهيجاءَ من كان حاضرًا إذا لم يُطاعِنْ قِرْنَه ويضاربِ
٣٦- فهلاًّ كما لاقَى الوَصيُّ مُصَمِّمًا يعصِّبُ بالهندي كبشَ العَصَائبِ
٣٧- وَقلت: أبونا والدٌ لمُحَمَّدٍ فأنتم بنوه دوننا في المراتبِ
٣٨- فلا تنسَ بالعَبَّاسِ كانَ وجدُّنا أبو طالبٍ مثلين عند التناسبِ
٣٩- وأدناهُما مَنْ كَانَ بالسيفِ دُونَه يفلُّ شَبا سيفِ العَدُوِّ المناصبِ
٤٠- وشتانَ من آوى وآسَى بنَفْسِه ومزدلفٍ يغزوه بين المقانبِ
٤١- أبونا يقيه جَاهدًا وأبُوكُم يجاهدُه بالمرهفَاتِ القَوَاضِبِ
٤٢- فنحن بنُو عَمٍّ لَنَا فَوْقَ مالكم ونحنُ بَنُوه دونكم في المناسبِ
٤٣- وعبت عليًا في الحكومةِ بَيْنَه وبين ابن حربٍ والطُّغَاة الأشائبِ

٤٤- فقد حكمَ المبعوثُ يومَ قُرَيظة ولا عيبَ في قولِ الرسولِ لِعَائب
٤٥- وعبتَ بعمَّينَا أبانا سفاهةً وكم لك من عمٍّ عن الدين ناكب
٤٦- ومثلَ علي من عقيلٍ وطالب أبو لهب من جدكم في التقارب
٤٧- ونحن أسرْنا عَمَّنا وآباكمُ فباتاً بليل مُكْفَهِرٍّ الجوانب
٤٨- ونحنُ حقنا بالفداءِ دِمَاءَكمْ فلم تجْحَدُونا حَقَّ تلك المواهب
٤٩- وقلتم: أضعتُم ثأرَ زيدٍ وكنتُمُ كُسَالى كَذبتم لا هُدِي كلُّ كاذب
٥٠- أما ثار فيه الطالبي ابن جعفر فدكدكَ ركنَ الملكِ من كُلِّ جانب
٥١- وأمطر في حي وفي أرضِ فارس سحائب موتٍ ماطرًا المصائب
٥٢- إلى أن رَمَتْه عادياتُ دُعَاتكمْ بسهمِ اغتيالٍ نافذِ السَّهْمِ صائب
٥٣- وقلتَ: نهضنا ثائرينَ شعَارنا بثاراتِ زيدِ الخيرِ عند التجارب
٥٤- فما ذاك من حُبٍّ لزيدٍ وآلِهِ ولكنها تشغيبةٌ من مُشاغب
٥٥- دعوتمْ إلينَا عالمين بأنكمْ مكان الذُّنابى من ذُرى ومناكب
٥٦- فهلاً بإبراهيمَ كان شِعَارُكم فيرجعَ دَاعيكم بخلةِ خَائب
٥٧- بنَا نلتُمُ ما نلْتُمُ من إمارةٍ فلا تظلِمُوا فالظلمُ مُرُّ العَوَاقِب
٥٨- وكم مثلَ زيدٍ قَدْ أبادتْ سيوفُكمْ بلا سببٍ غيرَ الظنون الكواذب
٥٩- أما حَمَلَ المنصورُ من أرض يثرب نجومَ هدًى تجلو ظلامَ الغياهب
٦٠- لهم عند ذكرِ اللهِ في الليل رنةٌ كرَنَّتِكم عند اصطفاقِ المَضَارب
٦١- يُتَوِّجُهُمْ ظلمًا إذا أظلمَ الدُّجَى بكل رقيقِ الحدِّ أبيضَ قَاضِب
٦٢- وَقَطَّعْتمُ بالبَغْي يومَ مُحَمدٍ قرائنَ أرحامٍ لَنا وأقاربِ
٦٣- وجرَّعتم تحت الترابِ نبيَّكمْ بكاساتِ ثكلٍ لا تطيبُ لشَارب
٦٤- قفوتمْ يزيدًا في انتهاكِ حَريمه بكلِ معادٍ للإلهِ مُحَارب
٦٥- تَعُدُّونه فتحًا ولو كان أحمدٌ لعدَّده من فادحاتِ المصائب
٦٦-وفي أرضِ باخمرا مصابيح قد ثوتْ مترَّبة الهاماتِ حُمْرِ الترائب
٦٧- يغسِّلُها هامي السَّابِ إذا هَمَى وتكفنها أيدي الصبا والجنائب
٦٨- وغادرَ هاديكم بفخٍّ طوائفًا تهاداهم بالقاعِ بقعِ النواعب
٦٩- فيا لسيوفٍ فلَّلَتْ بمغامدٍ ويا لأسودٍ صرعت بثعالب
٧٠- وهارونُكم أردى بغيرِ جريرةٍ نجومَ تُقَى مثلَ النُّجوم الثواقب
٧١- ومأمونكم سَمَّ الرضا بعد بيعةٍ تؤدُّ ذُرى شم الجبالِ الرواسب
٧٢- فهل بعد هذا في البقيةِ بيننا بني عمنا والصلح رغبةُ راغب

٧٣- كذبتمْ وبيت الله أو تصدر الظبا شـوارب من هامـاتكم والشـوارب

٧٤- وُلينا فـوَلَّيْنَـا أباكم فخانَنَـا وكـان بمـال اللـهِ أولَ ذاهـب

٧٥- وكنَّا لكم في كل حال مَنَاهـلاً عـذابًا إذا يوردنَ خُضْـرَ الجَـوانب

٧٦- فلَمَّـا ملكتمْ كُنْتُم بـعد ذلة أسـودًا علينا دَاميـاتِ المخالب

٧٧- فقل لبني العَبَّاس عَمٌّ محمدٍ وَعَمٌّ عليٍّ صنوه في المنـاسـب

٧٨- عـزيز عليَّ أن تَدبَّ عقاربي إلى معشـري الأدنى دبيب العقارب

٧٩- ولكن بدأتمْ فانتصرتم فأقصروا فليس جناةُ الذنب مثلَ المعاقب

٨٠- وليس سواءً ذمُّ سيدةِ النِّسَا وسب رمـادًا بالصَّـفَا والأخَاشب

٨١- وقد قالَ أصحابُ النَّبيِّ مُحَمَّدٍ له: قَـدْ هَجَانَا مشـركُو آلِ غَالب

٨٢- فقالَ لهم قولوا لهم: مثل قولهم فمـا مبتدٍ للهَجْو مثل المجاوب

٨٣- فهذا جوابٌ للذي قال: ما لكم غضابًا على الأقدارِ يا آل طـالب

الرواية: (١) ورد في مطلع البدور برواية : " في عقبة " .

(٢) ورد في مطلع البدور برواية : " ونرد ومزهر " .

(٣) ورد في مطلع البدور برواية : " على شبه في ملكها " .

(٤) ورد في الحدائق الوردية برواية : " تعيب علينا... الحصى "، وورد في تاريخ طبرستان برواية : " يعيب عليًا " .

(٥) ورد في مطلع البدور برواية : " وتزري " .

(٦) ورد في مطلع البدور برواية : " وتنسب " .

(٩) ورد في مطلع البدور برواية : " يسألوا " .

(١٠) ورد في مطلع البدور برواية : " أبكوا " .

(١٥) ورد في مطلع البدور برواية : " العدى والنواصب " .

(١٨) ورد في مطلع البدور برواية : " فهو عندي ... تطيعوه " .

(١٩) ورد في مطلع البدور برواية : " وقولا له " .

(٢٠) ورد في مطلع البدور برواية : " يخوف... الربارب " .

(٢٢) ورد البيت الحادي والعشرون في مطلع البدور برواية : " وإخواننا " .

(٢٤) ورد في مطلع البدور برواية : " فتعوضبوا ... عن قراع " .

(٢٦) ورد في مطلع البدور برواية : " حارب ضل ... لحارب " .

(٣٢) ورد في مطلع البدور برواية : " وأبعد لحاجب " .

(٣٣) ورد في الحدائق الوردية برواية : " عهدها " .

(٣٤) ورد في مطلع البدور برواية : " وهل واقف " .

(٣٧) ورد في مطلع البدور برواية : " وأنتم " .

(٤٠) ورد في مطلع البدور برواية : " وواسى تغروه " .

(٥٦) ورد في مطلع البدور برواية : " بخلة " .

(٥٨) ورد في تاريخ طبرستان برواية : " فكم مثل زيد " .

(٥٩) ورد في تاريخ طبرستان برواية : " بدور هدى " .

(٦٢) ورد في تاريخ طبرستان برواية : " أرحام له وقرائب " .

(٦٥) ورد في مطلع البدور برواية : " فاتحات " .

(٦٦) ورد في مطلع البدور برواية : " والحنائب " .

(٦٨) ورد في تاريخ طبرستان برواية : " يغاديهم بالقاع " .

(٧٠) ورد في تاريخ طبرستان برواية : " وهارونكم أودى " .

(٧٩) ورد في مطلع البدور برواية : " فانتصرتم .... جناء " .

التخريج : وردت هذه القصيدة في الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية ٢/٣٧٩- ٣٨٣ ما عدا البيتين ١١ ، ١٢ فهما للقاضي التنوخي في الدر الفريد ١/٣٣١ ، ٣/٢٦٥، وأضيفا هنا إلى هذه القصيدة بحكم اتحادهما معها في الوزن وحرف الروي والغرض ، وفي البيت ١٢ إقواء ، والقصيدة ما عدا هذين البيتين قالها " القاضي التنوخي " على لسان بعض الطالبيين، وهي كذلك في: مطلع البدور ومجمع البحور في تراجم رجال الزيدية ٣/٣٤٢- ٣٤٦ ما عدا الأبيات ١١ ، ١٢، ٣٨ ،٦٠ ، ٦٤،٦١ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨، ومنها ٢١ بيتًا فقط في الديوان ص ٤١- ٤٤، وينظر تخريجها وتحقيقها هناك، وأوردتُ القصيدة برمتها لوحدة موضوعها ، وترابط أجزائها ، ولحرصي على البعد عن تفكيك وحدتها، والأبيات ١- ٥ ، ١٣ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٧١ ، ٨٣ في تاريخ طبرستان ١١٠، ويذكر أن هناك بعض المراجع الحديثة أتت على رواية كثير من أبيات هذه القصيدة ، يأتي كتاب الطليعة من شعراء الشيعة في مقدمة هذه المراجع، فقد

روى مؤلفه الشيخ السماوي فيه منها (٨١) بيتًا ، كما أتى على تخريجها في كتاب الغدير ٣/ ٢٨٠ ، ٢٨٣ الشيخ الأميني بعد أن روى كثيرًا من أبياتها ، وأشار في تخريجه لها إلى أنها وردت في الحدائق الوردية في ٨٣ بيتًا - لم يرد فيه إلا في (٨١) بيتًا ، ولعل البيتين المضافين من الدر الفريد هما بقية العدد الذي أشار إليه - وأشار أيضًا إلى ورود (٧٤) بيتًا منها في مطلع البدور ، وورود (٤٨) بيتًا في نسمة السحر ، وورود (١٤) بيتًا في معجم الأدباء ، كما أشار إلى أن عماد الدين الطبري رواها كاملة في كتابه بشارة المصطفى لشيعة المرتضى ، كما ذكر أن ابن اسفنديار روى منها (١٥) بيتًا في كتابه تاريخ طبرستان ، وإنما استطردت في ذكر ذلك ليظهر أن مؤلفي كتابي الطليعة ، والغدير لم يقصدا بتأليفهما هذين الكتابين إلى جمع شعر القاضي التنوخي ، ولم يتجردا لهذا الأمر ، وعلى الرغم من ذلك أورد مؤلف الكتاب الأول القصيدة في (٨١) بيتًا ، وخرجها كاملة صاحب المؤلف الثاني ، في حين لم يرد منها في ديوان " القاضي التنوخي " سوى (٢١) بيتًا ، ولم يلفت مذهب الأبيات التي وقف عليها المحقق نظره ، لذا لم يطالع بعض المصادر التي أوردت القصيدة .

(٣)

وقال ابن داود : [من الوافر]

وَدبَّ عِذارُه في الخَدِّ يَحْكِي ... وِصالاً دَبَّ فيه دجى اجتنابِ

التخريج :الكشف والتنبيه ٧٩ ، وقال محققه الأستاذ هلال ناجي : " ابن داود هو علي بن محمد بن داود الأنطاكي المعروف بالقاضي التنوخي ، وهو يحمل أسلوبه ونفسه الشعري ، وقد أخل به ديوانه " . قلت : لم يرد في مستدركاته على هذا الديوان .

(٤)

وقال القاضي التنوخي : [من الطويل]

١ - فما نشرتْ أعراضُهم من مَعائب ... ولا طويتْ منهم قلوبٌ عَلَى حِقْدِ

٢- وأنَّى يكونُ الحِقْدُ والناسُ دونَهم ... ولا حِقْدَ إلا أن يكونَ على نِدِّ

الرواية : (١) ورد البيت الأول في الدر الفريد برواية : " عن معايب " .

(٢) ورد البيت الثاني في الدر الفريد في الموضعين برواية : " ولا حقد ....على الند" .

التخريج : محاضرات الأدباء ٥٢٩/١ ، والدر الفريد ٢٤١/٤، ٤٦/٥ .

(٥)

وقال في وصف نارنج مختلف الألوان : [من الطويل]

تجلى العشا عن ناظري كل ناظـــرٍ وتجْلُو الصَّدَى عن قلبِ ذي اللوعةِ الصَّدِي

التخريج : حدائق الأنوار وبدائع الأشعار ٣٤٢ ، وهو بلا نسبة في المحب والمحبوب ١١٧/٣ ضمن مقطعة هي برقم (٩٠) في الديوان ، وقد وزعها المحقق فيه على نتفتين ، ويوضع هذا البيت ثانيًا في المقطعة ، ويلزم ضمّ هذه المقطعة إلى النتفة رقم (٢٨) من الديوان ، فقد وردت المقطعة تامة في المحب والمحبوب ١١٧/٣، وحدائق الأنوار ٣٤٢، ونهاية الأرب ١١٤/١١، ولم يستدرك المحقق الفاضل هذا البيت من حدائق الأنوار فيما استدركه على ديوان القاضي التوخي ، ولم يشر في مستدركاته على الديوان إلى كون النتفة رقم (٢٨) ، والمقطعة رقم (٩٠) من قصيدة واحدة كما جاءت في كتابَيْ حدائق الأنوار ، ونهاية الأرب .

(٦)

وقال: [من البسيط]

١ - والجوُّ مشتملٌ منْ فوقِ سندسِهِ بأرجوانٍ على الآفاقِ منشورِ

٢- كأنَّهُ روضةٌ خضراءُ لابسةٌ منَ الشقيقِ قميصًا غيرَ مزرورِ

التخريج : المحب والمحبوب ٢٥٩/٢ .

(٧)

وقال : [من مجزوء الكامل]

١ - فوجدتُ ما ضَمَّنْتَهُ من حُسْنِ خَطِّكَ في السُّطُورِ

٢- وبلاغةٍ تَجْرِي جداولُها من أحواضِ الضَّمِيرِ

٣- أحْلَى وأشهَى من أقا حِ الروضِ في اليومِ المطيرِ

٤- وسحائبِ العقيانِ والـ مرجانِ والدُّرِّ النشيرِ

التخريج : المنتخل ٧٠/١ ، وتضاف هذه الأبيات للقصيدة رقم (٤٢) في ديوان القاضي التنوخي ، وتوضع فيها بعد البيت الخامس عشر ، وكذا ورد البيت الرابع ، ولعل الصواب : " الدر النثير " .

(٨)

وقال: [من الطويل]

وكانَ لنا قيدانِ قد أَمْليا لنا ... وفي الدَّهْرِ والأيامِ للمرءِ زَاجِرُ

التخريج : أدب الكتاب ١٣٦ ، وفيه : " وأنشد التنوخي " ، ولم أقف عليه في المصادر منسوبًا لغيره .

(٩)

وقال: [من الطويل]

١ - بيانُكَ سِحْرٌ والخَوَاطِرُ (جمة) ... وخطُّكَ أنوارٌ ولفظُك جَوْهَرُ

٢- وأعراقُكَ الروضُ الذَّكِيُّ نسيمُهُ ... وعرضُك مسكٌ والشمائلُ عنبرُ

٣- ووجهُكَ من آثارِكَ الغُرِّ أبيضٌ ... وعُودُكَ مِنْ مَاءِ المروءةِ أخضرُ

التخريج : الدر الفريد ١٧٩/١، وما بين قوسين كلمة غير مقروءة .

(١٠)

وقال: [من الطويل]

١ - رياضُكمُ خُضْرٌ يرفّ نباتُها ... ونوءُكُمُ رطبُ السّحابِ مطيرُ

٢- وجوهٌ كأكبادِ المحبِّينَ رِقَّةً ... ولكنَّها يوم الهياجِ صخورُ

التخريج : ورد هذان البيتان في يتيمة الدهر ٣٤٤/٢ ، ويضافان للمقطعة رقم (٤٦) في الديوان ، وذُكِرَ في هذا البحث ضمن ما يلزم إخراجه ممَّا خلصت نسبته للقاضي التنوخي في ديوانه أنها تنسب أيضًا إلى أبي الفضل الميكالي ، ورُجِّحتْ هناك نسبتها للقاضي التنوخي؛ لذا فهذان البيتان خالصا النسبة للقاضي التنوخي بدلالة روايتهما متلازمين مع بقية أبيات هذه المقطعة في يتيمة الدهر ، وهذا لا يمنع من الإشارة إلى هذا التدافع ، ولم تخرج المقطعة في ديوان القاضي التنوخي على يتيمة الدهر ، فالأبيات ١- ٣ منها، وكذا البيتان السابقان للقاضي التنوخي في يتيمة الدهر٣٤٣/٢، وانظر مصادر أخرى لتخريجها فيما كتبه صاحب هذه السطور تحت عنوان : " منن الليالي بتتمة وإصلاح ديوان الميكالي ص ٥٧٢ - ٥٧٤ " .

(١١)

وقال: [من الطويل]

١ - قصائدُ إن كانَ القصيدُ منازعًا ... فــإنَّ لســانَ الحَقّ عَنْهَــا مُنَازِعُ

٢- ويحسُدُني فيها رواةٌ تَحَاسَدَتْ ... على لفظِها أفواهُهُمْ والمسَامِعُ

التخريج : الدر الفريد ٣٢٤/٤ .

(١٢)

وقال: [من البسيط]

١ - الآن أيقنتُ أن الدَّهْرَ مُتَّضِعٌ ... وأنَّ شــأنَ المـعَـالِي ليسَ يَرْتَفِعُ

٢- وأنَّ أشــرفَنا مَنْ كــان والدَه ... من البـــــريـةِ طُرًّا والدٌ لكِعُ

٣- لما رأيناكَ لأبصرت صالحة ... تقضي وأدمعُ عَين الحكْمِ تَنْهَمِعُ

٤- فالناسُ من واقفٍ للحشرِ منتظر ... ومن مصيخ لإسرافيلَ يستمعُ

٥- والجَوُّ يعجبُ أن الأرضَ ما انخسفتْ ... والأرضُ تعجَبُ منه كيف لا يقعُ

التخريج : الأمالي الخميسية ٢٣٦/٢ - ٢٣٧ ، وكذا ورد البيت الثالث .

(١٣)

وقال : [من مجزوء الكامل]

يفــديــكَ قَلْبٌ خَافِــقٌ ... أبـدًا وطــرفٌ مــا خــفــقْ

التخريج : يتيمة الدهر١٢١/٢ .

(١٤)

وقال : [من الخفيف]

جــمعَ اللهُ شــملنَا عن قَــريب ... في ســرورٍ وغــبطةٍ واتفــاق

التخريج : الدر الفريد ٢٠٣/٣ .

(١٥)

وقال : [من الطويل]

١ - لئن عاقَ عن قصدِ الزيارةِ عائقٌ ... فــإنَّ وَلائِي لم تَعُــقْــهُ العَــوَائِقُ

٢- لئن عاقَ جسمي عن لقائكَ مانعٌ فمَا عَاق قلبي عن لقائكَ عَائقُ

٣- وإن ظهرتْ منّي دلائلُ جَفْوةٍ فَمَا أنا في إخْلاصِ وُدّيَ مَاذِقُ

٤- وكمْ من قَريبٍ وهو في الوُدِّ كَاذِبٌ وآخَرُ ناءٍ وهو في الوُد صادقُ

الرواية : (٣) ورد البيت الثالث في محاضرات الأدباء برواية : " فإن ... أنا إلاّ مخلصُ الوُدِّ صادقُ " .

التخريج : الدر الفريد ٣١/٥ ما عدا البيت الثاني ، وهو والبيت الثالث للتنوخي في محاضرات الأدباء ٦١/٣ .

(١٦)

وقال: [من الكامل]

وقد ارتدَت فيه السَّما ءُ بأزرقٍ وتحزَّمت بهلالِهِ

التخريج :الفصوص ٣/ ٢٢٨ ، وفي الصفحة نفسها بيتان منسويان له ، قال المحقق : إنهما متدافعان ، وخرجهما .

(١٧)

وقال: [من الخفيف]

١ - أنتَ لا من أحبُّ يا قلب خَصْمي أنتَ البستَ حُلّةَ السقمِ جسْمي

٢- ما أراني حييتُ إلا لأنّي عمِيَ الموتُ عن مكَاني لِسُقْمي

التخريج : نثر النظم ٢٤٩ ، وورد البيت الثاني فيه هكذا : " حيث ألا " .

(١٨)

وقال : [من الوافر]

١ - وحسبُكَ مُخبرًا عمَّا أجنَّتْ خبايَا النَّفْسِ كَرَّاتُ الجُفُون

٢- وهل تخفي الضمائرُ عنكَ شيئًا وعنوانُ الضَّمَائرِ في العُيُون

٣- وهل تُرْجَى الأمانةُ من أناسٍ غَذَتْهم دَرَّةُ الزمنِ الخَؤُون

التخريج: الدر الفريد ٢٧٤/٥ .

(١٩)

وقال : [من مخلع البسيط]

١ – وكنتُ أهدي السفرجل للنـ ـناس قديمًا لذلك الشانْ

٢– فاتسعَ الناسُ بعد ضيق فصرتُ أهدي قشْرَ رُمَّانْ

التخريج : كنايات الأدباء وإشارات البلغاء ١٠٦، وورد البيتان فيه مضطربين؛ حيث ورد البيت الأول هكذا : " أهدي حب السفرجل " ، فحُذِفتْ كلمة " حب " لاستقامة الوزن، وورد البيت الثاني هكذا : " بعد ضيقهم " ، ولعل الصواب ما تم إثباته .

ما نسب إليه وإلى غيره :

(١)

ونسب إليه وإلى غيره : [من الطويل]

وما الشّعر إلاَّ ما استفزَّ ممدَّحًا وأطربَ مُشتاقًا وأرضى مُغاضِبا

التخريج :المنتحل ٢١، والصواب أنه للقاضي الجرجاني في ديوانه ص٦٥ ، وانظر ما به من مصادر .

(٢)

ونسب إليه وإلى غيره : [من الكامل]

١ – قل للمليحةِ في الخمار المذهَب: أفسدتِ نُسْكَ أخِي التُّقَي المترَهِّبِ

٢– نورُ الخمارِ ونُورُ خَدِّك تَحْتَهُ عجبًا لوجهك كيفَ لم يتلهذَبِ

٣– وجمعتِ بين المذهبينِ فلم يكن للحسنِ عن نَهْجَيهما من مذْهَبِ

٤– و إذا أتتْ عينٌ لتَسْرِقَ نظْرة قال الشعاعُ لها : اذهبي لا تذهبي

الرواية : (١) ورد البيت الأول في نزهة الأبصار برواية : " ذهب الزمان وحبكم لم يذهب " .

(٣) وورد البيت الثالث في يتيمة الدهر برواية : " عن ذهبيهما " .

(٤) ورد البيت الرابع في يتيمة الدهر برواية : " فإذا " .

التخريج : زهر الأكم ٢٩٤/٢ ، وهي لابنه في يتيمة الدهر ٣٤٧/٢، والبيتان : ١ ، ٣ بلا نسبة في نزهة الأبصار في محاسن الأشعار ٢٧٩ .

(٣)

ونسب إليه وإلى غيره : [من الخفيف]

١ - أنتَ في الدهرِ كالطري من الور دِ وفي الشعرِ كالبديعِ الغريبِ

٢- فيك بِشرٌ يُدْني النَّجاحَ من الرا جي ويَقْضِي بالنيلِ للمطلُوبِ

التخريج: الصبح المنبي ٢١٧ ، وهما في الإبانة عن سرقات المتنبي ٤٣ منسوبان للبندنيجي الكاتب .

(٤)

ونسب إليه وإلى غيره : [من المجتث]

١ - أخذتَ مني غلامي لأيْره لا لغيرهْ

٢- وكان غِمدًا لأيْري فصرتَ غِمدًا لأيرهْ

التخريج : هما للتنوخي في كنايات الأدباء وإشارات البلغاء ٨٩ ، وهما لأبي محمد الطبيب في خريدة القصر (قسم شعراء المغرب والأندلس) ٢/١٩٣ .

(٥)

وقال : [من الكامل]

كخريدةٍ نظرتْ إلى خدنٍ لَهَا فتنقبتْ خَجَلاً بكُمٍ أزرقِ

الرواية : ورد البيت في ديوان ابن الرومي، برواية : " إلف لها ... فتلثمت " ، وورد في التشبيهات لابن أبي عون، برواية : " إلف لها ....فتغيبت " ، وورد في غرائب التنبيهات برواية : " إلف لها " .

التخريج : البيت للقاضي التنوخي في الكشف والتنبيه ١٨٨، وانظر ما به من مصادر ، وهو لابن الرومي في التشبيهات ٤١٣ ، وغرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات ٢٣، وديوانه ٤/١٧١٥ .

(٦)

ونسب إليه وإلى غيره : [من البسيط]

والليلُ كالحلَّةِ السوداءِ لاحَ بها منَ الصباحِ طرازٌ غيرُ مرقومِ

التخريج : المحب والمحبوب ٢٥٩/٢ ، وانظر ما به من مصادر ، وهو بلا نسبة في أسرار البلاغة ٢٠٤ ، وهو لابن المعتز في الإيضاح ٧٩/٤ ، ولم يرد في ديوانه .

(٧)

ونسب إليه وإلى غيره : [من الطويل]

١ - تزفُّ إلى الأسماعِ كلّ خريدةٍ تكادُ إذا ما أُنشدتْ تتبسَّمُ

٢- أطافتْ بها الأسماعُ حتَّى تَرَكْنَها يقالُ : أأبياتٌ تَرَاهَا أم أَنْجُمُ ؟

التخريج : المنتحل ٢١ ، والصواب أنهما للقاضي الجرجاني في ديوانه ١٤٨ ، وتحقيقهما هناك .

(٨)

ونسب إليه وإلى غيره : [من الخفيف]

١ - إن جَفَاني الكَرَى وواصلَ قَوْمًا فله العذرُ في التَّخلُّفِ عني

٢- لم يخلِ الهوى لجسمي شخْصًا فإذا جاءني الكَرَى لم يَجِدْنِي

التخريج : البيتان للقاضي التنوخي في سحر العيون ٤٩/٢ ، وهما للمتقتِّل عبدالعزيز بن خيرة القرطبي في الوافي بالوفيات ٤٨٠/١٨ ، وديوان الصبابة ٢٥٢ ، وورد فيه اسم الشاعر محرفًا هكذا : " المتنخل" ، وورد البيت الثاني فيه برواية : "بجسمي" .

ثانيًا. ما يلزم إخراجه ممًا خلصت نسبته " للقاضي التنوخي " في ديوانه

أظن أن مهمة جامع الشعر ومحققه لا تقتصر على الجمع فقط ، بل لا بد من قيام جامع الشعر ومحققه - بعد انتهائه من مرحلة الجمع - بالتحقق والتَّثبُّت من صِحَّة ما جمع أنه بالفعل صحيح النسبة لشاعره ، ففي أحيان كثيرة يجمع المحقق مقطوعة ما من مصدر ما ، نُسبت فيه لشاعره ، ولم يدرك أنها منسوبة لشاعر آخر ، إما في مصدر آخر ، وإما في ديوانه ، ومن هنا يأتي خلط شعر الشاعر بشعر غيره ، وهذا ما حدث في ديوان " القاضي التنوخي " . إن الوقوف على الشعر المتدافع في الدواوين المجموعة شرط له أهميته البالغة في صناعة الدواوين ذات الأصول المفقودة حتى تنهض دراسة الأدب العربي على أسس سليمة؛ لذا يعد هذا الشرط - من وجهة نظر الباحث - النصف الثاني المتمم لمهمة بناء ديوان من جديد ، وهو ما يحسن أن يطلق عليه (التحقيق) ، أي تحقق المحقق من صحة نسبة النصوص الشعرية التي جمعها إلى

الشاعر الذي نهض بجمع شعره وتحقيقه ، أما النصف الأول فيكمن في عملية الجمع .

وهذا ثبتٌ ببعض المقطعات التي أُدرجت وَهْمًا في ديوان " القاضي التنوخي " ، سِرْتُ في سردِها على سَنَن الديوان ، ورصدتُ قبل كُلِّ مُقَطَّعة رقمَها ، ثم تناولتُها بالتحقيق والتعقيب مضيفًا إليها في غير قليل من الأحيان ما عثرتُ عليه مِمَّا لم يرد في الديوان من زيادات في الأبيات والرواياتِ والتخريجاتِ ذاكرًا الشاعر أو الشعراء الذين نُسِبَتْ إليهم ، وبمعنى آخر قمتُ بتوضيح تدافعها ليأخذَ دارسُ شعرِه حذرَه منها كي تكونَ دراستُه مشيدةً على أسسٍ متينة ؛ ومن ثم تأتي نتائجُه على إبداع الرجل سديدةً ، وأحكامُه على مكانته في موكبِ الشعر العربي قويمة.

(١)

الأبيات المدرجة ضمن المقطعة رقم (١) في كتاب المستدرك ٣٠٩/٢ ، وهي : [من الرجز]

١ - كأنما الرعدُ بها ثاكلةٌ نادبةٌ تخلطُ نوحًا بشجى

٢- فاقدةٌ واحدَها تذكرت ما قد مضى من عيشها ومن مضى

٣- والبرق في حافاتها يفعل ما يفعله وجد الحزين في الحشا

التعقيب : وردت هذه الأبيات في ثنايا مقطعة استدركها المحقق ، ووضعها في كتاب المستدرك على صناع الدواوين ٢/ ٣٠٩ على أنها خالصة النسبة للقاضي التنوخي؛ إذ لم ينص على تدافعها. قلت : ليس الأمر كذلك ، فهي لكلثوم بن عمرو العتابي في محاضرات الأدباء (الطبعة المحققة) ٤٣٥/٤ ، والبيت الأخير ، وقبله بيت لم يرد في كتاب المستدرك، وردا بلا نسبة في التشبيهات ٦١، والبيت هو :

كأنه حين تبدَّى ساطعا هنديةٌ تهتزُّ حين تنتضي

والجدير بالذكر أن محقق ديوان القاضي التنوخي عاد واستدرك هذه الأبيات على ديوان العتابي ، وأدرجها أيضًا في كتاب المستدرك على صناع الدواوين ص ٢٧٩/٢ دون إشارة إلى كونها في صنعته لديوان " القاضي التنوخي " .

(٢)

البيت المدرج تحت رقم (٢) في الديوان ، وهو : [من مجزوء الكامل]

لم لا تجنُّ بها القلو بُ وقد غدتْ مثلَ القلوبِ

التعقيب : أدرج هذا البيت في ديوان القاضي التنوخي على أنه خالص النسبة إليه. قلت : يلزم إخراجه مما خلصت نسبته له في ديوانه ، ووضعه وأمثاله في قسم خاص بما نسب له ولغيره من الشعراء . وأرجح نسبته لابن أبي الضحاك مستندًا في ذلك على نسبة " المحسن بن علي التنوخي" - ابن القاضي التنوخي نفسه - البيت ضمن مقطعة مكونة من أربعة أبيات لابن أبي الضحاك ، ومما لاشك فيه أن البيت لو كان للقاضي التنوخي لما خفي ذلك على ابنه " المحسن بن علي " حينما أورد البيت في كتابه نشوار المحاضرة ٣/٢٥٥ ، وها هي ذي المقطعة التي اشتملت على هذا البيت :

١- شجرٌ كأيامِ الشبا ب تعَجَّلَتْ قبل المشيبِ

٢- وكأنما نارنجُها وجهُ الحبيبِ على رَقيبِ

٣- تهدي إليك جميعَ ما أرضاكَ من حسنٍ وطِيبِ

٤- لم لا تحنُّ لها القُلو بُ وقد غدتْ مثلَ القلوبِ

(٣)

النتفة رقم (٦) ، وهي : [من الكامل]

١ - لم أنسَ دجلةَ والدُّجى مُتَصَوب والبدرُ في أُفقِ السَّماءِ مُغرِّبُ

٢- فكأنَّها فيهِ بساطٌ أزرقٌ وكأنَّهُ فيها طِرازٌ مُذهَّبُ

التعقيب : أدرجت هذه النتفة في ديوان القاضي التنوخي على أنها خالصة النسبة إليه ، وليس الأمر كذلك ، فيلزم إخراجها وأشباهها من الديوان ، ووضعها في قسم آخر خاص بالشعر المتدافع ، فقد نسبت في طائفة من المصادر إلى ثلاثة شعراء آخرين غير القاضي التنوخي ، سيأتي ذكرهم بعد إضافة بعض المصادر التي عزتها للقاضي التنوخي، فالنتفة له في شرح المقامات للشريشي ٢/١٨٧ ، وخريدة القصر (قسم شعراء المغرب) ٢/١٥٤، ومسالك الأبصار ١٥/٣٣٤ ، أما الشعراء الذين تنازعوا عليها فهم : علي بن محمد العلوي (الحماني) ، فهي له في ديوانه ٤١ ، والسلامي ، وهي له في التذكرة الفخرية ٢٦٥ ، وأبو نضلة مهلهل بن يموت، فهي له في المصون لأبي أحمد العسكري ٤١ ، ونضرة الإغريض ١٧٣ .

(٤)

البيتان الأخيران من المقطعة المدرجة تحت رقم (١٨) ، وهما : [من البسيط]

١ - لَمَّا عَفوتُ ولم أحقدْ على أحدٍ أرحْتُ نَفْسيَ من غَمِّ العَداواتِ

٢- إني أحيِّي عَدُوِّي عند رؤيتِه لأدفعَ الشرَّ عنِّي بالتَّحِيَّاتِ

٣- وأظهرُ البشرَ للإنسانِ أبغضُهُ كأنه قَدْ مَلا قلبي محبَّاتِ

٤- والناسُ دَاءٌ، وداءُ الناسِ قربُهم وفي الجفاءِ لهم قَطْعُ الأُخُوَّاتِ

٥- فلستُ أسلمُ ممَّن لستُ أعرفُهُ فكيف أسلمُ مِنْ أَهْلِ المودَّاتِ

٦- الق العَدُوَّ بوجهٍ لا قطوبَ به يكادُ يقطرُ من مَاءِ البشاشاتِ

٧- فأحزمُ النَّاسِ مَنْ يَلقَى أعاديَهُ في جسمِ حِقْدٍ وثَوْبٍ من مَوَدَّاتِ

الرواية : (١) ورد البيت الأول في بهجة المجالس برواية : " من هم " ، وورد في روضة العقلاء برواية : " أرحت قلبي " .

(٣) وورد البيت الثالث في بهجة المجالس برواية : " وأحسن البشر " ، وورد في روضة العقلاء برواية : " قد حشا " .

(٥) وورد البيت الخامس في بهجة المجالس برواية : " ولست " .

التعقيب: ورد البيتان الأخيران في ديوان القاضي التنوخي تحت رقم (١٨) على أنهما خالصا النسبة إليه . قلت : يلزم حذفهما مما خلصت نسبته للقاضي التنوخي في ديوانه ، لأنهما وردا ضمن هذه المقطعة في الصداقة والصديق ٥٢ ، وأنشدها هناك هلال بن العلاء الرقي ، وهي كذلك في البصائر والذخائر ١٩٠/٨، والأبيات : ١- ٣ ، ٥ منها لهلال في بهجة المجالس ٦٧٣/١ ، وانظر ما به من مصادر ، ومنها أبيات بلا نسبة في روضة العقلاء ونزهة الفضلاء ١٥٣، ومنها أبيات للشافعي في ديوانه ٢٤٥ ضمن ما نسب له ولغيره ، والبيتان الأخيران في ديوان التنوخي في النتفة رقم (١٨) ، وأورد جامعه ومحققه بعده البيت التالي :

الصَبرُ خيرٌ وخيرُ القول أصدَقُهُ وكثرةُ المَزح مفتاحُ العداواتِ

ثم أورد في النتفة رقم (٢١) البيت نفسه بالرواية التالية :

الرفق يمنٌ وخيرُ القول أصدَقُهُ وكثرةُ المَزح مفتاحُ العداواتِ

وهذا أمر يؤكد أن المقطعة رقم (١٨) ، والنتفة رقم (٢١) من القصيدة المثبتة آنفًا، ويشكك من جانب آخر في نسبة النتفة رقم (٢١) للقاضي التنوخي .

(٥)

النتفة رقم (١٩) ، وهي: [من الطويل]

١ - إذا نامَتِ العينانِ من مُتَيَقِّظٍ تراخَت بلا شَكٍّ تشاريجُ فَقحَتِهْ

٢- فمن كانَ ذا عَقلٍ فَيَعذِرُ نائمًا ومن كان ذا جهلٍ ففي جوفِ لحيتهْ

الرواية : (١) ورد البيت الأول في تتمة يتيمة الدهر برواية : " تشانيج "، وورد في محاضرات الأدباء برواية : " مشاريخ" .

(٢) وورد البيت الثاني في تتمة يتيمة الدهر برواية : " عقل سيعذر ... ففي وسط لحيته "، وورد في محاضرات الأدباء برواية : " عقل تناسى ضراطه .... ففي وسط ..".

التعقيب: أدرجت هذه النتفة في ديوان القاضي التنوخي دون الإفصاح عن تدافعها، وخرجت على بعض المصادر التي نسبتها إليه . يضاف إليها محاضرات الأدباء ٥٣٩/٢، وعلى الرغم من ذلك أقول: ليست هذه النتفة خالصة النسبة للقاضي التنوخي، فهي للخليل بن أحمد السجزي في تتمة يتيمة الدهر ١٠١/٢، وعليه فيلزم حذفها من الشعر الذي خلصت نسبته للقاضي التنوخي في ديوانه .

(٦)

النتفة رقم (٣٢) ، وهي: [من الكامل]

١ - باتت تئِنُّ وما بها وجدي وتَحِنُّ من وَجدٍ الى نَجدِ

٢- فدموعُها تحيا الرياضُ بها ودموعُ عيني أقرَحَت خَدّي

التعقيب : يلزم حذف هذه النتفة من ديوان القاضي التنوخي ، لأنها لمجنون ليلي في الأنوار ومحاسن الأشعار ٣/٢ ، وانظر ما به من مصادر ، ولم ترد في ديوانه ، وهي لأعرابي في الأغاني ٣٧٠/٥ ، وقطب السرور ١٣٥ ، والمحاسن والمساوئ ٥٠٦/١ ، وهي بلا نسبة في التذكرة الحمدونية ٤٣٠/٥ ، ورويت هذه النتفة في الأغاني في أربعة أبيات ، وليس كما أوردها محقق ديوان القاضي التنوخي في بيتين ، ورويت في الأغاني في موقف يتعلق بإسحاق الموصلي (٢٣٥هـ) ، ولتقدم زمن إسحاق على زمن القاضي التنوخي المتوفي (٣٤٢هـ) يُرجِّح عدم نسبة النتفة للقاضي التنوخي ، وثمة اختلاف في رواية بعض ألفاظها في بعض المصادر المذكورة .

(٧)

ونسب إليه وإلى غيره [من الطويل]

١ - أبا حـسنٍ إن الرّتائم إنَّمَـا تذكِّـرُ بالوعـدِ العَبَـام المغَـمَّـرَا

٢- وأمَّـا الذي عَينَاه حَشوُ فُؤادِهِ فليسَ بمـحـتَـاجٍ إلى أن يُذَكّـرَا

التخريج : الفصوص ٢٢٨/٣ ، وهما لبعض الشعراء على ما ذُكر في هامشه ، وينظر ترجيح نسبتها ثمة .

(٨)

النتفة رقم (٤٠) ، وهي : [من المتقارب]

١ - وراحٍ من الشـمسِ مَـخلوقـةٍ بدَت لكَ في قَـدَحٍ من نَهـارِ

٢- هـواءٌ ولـكنّـه سَـاكِنٌ ومـاءٌ ولكنّه غـيـرُ جـارِ

٣- إذا مـا تأملتَـهُ وهي فـيـه تأمّلتَ مـاءً مـحـيطًا بنارِ

٤- فـهـذي النهـايةِ في الإبيضا ض وهذي النهـاية في الإحـمـرارِ

٥- ومـا كـان في الحُكْمِ أن يُوجَـدا لفـرطِ تنافـيـهـمـا والنِّفَـارِ

٦- ولكن تجـاورَ سَطْحَـاهـمـا الـ بـسـيطان فـائتلفـا بالجـوارِ

٧- كـأنّ المـديرَ لهـا باليـمـين إذا مـال للسَّـقْيِ أو باليـسـارِ

٨- تدرَّعَ ثوبًا من اليـاسـمـين لـه فَـردُ كُمٍّ مـن الـجُلَّنـارِ

الرواية : (١) ورد البيت الأول في الوافي بالوفيات، برواية : " وكأس من الشمس... تضمنها قدح "، وورد في محاضرات الأدباء، برواية : " وكأس من الشمس " .

(٢) وورد البيت الثاني في قطب السرور ، ومحاضرات الأدباء، برواية : " ولكنه جامد " .

(٤) وورد البيت الرابع في قطب السرور ومعجم الأدباء في الموضعين والوافي بالوفيات برواية : " فهذا النهاية " .

(٥) ورد البيت الخامس في الوافي بالوفيات برواية : " لفرط التنافي " .

(٦) ورد البيت السادس في الوافي بالوفيات برواية " فاجتمعا بالجوار " .

(٧) ورد البيت السابع في الوافي بالوفيات برواية " إذا طاف للسقي " .

التعقيب : يلزم حذف هذه القصيدة مما خلصت نسبته للقاضي التنوخي في ديوانه؛ فقد خرجها المحقق على عدد كبير من المصادر نسبتها للشاعر ، يضاف إليها مخطوط الحواضر ونزهة الخواطر ٣٤٧ ، والأبيات : ١- ٤ ، ٧ ، ٨ في مطالع البدور ١٥٦/١ ، وهي ما عدا البيت السادس في نور الطرف ونور الظرف ٣٦٠ . قلت : هي منسوبة في مصادر أخرى إلى بعض الشعراء الآخرين ، فالأبيات ١ ، ٢ ، ٤ ، ٧ ، ٨ لابن المعتز في قطب السرور ٥٨٥ ، وديوانه ٢٧٠/٣ ، وانظر ما به من مصادر ، وذكر محققه أنها تنسب للتنوخي ، وهي ما عدا البيت الثالث لأبي النضر محمد بن إسحاق الكندي في الوافي بالوفيات ١٩٥/٢ ، وقدم لها الصفدي بقوله : " وقال التنوخي (ابن الشاعر) في كتاب نشوار المحاضرة ٤/ ١٠٥ عن أبي النضر هذا : إنه كان قيِّمًا بالهندسة وعلوم الأوائل ، ومن شعره.... " ، وأورد الأبيات ، والبيتان ١ ،٢ منها لأبي النضر بن أسباط (كذا) في محاضرات الأدباء ٧٠٠/٢ ، وانظر ما به من مصادر . وورد في نشوار المحاضرة - وهو من تأليف ابن الشاعر - تحت عنوان : " من شعر أبي النضر الكندي " في شأن هذه الأبيات ما نصه :" حدثنا الببغاء قال : كان يجتمع معنا في خدمة سيف الدولة ، شيخ من أهل الأدب ، والتقدم في النحو ، وعلم المنطق ، ممن درس على الزجاج ، وأخذ عنه ، يكنى بأبي النضر ، وهو محمد بن إسحاق بن أسباط الكندي ، وحكي أنه كان حسن الشعر . وأخبرنا : أن الأبيات التي ينسبها قوم إلى أبي المغيرة ، وآخرون إلى أبي نضلة - قلت أنا : وجدتها أنا في ديوان أبي القاسم التنوخي، معزوة إلى أبي القاسم - وتروى لغيرهم أيضًا أنها لأبي النضر ، من قديم شعره ، وأنشدها لنفسه ، وهي ..." ، (وذكر الأبيات السابقة) . وقال ياقوت في معجم الأدباء ١٩١/١٤ " قلت : وقد تُوزعت هذه الأبيات ، ورويت لغيره ؛ فقيل: إنها لأبي النصر الأنطاكي النحوي وغيره " .

(٩)

النتفة رقم (٥١) ، وهي : [من الطويل]

١ - وَأَشجارُ نارَنج كَأَنَّ ثِمارَها حِقاقُ عَقيق قَد مُلِئنَ مِنَ الدُرِّ

٢- تُطالِعُنا بَينَ الغُصونِ كَأَنَّها خُدودُ عَذارى في مَلاحِفِها الخُضرِ

٣- أَتَت كُلَّ مُشتاقٍ بِرَيّا حَبيبِهِ فَهاجَت لَهُ الأَحزانَ مِن حَيثُ لا يَدري

التعقيب: أدرج المحقق هذه المقطعة في ديوان القاضي التنوخي مخرجًا إياها على مخطوطة حدائق الأنوار وبدائع الأشعار الورقة ٩٦ على أنها خالصة النسبة إليه :

إذ لم يشر إلى الاختلاف الوارد في نسبتها ، ثم بعد ذلك نشر المحقق نفسه مصدرها محققًا ، وهو كتاب حدائق الأنوار عام ١٩٩٤م ، وذكرَ في تخريجها هناك أن أبا هلال العسكري نسب البيتين الأخيرين منها لنفسه في ديوان المعاني ٣٢/٢ ، وذكر أيضًا أن المقطعة بلا نسبة في نهاية الأرب ١١٤/١١ ، وأن البيت الثاني منها بلا نسبة في محاضرات الأدباء ٥٧٨/٢، قلت : لم يُحَدِّث محقق ديوان القاضي التنوخي تحقيقَ هذه النتفة عام ١٩٩٨م في كتاب المستدرك على صناع الدواوين في ضوء ما وقف عليه عام ١٩٩٤م من تدافعها . وأضيفُ إلى ما ذكره المحقق في تخريجها في كتاب حدائق الأنوار ما يلي: المقطعة لم تنسب إلى أبي هلال العسكري فقط ، وإنما نسبت لبعض الشعراء غيره ، فقد نسبت لابن المعتز ، وهي في ديوانه ٥٤٣/٢ باختلاف في بعض رواية أبياتها، انظر ما به من مصادر ، وقال محققه : إن البيتين : ٢ ، ٣ لأبي هلال العسكري في ديوان المعاني ٣٢/٢ ، ونسبها ابن القاضي التنوخي في كتاب نشوار المحاضرة ٢٥٥/٣ إلى ابن أبي الضحاك ، وهذا الأمر يقطع بعدم خلوص نسبتها لأبيه القاضي التنوخي ، وهي بلا نسبة في المحب والمحبوب ١١٥/٣، وانظر ما بهامشه من مصادر، والبيتان : ١ ، ٢ منها لأبي هلال العسكري في ديوانه ١٣٥، وانظر ما به من مصادر.

(١٠)

النتفة رقم (٥٤) ، وتقع في بيت واحد ، هو : [من الكامل]

فكأنه في الماء صاحبُ مذهبٍ أغراه وِسواسٌ بأن لم يطهُرِ

التعقيب : أدرج هذا البيت في ديوان القاضي التنوخي . قلت : هو لابن الرومي في ديوان المعاني ٢٨/٢ ، وأرجع نسبته للقاضي التنوخي لاقترانه بآخر بيتين من القصيدة رقم (٤٩) في كتاب نصرة الثائر على المثل السائر ص ٢٣١- ٢٣٢ ، ثم إنه لم يرد في ديوان ابن الرومي ، ويفضل وضعه في آخر القصيدة (٤٩) في ديوان القاضي التنوخي ، وعدم إفراده بنتفة مستقلة .

(١١)

النتفة رقم (٥٥) ، وهي : [من مجزوء الكامل]

١ - قَلقِلْ رِكابَكَ للفَلا وَدَعِ الغواني للقُصورِ

٢- فَمُحالفو أوطانِهمْ أمثالُ سُكّانِ القبورِ

٣- لولا التغرُّبُ ما رقى دُرُّ البُحورِ إلى النُّحُورِ

الرواية : (١) ورد البيت الأول في ديوان صر در ، ونصرة الثائر على المثل السائر ، وزهر الأكم برواية : " في الفلاة " .

(٣) وورد البيت الثالث في ديوان القاضي التنوخي برواية : " ما رقى " ، وأثبتُّ رواية المصادر المتقدمة .

التعقيب : وضعت هذه المقطعة في الديوان اعتمادًا على مصدر واحد ، هو كتاب شرح المضنون به على غير أهله ١١٦ ، والبيتان : ٢ ، ٣ منها لصر در في نصرة الثائر على المثل السائر ١١٤، وزهر الأكم ٣٥٠/١ ، وديوانه ٢١٠ .

(١٢)

البيت المدرج تحت رقم (٧١) ، وهو : [من الكامل]

أو ليسَ من إحـدَى العَجَائبِ أنَّني فارقتُهُ وحييتُ بعدَ فِرَاقِهِ ؟

التعقيب : لا يوجد في ديوان القاضي التنوخي ما يفصح عن تدافعه ، وهو أيضًا في ديوان الببغاء ٦٥ دون إفصاح عن تدافعه كذلك .

(١٣)

النتفة رقم (٧٢) ، وتقع في بيتين ، هما : [من مجزوء الرجز]

كأنّما نجومُها نُصبَ عيونِ الرُمَّقِ

دراهمٌ قد نُثِرَتْ على بساطٍ أزرقِ

الرواية : (١) ورد عجز البيت الأول في يتيمة الدهر ، وغرائب التنبيهات ، وديوان الخالديين برواية : " في مغرب ومشرق " .

(٢) وورد صدر البيت الثاني يتيمة الدهر ، وغرائب التنبيهات ، وديوان الخالديين برواية: " دراهم منثورة ... فوق رداء " .

التعقيب : أدرجت هذه النتفة في ديوان القاضي التنوخي على أنها خالصة النسبة إليه ، وليس الأمر كذلك ، فهي لأبي عثمان الخالدي ، وردت منسوبة إليه في طائفة من المصادر مذكورة في التخريج التالي : يتيمة الدهر ٢٠٤/٢ في ثلاثة أبيات بزيادة بيت في أولها ، وهي كذلك في ديوانه ١٤٤ ، وانظر ما به من مصادر ، وزد على تخريجه غرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات ٤٥ ، ومعاهد التنصيص ١٠٤/٢ ، والبيت الثاني بلا نسبة في محاضرات الأدباء ٤٠٣/٤ .

(١٤)

النتفة رقم (٧٩) ، وتقع في بيتين ، هما : [من الطويل]

تَخَيَّرْ إذا ما كنتَ في الأمرِ مُرسِلاً فَمُبلغُ آراءِ الرجالِ رسُولها

وَرَوِّ وفكِّر في الكتاب فإنّما بأطرافِ أقلامِ الرجالِ عقولُها

التعقيب : أدرجت هذه النتفة في ديوان القاضي التنوخي ، وخرجت على بعض المصادر ، يُضاف إليها مخطوطة الحواضر ونزهة الخواطر ٣٤٧ فهي للشاعر فيه ، وهي بلا نسبة في المنتحل ١٩٢، ولم يشر محقق ديوان القاضي التنوخي إلى تدافعها ، وهي ضمن المستدرك على ديوان " عبيد الله بن عبد الله بن طاهر في كتاب المستدرك على صناع الدواوين ٢/٢٤١ .

بقيت الإشارة بصدد إخراج ما يلزم إخراجه من ديوان القاضي التنوخي إلى أن الباحث وقف على النتفة رقم (٤٤) ، والأبيات الثلاثة الأولى من القصيدة رقم (٤٦) من هذا الديوان منسوبة للميكالي في ديوانه ، الأولى فيه ص ١٠٢ ، والأبيات الأخرى ضمن قصيدة مذكورة فيه ص ١٠٣ ، ولم يذكر محقق ديوان الميكالي هذا التدافع أيضًا ، وقد نص الباحث عليه في موضع آخر ، ورجع نسبة المقطعة والأبيات للتنوخي لأنهما بعيدان كل البعد عن سمات شعر الميكالي ، ولكن مقتضيات التحقيق العلمي تحتم الإشارة إلى هذا التدافع .

ثالثًا: الزيادات على الروايات

لم تستوعب محاولة جمع شعر " القاضي التنوخي " كل روايات الأبيات في المصادر ، فهناك روايات لأبيات كثيرة يمكن تثبيتها ، وهذا ثبت بما يلزم إضافته إلى روايات الأبيات في الديوان ، وفيه روايات يفضل الأخذ بها لأنها أفضل من الروايات المعتمدة في نص الديوان ، وقد أشرت إلى ذلك في محله ، وليس ما أزجيه الآن هو كل الروايات المذكورة في مصادر التراث ، فهناك روايات أخرى يضيق عن سردها هذا المقام :

- القصيدة رقم (١) : ورد البيت ١٣ منها في المنصف ٢٨٠ برواية : " ما أبقت من الصب النوى " ، وهي رواية أفضل من رواية الديوان .

- القصيدة رقم (٧) : ورد البيت ١٨ منها في مسالك الأبصار ١٥/٣٣٢ برواية : "من فوق جزع " .

– النتفة رقم (٨) ورد البيت الأول منها في المصدر السابق ٢٣٦/١٥ برواية : "ليس فيه " .

– القصيدة رقم (١١) : ورد البيت الأخير منها في المصايد والمطارد ٤٠ برواية : " شم الجبال الرواسيا " ، ورواية الديوان أفضل .

– المقطعة رقم (١٣) : ورد البيت الثالث في الكشف والتنبيه ٣٢٧ برواية : " يفتح أين لاحت " ، وورد البيت الرابع فيه : " كما انضم " ، وورد البيت الثاني منها في المحب والمحبوب ١٢٥/٣ برواية : " مطلع شمسها " ، ورواية الديوان أفضل .

– المقطعة رقم (١٨) : ورد البيت الثاني منها في زهر الأكم ٣٣٢/١ برواية : "وأثواب المودات " .

– المقطعة رقم (٢٢) : ورد البيت الثاني منها في ربيع الأبرار ٨٥/١ برواية : "خفرًا فبقول " ، وورد البيت الثالث منها فيه برواية : " ونحن فيها ولم " .

– النتفة رقم (٢٩) : ورد البيت الثاني منها في ديوان المعاني ٢٩١/١ برواية : "حمرتها " .

– المقطعة رقم (٣٤) : ورد البيت الرابع في المحب والمحبوب ٢٣٨/٤ برواية : "وفحم " .

– المقطعة رقم (٣٦) : ورد البيت الثاني منها في نهاية الأرب ١٩٢/٦ برواية : "تسيل " .

– المقطعة رقم (٤١) : ورد البيت الأول منها في شرح المقامات للشريشي برواية : " فوق غصن " .

– القصيدة رقم (٤٢) : ورد البيتان ٧ ، ٨ منها ملفقين في المنتخل ، وورد البيت الأول في الدر الفريد ١٧٥/١ – ١٧٦ برواية : " وفرائد " ، وورد البيت الرابع عشر فيه برواية : " كالسلافة " ، وورد البيت ١٦ فيه برواية : " أيام الوصال أتت بأعتاب " ، وثمة روايات أخرى في التذكرة الحمدونية ٤٦٧/٥ .

– القصيدة رقم (٤٣) : ورد البيت الثاني في المنتخل ٦٨/٢ – ٦٩ برواية : " أو البشير " ، وورد البيت الثالث فيه ، وفي الدر الفريد ٢٥٠/٣ ، ومجموعة المعاني ٨٦١/٢ برواية : " وكأنها " ، وورد البيت التاسع في الدر الفريد ٢٥٠/٣ برواية : "السوالف والشعور " ، وورد في مجموعة العاني برواية : " السوالف والشعور " ، وورد

البيت العاشر في المنتخل ٦٨/١ - ٦٩ ، والدر الفريد ٢٥٠/٣ ، ومجموعة المعاني برواية : " ليل يموج " .

- النتفة رقم (٤٨) : ورد البيت الأول منها في المحب والمحبوب ١٢٥/٣ برواية : "قد لاح في الروض آذريون مبتسمًا " ، وورد في الكشف والتنبيه برواية ٣٢٧ برواية : "الشمس يفتحه " .

- القصيدة رقم (٤٩) : ورد البيت السادس منها في المحب والمحبوب ١٣٦/٣ - ١٣٧ برواية : " يمثل في" ، وورد البيت الثامن فيه برواية " ونحاله " ، وهو تصحيف، وورد البيت التاسع فيه برواية : " ألف بلقائه "، وهو الصواب ، وورد في نصرة السائر على المثل السائر برواية : " تشاكلا بلطافه ... حتى يفارق " ، وورد البيت السابع فيه برواية : " شفق "، وورد البيت العاشر فيه برواية : " بتجنب "، وورد في نصرة الثائر على المثل السائر برواية : " فيقوم " .

- البيت المدرج تحت رقم ٥٤ ورد في الكشف والتنبيه ٤٩ برواية : " وكأنه " .

- النتفة رقم (٥٦) : ورد البيت الثاني منها في ديوان ابن طباطبا ١٥٣ برواية : " ما يستطيع " .

- المقطعة رقم (٦١) : ورد البيت الأول منها في مسالك الأبصار ٣٣٢/١٥برواية : " كصدود ... أو فراق ".

- النتفة رقم (٦٤) : ورد البيت الثاني منها في الإيضاح في علوم البلاغة ٨٥/٤ برواية : " قد أسرجت " .

- القصيدة رقم (٦٥) : ورد البيت الثاني منها في شرح المقامات للشريشي ١٤/٢ برواية : " يفكر أو "، وورد البيت ١١ في المصدر نفسه برواية : " وارد حوضه " ، وورد الثاني عشر فيه برواية : " أتى رحمة " .

- المقطعة رقم (٦٨) : ورد البيت الأول منها في مسالك الأبصار ١٥/ ٣٣٥ برواية: " ولت عساكره " ، وورد البيت الثالث منها في الكشف والتنبيه ٧٧ برواية : "انهض ".

- المقطعة رقم (٦٩) : ورد البيت الأول منها في معاهد التنصيص ٣٣٦/١ برواية : " في روضة " ، وورد البيت الثاني منها فيه أيضًا برواية : " عيني بمائه شرق وقد بدت"، وورد البيت الثالث منها فيه برواية : " كأنه دمعتي حين رمتنا " .

- النتفة رقم (٧٣) : ورد البيت الأول منها في شرح المقامات للشريشي ١٩٩/١ برواية : " ضمه الفلك " ، وورد البيت الثاني فيه برواية : " للمقيم في نيل " .

- المقطعة رقم (٧٦) : ورد البيت الأول منها في نهاية الأرب ١٣٦/١ برواية : "كأنها قرب أمل " ، وورد البيت الثاني فيه برواية : " أزهقه الله بحق فبطل " ، وهي الرواية الجيدة .

- القصيدة رقم (٧٧) : ورد البيت الرابع منها في مسالك الأبصار ٣٣٤/١٥ - ٣٣٥ برواية : " درع جلاه " ، وورد البيت ١١ فيه برواية : " حلى فهي فيه " ، وورد في صبح الأعشى برواية : " والروض حلى وهي فيه ترفل " ، وهي رواية أدق من رواية الديوان ، وورد البيت الثاني عشر في مسالك الأبصار برواية : " هزجًا يخف " .

- المقطعة رقم (٨٣) : ورد البيت الأول منها في من غاب عنه المطرب ٩٦ ، والتذكرة الحمدونية ٣٣٤/٥ برواية : " فهي نوم " ، وورد في مسالك الأبصار ٣٣٢/١٥ برواية : " فهي" ، وورد في المنتخب والمختار من النوادر والأشعار ٢٨٠ برواية : " عين الكرى فهي " ، وورد البيت الثاني في من غاب عنه المطرب ٩٦ ، والتذكرة الحمدونية ٣٣٤/٥، والمنتخب والمختار برواية : " عيون السامرين " ، وورد في غرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات ٥٧ برواية : " في الأنجم " ، وورد البيت الثالث في من غاب عنه المطرب ٩٦ ، والتذكرة الحمدونية ٣٣٤/٥ ، والكشف والتنبيه ٧٣ ، ٢١٢ برواية : "والفجر طالع " .

- النتفة رقم (٨٤) : ورد البيت الثاني منها في الدر الفريد ٩٩/٥ ، ٢٣٩/٣ برواية: " كيف زوال " .

- المقطعة رقم (٩٠) : ورد البيت الثالث منها في حدائق الأنوار وبدائع الأشعار ٣٤٢ برواية : " يبدو كأنه "، وورد البيت الثالث فيه برواية : " والراح " .

رابعًا ـ استقصاء مصادر تخريج الأشعار

يعد تخريج الأبيات أمرًا مهمًا لا بد منه لكل من يتصدى لجمع الدواوين التي ضاعت أصولها ، ولا يعد إثبات المحقق كل المصادر في هوامشه من باب الفضول والزيادة التي ليست لها فائدة ، وقد أتى الباحث على ذكر هذه الفائدة في موضع آخر ، وسرد آراء أعلام ميدان التحقيق بشأنها ، وانتهى إلى أن استقصاء مصادر التخريج أمر بالغ الأهمية ، يلزم على المحقق الحرص عليه ، والتأكيد على إثباته في هوامش المقطعات والقصائد ، وهذا ما نجده في تحقيق الديوان مناط الحديث؛ إذ كان يُكتفَى

في أحيان بذكر مصدر واحد من مصادر تخريج القصيدة أو المقطوعة؛ مما جعل الهوامش ناقصة ، وغير مستوعبة لكل ما يلزم أن يذكر فيها من روايات أو تخريجات . وسيجد القارئ الكريم في الثبت التالي بعض الإضافات إلى تخريج بعض القصائد والمقطوعات المدرجة في الديوان ، فمن ذلك :

– القصيدة رقم (١) ، ص ٤١ : البيتان ١، ٨ منها للقاضي التنوخي في مخطوطة المحاسن في النظم والنثر الورقة ٧٨ ، والأبيات ٩ ،١٣ ، ١٢ على هذا الترتيب : له فيه أيضًا الورقة ٩٧ ، والبيت ١٣ له في المنصف ٢٨٠ ، والبيت ١٩ له في الكشف والتنبيه ١٣٦ .

– القصيدة رقم (٧) ،ص ٤٦ : وردت الأبيات ١٥ – ٢٠ ، ٢٢ منها منسوبة إليه في مسالك الأبصار /١٥ ٣٣٣ .

– النتفة رقم (٨) ، ص٤٧ : له في الدر الفريد ٣٦٤/٤ ، ومسالك الأبصار ٣٣٦/١٥.

– القصيدة رقم (١١) ، ص ٤٦ : ورد منها في الديوان ١٢ بيتًا ، وقد أثبتها كاملة في ٨٤ بيتًا مخرجًا إياها على الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية ٣٧٩/٢– ٣٨٣ ، مطلع البدور وجمع البحور في تراجم رجال الزيدية ٣٤٢/٣– ٣٤٦ ، والبيت ٢١ في الديوان له في المصايد والمطارد ٤٠ .

– المقطعة رقم (١٣) ، ص ٤٩: له في الكشف والتنبيه ٣٢٧ ، والأبيات ٢– ٤ منها له في المحب والمحبوب ١٢٥/٣ .

– المقطعة رقم (١٨) ، ص ٥٠ : له في أدب الدنيا والدين ١٦٧ ، والدر الفريد ٢٢٨/٢ ، والبيتان ١ ، ٢ منها له في زهر الأكم ٣٣٣/١ .

– النتفة رقم (٢١) ، ص ٥١ : له في الدر الفريد ٢١٢/٢ ، والازدهار للسيوطي ٣٨ وكتب اسم الشاعر فيه خطأ .

– المقطعة رقم (٢٢) ، ص ٥١: له في ربيع الأبرار ٨٥/١ .

– المقطعة رقم (٢٦) ، ص ٥٢ : الأبيات ٢– ٤ منها له في مخطوط المحاضرات والمختارات الورقة ١٦٣ .

– النتفة رقم (٢٩) ، ص ٥٢– ٥٣ : بلا نسبة في ديوان المعاني ٢٩١/١ ، ونهاية الأرب ١١٩/١ .

- النتفة رقم (٣٠) ، ص ٥٣: له في مسالك الأبصار ٣٣٢/١٥ .

- المقطعة رقم (٣٤) ، ص ٥٤ : البيتان الأخيران منها بلا نسبة في المحب والمحبوب ٢٣٨/٤ .

- المقطعة رقم (٣٦) ، ص ٥٤ : له في نهاية الأرب ١٩٢/٦ .

- النتفة رقم (٣٩) ، ص ٥٥ : له في مسالك الأبصار ٣٣٣/١٥ .

- المقطعة رقم (٤١) ، ص ٥٦: الأبيات ١- ٣ منها له في شرح المقامات للشريشي ١٩٢/٢ .

- القصيدة رقم (٤٢) ، ص ٥٧: الأبيات ١- ٣ ، ٨ ، ١٤ ، ١٦ منها له في الدر الفريد ١٧٥/١ - ١٧٦ ، ومنها ٧ أبيات في التذكرة الحمدونية ٤٦٧/٥ ، ومنها أبيات أخرى في المصدر نفسه ٤١١/٥ ، وهي لبعض الكتاب في زهر الآداب ٨٣٥/٢ .

- القصيدة رقم (٤٣) ، ص ٥٧ - ٥٨: الأبيات ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ منها له في المنتخل ٦٨/٢ - ٦٩ ، وهذه الأبيات ، ومعها البيتان ١٤ ، ٢ على هذا الترتيب في مجموعة المعاني ٨٦١/٢ ، والدر الفريد ٢٥٠/٣ .

- المقطعة رقم (٤٥) ، ص ٥٩ : الأبيات ٢- ٤ منها له في مخطوط المحاضرات والمختارات ٣٤٧ .

- النتفة رقم (٤٨) ، ص ٦٠: له في المحب والمحبوب ١٢٥/٣ ، والكشف والتنبيه ٣٢٧ .

- القصيدة رقم (٤٩) ، ص ٦٠- ٦١ : له في المحب والمحبوب ١٣٦/٣ - ١٣٧ ، والأبيات ٧ ، ٨ ، ١٠ ، والبيت الواقع تحت رقم (٥٤) في الديوان له في الكشف والتنبيه ٣١٠ ، والبيتان الأخيران منها له في نصرة الثائر على المثل السائر ٢٣١ - ٢٣٢ .

- النتفة رقم (٥٦) ، ص ٦٢: لابن طباطبا العلوي في ديوانه ١٥٣ .

- النتفة رقم (٥٧) ، ص ٦٢ : له في يتيمة الدهر ٣٣٩/٣ ، وورد صدر البيت الثاني منها في المصدر نفسه كاملاً ، فلا دور للمحقق في تكملته .

- المقطعة رقم (٦١) ، ص ٦٣: الأبيات ١- ٥ منها له في مسالك الأبصار ١٥/ ٣٣٢ ، والبيت الثالث منها له في الإيضاح في علوم البلاغة ٣٣/٤ .

- النتفة رقم (٦٢) ، ص ٦٤: له في مسالك الأبصار ١٥/ ٣٣٢ ، والدر الفريد ١/

٢٣ ، وبلا نسبة في الإيضاح في علوم البلاغة ٨٥/٤ .

- المقطعة رقم (٦٤) ، ص ٦٤: الأبيات ٣- ٥ منها له في شرح المقامات للشريشي ١٤/٢ .

- القصيدة رقم (٦٥) ، ص ٦٤- ٦٥ : الأبيات ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٩ ، ١١، - ١٣ منها له في مسالك الأبصار ١٥/ ٣٣٥ ، والبيتان ١ ، ٢ له في الكشف والتنبيه ٢١٨ .

- النتفة رقم (٦٧) ، ص ٦٦ : له في الدر الفريد ٤/ ٣٥٩ .

- المقطعة رقم (٦٨) ، ص ٦٦ : له في أسرار البلاغة ٢١٢ ، ومقدمة تفسير ابن النقيب ١٢٠ ، وانظر ما به مصادر، ومسالك الأبصار ٣٣٥/١٥ ،والبيتان ٣ ،٤ له في التذكرة الحمدونية ٤١٨/٥، والكشف والتنبيه ٧٧ .

- المقطعة رقم (٦٩) ، ص ٦٦ : له في معاهد التنصيص ٣٣٦/١ .

- النتفة رقم (٧٣) ، ص ٦٧: له في شرح المقامات للشريشي ١١٩/١ بتقديم البيت الثاني ، والأول بلا نسبة في حماسة الظرفاء ٤٤/٢ .

- النتفة رقم (٧٥) ، ص ٦٧ : له في التذكرة الفخرية ٢٨٧ ، ونهاية الأرب ١٩٠/٣ .

- المقطعة رقم (٧٦) ، ص ٦٨ : له في نهاية الأرب ١٣٦/١ .

- القصيدة رقم (٧٧) ، ص ٦٨ : الأبيات : ٣- ٩ ،١١- ١٦ له في مسالك الأبصار ٣٣٤/١٥- ٣٣٥ ، والأبيات ٩-١١ له في صبح الأعشى ٤٠٨/٤ (تحقيق: يوسف الطويل).

- المقطعة رقم (٨٣) ، ص ٧٠ : له في مسالك الأبصار ٢٣٢/١٥ ، ومن غاب عنه المطرب ٩٦ ، والتذكرة الحمدونية ٣٣٤/٥ ، والمنتخب والمختار في النوادر والأشعار ٢٨٠ ، والبيتان : ٢ ، ٣ منها له في غرائب التنبيهات ٥٧ ، والبيت الأخير منها له في الكشف والتنبيه ٧٣ ، ٢١٢ .

- النتفة رقم (٨٤) ، ص ٧١ : له في الظرائف واللطائف ، واليواقيت في بعض المواقيت ٢٦٧ ، ونهاية الأرب ٩١/٢ ، وهي بلا نسبة في سلك الدرر ٢٣٩/٣ .

- النتفة رقم (٨٨) ، ص ٧١- ٧٢ : له في الحواضر ونزهة الخواطر ٣٤٧ .

- المقطعة رقم (٩٠) ، ص ٧٢: له في حدائق الأنوار في بدائع الأشعار ٣٤٢ ، وانظر ما به من مصادر .

- القصيدة رقم (٣) في كتاب المستدرك على صناع الدواوين ٣١٠/٢ - ٣١١ له

في يتيمة الدهر ٢/٣٢٧ - ٣٢٨ باختلاف يسير في الرواية ، وتمام البيت الرابع كما ورد في يتيمة الدهر هكذا : " كالغيث في إحيائه " .

- الأرجوزة رقم (٨) في كتاب المستدرك له في المحب والمحبوب ٣/١٢٥ - ١٢٦ باختلاف في رواية بعض ألفاظها .

خامسًا - ملحوظات أخرى :

١- كان بإمكان المحقق الكريم الوقوف على بعض المقطعات كاملة ، ولكن حال دون ذلك عدم وقوفه على بعض المصادر، فأدى به ذلك إلى إيراد المقطعة مجزأة على نتفتين ، كما في المقطعة رقم (١٨) ، والنتفة رقم (٢١) فهما من قصيدة واحدة ، وسبقت الإشارة إلى ذلك من قبل تحت رقم (٤) مما يلزم إخراجه مما خلصت نسبته للقاضي التنوخي في ديوانه ، وكما في القصيدة رقم (٤٩) ، والبيت اليتيم المدرج تحت رقم (٥٤) فهو من القصيدة (٤٩) ، وقد ورد كذلك في نصرة الثائر على المثل السائر ٢٣٢، وكما في المقطعتين (٢٨) ،(٩٠) فهما من قصيدة واحدة ، وكذا وردتا هكذا في حدائق الأنوار وبدائع الأشعار ٣٤٢ .

٢- البيت الواقع تحت رقم (٥) في كتاب المستدرك لا جدوى من استدراكه؛ إذ هو في الديوان برقم (٩١) ص ٧٢ ، ولم يشر المحقق إلى ذلك ، والبيت هو :

وجمرٍ كتصحيف اسمه في كؤوسه نراه إذا ما زارنا في المجـامـر

٣- المقطعة رقم (١٠) في كتاب المستدرك ٢/٣١٤ مخرجة على الفرج بعد الشدة ٥/٨ ، والصواب ٥/٨٠ .

٤- المقطعة رقم (١٢) في كتاب المستدرك ٢/٣١٤ ذكر المحقق في تخريجها ما نصه : " الحماسة الشجرية ٧٢٤ ، وقد نسبت الأبيات فيها إلى علي بن محمد الفهمي ، والصواب: علي بن محمد بن أبي الفهم " . قلت : هي في التذكرة الفخرية ٢٦٦ لمحمد ابن علي الفهمي ، والمقطعة السابقة عليها في كتاب المستدرك في التذكرة الفخرية منسوبة للفهمي أيضًا ، ولم يشر المحقق إلى ذلك .

هذا ما عنَّ لي تعليقه وإضافته على هذا المجموع الشعري المهم ، وقد يكون هناك من سبقني إلى ما سطرت آنفًا دون علمي على الرغم من كثرة ما بحثت ، وعلى الرغم من هذه التعليقات والإضافات فإن جهد المحقق الفاضل في ما خدم به اللغة العربية لا ينكر ، بل يذكر فيشكر خصوصًا في نشر كثير من الدواوين ، والتعريف بكوكبة ممتازة

من الشعراء المجيدين ، وإذا كان هنا أو هناك بعض المآخذ في ما ذكرت فهذا أمر وارد ، لأنه من صنع بشر ، وسبحان من له الكمال .

المصادر :

١- الإبانة عن سرقات المتنبي : للعميدي (ت ٤٣٣هـ) ، بعناية : إبراهيم البساطي ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٦٩م .

٢- أدب الدنيا والدين : للماوردي (ت٤٥٠هـ) ، تحقيق : مصطفى السقا ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، مصر ، ٢٠٠٤م .

٣- أدب الكُتّاب : لأبي بكر الصولي (ت٣٣٥هـ)، تحقيق : محمد بهجة الأثري ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٤- الازدهار في ما عقده الشعراء من الأحاديث والآثار: لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق: علي حسين البواب ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دار الخاقاني ، الرياض ، ١٩٩١م .

٥- أسرار البلاغة : لعبد القاهر الجرجانى (ت ٣٧١هـ) ، تحقيق : هلموت ريتر ، مكتبة المتنبي ، ط٢ ، ١٩٧٩م .

٦- الأغاني: لأبي الفرج الأصفهاني (٣٥٦هـ) ، تحقيق : لفيف من المحققين ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٩٢م .

٧- الأمالي الخميسية: للإمام المرشد بالله يحيى الشجري (ت ٤٧٩هـ)، عالم الكتب ، بيروت ، د . ت .

٨- الإيضاح في علوم البلاغة : للخطيب القزويني (ت٧٣٩ هـ)، تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، د . ت .

٩- الببغاء : عبد الواحد بن نصر المخزومي (ت ٣٩٨ هـ) : حياته - ديوانه - رسائله - قصصه : جمع وتحقيق : هلال ناجي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .

١٠- البصائر والذخائر: لأبي حيان التوحيدي (٤١٤هـ) ، تحقيق : وداد القاضي ، دار صادر ، ط١، ١٩٨٨م .

١١- بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس : لأبي عمر

القرطبي (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق : محمد الخولي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ت .

١٢- تاريخ طبرستان (ت٦١٣هـ): لابن إسفنديار (ت٦١٣هـ)، ترجمة : أحمد نادي ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٢م .

١٣- تتمة اليتيمة : لأبي منصور الثعالبي ، نشره : عباس إقبال ، طهران ، ١٣٥٣هـ.

١٤- تحقيق الأستاذ هلال ناجي لشعر الببغاء : تكملة وإصلاح أخطاء :عبد الرازق حويزي ، مجلة العرب ، رجب ، وشعبان ، ١٤٢٦م .

١٥- التذكرة الحمدونية : لابن حمدون (ت ٥٦٢ هـ) ، تحقيق :إحسان عباس ، وآخر ، دار صادر ، ط١ ، ١٩٩٦م .

١٦- التذكرة الفخرية: للبهاء الإربلي (ت ٦٩٢هـ) تحقيق : حاتم الضامن، وآخر ، عالم الكتب ، ١٩٨٧م .

١٧- التشبيهات : لابن أبي عون (ت ٣٢٢هـ) بعناية : محمد خان ، جامعة كمبردج، ١٩٥٠م .

١٨- حدائق الأنوار وبدائع الأشعار : جنيد بن محمود (ت ق٨ هـ) ، تحقيق : هلال ناجي ، دار الغرب الإسلامي ، ط١، ١٩٩٥م .

١٩- الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية : لحميد الشهيد المحلي (ت ٦٥٢هـ)، تحقيق: المرتضى المحطوري ، مكتبة مركز بدر العلمي ، صنعاء ، ط١، ٢٠٠٢م .

٢٠- خريدة القصر (قسم شعراء مصر) تحقيق : أحمد أمين ، وغيره ، دار الكتب ، مصر ، ٢٠٠٥م .

٢١- خريدة القصر وجريدة العصر (قسم شعراء المغرب): للعماد الأصفهاني (ت ٥٩٧ هـ) ، ج١ ، تحقيق : محمد المرزوقي وآخرين ، ج٢ ، ٣ تحقيق : آذرتاش آذرنوش ، وتنقيح : محمد المرزوقي ، ورفيقيه ، الدار التونسية ، ١٩٧٣م .

٢٢- الدر الفريد وبيت القصيد : لمحمد بن أيدمر (ق ٨ هـ) ، مخطوط أشرف على طباعته مصورًا : فؤاد سزكين ، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية ، فرانكفورت ، ١٩٨٩م .

٢٣- الدر المصون المسمى بسحر العيون: لأبي البقاء البدري (ت٨٩٤هـ) ، دار الشعب ، ١٩٩٨م .

٢٤- ديوان (شعر) الحماني : علي بن محمد العلوي الكوفي (ت ٣٠١هـ) ، جمع وتحقيق : محمد حسين الأعرجي ، دار صادر ، بيروت ، ط١، ١٩٩٨م .

٢٥- ديوان (شعر) الخالديين : تحقيق : سامي الدهان ، دار صادر، ط٢ ، ١٩٩١م .

٢٦- ديوان ابن الرومي (ت ٢٨٣هـ) ، تحقيق : فريق من الباحثين بإشراف: حسين نصار ، الهيئة المصرية للكتاب ، نشر على سنوات متعددة .

٢٧- ديوان (شعر) الشافعي (ت ٢٠٤هـ) ، تحقيق : مجاهد مصطفى بهجت ، بغداد ، ١٩٨٦م .

٢٨- ديوان الصبابة : لابن أبي حجلة التلمساني (ت ٧٧٦هـ) ، تحقيق : محمد زغلول سلام ، منشأه المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٧م .

٢٩- ديوان صر در (ت ٤٥٦هـ) ، مطبعة دار الكتب ، ط٢، ١٩٩٥م .

٣٠- ديوان (شعر) ابن طباطبا العلوي (ت ٣٢٢ هـ) ، تحقيق : شريف علاونة - دار المناهج - الأردن - ٢٠٠٢م .

٣١- ديوان (شعر) القاضي التنوخي الكبير (ت ٣٤٢هـ) ، جمع وتحقيق : هلال ناجي ، مجلة المورد ، مج١٢ - ع ١- ١٩٨٤م .

٣٢- ديوان (شعر) القاضي الجرجاني (ت ٣٩٢هـ) ، صنعه وقدم له : عبد الرازق حويزي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط٢ ، ٢٠٠٣م .

٣٣- ديوان (شعر) مجنون ليلي (ت ٦٨ هـ) ، جمع وتحقيق: عبد الستار فراج ، مكتبة مصر ، القاهرة .

٣٤- ديوان المعاني: لأبي هلال العسكري(ت ٣٩٥هـ) ، مكتبة القدسي ، القاهرة .

٣٥- ديوان ابن المعتز (ت ٢٩٦هـ) تحقيق: يونس السامرائي ، عالم الكتب ، بيروت، ط١ ، ١٩٩٧م.

٣٦- ديوان (شعر) الناشئ الأكبر (ت ٢٩٣هـ)، جمع وتحقيق : مزهر السوداني ، حولية كلية التربية ، جامعة البصرة - ع١- ١٩٧٩م ، وجمع وتحقيق : هلال ناجي ، مجلة المورد العراقية ، مج ١١، ١٢ سنة ١٩٨٢- ١٩٨٣م .

٣٧- ديوان (شعر) أبي هلال العسكري ، جمعه وحققه : جورج قنازع ، المطبعة التعاونية ، دمشق ، ١٩٧٩ م .

٣٨- ربيع الأبرار وفصوص الأخبار: للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، تحقيق ودراسة: عبد المجيد دياب ، ج١- ٣ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢م .

٣٩- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء : لأبي حاتم البستي (ت٣٥٤هـ) ، المكتبة العصرية ، بيروت ط١ ، ٢٠٠٢م .

٤٠- زهر الأكم في الأمثال والحكم: للحسن اليوسي (ت ١١٠٢) ، تحقيق: محمد حجي ، وآخر ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ط١ ، ١٩٨١م .

٤١- شرح مقامات الحريري البصري : للشريشي (ت ٦١٩هـ)، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، المؤسسة العربية الحديثة ، مصر .

٤٢- الصبح المنبي عن حيثية المتنبي : ليوسف البديعي ، تحقيق : مصطفي السقا وآخرين ، دار المعارف ، مصر ، ط٣ ، ١٩٩٤م .

٤٣- الصداقة والصديق : لأبي حيان التوحيدي (ت ٤١٤هـ) ، تحقيق : إبراهيم الكيلاني، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دار الفكر ، سورية ، ط٢ ، ١٩٩٦م .

٤٤- الظرائف واللطائف ، واليواقيت في بعض المواقيت : للثعالبي (ت ٤٢٩هـ) : جمعهما أبو نصر المقدسي ، تحقيق : ناصر جاد ، دار الكتب ، مصر ، ٢٠٠٦م.

٤٥- غرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات: لعلي بن ظافر (٦٢٣ هـ)، تحقيق : مصطفى الجويني ، وآخر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣م .

٤٦- الفصوص : صاعد البغدادي ، تحقيق : عبد الوهاب التازي سعود ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، ١٩٩٤م .

٤٧- قطب السرور في أوصاف الخمور: لإبراهيم بن القاسم(ت ٤٢٥هـ) ، تحقيق: أحمد الجندي ، بدمشق ، ١٩٦٩ .

٤٨- الكشف والتنبيه على الوصف والتشبيه : للصفدي (ت ٧٦٤هـ) ، تحقيق : هلال ناجي، وآخر، بريطانيا ، ١٩٩٩م .

٤٩- الكشكول: لبهاء الدين العاملي (ت١٠٣١هـ) ، تحقيق: الطاهر الزاوي ، طبعة

عيسى الحلبي ، ١٩٦١م .

٥٠- كنايات الأدباء وإشارات البلغاء : لأحمد بن محمد الجرجاني (٤٨٢هـ) ، تحقيق: محمود القطان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٣م .

٥١- اللطف واللطائف: لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق : محمود الجادر ، دار العروبة للنشر ، ط١ ، ١٩٨٤م .

٥٢- مجلة العرب - الربيعان - ١٤٢٨هـ .

٥٣- مجلة المجمع العلمي العراقي - مج ٤١ - ج١- ١٩٩٠م .

٥٤- مجلة المورد مج ١٥- ع٢- ١٩٨٦م .

٥٥- مجموعة المعاني: لمجهول - تحقيق: عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت، ط١، ١٩٩٢م .

٥٦- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء : للراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، تحقيق : رياض مراد ، دار صادر ، ط١، ٢٠٠٤م .

٥٧- المحاضرات والمختارات : لمؤلف مجهول ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، برقم ٦٣٧٧ أدب ، ميكروفيلم برقم ٣٢٢٦٨ .

٥٨- المحب والمحبوب والمشموم والمشروب: للسري الرَّفَّاء(ت ٣٦٢هـ) ، تحقيق: ماجد الذهبي، دمشق ١٩٨٦م .

٥٩- المخلاة : بهاء الدين العاملي ، بعناية : محمد النمري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٩٩٧م .

٦٠- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار : لابن فضل الله العمري (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق : وليد خالص ، أبو ظبي ، ٢٠٠٤م .

٦١- المستدرك على صناع الدواوين ، صنفه : نوري القيسي، وهلال ناجي ، عالم الكتب ، بيروت ط١، ١٩٩٨م .

٦٢- المصايد والمطارد : لكشاجم (ت بعد ٣٥٨هـ) ، تحقيق : محمد طلس ، مطبعة دار المعرفة ، بغداد ، ١٩٥٤م .

٦٣- المصون في الأدب : لأبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط٢ ، ١٩٨٢م .

٦٤- مطالع البدور في منازل السرور : لعلاء الدين الغزولي (ت ٨١٥ هـ) ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، ٢٠٠٠م .

٦٥- مطلع البدور ومجمع البحور في تراجم رجال الزيدية : لأحمد بن صالح بن أبي الرجال (ت ١٠٩٢هـ) ، تحقيق : عبد الرقيب مطهر ، مركز آل البيت ، صنعاء ، ط١، ٢٠٠٤م .

٦٦- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص : لعبد الرحيم العباسي (ت ٩٦٣هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٤٧م .

٦٧- معجم الأدباء : لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) ، تحقيق : محمد نجاتي وآخر ، دار الفكر ، ط٣ ، ١٩٨٠م .

٦٨- مقدمة تفسير ابن النقيب (ت ٦٩٨هـ) ، تحقيق : زكريا علي ، مكتبة الخانجي، ط١ ، ١٩٩٥م .

٦٩- المنتحل: لأبي منصور الثعالبي ، صححه : أحمد أبو علي ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة .

٧٠- المنتخب والمختار في النوادر والأشعار : لابن منظور (ت ٧١١هـ) ، دار عمار، الأردن ، ١٩٩٤م .

٧١- المنتخل: المنسوب لأبي الفضل الميكالي(ت ٤٣٦هـ)، وهو للثعالبي، تحقيق: يحيى الجبوري ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ٢٠٠م .

٧٢- من غاب عنه المطرب (ت٤٢٩هـ): لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق: النبوي شعلان ، مكتبة الخانجي ، ط١، ١٩٨٤م .

٧٣- منن الليالي بتتمة وإصلاح ديوان الميكالي (ت ٤٣٦هـ) ، عبد الرازق حويزي ، مجلة كلية اللغة العربية ، ٢٠٠٥م .

٧٤- الموسوعة الشعرية ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٣م .

٧٥- نثر النظم وحل العقد: لأبي منصور الثعالبي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٣م .

٧٦- نزهة الأبصار في محاسن الأشعار: لشهاب الدين العنابي(ت ٧٧٦هـ) ، تحقيق: السيد السنوسي ، وآخر ، دار القلم ، ١٩٨٦م .

٧٧- نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة: للمحسن التنوخي (ت٣٨٤هـ) ، تحقيق : عبود الشالجي ، دار صادر ، ط٢ ، ١٩٩٦م .

٧٨- نصرة الثائر على المثل السائر : لصلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ) ، تحقيق: محمد علي سلطاني ، دمشق ، ١٩٧١م .

٧٩- نضرة الإغريض في نصرة القريض : للمظفر العلوي(ت٦٥٦هـ) ، تحقيق : نهى الحسن ، دار صادر، ١٩٩٥م .

٨٠- نهاية الأرب : لشهاب الدين النويري (٧٣٣هـ)، دار الكتب المصرية ، ١٩٧٥م .

٨١- نور الطرف ونور الظرف : للحصري القيرواني (ت٤١٣هـ) ، تحقيق: لينة أبو صالح ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١، ١٩٩٦م .

٨٢- الوافي بالوفيات : لصلاح الدين الصفدي ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار نشر فرانز شتاينر ، فيسبادن ، نشر على سنوات متعددة .

٨٣- يتيمة الدهر: للثعالبي (ت٤٢٩هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، مصر ، ١٩٥٦م .

عروض ونقد

فهرست النديم
تحقيق: د. أيمن فؤاد سيد

أ. د. عبدالستار الحلوجي(*)

لم يحظ عمل بيليوجرافى عربى بمثل ما حظى به فهرست النديم من شهرة، ولم يظفر أىٌّ من تلك الأعمال بمثل ما ظفر به الفهرست من دراسات حوله وحول صاحبه. فقد ثار جدل حول مؤلفه وهل هو النديم أم ابن النديم، وتساءل الباحثون عن أسباب إهماله فى كتب التراجم التى ترجمت لمعاصريه، وعما إذا كان قد بيّض كتابه قبل وفاته أم تركه مسوَّدة فيها كثير من النقص والخلل والاضطراب. واختلفوا فى تفسير التواريخ التى وردت فى الكتاب بعد سنة ٣٧٧ هـ التى ذكر المؤلف أكثر من مرة أنها الحدّ الزمنى الذى يتوقف عنده الكتاب.

ولعل أكبر دليل على الاهتمام بالكتاب وانشغال الباحثين به أنه طبع عشر طبعات بدرجات متفاوتة من التحقيق والتدقيق، وترجم إلى الفارسية والإنجليزية، وهو ما لم يحظ به أى عمل من بيليوجرافيات التراث العربى كمفتاح السعادة لطاشكبرى زاده وكشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خليفة.

ولم يأت هذا الاهتمام من فراغ؛ فالكتاب أقدم وثيقة ببليوجرافية عربية وصلتنا كاملة، وفكرته كانت رائدة فى وقتها، وعلى أساسه قام ما عرف ـ فيما بعد ـ بعلم الببليوجرافيا قبل أن تعرفه أوروبا بمئات السنين كما يقول بيرسون فى مقالة بعنوان Bibliogrphy فى دائرة المعارف الإسلامية. يضاف إلى ذلك أن الرؤية الببليوجرافية فى الكتاب بلغت درجة عالية من النضج إذا قيست بمقاييس العصر الذى عاش فيه النديم وهو القرن الرابع الهجرى العاشر الميلادى.

ولست أريد أن أتحدث عن الكتاب أو مؤلفه، فقد سبق لى أن تناولت هذا الموضوع منذ بضعة عقود فى دراسة بعنوان: «من تراثنا الببليوجرافى .. ابن النديم وكتابه الفهرست» نشرت فى مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض(١) ثم أعيد نشرها بعد ذلك (٢)، ولكنى أريد أن أتحدث عن آخر طبعة صدرت

---

* أستاذ المكتبات والمعلومات، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

(١) العدد السابع، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م. ص ٤٦١ - ٤٧٨.

(٢) فى كتاب المخطوطات والتراث العربى، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١، ص ١٤٣ - ١٦٠.

للكتاب، وهى طبعة جديرة بالتقدير والدراسة والتحليل، لا لأنها أحدث الطبعات فحسب[1]، وإنما لأنها أفضلها جميعًا، فقد أتيح لها ما لم يتح لأى طبعة سابقة، فمحققها أحد العلماء المعدودين فى مجال المخطوطات العربية تحقيقًا وفهرسة وتأصيلا وهو الدكتور أيمن فؤاد سيد، وقد أنفق فى إعدادها بضع سنين من العمل المتصل الدءوب. وناشرها مؤسسة علمية لها ثقلها وهو مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامى التى أنشأها الشيخ أحمد زكى يمانى فى لندن وجعل على رأس أولوياتها فهرسة المخطوطات، العربية المبعثرة فى شتى أنحاء الأرض، والتعريف بمواطن تلك المخطوطات، ونشر بعض الأعمال التراثية المتميزة التى لم يسبق نشرها أو التى سبق نشرها ولكنها لم تحظ بما تستحقه من عناية ومن ثم فهى تحتاج إلى أن يعاد نشرها نشرًا علميًا دقيقًا.

فهذه الطبعة إذن قد جمعت بين الحسنيين، محقق له قامته المعروفة فى مجال تحقيق المخطوطات، وناشر له سمعته المتميزة بين مؤسسات النشر الحكومية والخاصة.

فإذا أضفنا إلى ذلك أن هذه الطبعة هى أضخم الطبعات من حيث الحجم، حيث صدرت فى أربعة مجلدات بلغت صفحاتها حوالى ١٨٠٠ صفحة، وأنها أجودها طباعة وإخراجًا، وأنها تضمنت مقدمة وافية بلغت أكثر من مائتى صفحة، ومجموعة من الكشافات شغلت أكثر من أربعمائة صفحة من المجلد الأخير، أدركنا أننا أمام عمل يستحق منا كل اهتمام.

والمقدمة التى كتبها الدكتور أيمن فؤاد للكتاب عمل علمى جدير بالتقدير، فقد عرض فيها لأهمية الكتاب وموضوعه ومؤلفه وترتيب مادته ومصادره ونقول المتأخرين عنه، وتساءل عما إذا كان النديم قد حرر الكتاب أكثر من مرة، كما تحدَّث عن النسخ المخطوطة للكتاب، وعن طبعاته المختلفة مع تقييم كل طبعة. وختم هذه المقدمة بالحديث عن النسخ التى اعتمدها فى هذه الإصدارة وعن طريقة إخراج النص والرموز والاختصارات التى استخدمها.

أما المجلد الأخير فيبدأ بثبت المصادر والمراجع العربية والأجنبية، يلى ذلك مجموعة من الكشافات تبدأ بكشاف رئيس لعناوين الكتب يشغل ما يقرب من ٣٠٠ صفحة، يليه كشاف للأعلام موزعين على فئات: مصنفين ومترجمين وشعراء وغير

---

(١) صدرت سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

ذلك، وكشاف ثالث للأماكن والبلدان، ورابع للمصطلحات والوظائف والألقاب، وخامس للفرق والقبائل والطوائف والجماعات، وسادس للقوافى، وسابع لمصادر الكتاب، وثامن لخزائن الكتب، وتاسع لهواة جمع الكتب.

ومعلوم أن الكشافات أداة مهمة لتيسير الاستفادة من أى نص، وتصبح ضرورة لازمة فى مثل هذه الأعمال الببليوجرافية الضخمة التى تضم بين دفتيها آلاف الأسماء والعناوين والأماكن.

فإذا تركنا المقدمة والكشافات وانتقلنا إلى صلب الكتاب وجدنا المحقق قد بذل جهدًا هائلا فى تحرير النص، وأضاف إضافات قيمة فى الهوامش تعريفًا وتعليقًا وتوضيحًا لغوامضه، وتخريجًا للنصوص التى نقلها المؤلف عن غيره [١]، وهو عمل لم يسبق إليه أى من الذين تصدوا لنشر الكتاب من قبل، ويجعل أى طبعة تتضاءل أمام هذه الطبعة.

ويمكن إجمال الجوانب الإيجابية لهذه الطبعة فى النقاط التالية:

(١) تصحيح الأخطاء الإملائية والنحوية والمعلوماتية فى كثير من المواضع، والإشارة فى حواشى الصفحات إلى ما ورد فى الأصل. والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى.

(٢) استكمال بعض نواقص النص من المصادر التى نقلت عن النديم[٢]، وإضافة بعض تواريخ الوفاة الناقصة [٣].

(٣) التعليقات والتخريجات التى حفلت بها هوامش كثير من صفحات الكتاب، بعضها تعريف بالأشخاص والأماكن، وبعضها تعريف بالكتب المذكورة فى المتن.

(٤) الإضافات التى استقاها المحقق من مصادر التحقيق، أو التى اقتضاها السياق، وقد وضعها بين العلامتين < >، ومن أمثلتها فى المجلد الأول:

على مذهب أبى على < الجبائى > (ص ٦٢٥)

من أهل < قم > (ص ٦٨٠)

أبو جعفر محمد بن على < ابن بابويه > (ص ٦٨٨)

---

(١) انظر على سبيل المثال: مج ١ ص ٢٠١ - ٢٢٥، مج ٢ ص ٨٣ - ١٢٠.

(٢) كما فى ص ١٥٥، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٢، ٤٢٢، ٦٠٥ من المجلد الأول.

(٣) كما فى ص ١٦٢، ١٦٣، ٤١٥، ٤١٧، ٤٦٦، ٦٦٣، ٦٦٤ من المجلد الأول.

وفى المجلد الثانى:

‹ ابن أبى شيبة › (ص٩٨)

وملوك ‹ الفرس › (ص١٣٧)

أو الوفاء ‹ البوزجانى › (ص ٢٠٩، ٢٥٨)

كتاب ‹ الحساب › الهندى (ص ٢٥٥)

(٥) أنه ألزم نفسه بما لا يلزم حين ضبط النص ضبطا كاملا. وتلك مسألة تطلبت منه جهدًا كبيرًا وأرهقته من أمره عسرًا شديدًا. وكان يكفى ضبط أسماء الأشخاص والأماكن والكلمات التى يمكن أن تلتبس على القارئ. ولكنه آثر أن يسلك الطريق الصعب، وأن يقدم لنا نموذجًا متميزًا فى الشكل والمضمون.

(٦) إثبات أرقام صفحات أهم طبعتين للكتاب، وهما طبعة فلوجل وطبعة رضا تجدد، والتمييز بينهما بكتابة صفحات أولاهما بالأرقام الإفرنجية وصفحات الثانية بالأرقام العربية الهندية.

وفى مقابل هذه الجوانب المشرقة، يؤخذ على هذه الطبعة ما يلى:

(١) أن المؤلف قسم كتابه إلى عشر مقالات، وكل مقالة تنقسم بدورها إلى عدد من الفنون يختلف من مقالة لأخرى، ولكن الدكتور أيمن سمى كل مقالة جزءًا، وجعل الكتاب فى مجلدين كل منهما فى جزعين رقَّم صفحاتهما ترقيمًا. فهناك المجلد الأول /١ والمجلد الأول /٢ . وهناك المجلد الثانى /١ والمجلد الثانى /٢ ، وهذا التقسيم مربك عند الإشارة إلى موضع معين فى الكتاب، وكان الأولى والأيسر أن ترقم صفحات الكتاب ترقيمًا متصلاً من أوله إلى آخره، وأن ترقم الأجزاء من ١ إلى ٤ .

(٢) أن الإضافات التى أثبتها نص على مصادر الكثير منها، ولكنه اكتفى فى مواضع أخرى بعبارة: «إضافة من المصادر» دون أن يحدد تلك المصادر[1].

(٣) أنه يثبت ما نقلته المصادر عن النديم فى صلب المتن ويشير إلى ذلك فى الحاشية كما فى ص ٦٠٧، ٦٠٨ من المجلد الأول؛ حيث ينقل مؤلفات الجبائى عن ابن حجر العسقلانى فى «لسان الميزان» وعن الذهبى فى «سير أعلام النبلاء» وعن ابن أنجب فى «الدر الثمين فى أسماء المصنفين»، ويقول عن بشر المريسى (فى ص ٦٠٩):

---

(١) كما فى ص ٢٢٤ (ط). ٢٥١ (ط)، ٣٤٧ (a). ٤٤٩ (a) ، ٥٨٩ (a). ٦٨١ (a) فى المجلد الأول.

«ذكره النديم وأطنب فى تعظيمه» ويقول عن أبى الحسين الخياط (ص ٦١٠): «قال ابن النديم...» وعند الحديث عن مؤلفات أبى الحسن على بن عيسى الرمانى فى النحو (فى ص ٦٢٣) ينقل عن ابن حجر فى «لسان الميزان» ويقول: «ذكر ابن النديم فى الفهرست». والأَوْلى بمثل هذه النقول أن تذكر فى الحاشية لا أن تضاف فى المتن.

(٤) أنه فى المقالة الرابعة أباح لنفسه أن يعيد ترتيب أسماء الشعراء هجائيًا[1]، وليس من حق المحقق أن يتدخل فى ترتيب مادة الكتاب الذى يحققه. وفى موضع الحديث عن أسماء رواة القبائل وأشعار الشعراء الجاهليين والإسلاميين إلى أول دولة بنى العباس[2] تراه يقسم الصفحة إلى نهرين (عمودين) خلافًا لبقية الكتاب، ولا يلتزم بتسلسل هذين النهرين فى ترقيم الإشارات المرجعية [3] .

(٥) برغم وجود كثير من التعليقات والتعقيبات المفيدة التى أثرت العمل، وبرغم التعريف بكثير من الأعلام والأماكن والألفاظ الغامضة، إلا أنه ما زالت هناك ألفاظ تحتاج إلى شرح وبيان، ومن أمثلتها فى المجلد الأول: الخرفاج ص ١٩، العلجة ص١٣٤، الكواميخ ص١٦٦، المراطزات ص٤٦٧، الهملاج ص٥٨٧ .

وفى المجلد الثانى: المحافرة ص٢٤، عفطى ص ١٤٩، ١٩٨، ٣٧٨، الغضار ص٣٥٤، الزهومات ص ٤٠٨ .

يضاف إلى ذلك أن التعريف باللفظ ينبغى أن يكون عند وروده لأول مرة. وهذه القاعدة لم تَطَّرِد فى الكتاب بكل أسف. ومثال ذلك: أن «الفص» عرّف به فى هامش ص٢٧٤ من المجلد الثانى مع أن اللفظ ورد قبل ذلك مرارًا[4]. والشىء نفسه حدث فى ص ٤٢٤ حيث ورد لفظ «البُدّ» و«البددة» وتكررا ، ولم يرد التعريف بهما إلا فى هامش ص ٤٢٨ .

(٦) أن صناعة الكشافات فن له أصوله وقواعده. وهى قواعد لم يلتزم بها المحقق؛ فجاء بعض الكشافات نشازا، فالكشاف الخاص بأسماء الكتب التى رآها النديم (ص٩٢٣ - ٩٢٧ من المجلد الثانى) كان يجب أن تكون المداخل فيه بأسماء الكتب نفسها. أما أن ترد المداخل على النحو التالى:

---

(١) مج ١، ص ٥٣١ - ٥٣٨.

(٢) مج ١، ص ٤٨٦، ٤٨٨ - ٤٩٢، ٥٠٦ - ٥٤٠.

(٣) انظر على سبيل المثال ص ٥٣٢ - ٥٤٠.

(٤) انظر ص ١٦٦ على سبيل المثال. فقد تكرر فيها اللفظ ثلاث مرات.

- رأيت الدستور بخط المرثدى
- رأيت المسودة بخطه
- رأيت منه شيئًا يسيرًا
- رأيت منه قطعة

فذلك أمر غير مقبول.

والكشاف الخاص بخطوط العلماء التى وقف عليها النديم (ص ٩٢٧ - ٩٣٠) كان ينبغى أن تكون المداخل فيه بأسماء هؤلاء العلماء، أما أن تكون على النحو التالى:

- قرأت بخط فلان
- مرغوب فى خطه
- مليح الخط
- كان يوصف بحسن الخط
- ينسخ فى بيت الحكمة

فتلك بدعة من التكشيف لا تفيد المتعامل مع الكتاب.

وقُل مثل هذا عن الكشاف الخاص بالرجال الذين التقاهم النديم (ص٩٣١) فقد كان ينبغى أن تكون المداخل فيه بأسماء هؤلاء الرجال. أما أن ترد على النحو التالى:

- آخر من رأيناه ممن يلعب بالحقة
- بقية من رأينا من الكتّاب
- جاءنا من بعلبك سنة
- شاهدته فرأيته بارعًا

فهذا ما لا يجيزه أى متخصص فى التكشيف.

والشىء نفسه يقال عن كشافات الوراقين (ص٩٣٢)، وخزائن الكتب (ص٩٣٢ - ٩٣٣)، وهواة جمع الكتب (ص ٩٣٣). فقد ورد فى كشاف الوراقين:

- كان وَرَّاقا يبيع الكتب
- كان يكتب المصاحف بأجرة
- الورَّاقون الذين يكتبون المصاحف

وورد فى كشاف خزائن الكتب:

- رأيت أنا جزءًا من خزائن المأمون
- رأيتها وقلبتها فرأيت عجبًا
- كان منقطعًا إلى خزائن الحكمة

وورد فى كشاف هواة جمع الكتب:

- جَمَّاعة للكتب
- كانت له خزانة حسنة
- لم تشاهد خزانة للكتب أحسن من خزانته
- من الأدباء الظرفاء
- وحُمِلت كتبه إلى بغداد

وهذه كلها تضرب بأصول التكشيف عُرض الحائط، ولا تقدم أى خدمة لمن يستخدم الكتاب أو يبحث عن اسم من الأسماء التى تاهت فى ثنايا نصوص لا لزوم لها.

(٧) أن المحقق نهج طريقة كان يستخدمها المستشرقون فى نشر الكتب العربية فى القرن التاسع عشر، وذلك بتمييز بعض الكلمات بوضع خطوط أعلاها أو أسفلها، فوضع خطوطًا فوق أسماء مؤلفى المصادر التى رجع إليها النديم، وخطوطًا أسفل العبارات التى تحدث فيها النديم بصيغة المتكلم لأنها كما يقول: «تمثل شهادات له، كرأيه فى بعض الكتب أو رؤية لها أو ذكر أفراد اتصل بهم» [1] وذلك تزيُّد لا مبرر له.

وإذا وضعنا حسنات هذه الطبعة فى كفة والمآخذ التى يمكن أن تؤخذ عليها فى كفة، فلا شك أن كفة الحسنات ستكون هى الراجحة؛ ولهذا فمن حق الدكتور أيمن فؤاد أن نحييه على هذا الإنجاز العلمى المتميز، ومن حق مؤسسة الفرقان أن نتوجه إليها وإلى مؤسسها الشيخ أحمد زكى يمانى بالثناء الجميل على حسن اختيارها للكتاب والمحقق معا، وعلى جهودها المشكورة فى خدمة تراثنا العربى.

---

(١) مج ١، ص ١٦٦.

بين يدى هذا المقال

لا يخفى أن ما ينشر فى المجلة يعبر عن رأى أصحابه ولا يعبر بالضرورة عن رأى هيئة التحرير؛ وعملا بمبدأ حق الرد ننشر فى هذا المقال ردّ الدكتورة مها مظلوم على ما نشر فى العدد السابق من المجلة من نقد لرسالة حققتها ونسبتها لابن سينا، كتبه الأستاذ أحمد عبدالباسط.

وإيثارًا للموضوعية والإنصاف فقد رأينا إثبات لفظ الناقد (أ. أحمد عبدالباسط) بالهامش مقدَّمًا بعبارة: «نص كلام الناقد» حتى تتضح الحقيقة من غيرها، لا سيما وقد نفد العدد السابق الذي نشر به النقد، وبهذا الرد يغلق هذا الملف، وتثبت المجلة أنها لا تنحاز لرأى دون آخر.

رئيس التحرير

ردا على مقال العبث بالتراث «رسالة فى الهيئة» أنموذجا أخلاقيات النقد العلمى وآدابه

د. مها مظلوم(*)

يتسم العلماء بالتواضع، وكلما زاد علم العالم زاد إحساسه بما يجرى فيزداد تواضعه لله سبحانه وتعالى أولا، ثم لزملائه العلماء والباحثين بل حتى لأبنائه الذين تتلمذوا على يديه ثانيًا؛ وقد ظل هذا جزءًا أساسيًّا من أخلاقيات العلماء العرب والمسلمين طوال عصور طويلة، فاتخذوه منهجًا، وأساسًا لميثاق شرف البحث العلمى المُتعارف عليه حتى الآن، وإذا كان الأولى بالنسبة للباحثين فى مجال التراث - وهذا هو إرثهم - أن يتحلوا به، وإذا فتح الله سبحانه وتعالى على أحدهم بعلم ما فلا ينبغى أن يستعلى به على الآخرين، أو ليحقق مآرب أخرى تخصه.

هذه المقدمة لا بد منها لإرساء أخلاقيات النقد العلمى وآدابه المتعارف عليها لمن نسى تلك الأخلاقيات؛ وهى أيضًا ضرورية فى سياق ردي على ما جاء فى العدد (الثالث عشر) من مجلة (تراثيات) الصادر فى مارس ٢٠١١ عن مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية بعنوان: العبث بالتراث «رسالة فى الهيئة» .. أنموذجًا.

أما (العبث بالتراث) فيعنى أنه لا فائدة من العمل المُحقق، وكذلك كلمة (أنموذجًا) للتصغير من شأن التحقيق والقائمين به... كانت هذه هى البداية، وتبعها سيل من

(*) كبير باحثين بمركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية، ومحققة (رسالة فى الهيئة) لـ (ابن سينا).

الألفاظ الجارحة التى خرج بها كاتب هذا النقد عن إطاره الخلقى، مثال ذلك: (قد عدم العابثون شروط الاجتهاد فى تراثنا/ العمل المحقق (رسالة فى الهيئة) عبث وتدليس وافتراء على تراث أمتنا/ قراءة هذه الرسالة عادت على كاتب النقد بالدهشة والتعجب بل بالحسرة والتندم/ محققة الرسالة على سبيل التجوز (وكررها طوال المقالة كحكم قيمى على المحققة)/ وقعت المحققة فى التحريف وما أكثر وقوعها فيه/ الإخفاق الشديد للمحققة فى التقديم للنص والتمهيد له/ مقدمة التحقيق للمحققة وما ورد بها من زلات/ أقحمت المحققة على النص ما ليس فيه، وأضافت إليه ما لم يُرده مؤلفه الحقيقى/ ذكرت المحققة أن الخبر هو الحديث الشريف وهذا وهم ما بعده وهم/ أوردت حشو هوامش التحقيق بما لا فائدة منه للقارئ وربما الوقوع فى تناقض واضح وهذا أكثر من أن يُحصى فى هذا المقام/ لم يمر على مسامعها من قبل/ امتلأت الرسالة بعدد كبير من التصحيفات والتحريفات التي ترجع غالبا إلى: عدم فهم المعنى المقصود/ كثرة التصحيفات فى النسخة الخطية المعتمدة/ عدم إلمام المحققة بقواعد العربية نحوًا وصرفًا.....).

ومن عجب أنه يختتم هذه السلسلة من عبارات الهجوم غير الموضوعى بمقولة خالدة قالها أحد شوامخ التحقيق ـ يقصد الأستاذ عبدالسلام هارون ـ فى معرض النصح والتعليم: «وختامًا يطيب لى أن أذكر مقولة خالدة قالها أحد شوامخ التحقيق: إن التحقيق نتاج خلقى لا يقوى عليه إلا من وُهب خلتين شديدتين: الأمانة والصبر وهما ما هما!!»[1].

وللمحققة التى صدر بحقها هذا التجاوز حق الرد بصورة شاملة؛ حيث تبيّن أن كاتب النقد وقعت فى يده رسالة عنوانها: «رسائل إخوان الصفا وخلان الوفاء» لإخوان الصفا، ووُجد بها بعض التشابه مع النص المُحقق لابن سينا «رسالة فى الهيئة»؛ ويصح أن يأخذ «إخوان الصفا» من الشيخ الرئيس «ابن سينا» لا أن يأخذ هو منهم فى رسالته؛ لأنهم مجموعة من الفلاسفة الذين حاولوا الجمع بين الدين والكون والفلسفة، واهتموا بالثقافة العلمية السائدة فى عصرهم هذا أولا. وثانيا وقع كاتب النقد فى تناقض كبير عندما اتهم المحققة بعدم الرجوع إلى المصادر والمراجع لإثبات أبسط خطوات التحقيق من نسبة المخطوط لمؤلفه «ابن سينا» ثم ذكر المصادر والمراجع التي أوردت

---

(١) مجلة تراثيات : العدد (الثالث عشر) الصفحات التي ورد بها النقد: (١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٥).

نسخًا من هذا المخطوط منسوبة لابن سينا، وليس لإخوان الصفا(*)؛ فذكر وجود نسخ لهذا المخطوط فى كتب : (بروكلمان: تاريخ الأدب العربى: ٤٤/٥، وتاريخ التراث العربى: فؤاد سزكين: ٢٨٠/٦ بالألمانية - على حد قوله - وكذلك أشار الأب چورج قنواتى فى ببليوجرافية مؤلفات ابن سينا إلى هذه الرسالة (رسالة فى الهيئة) مع ثبات نسبتها لابن سينا صراحة[1].

وأضيفُ إلى ما أورده كاتب النقد مصادر ومراجع لم يعرفها، ولم يطلع عليها تثبت نسبة المخطوط لابن سينا، وهى: (عيون الأنباء فى طبقات الأطباء) لابن أبى أصيبعة تحقيق: الدكتور عامر النجار: ١١٤/٣[2]، (أعلام الحضارة العربية الإسلامية) لزهير حميدان: ٣٥٤/١[3]، هذا على سبيل المثال لا الحصر.

واعتمادا على الكتب التى ذكرها فقط - دون ما أضفته أنا من مصادر ومراجع عالمية فى التحقيق - ينتفى موضوع ومحل هذا النقد من أصله بعدم نسبة المخطوط لابن سينا ونسبته إلى إخوان الصفا.

بالإضافة إلى عدم التزام كاتب النقد لأصول التحقيق التي من بديهياتها الأمانة والالتزام بالنص الأصلى للمخطوط، وعدم إقحام ما ليس فيه فى المتن، وما عدا ذلك يرد كله فى الهامش(**)؛ وهو ينقد المحققة بأنها لم تضف نظريات العلم الحديث حول ترتيب الأفلاك فى هذه الرسالة، ولو قرأ هوامش الصفحتين (١٨، ١٩) وغيرهما لوجد وصفًا دقيقًا لكل كوكب وموقعه من الكواكب التي ذُكرت فى المخطوطة، ولغيرها من الظواهر والمصطلحات الفلكية، استنادًا إلى أحدث المصادر والمراجع المتخصصة. كما نسى أن صاحبة التحقيق حصلت على الليسانس والماچستير والدكتوراه من قسم

(*) نص كلام الناقد: «كما أنها لم تراجع تلك الببليوجرافيات التي أعدَّها علماؤنا فى حصر مؤلَّفات ابن سينا وما نُسب إليه، ومنها - على سبيل المثال - ما قام به الأستاذ يحيى مهدوى فى (فهرست مصنفات ابن سينا)؛ الذى تنبّه إلى عدم جواز نسبتها إلى ابن سينا، وإلى أنها ربما كانت مأخوذة ومحرفة من إحدى رسائل إخوان الصفا، تراثيات، ع ١٣ ص ١٢٠.

(١) المرجع السابق: ص ١٣٢.

(٢) ابن أبي أصيبعة: تحقيق: عامر النجار: عيون الأنباء فى طبقات الأطباء، ط الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٠م، ١١٤/٣.

(٣) زهير حمدان: أعلام الحضارة العربية الإسلامية فى العلوم الأساسية والتطبيقية، ط دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية، ١٩٩٦م، ٣٥٤/١.

(**) نص كلام الناقد: « ٢ - اقحمت المحققة على النص ما ليس فيه، وأضافت إليه ما لم يرده مؤلفه الحقيقى، مثال ذلك...» «٣ - لم تقف المحققة موقف الناقد حيال تلك المعارف العلمية القديمة، والتى أثبت العلم الحديث خطأها، بل تركتها دون أن تُعلّق عليها... مثال ذلك:...» تراثيات، ع ١٣، ص ١٣٥، ١٣٦.

اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاهرة، وهو يتهمها بعدم الإلمام بقواعد اللغة العربية (نحوًا وصرفًا)[١].

كما أنه لم يفطن إلى بديهيات التحقيق التي تتحكم فى ترتيب الكشافات حسب موضوع المخطوط؛ فلو كان موضوعه دينيًا مثلا يُقدَم كشاف القرآن والحديث، أما مخطوطنا فموضوعه علمي ولا بأس من تقديم كشاف على آخر حسب ما تراه المحققة من قربه من مادة المخطوط المُحقق[*]، ويعد مراجعة أستاذ أكاديمى مُتخصص درس الناقد على يديه منهجية التعامل مع التراث العلمى وخصوصيات تحقيقه.

ومن المآخذ التى أخذت على المحققة أيضًا إيرادها لكل مصطلح فى كشاف المصطلحات؛ وهذا يُحسب لها للأمانة العلمية، وكذلك لإفادة القارئ ليصل إلى المعلومة المتكاملة عن المصطلح من خلال هذه الكشافات؛ وهذا هو الهدف الأساسى من التحقيق بما يجعل النص مفهومًا لكل طبقات القراء على اختلاف مستوياتهم الفكرية والعلمية.

كذلك عاب على المحققة التعريف الموجز بمؤلف المخطوط، ولم يعرف أن الإسهاب والإطناب فى ترجمة الأعلام الذين طبَّقتْ شهرتهم الآفاق مثل الشيخ الرئيس «ابن سينا» غير مطلوبَين على النحو الذى يريده كاتب النقد مقارنة بغيرهم من العلماء المغمورين.

وختامًا كم كنت أتمنى أن يكون النقد لعملنا المتواضع نقدًا موضوعيًا ونزيهًا بالقدر الذي يتناسب مع مستوى مجلتنا الغرّاء (تراثيات) فشتان بين البحث والعبث...!!

هذا والله من وراء القصد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) مجلة تراثيات : ص ١٣٩.

(*) نص كلام الناقد: «أمر ثان نلاحظه فى تلك الكشافات، وهو عدم مراعاة الترتيب المنطقى فيما بينها؛ حيث بدأت بكشاف الأعلام، ثم كشاف الآيات القرآنية، ثم كشاف الحديث الشريف، وكان الأجدر بها والأوْلى أن تقدم كتاب الله وسنة نبيه أولا؛ لما لهما من تقديس وتوقير، لاسيما مع معرفتنا بأن الرسالة المحققة رسالة علمية قد لا يفيد فيها كشاف الأعلام أو يترتب عليه أهمية لدى القارئ، ومن ثم ينبغى تقديمه» تراثيات، ع ١٣، ص ١٤٢.

من أخبار التراث

من أخبار التراث

د. حسام أحمد عبد الظاهر(*)

يناير ٢٠٠٩م:

- خلال هذا الشهر أصدر مركز تحقيق التراث بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة كتاب " المقطعات" للساوجى (ت ٧٧٨هـ /١٣٨٦م)، من التراث الفارسى. بتحقيق أ. د. شعبان ربيع طرطور.

فبراير ٢٠٠٩م:

- فى يوم الخميس الخامس من فبراير وافقت اللجنة العلمية لمركز تحقيق التراث على البدء فى إعداد الكشافات التحليلية لكتاب " نهاية الأرب فى فنون الأدب" للنويرى(ت ٧٣٣ هـ / ١٣٣٢م)، ومن الجدير بالذكر أن هذا الكتاب يُعد أحد أهم الأعمال الموسوعية الراجعة لعصر سلاطين المماليك فى مصر، وكان القسم الأدبى بدار الكتب المصرية قد أصدر الأجزاء من الأول حتى الثامن عشر خلال الفترة (١٩٢٣-١٩٥٥م)، ثم أكمل مركز تحقيق التراث بقية أجزاء الكتاب من الجزء التاسع عشر إلى الجزء الثالث والثلاثين خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٨م)، ثم أصدر المركز بعد ذلك طبعة جديدة موحدة من الكتاب خلال سنتى ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨م.
- فى إطار الموسم الثقافى السنوى لمركز تحقيق التراث والذى يدور موضوعه هذا العام عن (المؤسسات العلمية فى الحضارة الإسلامية) عُقدت ندوة يوم الخميس ١٩ فبراير ٢٠٠٩م عن "جامع عمرو بن العاص" تحدث فيها أ د. حسين نصار، وأدارتها أ د. وفاء محمد كامل.
- نظمت مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامى بالتعاون مع كلية دار العلوم – جامعة القاهرة دورة فى تحقيق المخطوطات العربية والإسلامية فى الفترة ما بين ٢٨ فبراير إلى ٢٧ أبريل. وقد حاضر فى الدورة لفيف من علماء التراث الأجلاء، منهم: أ د. عبد الستار الحلوجى، الذى حاضر عن تاريخ المخطوط العربى، وطرق التأليف وإخراج الكتب فى العصور القديمة، ومكملات التحقيق،

(*) باحث بمركز تحقيق التراث بدار الكتب والوثائق القومية.

والمصادر المستخدمة فى التحقيق (كتب التراجم والطبقات، والببليوجرافيات القديمة، والببليوجرافيات الحديثة).

ومنهم أيضًا أ.د.أيمن فؤاد سيِّد، وحاضر فى موضوعات: تاريخ المخطوط العربى، والصعوبات التى تواجه المحقق، والتقديم للنص المحقق، وتحقيق التراث التاريخى.

أما أ. عصام الشنطى فخصص محاضراته عن الوصف المادى للمخطوط (التملكات، والسماعات، والإجازات)، وأسس اختيار الكتب للتحقيق، وثقافة المحقق، والمصادر المستخدمة فى التحقيق.

كما حاضر فيها - أ.د. محمد حماسة عبد اللطيف عن تحقيق التراث النحوى، وحاضر أ.د. حسين نصار، وأ.د. شعبان مرسى عن تحقيق التراث الأدبى.

وحاضر فيها - أيضًا - أ.د. عبد الحميد مدكور، وأ.د. محمد السيد الجليند عن تحقيق التراث الفلسفى، وخصص أ.د. حسن الشافعى، وأ.د. محمد شريف محاضرتيهما عن تحقيق التراث الدينى وتخريج الأحاديث.

وعن تحقيق التراث العلمى دارت محاضرتا أ.د. أحمد فؤاد باشا، وأ.د. مصطفى لبيب عبد الغنى. أما تحقيق التراث التاريخى فكان موضوع محاضرات أ.د. عبدالرحمن سالم، وأ.د. محمود رزق.

وبجانب هذه المحاضرات ألقيت بالدورة عدة محاضرات مهمة حول: الخطوط فى المخطوطات العربية، وأسس اختيار الكتب للتحقيق، والتصحيف والتحريف، وعلاقات النصوص، للأساتذة الدكاترة: أوس الأنصارى، والطاهر أحمد مكى، و محمد عبدالمجيد الطويل، وكمال عرفات نبهان.

ولم يغب عن منسقى هذه الدورة المهمة أن يقوم بعض الأساتذة بالحديث عن تجاربهم التحقيقية؛ فتحدث أ.د. أيمن فؤاد سيد عن تجربته العملية فى تحقيق كتابى الخطط للمقريزى، والفهرست للنديم.. وتحدث أ.د. السعيد السّيد عبادة عن تجربته العملية فى تحقيق كتاب «ملقى السبيل» لأبى العلاء المعرى. كما تحدث أ.د. شعبان صلاح عن تجربته العملية مع كتب النحو التى حققها.

ومن الجدير بالذكر أنه قد انتظم فى هذه الدورة مجموعة من شباب المحققين والمهتمين بالتراث العربى الإسلامى من بلاد عربية وإسلامية مختلفة منها: مصر، وليبيا، والسعودية، وقطر، وسوريا، وباكستان... وغيرها.

مارس ٢٠٠٩م:

- في يومى الأحد والاثنين ١، ٢ مارس عُقد بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة المؤتمر الدولى الخامس لقسم النحو والصرف والعروض، والذى جاء تحت عنوان (العربية بين قراءة التراث وتطبيق النظريات المعاصرة). ومن الأعمال التى دارت حولها محاور المؤتمر: قراءات تراثية لمفاهيم الدروس الصوتية والصرفية والنحوية للغة العربية، دراسات تقابلية بين مفاهيم الدروس الصوتية والصرفية والنحوية فى التراث العربى ونظائرها فى الدرس الغربى، وكذلك دراسات نقدية لهذه الدروس فى التراث العربى أو فى الدرس الغربى.

- وفى يومى ٥ ـ ٦ مارس قام المجلس العلمى المحلى بمدينة وجدة بالمغرب بتنظيم مؤتمر علمى حول موضوع (اللغة العربية والعلوم الشرعية). ومن بحوث هذا المؤتمر: إشكالية العلاقة بين اللغة العربية والعلوم الشرعية، الذى قام بتقديمه أ.د. محمد عزير، وبحث أ.د. حسن النعمى عن أثر فكرة الإعجاز البيانى فى القرآن الكريم فى صد هجمة الشعوبية. كما قدم أ.د. سراج الدين بلال بحثًا حول منهجية القرآن فى تثبيت اللغة العربية، أما أ.د. الحسين كنوان فقدم بحثًا عن أبنية اللغة العربية وخصوصيات المتن القرآنى ومفاهيمه، وحول موضوع خصائص اللغة العربية من خلال القرآن الكريم دار البحث المقدم من أ.د. عبد الرحيم بودلال. وتحت عنوان ضوابط إعراب القرآن الكريم عند المفسرين.. السمين الحلبى وكتابه الدر المصون أنموذجًا، قدم أ.د. عيسى الدرينى بحثًا فى هذا الصدد.

- فى يوم الأحد ١٥ مارس ٢٠٠٩م عُقدت بدار الكتب ـ فى مقرها القديم بباب الخلق ـ ندوة تحت عنوان " من كنوز دار الكتب. البرديات العربية".

- وخلال الفترة ٢٦ـ ٢٨ مارس أقامت كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة سيمنارها السنوى، والذى جاء هذا العام تحت عنوان: (بين المتون والهوامش ـ القراءة والكتب فى التاريخ العربى). ومن بحوث السيمنار : بحث رحلات الأندلسيين نحو المشرق وأثرها فى انتقال الكتب إلى الأندلس، وقام بتقديمه د. عبد الحليم رمضان، وبحث د. على سليمان عن تجارة الكتب فى الأندلس عصر بنى أمية، وبحث د. حجازى عبد المنعم عن دور الكتب والمكتبات فى الحياة العلمية والأدبية لدى أمراء بنى منقذ، وبحث د.

أشرف محمد أنس عن الكتب العلمية من خلال كتابى تاريخ الحكماء للقفطى وطبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة.

وخلال هذا السيمنار أيضًا قدم أ.د. سيد عشماوى بحثًا تحت عنوان "تجويد الخط فى مصر العثمانية: قراءة فى عجائب الآثار للجبرتى."، أما أ.د. جريج دى يونج فاختار "الرسوم الحسابية بين المخطوطة والكتاب" موضوعًا لبحثه. كما قدم د. حسام عبد الظاهر بحثًا تحت عنوان "غاية النهاية فى طبقات القراء لشمس الدين محمد الجزرى: قراءة تاريخية إحصائية".

- خلال هذا الشهر أصدر مركز تحقيق التراث بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة الجزء الثانى عشر من كتاب "شرح كتاب سيبويه" للسيرافى (ت ٣٦٨هـ/٩٧٩م) بتحقيق الدكتور عبد الكريم محمد حسن جبل.

أبريل ٢٠٠٩م:

- فى إطار الموسم الثقافى السنوى لمركز تحقيق التراث والذى يدور موضوعه هذا العام عن (المؤسسات العلمية فى الحضارة الإسلامية) عُقدت ندوة يوم الخميس ١٦ أبريل ٢٠٠٩م عن "المستشفيات فى الإسلام" تحدث فيها أ.د. حسين نصار، وأدارتها أ.د. وفاء محمد كامل.

مايو ٢٠٠٩م:

- خلال الأيام ٥-٧ مايو عُقد بمكتبة الإسكندرية المؤتمر الدولى السادس لمركز المخطوطات عن " النشر التراثى". وقد شارك بالبحوث أكثر من ثلاثين شخصية علمية من عُمان والإمارات وقطر والكويت، والعراق وسورية ولبنان، ومصر والمغرب، واليونان وألمانيا وفرنسا وبلجيكا.

ومن بحوث المؤتمر ما تطرق إلى المخطوطات المطوية فى الحديث النبوى، ومنها: بحث د. أحمد معبد عبد الكريم عن " المطوى من متون الحديث "، وبحث د. محمود مصرى تحت عنوان "مخطوطات المسانيد والشروح فى الحديث".

ومما تم تقديمه من بحوث فى هذا المؤتمر ما يختص بالتراث التاريخى المطوى فى بطون المخطوطات، ومنها: بحث د. محمد يسرى سلامة، عن " المصادر المطوية فى رواية السيرة النبوية"، وبحث القمص بيجول السريانى عن "الأصل المفقود لتاريخ يوحنا النقيوسى"، وبحث د. أيمن فؤاد سيد عن " تاريخ يحيى بن أبى طى المفقود".

أما البحوث المتعلقة بالمخطوطات المطوية فى الفكر الإسلامى والمذاهب الإسلامية فمنها بحث د. رضوان السيد عن" كتاب السير لمحمد النفس الزكية"، وبحث د. عبد الرحمن السالمى عن" المخطوطات الإباضية المطوية"، وبحث د.محمد عبدو عن "المطوى من تراث الغزالى ـ الأجوبة على ابن العربى الفقيه".

ومما يختص بالتراث العلمى بحث د. رشدى راشد تحت عنوان " بين المفقود والمتوارى، أنماط من نصوص مخطوطات الرياضيات والعلوم"، وبحث د. هيلين بيلوستا " المخطوطات المطوية فى أعمال ابن سنان الرياضية" ، وبحث د. ريجيس موريلون عن " مخطوطات الفلك المطوية" ، كما قدم د. عبد الحميد صبرة بحثًا عن" الرحلة الأوربية لمخطوطات كتاب المناظر لابن الهيثم"، وعن " المخطوطات المطوية فى علم البصريات عند العرب" دار بحث د. إلاهية كيرانديش، أما مخطوطات الكيمياء المطوية فتحدث عنها د. محمد كامل جاد. بينما تحدث د. حسان الطيان عن "المخطوطات المطوية فى علم استخراج المعمَّى".

وتعرض د. حسن حنفى لجدل الإبقاء والإقصاء فيما يخص المخطوطات المطوية. وتناول د. ستيفان ليدر" دور الوراقين فى عملية الطى". كما شارك د. عبد اللطيف الجيلانى ببحث عن "ظاهرة إغراق النصوص ومحوها بالماء".

- فى يوم الأحد ١٧ مايو عُقدت بدار الكتب فى مقرها القديم بباب الخلق ندوة تحت عنوان "من كنوز دار الكتب ـ المخطوطات الفارسية والتركية".
- فى إطار الموسم الثقافى السنوى لمركز تحقيق التراث والذى يدور موضوعه هذا العام عن (المؤسسات العلمية فى الحضارة الإسلامية) عُقدت ندوة يوم الخميس ٢١ مايو ٢٠٠٩م. تحدث فى الندوة أ.د. أيمن فؤاد سيد عن الجامع الأزهر، وتحدث أ.د. فيصل الحفيان عن المكتبة الظاهرية فى دمشق، أما أ. عصام الشنطى فخصص حديثه عن مكتبة الخالدية فى القدس. أدار الندوة أ.د/ حسين نصار.
- وفى يوم الاثنين ٢٥ مايو نظمت دار الكتب ندوة تحت عنوان "نوادر المخطوطات بدار الكتب المصرية"، حاضر فيها أ.د . أيمن فؤاد سيد.
- خلال هذا الشهر أصدر مركز تحقيق التراث بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة الجزء الثالث عشر من كتاب "المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى" لابن تغرى بردى (ت٨٧٤هـ / ١٤٦٩م)، وهو الجزء الخاص بالكشافات التحليلية

لكل أجزاء الكتاب الذى حققه الدكتور محمد محمد أمين والدكتور نبيل محمد عبد العزيز. وبالإضافة إلى ذلك أصدر المركز طبعة جديدة من كتاب "البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث" لابن الأنبارى (ت٥٧٧هـ / ١١٨١م)، والذى حققه الدكتور رمضان عبد التواب ـ رحمه الله ـ. كما أصدر المركز طبعة جديدة من كتاب " الفضائل الباهرة فى محاسن مصر والقاهرة" لابن ظهيرة (ت فى ق ٩ هـ / ق ١٥م)، بتحقيق الأستاذين مصطفى السقا وكامل المهندس.

يونيو ٢٠٠٩م:

- أقامت دار الكتب المصرية ـ فى مقرها التاريخى بباب الخلق، خلال هذا الشهر ـ معرضًا للبرديات العربية، تحت عنوان " نصوص من العصر الإسلامى فى مصر"، وقد ضم المعرض مجموعة من مقتنيات المكتبة الوطنية النمساوية بفيينا، ومجموعة دار الكتب المصرية.

فى الطريق إليك

من إصدارات مركز تحقيق التراث:

- ربيع الأبرار وفصوص الأخبار ـ الجزء الرابع:

المؤلف: الزمخشرى .

تحقيق: د. عبد المجيد دياب.

- شرح كتاب سيبويه ـ الجزء الحادى عشر:

المؤلف: السيرافى.

تحقيق: أ.د. عبد الرحيم الكردى، وأ. عبد الرحمن عصر

- عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان (العصر الأيوبى) ـ الجزء الرابع:

المؤلف: بدر الدين العينى.

تحقيق: د. محمود رزق.

- عنوان الزمان ـ الجزء الخامس:

المؤلف: برهان الدين البقاعى.

تحقيق: إحدى لجان التاريخ بالمركز (بإشراف أ/ نجوى مصطفى كامل).

- بدائع الزهور فى وقائع الدهور . ٥ أجزاء فى ٦ مجلدات (إعادة طبع):

المؤلف: ابن إياس.

تحقيق: د . محمد مصطفى.

- كتاب القوافى (إعادة طبع):

المؤلف: التنوخى.

تحقيق: أ.د . محمد عونى عبد الرءوف.

- كتاب الجوهرتين العتيقتين (إعادة طبع):

المؤلف: الهمدانى.

المحقق: أ.د . أحمد فؤاد باشا .

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر(إعادة طبع):

المؤلف: ابن القطاع الصقلى.

تحقيق: أ.د . أحمد محمد عبد الدايم

- التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة:

المؤلف: ابن جنى.

تحقيق: د . سيدة عبد العال، ود . تغريد عبد العاطى.

خطة العمل بمركز تحقيق التراث

خلال الفترة القادمة

جار العمل فى تحقيق الكتب الآتية:

- جواهر القرآن ودرره، لأبى حامد الغزالى.
- درة الأسلاك فى دولة الأتراك، لابن حبيب.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافى جـ ١٧، ١٨، ١٩ .
- عقد الجمان، للعينى (العصر الفاطمى).
- عقد الجمان، للعينى (العصر الأتابكى)
- عقد الجمان، للعينى (العصر المملوكى) جـ ٥ .

- مباهج الفكر ومناهج العبر، للوطواط.
- لقط المنافع، لابن الجوزى.
- بلوغ المراد فيما ورد فى الجراد، للملاح.
- مدارج السالكين، لابن قيم الجوزية جـ ٦ .
- مزيل الاشتباه فى أسماء الصحابة والتابعين، لعبد الكريم بن ولى الدين.

القسم الأجنبي

ميراث الإناث والذكور في الإسلام
تصحيح المفاهيم الخاطئة

د. السيد محمد حسن عمران(*)

(ملخص)

يتعرض الدين الإسلامي اليوم في الغرب لحملة شرسة تهدف إلى تحريف تعاليمه وتشويه مبادئه. ومن الملاحظ أن عدد الكتب التي تقوم بتحريف تعاليم الإسلام في ازدياد مستمر على الرغم من ظهور عدد قليل من الكتب التي تقدم صورة دقيقة للإسلام . ويقوم الكتّاب المعادون للإسلام بإصدار أحكام مطلقة، يروّجون لها مستندين إلى بعض آيات القرآن الكريم التي أخرجت من سياقها العام. ومن هذه الآيات الآية الحادية عشرة من سورة النساء التي تذكر أن للذكر مثل حظ الأنثيين في الميراث. ويستغل هؤلاء الكتاب هذه الآية لاتهام الإسلام بأنه مجحف بالمرأة في قضايا الميراث. ومما لا يدركه هؤلاء الكتاب أن محاولة تشويه أي دين من الأديان إنما تعوق المحاولات التي يبذلها بعض الكتّاب المخلصين للتقريب بين الأديان والحضارات.

ويبين هذا البحث أنه إذا نظرنا إلى كل الآيات القرآنية والقوانين الشرعية المتعلقة بموضوع الميراث فسوف نجد أنه في حين أن عدد الحالات التي يكون نصيب الرجل فيها أكثر من نصيب المرأة في الميراث هي أربع حالات، فإن هناك ثلاثين حالة يتساوى فيها نصيب المرأة مع نصيب الرجل أو يزيد عنه؛ مما يدحض افتراءات هؤلاء الكتّاب المعادين للإسلام.

(*) الأستاذ بجامعة فيلانوفا ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

It is the contention of this paper that the Muslim faith has within itself the teachings, guidance, and justice needed to lead its followers to a rewarding life in this word and in the hereafter. This includes not just how Muslims should deal with each others, but with followers of other religions as well. Muslim tolerance towards other religions is well documented.[18] However, the moral strength of the Muslim faith and its message only constitute the first and most important step. But in this day and age having a morally strong message alone is not adequate unless such a message is accompanied by a sincere and persistent effort to make it known to the world. This sincere and persistent effort will also have the effect of counteracting and refuting the anti-Islamic publications that appear every now and then. Islam's position towards women is an area of Islam which has been the subject of the most ferocious campaign of distortion. As mentioned earlier, Islam recognized women's rights for equality and for justice, for ownership, inheritance, education and participation in public life centuries before other religions did.

Elsayed M. H. Omran, Ph. D.
Institute for Global and Interdisciplinary Studies
Villanova University, Villanova, PA, U.S.A.

Bibliography:

Amara, Muhammad, al-Tahrir al-Islami lil-Mar'a, Dar al-Shorouq Publications, Cairo, 2002.
Amara, Muhammad, Hal al-Islam huwa al-Hall?, Dar al-Shorouq Publications, Cairo, 1998.
Abdel Halim, Muhammad, Tahrir al-Mar'a fi 'asr ar-Risala, Kuwait 1989.
Goma, Ali, al-bayan Lima Yashghal al-azhhan, al-Hay's al-Misriyya al-'amma Lil-kitab. Cairo, 2007
Sultan, Salah Iddin, Mirath al-Mar'a wa Qadiyyat al-Musawah, Nahdit Misr, Cairo, 2004
Shaltout, Mahmud, al-Islam 'aqida wa Shari'a, Dar al-Qalam, Cairo, nd.
Al-Banna, Jamal, al-Mar'a al-muslima bayna Tahrir al-Qur'an wa Taqyid al-Fuqaha', Dar al-Fikr al-Islami, Cairo 2002.
A-Banna, Jamal, Tajdid al-Islam, Dar al-Fikr al-Islami, Cairo 2005.
Al-Finjari, Ahmad Shawqi, Mafahim Khati'a Tu'akhkhir al-Muslimin, Madbouli Publishing, Cairo 2005.
Hussein, Taha, Mustqbal al-Thaqafa fi Misr, Cairo Publications, 1938.
The Holy Qur'an, Dar al-fajr al-Islmai, Beirut, n.d.
HamidAllah, Muhammad, Majmu'at al-Watha'iq fi al-'ahd al-Nabawi, Cairo, 1956

[18] See the above writers for Islam's tolerance towards other religions.

women are clearly unwarranted.

The details and examples cited above provide ample evidence to the erroneousness and the inaccuracy of attempting to reach certain conclusions based on only one single Qur'anic verse. Such details also demonstrate the unreliability of certain verses or statements taken out of context and used as the basis for making general statements about an issue as complex as the Muslim law of inheritance. The information provided in this paper also present further proof of the unfair treatment of certain aspects of the Muslim faith in the West and the tendency on the part of some writers to politicize certain religious issues and use them for political purposes.[16]

A fair and accurate reading of the historical and other facts available would show beyond any doubt that Islam accorded women many rights which other religions did not accord them until centuries later. The rights of inheritance, of ownership, of engaging in business, and of participation in public life including politics are rights that Muslim women had since the inception of the religion. The Prophet's first wife, Khadija, was one of Mecca's leading businesswomen and played a prominent role in the initiation and spread of the Muslim faith. Similarly, the Prophet's second wife Aisha played an important political role especially following the death of the prophet. She is also considered by Muslim scholars to be an authoritative source of information and interpretation of the prophet's sayings and teachings (Hadiths). Muslim history contains thousands of examples of women who were at the forefront of public life, wars, business and politics.

It is incumbent on fair-minded, objective and principled scholarship not to take any verses or statements out of context and make sweeping generalizations without examining the broader picture and all relevant details. Treatment of Islam in the West has unfortunately been plagued in recent years by a lack of interest in objectivity and exhaustiveness. Islam is regrettably the victim of a campaign of distortion which operates under the guise of 'scholarship.' A large number of books have appeared in print in recent years which have taken the approach of politicized and sensational journalism. Such publications cannot be called scholarly at all and therefore cannot have any credibility However, the unsuspecting reader in the West may not be in a position to judge the accuracy, impartiality and credibility of such publications.

This anti-Islamic campaign is not the only voice that is heard on the scene in the West. Fortunately, the scene also contains some principled and objective publications by some writers of good conscience.[17] While these writers are in the minority, they still manage to balance and counteract to some degree the damage caused by those anti-Islamic publications. This underscores the role that needs to be played by Muslim and fair-minded scholars and writers as well. What is being called for here is simply the presentation of the facts to the reader; this way, the readers can have an option.

[16] See for example the writings of Robert Spencer, Daniel Pipes and Steven Emerson which contain an abundance of distortions of the tenets of Islam.

[17] See for this purpose the writings of John Esposito, Yvonne Haddad, Hamilton Jordan, and William Baker

is often the case that the grandmother inherits whereas the grandfather does not. Thus the laws of inheritance define a grandfather who is entitled to inheritance as one who is not related to the deceased through the mother. Examples of these are the father's father or the father's father's father or paternal grand grandfather. On the other hand, the mother's father, or the mother's mother's father or maternal grandfather is not entitled to inheritance. In the meantime, a grandmother entitled to inheritance is one whose relation to the deceased does not involve any males. Hence, the mother's father's mother does not qualify. But the mother's mother and the father's mother's mother are entitled to inheritance. According to these rules, more grandmother's are entitled to inheritance than their corresponding grandfathers.

d. If a person dies leaving behind only a maternal grandfather and a maternal grandmother, the maternal grandmother receives the entire inheritance as Muslim laws of inheritance entitle the maternal grandmother to one sixth of the inheritance and to the balance of the inheritance in the absence of any qualified heirs. In the meantime, the maternal grandfather is not entitled to any inheritance as he is a non-inheriting grandfather according to the laws of inheritance.[13]

   Likewise, if a deceased person leaves behind a great maternal grandfather (i.e. the maternal grandmother's father) and a great maternal grandmother (i.e. the maternal grandmother's mother), the maternal grandmother receives the entire inheritance as the Muslim laws of inheritance entitle her to one sixth of the inheritance and to the balance of the inheritance in the absence of any qualified heirs. In the meantime, the maternal great grandfather is not entitled to any inheritance as he is a non-inheriting great grandfather according to the laws of inheritance.[14]

Conclusion:

The Islamic laws of inheritance are quite complex and it is not the purpose of this paper to present the full details pertaining to such laws for the simple reason that this would be beyond the scope of this paper. Rather, the purpose of this paper is to provide evidence to refute the claim that Muslim laws of inheritance discriminate against women.

According to the Muslim laws of inheritance, there are thirty cases in which a female heir receives either the same portion of the inheritance as the male heir, or a portion greater than that received by the male heir. These same rules also include cases in which the female is entitled to a portion of the inheritance or the entire inheritance while the male heir is not.[15]Comparing these thirty cases with only four cases in which a woman receives one half of the portion of the inheritance received by a man, statements made in some Western writings to the effect that Muslim laws of inheritance discriminate against

[13] Goma, Ali, Op. Cit., P. 42
[14] Ibid, P. 42.
[15] Ibid., p. 42.

Third Category: Cases in which the woman's share of the inheritance is greater than that of the man:

Islamic inheritance system is based on decrees explicitly stated in the Qur'an and the Prophetic Sunnah. After the distribution of the legal shares stated in the Qur'an and the Sunnah, the balance of the inheritance is then divided among relatives of the deceased by a method referred to as 'ta'seeb.' [9] This group of relatives includes full uncles and their children, the grandfathers, among others. Statistics show that based on the divisions decreed by the Qur'anic verses women's share of the inheritance is greater than men's share in the following four cases:

a. The largest portion awarded to an heir is two thirds which is not awarded to any male, but is awarded to females exclusively.[10]
b. The next largest share of the inheritance is one half which is awarded to only one male heir, the husband, but awarded to four female relatives, the only daughter, the only granddaughter, the only full sister, and the only parental step-sister.
c. The next largest portion is one third which is awarded to two female relatives, the mother in the absence of any children, and the maternal step-sisters. .
d. The next largest portion of the inheritance is the sixth which is awarded to eight relatives, five female relatives and three male relatives.

It will be noted here that the cases in which the rules which grant a greater share of the inheritance to women exceed those granting a greater share of the inheritance to men by a ratio of 17to 6.[11]

Fourth Category: Cases in which a female relative is entitled to inheritance whereas the corresponding male relative is not.

There are four cases in which the female heir inherits whereas the male heir does not. These cases are as follows:

a. If a women dies leaving behind a husband, a father, a mother, a daughter and a grand-daughter, as well as an inheritance of say195 acres of land, the grand-daughter will receive 26 acres. However, according to the Islamic laws of inheritance, if the deceased woman leaves behind a grandson, he would not inherit anything.[12]
b. If a deceased women leaves behind a husband, a full sister and a parental step-sister, the parental step-sister's share of the inheritance will be one sixth. However, had the deceased women left behind a parental step-brother, he will not be entitled to any inheritance.
c. The Muslim laws of inheritance favor the grandmother against the grandfather. It

[9] Sultan, Op. Cit, P. 32.
[10] Ibid., P. 34.
[11] Ibid., P. 34
[12] Goma, Ali, Op.Cit., P. 41.

sister one sixth.

b. If the deceased woman leaves behind a husband, a mother, a half-brother and a half-sister by the mother's side, the husband receives one half, the mother one sixth, and the half-brother and half-sister share in the third. Here, a female (half-sister) receives an amount equal to that of the male (half-brother).

3. Other cases:

If a woman dies leaving behind a husband, a mother, two half-sisters by the mother's side and a full brother, the husband receives one half, the mother one sixth and the two half-sisters share in the third with the full brother receiving nothing. However, some Muslim judges have adjusted this law so that the full brother will share the third with the two half-sisters.

4. Cases in which the man and woman receive equal shares.

If a person, male or female, dies leaving behind only a father, son, brother, paternal or maternal uncle, each of these receives the entire inheritance. If the heir is a mother, daughter, sister, wife, maternal or paternal aunt, each one of these receives the entire inheritance.

The above are examples showing the equality in the share men and women receive. Other examples are the following:

5. The son and daughter receiving equal shares: When a woman leaves behind a husband and a son or a man leaves behind a wife and a daughter, the son and daughter receive equal shares.

6. Cases in which the full brother and full sister of the deceased sister receive equal shares: When a man leaves behind a wife and a brother or a wife and a sister, the brother and sister receive equal shares.

Also, when a woman leaves behind a husband and a full-brother or a husband and a full-sister, the brother and sister receive equal shares. Also, when a woman leaves behind a husband, a daughter and a full brother or sister, the full brother and sister receive equal shares.

7. Cases in which the maternal aunt receives a share equal to that of the full brother: Here the maternal aunt is equal to the full brother in inheritance despite the fact that the full brother is higher on the scale of relationship. Thus, if a woman leaves behind a husband, a mother, two maternal aunts and a full brother, the husband receives one half, the mother one sixth, the two maternal aunts one sixth and the full brother one sixth.

child, they get an eighth after payment of legacies and debts."[vi] Accordingly, in the absence of children, the husband of the deceased receives one half while the wife of the deceased receives one quarter. If the deceased leaves children behind, the husband receives one fourth and the wife one eighth.

Second Category: Cases in which the woman's share of the inheritance is identical with the man's: Here the male and female are in the same category, i.e. father and mother of the deceased.

1. Inheritance of the father and mother in the existence of a son, two daughters or more, or one daughter.

A. In the case of the deceased leaving behind a father, a mother and one son: Here the father and mother inherit one sixth each with the balance going to the son.

B. In the case of the deceased leaving behind a father, a mother and two daughters: Here the father and mother inherit one sixth each with the two daughters one third each. Here, the females (daughters) inherit twice that of the male (father).

C. There is one case in which the father and mother receive equal shares in the existence of only one daughter. This is the case when a women dies leaving behind a husband, a father, a mother and a daughter. In this case, the father and mother receive one sixth each, the husband one fourth and the daughter one half.

D. There are cases in which the grandmother receives a share equal to the father's even though her relationship to the deceased is less direct than that of the father. One of these cases is when the deceased leaves behind a father, a grandmother and a son. Here both the father and grandmother receive one sixth each and the balance goes to the son. Another case is when the deceased leaves behind a father, a grandmother and two daughters. Here, the two daughters receive one third each and the father and grandmother receive one sixth each.

2. Inheritance of maternal half-brothers and half-sisters:

The holy Qur'an reads:" If the man or woman whose inheritance is in question, has left no ascendants or descendants but has a brother or a sister, each one of the two gets a sixth; but if more than two, they share in a third."[vii] This text clearly shows that men and women, in this case brothers and sisters, have equal share of the inheritance if the brothers and sisters are by the mother's side.

a. Accordingly, if a woman leaves behind a husband, a mother and a half-brother by the mother's side, the husband receives one half, the mother one third, and the half-brother one sixth. In this case, a female (the mother) receives twice that of a male (the half-brother). Also, if the deceased woman leaves behind a husband, a mother and a half-sister by the mother's side, the husband receives one half, the mother one third and the half-

female members of his family. The four categories are as follows:

First Category: This category shows that there are only four cases in which a female inherits half of the inheritance of the male.
Second Category: This category shows that the number of cases in which the female's share of the inheritance is identical with that of the male exceeds that of the previous category..
Third Category: This category shows that there are at least ten cases in which the female's share of the inheritance exceeds that of the male.
Fourth category: This category shows that there are cases in which the female has a share of the inheritance while the male does not. [6]

First Category: Cases in which the woman inherits half the inheritance of the man:

An examination of the cases in which the woman inherits half of the inheritance of the man identified the following cases as clear cases showing the discrepancy between the male and female:

A. When the deceased leaves behind a daughter and a son. This is enjoined in the Qur'anic verse: "Allah directs you as regards your children's inheritance: to the male, a portion equal to that of two females."[7] This same rule applies to grandchildren and granddaughters no matter how much down the scale they descend; hence, as in the cases of the grandson with the granddaughter, so is the case of the great grandson with the great grand daughter, etc.

B. When the deceased leaves behind a father and mother but no children or wife/husband. This is enjoined by the following verse:" If no children, and the parents are the (only) heirs, the mother has a third." [8] Here, the mother was assigned one third while the other two thirds are the father's.

C. When the deceased leaves behind brothers and sisters, the male will have twice the share of the female.

D. Other cases of the male receiving twice the share of the female: This is enjoined in the following Qur'anic verse: "In what your wives leave, your share is a half, if they leave no child; but if they leave a child, you get a fourth after payment of legacies and debts. In what you leave, their share is a fourth if you leave no child. But if you leave a

[6] Sultan, Salah Iddeen: Women's Inheritance and the Question of Equality, Nahdat Misr, Cairo, October 2004, p. 10.
[7] Holy Qur'an: Ch. 4, Verse 11
[8] This ruling was made by al-Bukhari, the Book of Obligations, the Chapter dealing with the son's inheritance from his father and mother No. 6732, also in Muslim's Book of Obligations, also by Tirmithi in the section on the inheritance of the relatives No. 2179, by Ibn Maja in his book of Obligations, the section on inheritance of relatives # 2740.

Approaching a complex issue such as the laws of inheritance in Islam merits thorough and comprehensive examination of all the laws concerned. Therefore, taking a single verse such as verse 11, Ch. 4, out of context and using it as the basis for making general and absolute statements about this aspect of the religion would do injustice to this important issue, let alone not fulfilling the minimum required of objective research and investigation. Yet, it appears that a particular group of writers in the West would limit themselves to this verse, thus revealing the limited, partial and inadequate attention accorded to this important area of Islamic law..

An examination of this issue would require an understanding of the totality of the criteria Islamic law uses in determining the amount of inheritance due to each relative of the deceased person. As mentioned earlier, among such criteria are the type of relationship between the heirs and the deceased as well as the degree and strength of such relationship. The comparison should be between similar levels of relationship such as between the fathers and mothers, the grandfather and grandmother, the sons and daughters, the sisters and brothers as well as the husband and wife of the deceased. Furthermore, in determining the degree of relationship the comparison must be within the same category; thus comparison cannot be made between the father and grandmother, for clearly the relationship of the father is stronger. Nor can comparison be made between the son and the granddaughter of the deceased for clearly the son's relationship is stronger. Rather, it should be between the sons and daughters or the grandsons and granddaughters.

In determining the strength of relationship, a comparison is not made between a full-brother and a half-sister, but rather between a full-brother and a full-sister or a half-brother and a half-sister, etc. In such comparison, there may be cases in which the man and the woman are both in one category such as the father and the mother or the son and daughter.

In their efforts to shed more light on this relatively unfamiliar issue, Muslim scholars have taken upon themselves the presentation of a detailed study of the laws of inheritance in Islam, a study that presents all the rules pertaining to this law.[5] This study has shown that the male/female distinction that is widely reported in the West only applied to limited cases when the deceased left behind male and female relatives. Hence, the criteria is not one of gender across the board, but rather depended on the situation and the degree of relationship. The study has also shown that there are many cases in which a women's share of the inheritance is greater than that of the man. It also showed that there are cases where the female inherits whereas the male does not. The following four categories show that the laws of inheritance in Islam are not at all determined by gender exclusively. They also show that where gender is used in only limited cases as the criterion for determining that the male be accorded a greater share than that of the female, such distinction is offset by the financial obligations the law requires the male to have for the

[5] Sultan, Salah Iddeen: Mirath Al-mar'a wa Qadiyyit Al-musawah, Maktabit Nahdat Misr, Cairo, 2004, p. 10.

Third: The financial responsibility which Islamic law requires the heir to shoulder. This is the criterion that would lead to the male heirs receiving more than the females ones as indicated in verse 11, Chapter 4: "Allah thus directs you as regards your children's inheritance: to the male a portion equal to that of two females." This verse can simply be explained by the fact that Islamic law requires males to be financially responsible for females. According to this law, should a male and a female heir be equal in age and in the degree of relationship to the deceased, the male's share would be twice that of the female as the male heir would be financially responsible for all the females in his household including the female heir regardless of what she has inherited. As will be clear later on, this distinction between male and female heirs is only in one case among a large number of cases many of which give the females a greater share than the males. This distinction does not constitute any injustice to the female at all; in fact, the opposite may be argued to be true as Islamic law allows the female to keep her inheritance all to herself while at the same time requiring the male to assume financial responsibility for the female. Accordingly, if a male and a female heir are equal in the questions of age and the degree of relationship to the deceased, the degree of financial responsibility is what determines the variations in the amount of the inheritance each receives. For this very reason, Islamic law did not absolutely rule that males receive twice the amount females receive in all cases. Instead, it limited the distinction between males and females to only one case, that of the son and daughter of the deceased. The reason, as mentioned above, is that the males are financially responsible for the females in the family, i.e. wife, sister, etc., whereas the female is entitled to keep her inheritance all to herself as she is provided for by the male, i.e. husband, brother, etc. [3]

According to this division, females appear to be more privileged over males in the question of inheritance; however, this area of the law is viewed as a financial safeguard accorded to women to provide them with protection against any unforeseen mishaps or emergencies. Thus, a female's inheritance remains intact whereas a male's inheritance may be used to meet his financial obligations which may include the payment of a dowry, the provision of all the expenses of his household after marriage, among other things. Here, the females have an added advantage in that they are not required to pay a dowry in marriage or assume any financial responsibility for other members of the household. Also, a woman's inheritance remains intact after marriage as the expenses of the household are the responsibility of the husband. Islamic law does not require a wife to contribute to the expenses of the household even though she may have more financial resources than her husband as such expenses are strictly the responsibility of the husband. A male is also financially responsible for his relatives, male and female, including his wife, children, and elderly parents.[4]

---

[3] Goma, Ali: Al-bayan lima Yashghal Al-adhhan, Al-hay'a Al-misriyya Al-'amma Lil-kitab, Cairo, 2006, p. 35.
[4] Ibid., p. 36

inadmissibility of the above verse as the basis for the entire law, it is important to note that the verse speaks specifically of the "children" of the deceased and therefore the verse must be taken as referring to only one case of a large number of cases, that of a deceased person leaving behind children, both male and female. The verse does not presume to cover all males and females in the family of the deceased person, but only among his children. The Qur'anic holy text is known for its absolute accuracy and preciseness and had it been the intention that the verse should cover all males and females, it would have stated so, but it was not. As mentioned earlier, this is a verse referring specifically to only one case among hundreds of cases which fall under the subject of inheritance in Islam. It follows then that this distinction in the share of the males and females among the children of the deceased cannot be extended to all the males and females in the family of the deceased which may include the father, mother, wife, cousins, nephews, nieces,...etc. There is simply no rule that applies to all cases which must be dealt with individually taking into consideration the merits of each one of those cases.

The question of inheritance in Islam is not gender-related and therefore the difference between the shares of males and females in the one case cited above should not be used as the basis for judging the entire inheritance system or the shares of males and females in other cases. Nor should it be considered an indication of unfair treatment of women in this regard. A more prudent way to ascertain the rationale behind this ruling would be to try and examine the entire system and the wisdom behind it. A careful examination of the overall inheritance system would show that the system is governed not by gender considerations but by three other criteria. These three criteria are as follows:

First: it is governed by the degree of the relationship between the heir and the deceased regardless of gender. Hence, the closer the relationship between the heir and the deceased, the greater the share in the inheritance. Therefore, a single daughter would receive half the inheritance left behind by her deceased father or mother, whereas the father/husband receives one fourth of the inheritance left behind by the deceased spouse; that is, one half of the daughter's share for the simple reason that the daughter's relationship to the mother is stronger than that of the husband. The same applies to the deceased's son whose share is greater than that of the deceased's father or mother. By the same token, the daughter's share is greater than that of her mother's. This particular case clearly demonstrates the irrelevance of gender.

Second: Age of the heir regardless of gender. Hence, younger heirs would inherit more than the older heirs. The reason here is that the financial obligations of older members of the family are generally fewer than those of younger members of the family. That is, the older members would normally have no family to support, only themselves in most cases, since their children would have grown up and assumed responsibility for themselves and for their own children. Furthermore, Islamic religious laws require younger members of the family to have financial responsibility for older members, i.e. fathers, mothers, aunts, uncles, etc. According to this rule, the daughter and son of the deceased would inherit more than the deceased's mother and father, a distinction based on age regardless of gender.

religion fought for its survival. Of these 8,000, there was a minimum of 1,000 women.[1] Muslim scholars reaffirm that the survival of the emerging Islamic call was, next to the Prophet himself, due to the untiring and sustained effort of but one single woman, Khadija, the Prophet's wife.

II Misrepresentation of Islam:

The areas of misrepresentation of Islamic tenets are so wide as to comprise almost all aspects of the faith ranging from issues such as polygamy to inheritance, testimony and political participation and holding political office. Islam has often been erroneously portrayed as favoring men in the question of inheritance, among other things. Based on the literature available on this matter, literature which appears to have been overlooked in the West, statements to this effect are inaccurate and do show more than anything else the degree to which it is essential that correct information on this important matter be made available to the readers.

The purpose of this paper is to attempt to correct a fundamental misrepresentation of Islam's position on the question of inheritance. It is thus hoped that this paper, while counteracting the negative and inaccurate information that exists in this regard, may also contribute to creating a more accurate and equitable understanding of the Islamic faith in the west. Considering that the areas of Islamic faith that are the subject of misrepresentation in the West are many, indeed too many to be addressed in a single paper, it will be desirable to address the other areas of misrepresentation in subsequent papers.

III Male and Female inheritance in Islam:

A thorough examination of the laws governing inheritance in Islam shows the extent to which this matter has been the subject of great misunderstanding. Such misunderstanding stems mainly from the tendency on the part of some western scholars to rush to make unwarranted judgment on the basis of a very narrow area of the subject matter ignoring other aspects which may explain and clarify those areas. Additionally, there is the tendency to take certain statements out of context to the exclusion of the broader context which may show that such statements alone cannot be used as the basis for making a general judgment. The question of inheritance in Islam is a typical example. The majority of the statements claiming that Islam prejudices women in this regard were based on but one single verse in the Holy Qur'an, namely verse number eleven in Chapter four in which it is specifically stated that " Allah thus directs you as regards your children's inheritance: to the male a portion equal to that of two females." [2] But the Islamic laws of inheritance involve a large number of rules and cases which have to be examined in their entirety to form a complete picture. As an example of the

---

[1] Amara, Muhammad, Islam's Liberation of Women, Shorouk Publishing, Cairo, 2002, p. 20.
[2] The Holy Qur'an, Ch. 4, Verse 11.

Male and Female Inheritance in Islam: Clearing the Misunderstanding

I. Introduction:

Despite the existence of a number of books seeking to present a fair and equitable view of Islam to the West, the number of books written with a view to discrediting Islam in the west is on the increase. Those concerned with the fair representation of the various aspects of the Muslim faith in the West observe with a great deal of regret the astonishing extent to which certain misrepresentations of Islam continue to be circulated. They argue that the efforts at misrepresentation or stereotyping of religions and cultures do great damage to the cause of bringing cultures of the world closer. They also undermine the sincere efforts to demonstrate the viability of coexistence and cooperation among the various religions and cultures of the world. It is somewhat disheartening to note that many of these misrepresentations have now been taken for granted particularly in the West and are repeated as clichés that are seldom open to questioning regardless of the inaccuracies and distortions they comprise.

The Islamic faith has for a long time been the subject of a concerted effort at discrediting and misrepresentation. Such negative efforts have been attributed to a perceived fear of Islam or Islam phobia. They have also been attributed to political reasons since a significant percentage of those mounting such attacks appear to have an anti-Islamic agenda. It is also noticed that many aspects of the Islamic faith have been victims of such distortion. Perhaps the most blatant example of such distortions has been Islam's position towards women. From the point of view of Muslim scholars, no area of the Islamic faith is more worthy of appreciation and respect than its accomplishments in the area of women's rights. From treating males and females as equal in their rights and obligations to granting women the right of ownership as well as right of participation in all aspects of life, Islam has preceded other religions in affirming women's eligibility to such rights. Despite the fact that under Islam women's status has been greatly enhanced, these achievements continue to be ignored in Western treatments of Islam. In trying to ascertain the reasons for such omission in Western writings, Muslim scholars are often puzzled by what appears to be an incomprehensible gap in what otherwise is superior scholarship. As mentioned earlier, the treatment of Islam has apparently been politicized which is inconsistent with one of the paramount conditions of credible scholarship, namely impartiality and non-politicization of the subject matter.

Islam has often been falsely portrayed as distinguishing between males and females and of placing men above women. However, an objective examination of Islam's history in this regard would show that nothing is further from the truth, for from its inception Islam has accorded women the same rights as men, allowing them to be at the forefront of public life. In fact, historians tell us that following the death of the Prophet, the number of converts to Islam at that time was 124,000. Of these, 8,000 were the close disciples and associates of the Prophet and occupied leading positions in the many battles the new



Egyptian National Library
and Archives
MS Editing Centre

TURÁTHIYYÁT

A SEMI-ANNUAL PERIODICAL PUBLISHED BY THE MS. EDITING CENTRE

ENGLISH SECTION

Male and Female Inheritance in Islam: Clearing the Misunderstanding

Fourteeth ISSUE
July 2009

National Library Press
Cairo
2012